نظرية القطيع والعزل الاجتماعي... وإدارة الأوبئة

(كتب)

الشرق الأوسط

ASHARQ AL-AWSAT

The Leading Arabic International Newspaper

جريدة العرب الدولية

editorial@aawsat.com

تصدر في لندن وتوزع في جميع أنحاء العالم وتطبع في كل من:

الرياض ـ جدة ـ الدمام ـ الدار البيضاء ـ القاهرة ـ الخرطوم ـ إسطنبول ـ أربيل ـ بيروت ـ دبي ـ عمان ـ فرانكفورت ـ نيويورك ـ لوس أنجليس ـ واشنطن

London - Thursday - 9 April 2020 - Front Page No. 1 Vol 42 No. 15108

الخميس 16 شعبان 1441 - 9 أبريل (نيسان) 2020 - السنة الثانية والأربعون - العدد 15108

الشرق الأوسط على منصتها الإلكترونية

www.aawsat.com

تحرك خليجي جماعي ضد «كورونا»... وغوتيريش على خط «المواجهة» بين ترمب و«الصحة العالمية»

تحذيرات من «رفع القيود» و«أسوأ ركود»

محطة قطار ووهان بدت مكتظة بالمغادرين أمس (رويترز)

عواصم: «الشرق الأوسط»

حذّرت منظمة التجارة العالمية، أمس، من إقبال العالم على أسوأ ركود نشهده «في حياتنا»، متوقّعة أن تسجّل التجارة الدولية انخفاضاً بمعدل الثلث خلال العام الحالي في ظل تفشي جائحة «كوفيد - 19». وقال المدير العام للمنظمة روبرتو أزيفيدو، إن «(كوفيد – 19) قلب الاقتصاد العالمي كلياً، ومعه التجارة الدولية».

من جهتها، حذرت منظمة الصحة العالمية، الحكومات من رفع الإجراءات الصارمة المفروضة على تحرك ملايين السكان، في حين بدأت بعض الدول الأوروبية تشهد تراجعاً في تفشي فيروس كورونا المستجد.

وخاضت المنظمة الأممية، أمس، «مواجهة كلامية» مع الرئيس الأميركي دونالد ترمب، بعدما اتّهمها بـ«القرب من بكين»، وسوء إدارة الأزمة. ودخل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على الخط، حيث أكد أن الوقت «لم يحن» لاستخلاص الدروس حول تعامل منظمة الصحة مع تفشي وباء «كوفيد - 19»، داعياً إلى «الاتحاد». ونقل المتحدث باسمه ستيفان دوجاريك عنه، أنه «بعد طي صفحة هذا الوباء سيكون هناك وقت لإجراء مراجعة شاملة... لكنه ليس الوقت المناسب».

جونسون «يستجيب للعلاج» في ثالث يوم من العناية المركزة

من جانبهم، اتفق وزراء الداخلية الخليجيون على التحرك بشكل جماعي لمواجهة مخاطر انتشار فيروس كورونا، حيث تواجه دول الخليج ارتفاعاً متصاعداً في عدد الحالات المسجلة. وعقد وزراء الداخلية الخليجيون أمس، اجتماعاً مرئياً بحث موضوعات أمنية مهمة متعلقة بهذه الجائحة وسبل مواجهتها والحد من انتشارها.

على صعيد متصل، أكّدت الحكومة البريطانية، أن رئيس الوزراء بوريس جونسون، الذي قضى أمس ثالث يوم له في العناية المركزة، يتحسن ويستجيب للعلاج. وتزامن ذلك مع تجاوز وفيات «كوفيد - 19» في بريطانيا حاجز 7 آلاف، بعد تسجيل أسوأ حصيلة يومية.

(تغطية شاملة في الداخل)

في خطوة تهدف لإنجاح المساعي الأممية ومواجهة الوباء

التحالف يعلن وقفاً للنار لمدة أسبوعين في اليمن

جدة: عبد الهادي حبتور

أعلن تحالف دعم الشرعية في اليمن وقفاً شاملاً لإطلاق النار يدخل حيز التنفيذ، اليوم (الخميس)، ويستمر لمدة أسبوعين.

وعزا العقيد الركن تركي المالكي المتحدث باسم التحالف في بيان ذلك إلى جملة أسباب، منها حرص التحالف على تهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ دعوة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، لعقد اجتماع بين الحكومة الشرعية والحوثيين وفريق عسكري من التحالف، تحت إشراف المبعوث الأممي، لبحث مقترحاته بشأن خطوات تنفيذ وقف إطلاق النار وآلياته، بشكل دائم، في اليمن، وخطوات بناء الثقة الإنسانية والاقتصادية، واستئناف العملية السياسية بين الأطراف اليمنية للوصول إلى مشاورات بين الأشقاء اليمنيين للتوصل إلى حل سياسي شامل في اليمن.

وأضاف المالكي أن قيادة التحالف تجد الفرصة مهيأة لتضافر جميع الجهود للتوصل إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار في اليمن، والتوافق على خطوات جدية وملموسة ومباشرة للتخفيف من معاناة الشعب اليمني الشقيق، وستدعم بشكل كبير جميع هذه الخطوات الأساسية مع الأمم المتحدة، في سبيل التوصل إلى حل سياسي شامل وعادل يتفق عليه اليمنيون.

وأكد المتحدث جدية التحالف، ورغبته في تهيئة الظروف المناسبة لعقد وإنجاح جهد المبعوث الأممي لليمن، وللتخفيف من معاناة الشعب اليمني الشقيق، والعمل على مواجهة جائحة «كورونا»، ومنعه من الانتشار.

وأشار المالكي إلى البيان السابق للتحالف، بتاريخ 25 مارس (آذار) الماضي، الذي أكد فيه تأييد ودعم قرارات الحكومة اليمنية في قبول دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، لوقف إطلاق النار في اليمن، لمواجهة تبعات انتشار فيروس «كوفيد - 19»، ودعوة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى اليمن مارتن غريفيث لوقف إطلاق النار وخفض التصعيد، واتخاذ خطوات عملية لبناء الثقة بين الطرفين، في الجانبين الإنساني والاقتصادي.

(تفاصيل ص 2)

«أعلى سلطة عسكرية» في سوريا متهمة أمنياً باستخدام «الكيماوي»

نيويورك: علي بردى
دمشق: «الشرق الأوسط»

اتهم محققون دوليون، أمس، «أعلى سلطة عسكرية» سورية باتخاذ قرار استعمال السلاح الكيماوي في ريف حماة، وسط البلاد، قبل 3 سنوات، في أول اتهام أممي من نوعه ضد دمشق.

وقال منسق فريق التحقيق، التابع لـ«منظمة حظر السلاح الكيماوي»، سانتياغو أوناتي لابوردي، في لاهاي، أمس، إن فريقه «خلص إلى وجود أسس معقولة للاعتقاد بأن مستخدمي السارين سلاحاً كيماوياً في اللطامنة في ريف حماة في 24 و30 مارس (آذار) 2017 والكلور (...) في 25 مارس 2017 هم أشخاص ينتمون إلى القوات الجوية السورية». وأضاف أوناتي لابوردي أن «اعتداءات استراتيجية بهذا الشكل يمكن أن تحدث فقط بناء على أوامر من السلطات العليا في القيادة العسكرية في سوريا».

ميليشيات طهران تُفشل قرار عزل «السيدة زينب»

وأعلن وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أن واشنطن تتفق مع استنتاجات المنظمة.

في المقابل، انتقدت مصادر روسية نتائج التحقيق. ونفت دمشق استخدام الأسلحة الكيماوية خلال سنوات النزاع التسع، وتشدد على أنها دمرت ترسانتها إثر اتفاق روسي - أميركي في عام 2013.

على صعيد آخر، أفشلت ميليشيات إيرانية تنفيذ قرار الحكومة بعزل منطقة «السيدة زينب» جنوب دمشق تحسباً لتفشي «كورونا». وقالت مصادر أهلية لـ«الشرق الأوسط» إن مخالفة قرار العزل تتم حصراً عبر طريق مطار دمشق الدولي، الذي تهيمن عليه ميليشيات إيرانية.

(تفاصيل ص 7)

ناخب في ويسكنسن يرتدي قناعاً واقياً من الأسلحة الكيماوية لدى تصويته أمس (أ.ب)

محاولات لإقناع الزرفي بالانسحاب من سباق تشكيل الحكومة العراقية

دعم سني وكردي لتكليف الكاظمي

بغداد: «الشرق الأوسط»

حظي مدير جهاز المخابرات في العراق مصطفى الكاظمي بدعم سني وكردي لتكليفه تشكيل الحكومة العراقية المقبلة، وسط محاولات لإقناع رئيس الوزراء المكلف عدنان الزرفي بالانسحاب.

وقد أعلن «تحالف القوى العراقية»، أكبر كتلة سُنيّة في البرلمان، تأييده للتوافق غير المعلن رسمياً بين غالبية القوى الشيعية على تكليف مدير جهاز المخابرات. وقال التحالف في بيان، أمس، إنه «يضع في اهتماماته أن يحظى المرشح لرئاسة الوزراء، الذي من شأنه التصويت لصالح حكومته في مجلس النواب، بقبول وتأييد من قوى المكونات السياسية المسؤولة عن الترشيح، وأن يتمتع بالقبول على المستوى الوطني، وعليه يؤكد تحالف القوى العراقية دعمه وتأييده لتوافق الكتل السياسية المعنية على ترشيح السيد مصطفى الكاظمي لرئاسة وتشكيل الحكومة الجديدة».

كما أعلن رئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني دعمه تكليف الكاظمي، وقال في بيان، أمس، «إننا نرحب بترشيح السيد مصطفى الكاظمي لمنصب رئيس الوزراء في الحكومة الاتحادية، من قبل القوى السياسية للمكون الشيعي، وندعو الجميع إلى دعمه للانتهاء من مهام تكليفه وتشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن».

بدوره، أكد مصدر سياسي مطلع لـ«الشرق الأوسط»، أن «المحاولات جارية من قبل أطراف مختلفة لإقناع الزرفي بالاعتذار والانسحاب من السباق، لكنه لا يزال يرفض كل العروض ويصر على الذهاب إلى البرلمان» للتصويت على تشكيلة حكومته.

(تفاصيل ص 8)

لبنان: باسيل يهاجم الحريري ويشيد بـ«كشف الحكومة للوضع المالي»

(ص 7)

«حماس تدعو» إسرائيل إلى «التقاط الفرصة» لإنجاح صفقة تبادل الأسرى

(ص 8)

«أوبك بلس» أمام قرار حاسم لطمأنة الأسواق اليوم

(اقتصاد)

انسحاب ساندرز يمهّد الطريق أمام بايدن لخوض سباق البيت الأبيض

واشنطن: رنا أبتر

أعلن السناتور بيرني ساندرز انسحابه من السباق الرئاسي في الولايات المتحدة، في خطوة تمهد الطريق أمام منافسه داخل الحزب الديمقراطي، نائب الرئيس السابق جو بايدن، لخوض المواجهة الكبرى مع الرئيس الجمهوري الحالي دونالد ترمب في الانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وجاء قرار ساندرز بعد اطلاعه على النتائج الأولية لانتخابات ويسكنسن التمهيدية التي أظهرت تقدم بايدن عليه بشكل كبير.

وكانت ولاية ويسكنسن قد أجرت انتخاباتها التمهيدية أول من أمس، وشهدت طوابير طويلة من الأميركيين أمام مراكز الاقتراع، في مشاهد غريبة تتناقض مع تحذيرات خبراء القطاع الطبي.

وأثارت تلك المشاهد حفيظة الكثيرين، خصوصا الديمقراطيين، الذين سعوا جاهدين لتأجيل الانتخابات في ظل انتشار فيروس «كوفيد 19»، لكنهم قوبلوا برفض جمهوري حاسم مدعوم بقرار للمحكمة العليا يرفض تمديد الانتخابات عبر البريد.

وقد دعمت المحكمة قرار الجمهوريين الذين يسيطرون على المجلس التشريعي في الولاية، الأمر الذي مكّنهم من تخطي قرار الحاكم الديمقراطي لويسكنسن بتأجيل الانتخابات إلى شهر يونيو (حزيران). وأعرب الديمقراطيون عن غضبهم الشديد من قرار المحكمة، ووصف رئيس اللجنة الوطنية الديمقراطية توم بيريز ما جرى باليوم الأسود في تاريخ البلاد.

وكان ترمب قد دعا الناخبين في ويسكنسن إلى الخروج من منازلهم والتصويت لصالح دانييل كيلي. وانتقد عملية التصويت عبر البريد، ووصفها بالفاسدة. (تفاصيل ص 11)

جدل في تونس حول «تسييس» المساعدات لمتضرري الوباء

تونس: المنجي السعيداني

اتهمت أطراف سياسية ووسائل إعلام محلية في تونس قيادات في حركة «النهضة» التي تتزعم المشهد السياسي في البلاد، بمحاولة تسييس أزمة وباء «كورونا المستجد»، واستغلال الأزمة الصحية لتحقيق مكاسب سياسية.

وجاءت هذه الاتهامات على خلفية ظهور وزير الصحة العمومية عبد اللطيف المكي، ووزير الشؤون المحلية لطفي زيتون (كلاهما من «النهضة»)، يذرفان الدموع تعاطفاً مع مواطنين محتاجين ومعرضين لفيروس «كورونا»، وحديثهما عن تقصير السلطات تجاههم.

وبينما تحدث الوزيران بنبرة حزن وتأثر، تحدث تونسيون عن «تصنع مفضوح» من الرجلين. كما كُتبت على مواقع التواصل تعليقات وانتقادات لحركة «النهضة» وقياداتها.

كذلك، تعرض الرئيس قيس سعيّد إلى انتقادات، عندما ظهر حاملاً على كتفه أكياس مساعدات اجتماعية موجهة للعائلات الفقيرة؛ حيث جرى اتهامه بـ«الشعبوية»، و«محاولة التأثير على التونسيين»، من خلال لقطات تلفزيونية معدة مسبقاً.

لكن في المقابل، دافع تونسيون آخرون عن مواقف أعضاء الحكومة، بقولهم إن بكاء وزيري الصحة والشؤون المحلية، ومسؤولين آخرين «يقارن ببكاء جنرالات الميدان عند إحساسهم بالخذلان».

كما أشادت بعض مواقع التواصل الاجتماعي بـ«تواضع» الرئيس سعيّد، ومساهمته شخصياً في إيصال المساعدات الاجتماعية إلى مستحقيها، مؤكدة أن تلك اللقطات «ستبقى راسخة في أذهان كثير من التونسيين». (تفاصيل ص 9)

انتعاش تطبيقات إلكترونية تعلّم اللغات عن بعد

واشنطن: إيرين ريتشاردز

بينما تنتعش التطبيقات الإلكترونية الخاصة بتعلّم اللغات عن بُعد، خصوصاً في ظل اعتماد الطلاب على الإنترنت، تعمل شركات التقنية بنشاط على التسويق لمنتجاتها في هذا المجال.

وتستخدم مدارس برامج مثل «روزيتا ستون» (Rosetta Stone)، و«دوولينغو» (Duolingo)، و«بابل»، و«كاهوت!» (Kahoot!)، منذ سنوات، لكن ليس دون أستاذ. وتساعد هذه الأدوات على تعليم اللغات الأجنبية وإثراء اللغة الأم، لكن قلّة من المدارس اكتفت بها للحلول مكان أستاذ مُجاز لم تستطع تعيينه بسبب الافتقار إلى الكفاءة أو ارتفاع التكلفة.

ويشدّد الرؤساء التنفيذيون لهذه الشركات دائماً على أنّ برامجهم ليست معدَّة لاستبدال الأساتذة. لكن مع مئات آلاف المستخدمين الجدد الذين يسجلون دخولهم اليوم من المنازل، يمكن القول إنّ هذه التطبيقات تخضع لاختبار عالمي لمعرفة عدد الطلّاب الذين يمكنهم أن يتعلّموا وحدهم، من خلال برنامج إلكتروني، دون أستاذ، وكيف ستغيّر تجربة التعليم الرقمي عملية التعلّم مع عودة الأولاد إلى الصفوف التقليدية.

وأثنى خبراء تعلّم اللغة على خطوة الشركات بتأمين موارد غير مقيّدة للطلّاب، لكنّهم عبروا في الوقت نفسه عن القلق من أنّ الاعتماد المتزايد على البرامج الإلكترونية بدل الأساتذة، في الإعدادات الافتراضية أو التقليدية، قد يقنع الناس ببراعة هذه البرامج، مع أنّها لا تزوّد الطلّاب بالأدوات الضرورية لقراءة وكتابة وفهم اللغة الجديدة.

(تفاصيل يوميات الشرق)

من مكانك بإمكانك!

افتح حسابك الآن بكل سهولة من موقع سامبا أونلاين أو سامبا موبايل

افتح حسابك أونلاين

www.samba.com

مجموعة سامبا المالية خاضعة لرقابة وإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي.

سامبا samba

Price List Austria (€3) - Belgium (€3) - Canada ($2.50) - Cyprus (1.20CY) - Czech(90CZK) - Denmark (15DKr) - France (€2.2) - Germany (€3) - Greece (€1.75) - Ireland (€2.30) - Italy (€3) - Netherlands (€3) - Norway (22Nok) - Portugal (€2.20) - Slovakia (€2.10) - Spain (€3) - Sweden (25 SEK) - Switzerland (4.5SF) - S.Africa (R15) - Turkey (5TL) - UK (£1.80) - New york ($2.50) other states ($2.50)

أكد أن الفرصة مهيأة لاستدامته خلال الفترة المقبلة

التحالف يعلن وقفاً شاملاً لإطلاق النار في اليمن لمدة أسبوعين قابلة للتمديد

جدة: عبد الهادي حبتور

أعلنت القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية في اليمن وقفاً شاملاً لإطلاق النار لمدة أسبوعين، بدءاً من فجر اليوم (الخميس)، قابلة للتمديد، مؤكدة أن الفرصة مهيأة لتضافر الجهود كافة، للتوصل إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار في اليمن.

وأوضح العقيد تركي المالكي، المتحدث باسم تحالف دعم الشرعية في اليمن، أن التحالف يعلن عن وقف إطلاق نار شامل في اليمن لمدة أسبوعين، اعتباراً من اليوم (الخميس) (12:00 بالتوقيت المحلي) قابلة للتمديد، بهدف تهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ دعوة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن لعقد اجتماع بين الحكومة الشرعية والحوثيين وفريق عسكري من التحالف، تحت إشراف المبعوث الأممي، لبحث مقترحاته بشأن خطوات وآليات تنفيذ وقف إطلاق النار بشكل دائم في اليمن، وخطوات بناء الثقة الإنسانية والاقتصادية، واستئناف العملية السياسية بين الأطراف اليمنية، للوصول إلى مشاورات بين الأشقاء اليمنيين للتوصل إلى حل سياسي شامل في اليمن.

ولفت العقيد المالكي إلى أن قيادة القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية في اليمن تجد الفرصة مهيأة لتضافر الجهود كافة للتوصل إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار في اليمن، والتوافق على خطوات جدية وملموسة ومباشرة للتخفيف من معاناة الشعب اليمني الشقيق، وستدعم بشكل كبير جميع هذه الخطوات الأساسية مع الأمم المتحدة، في سبيل التوصل إلى حل سياسي شامل وعادل يتفق عليه اليمنيون.

وأشار إلى أن الخطوة التي قامت بها القوات المشتركة تأتي بناءً على إعلانها السابق تأييد ودعم قرارات الحكومة اليمنية في قبولها دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في اليمن لمواجهة تبعات انتشار فيروس كورونا (COVID - 19)، وكذا دعوة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى اليمن، مارتن غريفيث، لوقف إطلاق النار وخفض التصعيد، واتخاذ خطوات عملية لبناء الثقة بين الطرفين في الجانب الإنساني والاقتصادي، ولجدية ورغبة التحالف في تهيئة الظروف المناسبة لعقد وإنجاح جهد المبعوث الأممي لليمن، وللتخفيف من معاناة الشعب اليمني الشقيق، والعمل على مواجهة جائحة «كورونا» ومنعه من الانتشار.

وتأتي مبادرة التحالف، بقيادة السعودية، امتداداً لمبادراته السابقة لدفع الأطراف اليمنية للتوصل لحل سياسي ينهي الصراع ويخفف المعاناة على السكان. كما يؤكد استجابة السعودية لدعوات الأمم المتحدة، في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها معظم دول العالم بسبب انتشار جائحة «كورونا» الجديد والمخاوف من وصوله إلى اليمن.

واشنطن تطالب الحوثيين بوقف التصعيد وتحض على حل سياسي فوري

جدة: عبد الهادي حبتور

شددت الولايات المتحدة على وجوب إيقاف التصعيد الحوثي في اليمن والاستفزازات التي يقوم بها، والتي كان آخرها استهداف قسم النساء بالسجن المركزي بمحافظة تعز، مطالبة جميع الأطراف البحث عن حل سياسي فوري للأزمة.

وقال كريستوفر هنزل سفير الولايات المتحد لدى اليمن: «يجب أن يتوقف العمل الاستفزازي والتصعيدي من الحوثيين في اليمن». وأضاف في تغريدة على حساب السفارة في «تويتر»: «تدعو الولايات المتحدة كافة الأطراف اليمنية إلى العمل على إيجاد حل سياسي فوري».

وعبر هنزل عن إدانة بلاده للحوثيين لإطلاقهم الصواريخ وقذائف الهاون على تعز، التي أصابت قسم النساء بالسجن المركزي في المدينة، ما أدى إلى مقتل وجرح العديد من الضحايا.

إلى ذلك، أكد مسؤولون يمنيون أنه رغم توالي الضربات الحوثية لجهود مارتن غريفيث المبعوث الأممي الخاص لليمن، فإن غريفيث لا يزال يفضّل التماهي والمحاباة على جرائم الميليشيات المدعومة من إيران بحق الشعب اليمني، التي كان آخرها تناثر أشلاء سجينات السجن المركزي بمحافظة تعز.

وانتقد راجح بادي المتحدث باسم الحكومة اليمنية اللغة الضعيفة والمهادنة، التي يستخدمها المبعوث الأممي لليمن تجاه الجرائم الحوثية، وقال في تصريحات لـ«الشرق الأوسط»: «للأسف الشديد كلما كانت هناك دعوات لوقف إطلاق النار والتوجه للسلام، وترحيب شكلي من الحوثيين، يكون هناك تصعيد على الأرض، وفتح جبهات جديدة واعتقالات وقصف لمناطق الآمنين كان آخرها علمية إجرامية بشعة بقصف سجن النساء في تعز وسقوط عدد من الضحايا».

وأضاف بادي أن الحوثي أصبح يستخدم الدعوات الأممية للتهدئة ووقف إطلاق النار بسبب جائحة «كورونا» من أجل التصعيد على الأرض، ويبيع الوهم للمجتمع الدولي والمبعوث الأممي، ويقابل ذلك لغة مهادنة ضعيفة من المجتمع الدولي والمبعوث الأممي الخاص باليمن، وكل ذلك يحدث على مرأى ومسمع من المبعوث الأممي ولم نجد مواقف واضحة وقوية لاستمرار هذا العبث والعمليات الإجرامية وهذا التوسع في العلميات العسكرية.

إلى ذلك، تساءل عز الدين الأصبحي سفير اليمن لدى المغرب الوزير السابق لحقوق الإنسان عن سر تجاهل المبعوث الأممي الإشارة لقصف الحوثيين سجن النساء المركزي بتعز، مبيناً أن الإدانة التي كتبها كانت على مضض، بحسب تعبيره.

وذكر الأصبحي في حسابه بمنصة «تويتر»: «المبعوث الخاص إلى اليمن لم يجرؤ على الإشارة للقصف الذي تعرض له سجن النساء بتعز، وأن القصف من جهة الحوثيين، إدانته كتبها على مضض وجعلها، وكأن كائنات فضائية هي التي قصفت سجن النساء، وهو يدرك أن هذه جريمة حرب ويفترض أقلها أن يطالب بتحقيق دولي... للأسف ما نشره مباركة للجريمة أكثر منه إدانة».

وكانت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصفت جريمة سجن النساء المركزي في تعز بـ«جريمة حرب». بينما اعتبرت ليز غراندي منسقة الشؤون الإنسانية في اليمن استهداف سجن النساء المركزي بتعز عملاً لا يمكن تبريره، وانتهاكاً مروعاً للمبادئ الإنسانية الدولية.

ويكثف المبعوث الأممي الخاص لليمن في الفترة الأخيرة اتصالاته وجولاته مع أطراف الأزمة اليمنية تحضيراً لما سماه بـ«جولة مشاورات شاملة» لإنهاء الأزمة التي دخلت عامها السادس، الشهر الماضي.

وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، وفي خضم محاولة المبعوث الأممي لليمن إعادة إحياء جهود السلام، هجم الحوثيون على قوات الشرعية اليمنية في جبهات عدة، منها جبهة نهم، والجوف، ومأرب، كما أطلقوا طائرات مسيرة وصواريخ باليستية على عدد من المدن السعودية المكتظة بالمدنيين.

رئيس الوزراء اليمني الدكتور معين عبد الملك مستقبلاً السفير الأميركي لدى اليمن في الرياض مطلع الشهر الحالي (سبأ)

السعودية توفّر الاحتياجات الضرورية لمكافحة «كوفيد ـ 19» في اليمن وفلسطين

الرياض: «الشرق الأوسط»

وقّع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، أمس، 6 عقود مع شركات متخصصة لتوفير الاحتياجات الضرورية من الأجهزة والمستلزمات الطبية لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد «كوفيد - 19» في اليمن وفلسطين، والتخفيف من آثاره ومخاطره على شعبي البلدين.

ويأتي ذلك في حين تدرس لجنة مختصة تقديم الأجهزة والمستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة الفيروس للدول الأكثر احتياجاً حول العالم.

ووقّع العقود الدكتور عبد الله الربيعة، المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على المركز، خلال الاجتماع الافتراضي العاشر عن بعد للجنة المختصة في المركز المعنية بمكافحة فيروس كورونا لدى الدول المتضررة.

وبحث الاجتماع سبل تقديم المعونات الطبية اللازمة للكثير من الدول المتضررة من تفشي الفيروس بناءً على توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، للمركز بالوقوف مع تلك الدول المتضررة من هذه الجائحة، بالتعاون والتنسيق الكامل مع الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها لتحقيق كل ما فيه خير للبشرية.

وقال الربيعة في تصريح «العقود الستة التي وقّعها المركز اليوم (أمس) تأتي إنفاذاً للتوجيهات الكريمة، وتشمل توفير أجهزة ومستلزمات طبية ضرورية ووقائية تستخدم في مثل هذه الأزمات لدعم اليمن وفلسطين الشقيقتين في مكافحة فيروس كورونا».

وأكد أن التوجيهات تجسد الدور الإنساني النبيل للسعودية، وتعكس حرصها على تسخير إمكاناتها ومواردها في خدمة القضايا الإنسانية، مشيراً في هذا الصدد إلى توجيهات خادم الحرمين الشريفين، مؤخراً، بتقديم دعم مالي قدره عشرة ملايين دولار لمنظمة الصحة العالمية استجابة للنداء العاجل الذي أطلقته المنظمة لجميع الدول لتكثيف الجهود من أجل اتخاذ إجراءات عالمية لمحاربة انتشار فيروس كورونا في الدول ذات الأنظمة الصحية الهشة.

وتدرس اللجنة حالياً إمكانية تقديم الأجهزة والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة فيروس كورونا المستجد في الدول الأكثر احتياجاً حول العالم.

إصابة مدني برصاص قناصة الانقلابيين في الحديدة

استعادة معسكر اللبنات في الجوف وتدمير مخازن للميليشيات في البيضاء

تعز: «الشرق الأوسط»

تمكنت قوات الجيش اليمني من السيطرة على معسكر اللبنات الاستراتيجي في الجوف، وعدد من المواقع التي كانت خاضعة لسيطرة جماعة الحوثي الانقلابية، شرق مديرية الحزم، عاصمة محافظة الجوف، بإسناد جوي من تحالف دعم الشرعية. تزامن ذلك مع تدمير تحالف دعم الشرعية في اليمن مخازن عسكرية حوثية في البيضاء.

وقال المركز الإعلامي للقوات المسلحة إن «قوات الجيش الوطني، مسنودة بالمقاومة الشعبية وطيران تحالف دعم الشرعية، شنت هجوماً واسعاً ضد ميليشيات الحوثي الانقلابية المدعومة إيرانياً، شرق مدينة الحزم بمحافظة الجوف، وتمكنت من استعادة معسكر اللبنات الاستراتيجي بشكل كامل، وتطهير عدد من المواقع والجبال في مناطق اللبنات العليا والسفلى، إضافة إلى إحراز تقدم كبير في سلسلة جبال الندر، وصولاً إلى جبال الجدفر والأقشع والبرش».

وأكد في بيان له أن «المعركة لا تزال مستمرة حتى اللحظة، وسط تقدم قوات الجيش الوطني، مسنودة بالمقاومة وطيران تحالف دعم الشرعية، باتجاه شرق مدينة الحزم، عاصمة محافظة الجوف». مشيراً إلى «انهيار كبير في صفوف الميليشيات، وفرار جماعي لعناصرها، مخلفة العشرات من جثث قتلاها في جبال وشعاب المنطقة».

وتزامنت التطورات الميدانية في الجوف، مع استمرار المعارك العنيفة بين الجيش الوطني والميليشيات الحوثية، في جبهة قانية، شمال البيضاء، وسط، التي زادت حدتها، الأربعاء، بعد التحام جبهتي ناطع وفضحة في مفرق أعشار، وذلك في الوقت الذي تواصل فيه ميليشيات الحوثي الانقلابية، المدعومة من إيران، تصعيدها العسكري وانتهاكاتها ضد المدنيين العُزل، وإحباط القوات المشتركة من الجيش الوطني في الساحل الغربي عملية زرع عبوة ناسفة للميليشيات الحوثية في الخط الرابط بين التحيتا والخوخة، جنوب الحديدة.

وذكر بيان المركز الإعلامي للقوات المشتركة أن «طيران تحالف دعم الشرعية شنّ، الأربعاء، عدّة غارات استهدفت مواقع وتجمعات لميليشيات الحوثي الانقلابية في منطقة قانية، شمال محافظة البيضاء، على وقع معارك عنيفة يخوضها الجيش الوطني ضد الميليشيات».

وأوضح أن «غارات لمقاتلات التحالف أسفرت عن تدمير مخزن أسلحة، تابع للميليشيات الحوثية، إلى جانب 3 أطقم قتالية، وعربة (بي إم بي)، فيما أدت غارات أخرى استهدفت تجمعات للميليشيات إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوفها».

إلى ذلك، أصيب المواطن سالم خادم سليمان قطاب، الأربعاء، برصاص قناص حوثي، إصابته في الصدر، أثناء ذهابه لجلب التراب من المزرعة إلى منزله في التحيتا، جنوب الحديدة، وتم إسعافه إلى مستشفى التحيتا لتلقي الإسعافات الأولية، ومن ثم تحويله إلى مستشفى الخوخة لاستكمال العلاج، وفق ما أورده المركز الإعلامي لقوات ألوية العمالقة الحكومية.

وذكر المركز أن «القوات المشتركة تصدت لهجومين متفرقين نفذتهما ميليشيات الحوثي على مواقعها في الاتجاه الغربي والشمال الغربي لمديرية حيس، جنوب الحديدة، حيث خاضت وحدات من اللواء (11 عمالقة) اشتباكات عنيفة أثناء تصديها لهجوم شنته ميليشيات الحوثي، بالقرب من مثلث العدين، وتمكنت من كسر الهجوم وتكبيد الميليشيات خسائر فادحة في العتاد والأرواح، بالتزامن مع إحباط عملية هجوم أخرى قامت بها الميليشيات، باتجاه قرية الحلة، شمال غربي حيس، وأوقعت قتلى وجرحى في صفوف الميليشيات».

وأكدت «العمالقة» أن «القوات المشتركة تمكنت من إحباط عملية زرع عبوة ناسفة حاولت الميليشيات الحوثية زراعتها بالخط الرابط بين مديريتي التحيتا والخوخة بالحديدة». وقال مصدر ميداني في القوات المشتركة إن «قوات اللواء (12 عمالقة) كشفت عنصراً تابعاً للحوثيين يحاول زرع عبوة ناسفة بالخط الترابي الوحيد الرابط بين التحيتا والخوخة، وتمكنت من إحباط عملية زرع العبوة، فيما عنصر الميليشيات لاذ هارباً فور ملاحقة القوات له تاركاً العبوة خلفه». وقتل 3 من عناصر ميليشيات الحوثي، الأسبوع الماضي، إثر انفجار عبوة ناسفة حاولت الميليشيات زراعتها في الخط الرابط بين مدينتي حيس والخوخة.

وحول سير المعارك في مختلف جبهات القتال المختلفة، أكد الناطق الرسمي للقوات المسلحة العميد الركن عبده مجلي، أن «الجيش يواصل التقدم في مختلف الجبهات وسط انهيار كبير للميليشيا الحوثية الانقلابية المدعومة من إيران، وبإسناد شعبي كبير من رجال القبائل، وطيران تحالف دعم الشرعية، وإحراز تقدمات وانتصارات كبيرة، في ظل الانتقال الكبير في سير المعارك، والتحول من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم في جبهات مختلفة، ما أدى إلى استعادة وتحرير كثير من المواقع والمساحات الشاسعة وتكبيد الميليشيا خسائر فادحة في الأرواح والعتاد».

وقال إن «الجيش يواصل التقدم باتجاه مدينة الحزم، وتزامن ذلك مع تواصل المعارك في مناطق المهاشمة واليتمة والوجف وبرط العنان في الجوف، وبإسناد من طيران تحالف دعم الشرعية، وسط انهيار كبير للميليشيا الحوثية؛ حيث تم استعادة كمية كبيرة من الأسلحة المختلفة والذخائر، ووقوع خسائر فادحة للميليشيا في الرواح والعتاد والقبض على العشرات من عناصرها».

وأكد، بحسب ما نقل عنه الموقع الرسمي للجيش (سبتمبر.نت)، أن «التقدم مستمر في هيلان بمأرب، وأنه تمت استعادة مواقع جديدة وأماكن مهمة وحاكمة في تلك المنطقة الاستراتيجية، واقتراب الأبطال باتجاه مشارف سوق صرواح من السيطرة النارية على مواقع الميليشيا الحوثية».

وفي جبهة نهم، شرق صنعاء، قال مجلي إن «قوات الجيش شنت هجوماً على مواقع كانت تتمركز فيها عناصر الميليشيا الحوثية في لقشع والبرش والخسف، وتمت السيطرة على غالبية المواقع والتقدم في مساحات شاسعة وتكبيد الميليشيا الحوثية خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد، فضلاً عن تدمير عدد من الآليات والعربات».

«إتاوات» الانقلابيين بذريعة «كورونا» تتجه صوب محافظة إب

صنعاء: «الشرق الأوسط»

يواصل قادة الميليشيات الحوثية عمليات نهب الأموال في العاصمة اليمنية صنعاء ومحافظات أخرى، تحت ذريعة الإجراءات الاحترازية من انتشار فيروس كورونا، في حين توسعت عمليات الجباية وفرض الإتاوات، لتشمل محافظة إب، جنوب العاصمة.

وفي حين كشفت مصادر محلية في إب، لـ«الشرق الأوسط»، عن جانب من الفساد الحوثي الذي رافق الإجراءات الوقائية ضد الوباء في معظم مناطق ومديريات محافظة إب، أكدت أن الجماعة عبر لجنتها المشكلة للطوارئ اعتمدت أخيراً عشرات الملايين من الريالات اليمنية دون تنفيذ أي خطوات وإجراءات حقيقية على أرض الواقع. وأوضحت المصادر أن أغلب الإجراءات المتخذة حالياً في مناطق إب، خصوصاً ما يتعلق بالتوعية والوقاية من الفيروس، كان بمبادرات شبابية ذاتية.

وعلى ذات الصعيد، أكد مسؤول محلي سابق في المحافظة لـ«الشرق الأوسط» استمرار تجاهل الميليشيات وتقاعسها عن القيام بأي خطوات احترازية ووقائية ضد هذا الفيروس الوبائي القاتل. وأوضح أن إجراءات الحجر الصحي التي أقيمت قبل أيام بأحد فنادق المحافظة لعدد من العائدين من دول خليجية وعربية وأجنبية أقيمت بدعم وتمويل من منظمات دولية. وكشف في ذات الوقت عن تسهيل قيادات حوثية خروج نحو 24 شخصاً من الذين تم وضعهم في الحجر الصحي في إب بطرق خفية، مقابل دفعهم للجماعة مبالغ مالية. وطبقاً للمسؤول المحلي، فإن لجنة الطوارئ الحوثية نهبت أكثر من 20 مليون ريال من حسابات صندوق النظافة والتحسين بالمحافظة بحجة شراء مستلزمات وقائية وطبية (الدولار نحو 600 ريال).

وتحدث المسؤول المحلي عن ادعاء الميليشيات تخصيصها تلك المبالغ لشراء كمامات ومعقمات ومنظفات إلا أنه لم يصل إلى المديريات وقطاعات المحافظة وعمال النظافة أي شيء من تلك المستلزمات المعتمدة. وأشار المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لدواع أمنية، إلى أن الجماعة اكتفت فقط بشراء مواد وقائية بسيطة وسجلت بموجبها فواتير بمبالغ ضخمة ليس لها أي وجود فعلي. ولم يتوقف مسلسل الاستغلال والنهب والعبث الحوثي المنظم بصحة وحياة اليمنيين عند هذا الحد، فقد سارعت قيادات حوثية بارزة في إب إلى تحويل جائحة كورونا من وباء قاتل يتهدد حياة السكان، إلى مجرد سلعة للتجارة والاستثمار وجني الملايين من ورائها.

في غضون ذلك، أكد مصدر طبي في إب، قيام القيادي الحوثي، المدعو أشرف المتوكل، المعين من قبل الجماعة وكيلاً للمحافظة لقطاع الصحة والسكان، باستثمار الوباء وبيع مستلزمات طبية ووسائل وقاية للصيدليات والمستشفيات المنتشرة في عموم المحافظة. وذكر المصدر الطبي لـ«الشرق الأوسط»، أن القيادي الحوثي قام عبر 5 مؤسسات طبية تابعة له باستغلال سلطته ونفوذه بالضغط على المستشفيات والصيدليات بالمحافظة وإرغامها على شراء تلك المستلزمات الطبية منها.

ونفذت المؤسسات الطبية التابعة للمتوكل، طبقاً للمصدر الطبي، منذ 10 أيام، حملات نزول ميدانية متتالية لبيع المواد الطبية لعدد من مستشفيات المحافظة، من بينها مستشفيات النور والأمين والثورة وجبلة وناصر والأمومة والطفولة، بالإضافة إلى العشرات من الصيدليات والمجمعات والمراكز الصحية.

وفي الوقت الذي تواصل فيه القيادات المحلية والمجتمعية بالمناطق الخاضعة للحكومة الشرعية إجراءاتها الوقائية والتوعوية لمواجهة كورونا، تتسع رقعة الميليشيات الانقلابية يوماً بعد آخر فيما يتعلق باستغلال هذا الوباء وتوظيفه كغيره من الأوبئة خدمة لمصالحها وجعله فرصة ثمينة لاستهداف اليمنيين بفرض الإتاوات بعموم مناطق سيطرة الجماعة. وعلى صلة بالموضوع، انتقد مواطنون في إب بشدة الإجراءات الحوثية التي أعلنت الجماعة عن اتخاذها قبل أيام في المحافظة ووصفوها بأنها تندرج ضمن الإجراءات الوهمية والكاذبة.

ويقول «سليمان ع» أحد المعلمين في مدينة إب لـ«الشرق الأوسط»: «رغم كثرة تلك الإجراءات الحوثية المعلنة في وسائل إعلام الجماعة، ورغم حجم الاجتماعات اليومية التي تعقد، ورغم المبالغ المالية الكبيرة المعتمدة لمواجهة الجائحة... فإننا لم نجد شيئاً حتى اليوم ينفذ على أرض الواقع». ويعزز «أحمد ح» الموظف في القطاع الصحي الخاص ما طرحه سليمان بالقول: «إن الميليشيات لم تنفذ في الميدان سوى حملات الابتزاز والتعسف التي طالت مختلف الفئات والقطاعات بالمحافظة، بحجة دعم جهود مقارعة كورونا». ويضيف: «على مدى أسبوعين ماضيين قامت الميليشيات وبدعم وتوجيه من قيادتها بالمحافظة بنهب أموال طائلة تحت مسمى حملة الرش والتعقيم في شوارع وأحياء إب والتوعية من خطر الفيروس وشراء مستلزمات طبية ووسائل وقائية».

وتابع بالقول: «ما زلنا نشعر بالهلع والخوف من وصول هذا الوباء الذي تفشى بشكل كبير خارجياً، ولا نعرف أنه لدينا في الداخل أكبر وأعظم فيروس بشري يتمثل بالعصابة الحوثية التي قتلت ودمرت وأحرقت الأخضر واليابس».

وتأتي هذه الجملة من الانتهاكات الحوثية بحق سكان إب، بالتزامن مع تلك الانتهاكات التي نفذتها الجماعة وما زالت، بحق أصحاب المحلات التجارية والصيدليات ومالكي الذهب والمستشفيات والمراكز وغيرها في العاصمة صنعاء. وكان مواطنون في صنعاء شكوا في وقت سابق لـ«الشرق الأوسط» من بطش وابتزاز الحملات الحوثية التي تستهدفهم وأموالهم بصورة مستمرة. ولم تسلم المؤسسات التجارية الكبيرة وأصحاب رؤوس الأموال في صنعاء، من مسلسل النهب والبطش الحوثي، فقد فرضت الجماعة عبر حملاتها المتكررة، وتحت نفس الذريعة المتعلقة بكورونا، مبالغ مالية طائلة على ملاك تلك المؤسسات ومن تبقى من رجال الأعمال.

وكان عاملون في مؤسسات تجارية بصنعاء، أكدوا أيضاً قبل أيام، لـ«الشرق الأوسط»، أن ما تسمى اللجنة العليا لمواجهة الأوبئة بصنعاء، أقرت فرض مبالغ مالية على عدد من الشركات والمؤسسات التجارية في مناطقها تتراوح بين 5 ملايين، و30 مليون ريال كإتاوات. كما فرضت نفس الحملات الحوثية على ملاك المطاعم والمقاهي في صنعاء، دفع جبايات مالية تتراوح بين 10 آلاف، و100 ألف ريال، بحجة الدعم والتمويل المجتمعي لحملات الوقاية من كورونا. وطبقاً للعاملين في المؤسسات التجارية اليمنية، فقد سعت الجماعة إلى استغلال الأوبئة والكوارث في صنعاء ومناطق أخرى خاضعة لسيطرتها، بهدف تجنيدها خدمة لأهدافها ومشروعاتها الطائفية. واعتادت الميليشيات، منذ انقلابها على فرض إتاوات مالية وعينية على التجار والشركات والمواطنين، تحت ذرائع ومسميات عدة.

تشديد على عدم السماح بخروج أي مواطن إلى أي دولة إلا بجواز السفر

اتفاق خليجي على التحرك الجماعي ضد «كورونا»

وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي
خلال اجتماعهم الافتراضي لمواجهة تداعيات فيروس «كورونا» (واس)

الدمام: «الشرق الأوسط»

اتفق وزراء الداخلية الخليجيون، أمس، على التحرك بشكل جماعي لمواجهة مخاطر انتشار فيروس «كورونا المستجد» أو (كوفيد - 19)، حيث تواجه دول الخليج ارتفاعاً متصاعداً في عدد الحالات المسجلة.

وعقد وزراء الداخلية الخليجيون أمس، اجتماعاً مرئياً بحث موضوعات أمنية مهمة متعلقة بهذه الجائحة وسبل مواجهتها والحد من انتشارها.

وترأس الاجتماع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الإماراتية الفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، وبمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور نايف الحجرف.

وقال بيان صادر عن الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في وزارة الداخلية الكويتية، إن «الوزراء اتفقوا على أن تتولى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي التنسيق لعقد اجتماع لممثلي وزارات الداخلية بالدول الأعضاء متى ما دعت الحاجة (عبر تقنية الاتصال المرئي) لتنسيق الجهود الأمنية للحد من انتشار الفيروس».

ويأتي الاجتماع في ضوء الظروف الراهنة التي يمر بها العالم جراء تداعيات انتشار الفيروس المستجد وللوقوف على آخر المستجدات الأمنية والوقائية المبذولة لمواجهة انتشاره.

واتفق وزراء الداخلية، حسب بيان صادر عن «الأمانة العامة»، على أن تتولى الأمانة تزويد كل وزارات الداخلية للدول الأعضاء بالمعلومات التي تَرد إليها من نظيراتها في أي دولة عضو حول الإجراءات الاحترازية الأمنية ذات الصلة.

وأكد الوزراء ما سبق الاتفاق عليه من عدم السماح بخروج أي مواطن إلى أي دولة أخرى إلا بنفس الوثيقة التي دخل بها إلى أي دولة مع دول المجلس «وتحديداً جواز السفر» عند استئناف الرحلات.

وثمّن وزراء الداخلية الجهود التي تقوم بها دول المجلس في إطار التعامل مع «كورونا» من خلال الإجراءات الاحترازية المتوازية مع الإجراءات الوقائية الصحية عبر المنافذ البرية والجوية، حفاظاً على سلامة المواطنين والمقيمين والمتنقلين بين دول المجلس.

وأعربوا عن شكرهم وتقديرهم للكوادر الطبية والفنية في دول المجلس وجميع دول العالم لما يبذلونه من جهود كبيرة في مواجهة الفيروس والسعي لإنقاذ الأرواح.

وأشادوا بالجهود الحثيثة التي يقوم بها منتسبو القطاعات الأمنية والعسكرية في دول المجلس ومساهمتهم الملموسة في الحد من انتشار الفيروس منوهين بتعاون المواطنين والمقيمين مع الإجراءات الاحترازية والوقائية.

السعودية تراعي أوضاع السجناء وحاملي «الخروج والعودة»... والبحرين تلزم سكانها بالكمامات... ومسقط مغلقة

ارتفاع الإصابات خليجياً بالمئات يقابله تشديد في التدابير

الرياض: صالح الزيد

شددت دول الخليج العربي إجراءاتها لمحاصرة فيروس «كورونا» (كوفيد - 19)، إذ ألزمت البحرين سكانها بارتداء الكمامات في الأماكن العامة، فيما أغلقت عُمان محافظة مسقط، إلى جانب تحضير الكويت البلازما المناعية لمواجهة «كورونا». ويأتي ذلك في وقت ارتفع فيه عدد الإصابات بالفيروس المسجلة في كل دول الخليج.

السعودية... 137 إصابة جديدة

وفي مؤتمر صحافي لعرض آخر مستجدات فيروس «كورونا» المستجد في السعودية أمس، أعلن الدكتور محمد العبد العالي المتحدث باسم وزارة الصحة، تسجيل 137 حالة إصابة جديدة، ليرتفع إجمالي الإصابات في السعودية إلى 2932 حالة، فيما واصلت السعودية تسجيل حالات تعافٍ، إذ أكدت تعافي 16 شخصاً ليرتفع إجمالي عدد المتعافين إلى 631 شخصاً، مشيراً إلى أن الحالات النشطة هي 2260 حالة، بينما لم تسجل حالات وفاة أمس.

وسجّلت العاصمة الرياض أكثر حالات التعافي بعدد وصل إلى 234 حالة، جاء بعدها مدينة جدة بـ125 حالة تعافي، ثم مكة المكرمة بـ114 حالة، فيما وصلت عدد المدن السعودية التي سجلت حالات إصابة بالفيروس إلى 42 مدينة ومحافظة.

خدمات عدلية من المنازل

وأشار محمد المطلق المتحدث باسم وزارة العدل، إلى الإجراءات التي قامت بها الوزارة لمواجهة «كورونا»، بعد الأمر الملكي بتعليق تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية النهائية المتصلة بحبس المدين في قضايا الحق الخاص، وتعليق تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية النهائية المتصلة بتمكين الأولاد من زيارة أحد الوالدين المنفصلين، لافتاً إلى أن قرارات الحبس التي تم تعليقها إنفاذا للأمر الملكي بلغت ما يقارب 69 ألفاً و900 قرار من قبل محاكم التنفيذ، فيما بلغ عدد قضايا الزيارة والرؤية التي تم تعليقها نحو 5000 قضية.

وتطرّق إلى التحولات الإلكترونية التي قامت بها وزارة العدل في المقرات العدلية، للإسهام في الحد من انتشار «كورونا»، وذلك من خلال تقديم الخدمات العدلية من المنازل دون الحاجة لزيارة المقرات العدلية.

ولفت المطلق إلى وجود 120 خدمة إلكترونية لتمكين المستفيد من الحصول على الخدمات من منزله، مشيراً إلى قرار المجلس الأعلى للقضاء حول تعليق الحضور إلى المقرات العدلية، الذي نص على المرافعة عن بعد، إذ مكّنت الوزارة من المرافعة عن بعد وهي أعم من الجلسات القضائية، لكون أطراف القضية يستطيعون تقديم الطلبات والمذكرات والدفوع وتستلم نسخ الأحكام بشكل إلكتروني وتلقائي.

تمديد تأشيرات «الخروج والعودة»

وبدأت المديرية العامة للجوازات السعودية تمديد فترة صلاحية استخدام تأشيرات «الخروج والعودة» التي تنتهي فترة صلاحيتها من 25 فبراير (شباط) 2020 حتى 24 مايو (أيار) 2020 لمدة ثلاثة أشهر إضافية مجاناً. ويشمل التمديد المقيمين من أصحاب المهن التجارية والصناعية الموجودين داخل السعودية الذين لم تستغل تأشيراتهم خلال مدة تعليق الدخول والخروج عبر المنافذ.

وأوضحت المديرية العامة للجوازات أن التمديد يتم آلياً من النظام دون مراجعة مقار الجوازات بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني ووزارة المالية، وبإمكان المستفيد الدخول عبر حسابه في منصة «أبشر» للاطلاع على الخدمة المقدمة له إلكترونياً.

الكويت... تحضّر البلازما المناعية

وفي الكويت، أعلن الدكتور عبد الله السند الناطق باسم وزارة الصحة الكويتية أمس، تسجيل 112 حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد خلال الـ24 ساعة الماضية ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة إلى 855 حالة، مشيراً خلال المؤتمر الصحافي اليومي الـ33 إلى وجود حالة مرتبطة بالسفر و105 حالات مخالطة، و6 حالات ضمن التقصي الوبائي.

وكان وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح أعلن في وقت سابق عن شفاء 6 حالات، ليرتفع إجمالي من أعلن عن شفائهم إلى 111 شخصا.

وأعلن بنك الدم الكويتي عن البدء بتحضير البلازما المناعية لمواجهة «كورونا» ضمن المواصفات العالمية، إذ يتم تجميع هذه البلازما من المتبرعين المتعافين من الفيروس.

البحرين... إلزام بالكمامات

وقررت الحكومة البحرينية إلزام المواطنين والمقيمين كافة بارتداء الأقنعة وكمامات الوجه في الأماكن العامة، والسماح باستئناف عمل المحال التجارية والصناعية التي تقدم سلعاً أو خدمات مباشرة للزبائن شرط اتباع الاشتراطات، ومنها ارتداء الأقنعة وكمامات الوجه من العاملين ومرتادي هذه المحال التجارية، وتقليل عدد الموجودين بالمنشأة ومنع الاكتظاظ في المحلات مع ترك المسافة الكافية.

وجاء في البيان الذي نشرته وكالة أنباء البحرين، أنها ستطبق هذه الإجراءات من الساعة السابعة مساء اليوم، فيما أعلنت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة عن طرح أكثر من مليون كمامة وجه طبية في الأسواق والصيدليات بدءاً من أمس، وذلك للإسهام في تطبيق الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها البحرين للتصدي لفيروس كورونا.

إغلاق مسقط

في هذه الأثناء قررت الحكومة العمانية إغلاق محافظة مسقط ابتداءً من غد الجمعة، وحتى يوم الأربعاء 28 أبريل (نيسان) للحد من الإصابات بفيروس كورونا، وأعلنت وزارة الصحة العمانية تسجيل 48 حالة إصابة جديدة، ليرتفع إجمالي عدد الإصابات المسجلة إلى 419 حالة، بينهم حالتا وفاة، فيما أكدت الوزارة وصول عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 72 حالة.

وكان السلطان هيثم بن طارق أصدر عفواً عن مجموعة من السجناء المدانين في قضايا مختلفة، وذكر مصدر مسؤول بشرطة عمان السلطانية في بيان أن العفو شمل 599 نزيلاً، بينهم 336 أجنبياً.

153 إصابة جديدة في قطر

وأعلنت وزارة الصحة القطرية تسجيل 153 حالة إصابة جديدة، ليرتفع إجمالي الإصابات المسجلة إلى 2210 إصابة، لتكون ثالث أكثر دولة خليجية من ناحية الإصابات، فيما سجلت 28 حالة شفاء من المرض ليصل إجمالي حالات الشفاء إلى 178 حالة.

539 فحصا طبيا في الإمارات

وأكدت الإمارات العربية المتحدة تسجيل ورصد 300 حالة إصابة جديدة بكورونا المستجد «كوفيد - 19»، تم التعرف عليها من خلال فحص المخالطين لإصابات أعلن عنها مسبقاً. ومع تسجيل الحالات الجديدة وصل إجمالي عدد الحالات التي تم تشخيصها إلى 2659 حالة في البلاد.

وأوضحت الدكتورة فريدة الحوسني المتحدثة باسم القطاع الصحي الإماراتي أن الحالات المسجلة تعود لجنسيات مختلفة وجميعها حالات مستقرة وتخضع للرعاية الصحية، مشيرة إلى شفاء 53 مصاباً جديداً بالفيروس ليصل مجموع حالات الشفاء إلى 239 حالة مسجلة حتى الآن.

إلى ذلك، بيّن عبد الرحمن العويس وزير الصحة ووقاية المجتمع، أن الوزارة أجرت 539 ألف فحص طبي للكشف عن فيروس كورونا المستجد، مؤكداً مضاعفة عدد الفحوصات وتوسيع دائرتها ونطاقها للكشف عن أي حالات خلال الفترة المقبلة.

وذكر عبد الله النعيمي الوكيل المساعد للاتصال والعلاقات الدولية بالإنابة بوزارة الموارد البشرية والتوطين خلال الإحاطة الإعلامية، أن الوزارة أعدت بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث برنامجاً وطنياً متكاملاً لدعم استقرار سوق العمل في القطاع الخاص يركز على ثلاثة محاور؛ هي العمالة والتوطين والدعم الإداري لمنشآت القطاع الخاص.

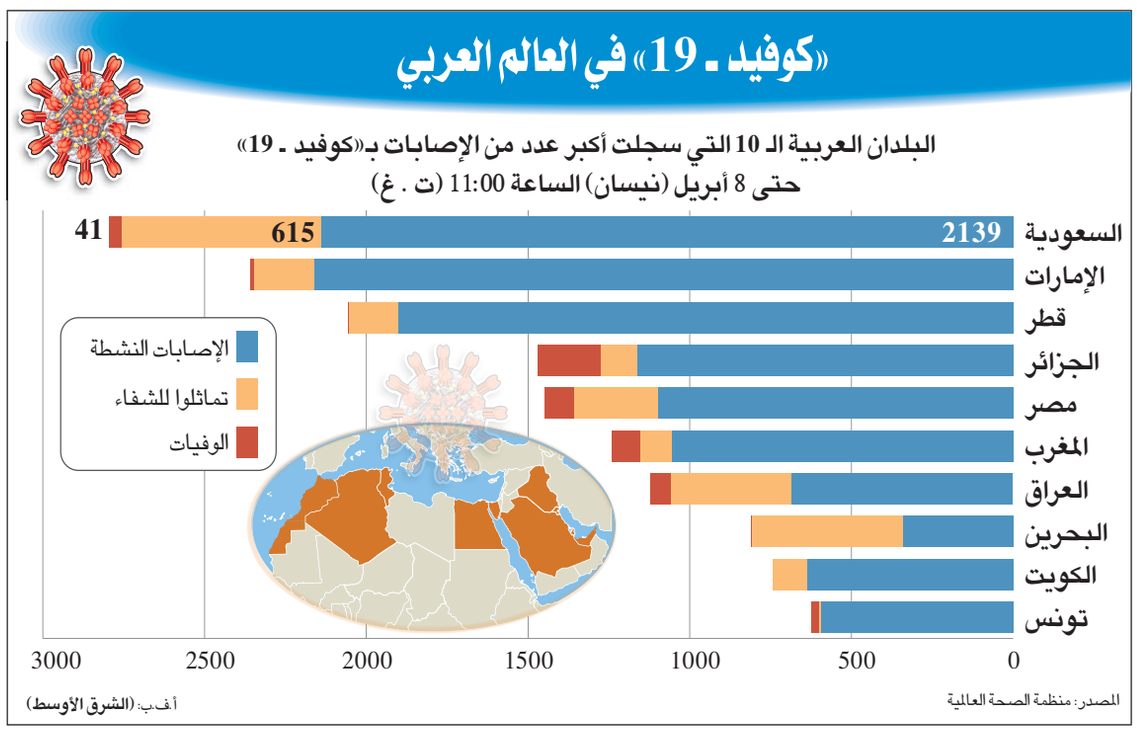

استعدادات مكثفة في المطارات السعودية لمنع دخول «كورونا» مع العائدين

استعدادات في مطار جدة (الشرق الأوسط)

جدة: محمد العايض

فرضت الجهات المعنية مزيداً من الإجراءات الاحترازية في المطارات السعودية، تأهباً لاستقبال المواطنين الراغبين في العودة إلى البلاد، بعد أن أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بتسهيل عودتهم إلى الوطن، حرصاً على سلامتهم وصحتهم، في ظل تفشي جائحة «كورونا» (كوفيد- 19) على مستوى العالم، ومتابعة شؤونهم وعائلاتهم ومرافقيهم، منذ بداية تفشي الفيروس في بلدان العالم، والتأكد من توفير كل ما من شأنه أن يضمن سلامتهم حتى عودتهم لأرض الوطن سالمين.

ويمثل الطلاب المبتعثون ومرافقوهم غالبية العائدين، إضافة إلى مواطنين كانوا في سياحة أو جولات عمل.

وتضافرت جهود جهات عدة، في مقدمتها وزارة الصحة، في مطارات الرياض وجدة والدمام. ووُجدت مجموعة كبيرة من سيارات الإسعاف والحافلات المجهزة لنقل القادمين إلى المقرات المجهزة لإقامتهم خلال فترة العزل الصحي، لإجراء فحوصات لهم، والتأكد من عدم إصابتهم بفيروس «كورونا».

وشملت التدابير الاحترازية والوقائية تجهيز نقاط الفرز فور نزول المواطنين من سلم الطائرة، بحسب الدكتور محمد فلمبان، نائب مدير مراكز المراقبة الصحية بمطار الملك عبد العزيز في جدة، الذي أكد لـ«الشرق الأوسط» أن فرق وزارة الصحة كافة في مطار الملك عبد العزيز ستكون موجودة أثناء وصول الرحلات، للاطمئنان على سير الاحترازات الوقائية، من حيث الكشف المبدئي وتجنب الاختلاط بين القادمين.

وأضاف فلمبان أن «الفرق الطبية إذا اشتبهت في إصابة أي مسافر بعد قياس درجة حرارته أو ظهور أعراض الإصابة عليه، فستعزله في منطقة آمنة مجهزة في المطار، وتستدعي فرق الإسعاف والتدخل السريع، أي الأطباء والطبيبات المدربين على التدخل السريع في مثل هذه الحالات، على أن يتم إخراج الحالات عبر ممرات آمنة ومخصصة لمنع احتكاكهم بالمسافرين الآخرين أو موظفي المطار، وبالتالي منع انتقال العدوى للآخرين، قبل نقلهم إلى سيارات إسعاف مجهزة لمصابي الفيروس إلى المستشفيات المخصصة لذلك».

السعودية تواصل استقبال العائدين من البحرين

الرياض: «الشرق الأوسط»

استقبلت السعودية خلال أمس (الأربعاء) مجموعة من مواطنيها الذين كانوا في البحرين، تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

وبلغ إجمالي السعوديين الذين أبدوا رغبتهم بالعودة من البحرين 790. وبدأت خطوات إعادتهم أول من أمس، بمتابعة وزير الخارجية وسفارة خادم الحرمين الشريفين في البحرين، وجرى نقلهم عبر جسر الملك فهد بحافلات خاصة بالتعاون بين الجهات المعنية في البلدين.

وفور وصول المواطنين أنهت الجوازات والجمارك إجراءاتهم، ثم توجهت الحافلات التي تقلهم إلى الفنادق التي جُهزت لهم أثناء فترة الحجر الصحي، واستقبلتهم فرق العمل المشكلة لإيواء المواطنين بإشراف أحمد الخطيب وزير السياحة، وتم تسليمهم الغرف المخصصة لإقامتهم، وستقدم لهم الخدمات كافة خلال فترة استضافتهم.

وتولت وزارة الصحة إجراء الفحص الطبي للمواطنين العائدين بهدف التأكد من عدم إصابتهم بفيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19).

وكانت لجنة الإيواء السياحي وضعت خطة متكاملة لاستقبال المواطنين العائدين من الخارج شملت تهيئة 11 ألف غرفة فندقية في عدد من مناطق المملكة، وعملت لجنة الإيواء بالتنسيق مع وزارات الخارجية والداخلية والصحة والنقل والتعليم والاتصالات وتقنية المعلومات والطيران المدني على تنفيذ خطة تضمن تحديد مسار انتقال المواطن من البلد الذي يقيم فيه وحتى وصوله إلى السعودية واستقراره في مرفق الإيواء السياحي المخصص له، إذ يتم تحديد أماكن السكن وفقاً للقوائم التي تحصل عليها وزارة السياحة من وزارة الخارجية عبر سفارات خادم الحرمين الشريفين في مختلف أرجاء العالم.

ومن المقرر أن يقضي المواطنون القادمون من خارج السعودية فترة الحجر الصحي في هذه المرافق السياحية حتى التأكد من سلامتهم ثم يمكنهم المغادرة إلى ذويهم.

السعوديون العائدون من البحرين (الشرق الأوسط)

تقليص محدود لساعات منع التجول لتجنب الزحام

مصر تمدد حظر التنقل المؤقت... وتوسّع أماكن العزل

القاهرة: محمد نبيل حلمي

مددت الحكومة المصرية، أمس، تدابيرها الاحترازية لمنع تفشي فيروس كورونا المستجد، ومنها الحظر المؤقت على التنقل، والذي كانت فرضته يوم 25 مارس (آذار) الماضي، وأعلن رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، استمرار الإجراءات نفسها حتى 23 من أبريل (نيسان) الحالي.

غير أن الإجراءات التي من بينها وقف حركة الطيران من وإلى البلاد، تضمنت تقليصاً محدوداً لمدة ساعة بفترة حظر التنقل والتي أصبحت راهناً تبدأ من الثامنة مساءً بدلاً من السابعة مساءً، وذلك «لتخفيف التكدس والزحام في ساعة ما قبل فرض الحظر»، بحسب رئيس الحكومة المصرية.

من جانبه، أوضح المستشار نادر سعد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، أن «القرارات تتضمن حظر انتقال أو تحرك المواطنين، واستمرار إغلاق جميع المقاهي وما يماثلها من المحال والمنشآت، وإغلاق جميع المطاعم أمام الجمهور وما يماثلها على أن يقتصر العمل بها على خدمة توصيل الطلبات للمنازل على مدار اليوم، فضلاً عن إغلاق جميع الحدائق العامة والمتنزهات والشواطئ».

وأعلنت مصر، مساء أول من أمس، تسجيل 128 حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا، ليكون مجمل الإصابات 1450 حالة، من ضمنهم 276 حالة تم شفاؤها وخرجت من مستشفى العزل، و94 حالة وفاة.

ورغم أن مدبولي، قال، أمس، إن «مصر ما زالت في إطار الحدود الآمنة للسيطرة على (كورونا)، فإنه شدد على أن «التزام المواطنين بتطبيق قرارات الحكومة هو المعيار المهم لمواجهة العدوى وأن الاستخفاف والاستهانة بالأرقام سيجعلنا نكرر الكوارث التي تواجهها دول كثيرة».

كما أفاد رئيس الحكومة، أن معدل الإصابات اليومي الراهن كان ضمن توقعات الحكومة، ونوه كذلك بأنه «من المتوقع زيادة الحالات، لكن الخوف من وصول العدد لـ300 إصابة يومياً».

وفيما يعد استعداداً مبكراً، وسّعت الحكومة المصرية نطاق أماكن العزل الطبي للمصابين بـ«كورونا»، ممن لا يعانون من أعراض تحتاج للرعاية الصحية، وبدأت وزارة «الشباب والرياضة» تجهيز مدن ونُزل الشباب التابعة لها بالمحافظات كافة لاستقبال الحالات التي سيتم تحويلها إليها من جانب وزارة الصحة والسكان.

وكذلك فإن الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، بدأت تجهيز المدن الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي لحجز الحالات المستقرة المصابة بـ«كوفيد - 19». وفي وقت سابق قالت وزيرة الصحة، هالة زايد، إن «85 في المائة من الحالات المصابة بـ(كورونا) المستجد تقريباً، وخصوصاً من لا يعانون أمراضاً مزمنة، ودون الخمسين عاماً لا يحتاجون للعزل بالمستشفيات».

وفي سياق تلافي الآثار الاجتماعية للمضارين بالحظر المؤقت من العمالة غير المنظمة، أعلن رئيس الوزراء المصري «اقتطاع 20 في المائة من رواتب رئيس الوزراء والوزراء لمدة 3 أشهر، لدعم المتضررين».

وتنتهي اليوم المهلة التي حددتها الحكومة لتسجيل العمالة غير المنظمة بهدف دعمها بمنحة 500 جنيه مصري (الدولار يساوي 15,7 جنيه مصري)، والتي قالت وزارة القوى العاملة إن 1,5 مليون شخص سجلوا بياناتهم للحصول عليها.

وللمرة الثالثة ترأس مدبولي، عبر تقنية «الفيديو كونفرانس»، اجتماع مجلس الوزراء؛ أمس، والذي ناقش «البدء فوراً في تحويل الحالات الإيجابية المصابة بفيروس (كورونا) المستجد، التي لا تظهر عليها أي أعراض، إلى نُزل الشباب، والمدن الجامعية، والتي تشهد حالياً استعدادات مكثفة لاستيعاب أي أعداد يتم تحويلها إليها».

كما أجل مجلس الوزراء «سداد وجدولة المديونيات والمستحقات عن مقابل استهلاك الكهرباء والمياه والغاز للمنشآت السياحية والفندقية، وشركات الطيران الخاصة لمدة 6 أشهر، على أن يبدأ السداد اعتباراً من أكتوبر (تشرين الأول) 2020. وأن تتم جدولة سداد المستحقات والمديونيات».

السلطة تلجأ إلى اللجان الشعبية لبسط نفوذها على مناطق خارج سيطرتها

متطوعو البلديات الفلسطينية في الخطوط الأمامية لمواجهة «وباءين»

بيت لحم: كفاح زبون

حواجز للأمن الفلسطيني تفصل بين القرى والمخيمات وبين المدن في محافظة بيت لحم لمنع انتشار فيروس «كورونا» (الشرق الأوسط)

يقف متطوعون على حواجز شبه رسمية من مناطق واسعة في الأرياف في الضفة الغربية من أجل ضبط حركة المواطنين هناك، في محاولة قل نظيرها، من أجل دعم جهود السلطة الرسمية في مواجهة فيروس «كورونا المستجد». إنهم يدركون سلفاً ما قاله رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، حتى قبل أن يقوله: «ليس لدينا جيش لننشره في كل مكان، لذلك نراهن على الناس».

السلطة الفلسطينية لجأت إلى لجان الإسناد التنظيمية والشعبية في هذه المناطق، لأسباب كثيرة، أولها أن كثيراً منها ليس تحت سيطرة السلطة، ولأنها كبيرة وممتدة وقريبة من المستوطنات والشوارع الالتفافية التي تسيطر عليها الحكومة الإسرائيلية، وإيماناً بقدرة أبناء كل منطقة على الإحاطة بكل كبيرة وصغيرة فيها.

الفكرة بسيطة، وتستند على المساعدة في ضبط حركة المواطنين. لكن مع ازدياد حجم الإصابات في هذه الأرياف التي يقع غالبيتها في المنطقة «ج» التي تشكل ثلثي مساحة الضفة، وجدت لجان الطوارئ نفسها أمام مسؤولية كبيرة ومعقدة لا تبدأ وتنتهي بضبط الحركة، بل التعامل مع احتياجات هذه المناطق الكثيرة، وصولاً إلى التحدي الأكبر الماثل الآن في محاصرة عودة العمال الفلسطينيين وحجرهم.

«نعرف إمكانيات السلطة، وهي لا يمكن أن تغطي كل المناطق؛ إذ ليس هنالك جيش كبير ولا سيادة كاملة. هنا يوجد الاحتلال أيضاً الذي يحاول تدمير كل الجهود»، هذه الصورة التي رسمها راتب عبيات، رئيس مجلس محلي هندازة بريضعة، في محافظة بيت لحم، التي تئن تحت إغلاق محكم منذ 34 يوماً.

وأضاف في حديثه لـ«الشرق الأوسط»: «لذلك نعتبر أنفسنا جميعاً في خضم معركة وطنية لنا جنودها من أجل إسناد العمل الرسمي وسد الثغرات».

عبيات هو رئيس لجنة الطوارئ المشكلة في المنطقة، وهي لجنة تضم متطوعين وأفراداً من الأجهزة الأمنية من أبناء المنطقة تم فرزهم من أجهزتهم من أجل دعم رسمي لعمل هذه اللجان. يعمل تحت إمرته عشرات المتطوعين مثل خلية النحل للسيطرة على المنطقة التي يسكن فيها نحو 10 ألف نسمة، ويتوقع أن يعود إليها مئات العمال الفلسطينيين.

وقبل نحو أسبوعين، وضع عبيات ورفاقه خطة من أجل إغلاق المنطقة، وفوراً وافقت السلطة عليها. اليوم يجهدون جميعاً في مواجهة «الخطر» المرتقب مع عودة العمال. وقال: «العمال هم أهلنا وأحبتنا، لكنهم يشكلون اليوم التحدي الأكبر ليس للسلطة فقط ولكن للمجتمع كله». وأضاف: «الحاجة للعمل بالطبع والدخل العالي وربما مستوى الثقافة لدى البعض منهم يجعلنا أمام مشكلة. جزء منهم يفضل التهرب من الحواجز الرسمية عبر الأودية والجبال من أجل لا يخضع للفحوصات أو الحجر. التجربة كانت صعبة في قرى القدس ورام الله ولا نريد تكرارها هنا».

في قرى أخرى مثل بدو وقطنة تسبب عمال في جعلها موبوءة بالكامل، بعدما استهتروا بكل إجراءات الوقاية المطلوبة.

ليس سرّاً أنه منذ بدء العمال بالعودة إلى الضفة الغربية، تضاعفت أعداد المصابين إذ شكلوا مع مخالطيهم ما نسبته 73 في المائة من المصابين.

وفي محاولة لعدم تكرار ما حدث في مناطق أخرى، يبذل عبيات ورفاقه جهوداً تفوق إمكانيات الأجهزة المدنية بالعادة من أجل إعداد كشوفات للعمال في إسرائيل، والحصول على أرقامهم ومخاطبتهم قبل العودة وأثناء وبعد عودتهم لمنازلهم، ويشمل ذلك إخضاع العمال لفحوصات أولية، وإجبارهم على توقيع تعهدات بالالتزام بالحجر المنزلي، ويتم ذلك بالتنسيق مع المناطق المجاورة.

لقد دخلت حركة فتح على الخط بشكل أكبر. والتنظيم هنا يشكل قوة لا يُستهان بها.

وقال أمين سر حركة «فتح» في المنطقة مجدي ضيف: «لقد حصرنا قوائم لهم جميعاً». وأضاف: «شبابنا لا يغفلون ولو دقيقة واحدة، ويواصلون الليل بالنهار من أجل ضبط كل حركة في المنطقة. لقد تحدثنا إليهم (العمال) وألزمناهم بتوقيع تعهدات، وطلبنا منهم عدم مغادرة منازلهم، ونقوم بتأمين كل الاحتياجات الطبية أو مؤن وخلافه. كل شيء هنا تحت السيطرة».

ما يحدث في هذه المنطقة هو جزء من عمل أشمل وصعب ومعقد، إذا ما عرفنا أن الأرياف الشرقية تشكل مثلاً 30 في المائة من حجم المحافظة.

رؤساء هيئات محلية وأمناء سر التنظيم ومؤسسات ومتطوعون في مواجهة الفيروس يشكلون كادراً صلباً، لكنهم، كما يقول عبيات، ليسوا جسماً بديلاً أبداً عن السلطة، وإنما جزء أساسي في قلب المعركة. إذ شكل عبيات ورفاقه لجنة طبية وإعلامية ولجنة إسناد ولجنة أمنية ولجنة مالية، وأيضاً بدأوا في حصر العائلات التي تضررت أكثر، ووزعوا كثيراً من المؤن، وأمنوا العلاج والأدوية للمحتاجين.

وتنسحب هذه التجربة على مساحات أوسع في كل الضفة الغربية التي تخضع لنظام غير مألوف من التقسيمات: «أ» و«ب» و«ج»، حيث تخضع «أ» لسيطرة فلسطينية أمنية وإدارية، و«ب» لسيطرة أمنية إسرائيلية ومدنية فلسطينية، و«ج» لسيطرة مطلقة إسرائيلية.

وقبل أيام، وصل إسرائيليون إلى منطقة في رام الله تحت سيطرتهم، وأنزلوا عمالاً من أجل أن يتسربوا إلى رام الله لكن اللجان كانت بالمرصاد، واستدعت فوراً الأجهزة الأمنية وتم ضبطهم، وفي أريحا نجح المتطوعون وقوات أمنية في ضبط مهربين للعمال يساعدهم إسرائيليون.

ويفترض أن يكون نحو 30 إلى 40 ألف عامل عادوا إلى الأراضي الفلسطينية خلال هذا الأسبوع ما يعني زيادة الاستنفار.

الفلسطينيون باتوا يواجهون وباءين... فيروس كورونا المستجد، والاحتلال الإسرائيلي الذي يمسك تقريباً بكل الخيوط ويتحكم في مجريات الأمور. إنها معركة أعقد من الوباء.

لماذا تراجع «كورونا» عند عتبة البلدات العربية في إسرائيل؟

تل أبيب: نظير مجلي

أمر غريب يحصل في موضوع انتشار فيروس كورونا المستجد بين المواطنين العرب في إسرائيل. فمع أنهم يشكلون نحو 19 في المائة من نسبة السكان، فإن نسبتهم من المصابين بـ«كورونا» لا تتعدى 0,024 في المائة، فحسب إحصائيات وزارة الصحة، يوم أمس، بلغ عدد المصابين الشامل في إسرائيل 9404 أشخاص، بينما بلغ عدد المصابين العرب 227 شخصاً. وعدد الموتى من جراء المرض في إسرائيل بلغ 72، وعند العرب لا يوجد موتى.

ففي البداية، ساد الاعتقاد بأن هناك مشكلة في الأرقام والمعلومات والتعامل. وأن سياسة التمييز العنصري ضد العرب، المتبعة طيلة 70 عاماً، ولا تزال، تفرض نفسها أيضاً في هذه المعركة. فالحكومة تتجاهل الوضع في البلدات العربية، ولا تقوم بإجراء فحوصات «كورونا» في صفوفهم، ووزارة الصحة تتجاهلهم. حتى الإعلانات الإرشادية للجمهور صدرت باللغة العبرية.

وما صدر منها باللغة العربية احتوى على أخطاء غير قليلة، وأنه من غير المعقول ألا يكون هناك مرضى «كورونا» بين العرب. فما المنطق في أن تكون هناك عشر حالات إصابة في بلدة العفولة اليهودية، ولا توجد إصابة واحدة في الناصرة المجاورة. وليس طبيعياً أن تكون إصابات بين اليهود في عكا ولا توجد إصابات بين العرب فيها.

وقد دب الفزع في نفوس المواطنين، إذ اعتقدوا بأن القيام بخطوات صحيحة لفحص المرض ستكشف أن الوضع عندهم أسوأ بكثير مما هو الحال في الوسط اليهودي. وبدأت حملة ضغوط شعبية وسياسية على الحكومة الإسرائيلية لكي تكف عن إهمالها وتغير اتجاهها.

وقررت لجنة المتابعة العربية العليا واللجنة القرية لرؤساء البلديات إقامة «هيئة طوارئ عربية محلية» تتولى العمل على متابعة «كورونا» وأضرارها؛ فلا يوجد لديهم مشكلة مهنية في المجال، إذ إن الأطباء العرب يقفون في الجبهة الأمامية لمكافحة «كورونا» في إسرائيل، فهم يشكلون نسبة 20 في المائة من الطواقم الطبية و24 في المائة من طواقم الممرضات والممرضين، والخبراء المهنيون والصحافة تشيد بجهودهم وقدراتهم العالية، لا بل هناك من يتحدث باللغة العبرية عن «تضحياتهم البطولية». وفي البلديات لديهم تنظيم لمواجهة حالات الاحتياط.

هنا، تحركت الحكومة؛ فقد أدركت أن قصورها مع العرب قد يحمل نتائج كارثية على إسرائيل كلها. فإذا تبين أن هناك نسبة عالية بينهم من المصابين المخفيين، فإنه سيكون لهم تأثير على جميع أنحاء البلاد. فالعرب موجودون في كل بقعة من البلاد، فعقدت اتفاق تعاون وشراكة مع هيئة الطوارئ العربية. وأرسلت قوات الشرطة لتفرض الحجر الصحي. وفرضت على الأسواق شروط العمل الجديدة (التباعد مترين وقياس درجة حرارة المواطنين على مدخل السوبر ماركت وارتداء كمامات وقاية في الشوارع وكل وسائل الاحتياط الأخرى). وأقيمت في البلدات العربية الكبيرة محطات لعزل المرضى الذين لا يمكن عزلهم في البيت ومحطات فحص كورونا.

رغم ذلك، جاءت النتيجة نفسها؛ انتشار الفيروس في صفوف العرب أقل بكثير منه عند اليهود. فما السبب؟ لماذا تراجع «كورونا» على عتبة البلدات العربية؟

لا أحد يعرف الإشارة إلى سبب محدد. هناك من يقول إن الفحوصات غير كافية، وهناك من يعتقد بنظرية المؤامرة فيقول إن الوزارة تزيف، وهناك من يرى أن الأرقام صحيحة، ببساطة، لأن العرب التزموا بالتعليمات بامتثال يزيد عن امتثال اليهود. فهم يخافون أكثر من اليهود على حالهم لأنهم لا يثقون بأن الحكومة ستعالج انتشار الفيروس لديهم بصورة مخلصة.

لكن هناك من قال إن المسألة هي مسألة تقسيم عشوائي. فأيضاً في الوسط اليهودي توجد بلدات خالية تقريباً من الفيروس، إذ إن أهلها التزموا أكثر من غيرهم. والعرب كذلك.

في إطار تدابير التعامل مع آثار «كورونا» على الاقتصاد

الأردن يعلن إجراءات لحماية حقوق العمّال في القطاع الخاص

عمان: محمد خير الرواشدة

أعلنت الحكومة الأردنية، أمس، قرار الدفاع المتعلق بأوضاع القطاع الخاص والعاملين فيه، والذهاب نحو عودة عمل بعض القطاعات الاقتصادية تدريجيا، وتفعيل نظام العمل عن بعد على أن يكون خاضعا للأجر حسب ساعات العمل المنصوص عليها في قانون العمل.

وبحسب القرار فقد شددت الحكومة على دفع رواتب العاملين في القطاع الخاص عن شهر مارس (آذار) الماضي، في حين سمحت لأي مؤسسة في القطاع الخاص بتعليق العمل، مع تعليق عقود العاملين فيها، والمنع من العمل تحت طائلة المسؤولية خلال مدة طلب التوقف عن العمل.

وبموجب أمر الدفاع الذي أعلنه رئيس الوزراء عمر الرزاز، فقد سمحت الحكومة بتخفيض رواتب العاملين في القطاع الخاص بنسبة لا تزيد على 30 في المائة، بشرط موافقة العامل ورضاه. في حين حددت استمرار دفع ما نسبته 50 في المائة من رواتب العاملين للمؤسسات المتعطلة طوال فترة حظر التجول، على ألا تقل تلك النسبة عن الحد الأدنى للأجور.

ويهدف أمر الدفاع الذي أعلنه رئيس الوزراء خلال تصريحات متلفزة، إلى حماية حقوق العمال في مختلف القطاعات الاقتصادية في ظل التوجه لتشغيل بعض القطاعات تدريجياً مع استمرار حظر التجول.

كما يتضمن أمر الدفاع أسس الاستفادة من برامج الدعم لمختلف المؤسسات والأفراد في ظل التحديات الاقتصادية التي سببتها أزمة وباء كورونا المستجد.

وبين رئيس الوزراء الأردني أن هدف الحكومة في المرحلة الحالية على الصعيد الاقتصادي الإبقاء ما أمكن على فرص العمل، واستمرار عمل القطاع الخاص، مع الالتزام بإجراءات الحذر الصحّي، بشكل متوازن يضمن عدم تحميل أي طرف من أطراف الإنتاج العبء الأكبر.

وشدد الرزاز على وجود أكثر من سيناريو للتعامل مع الأزمة بالنظر إلى عدد الإصابات والقدرة الاستيعابية للقطاع الصحي في التعامل معها.

ولفت إلى أن السيناريو الأول مبني على ما شهدته بعض الدول التي تأخرت في التعاطي مع الفيروس واتخاذ الإجراءات الوقائية وتسجيل حالات تزيد على 600 حالة يوميا، والسيناريو الأفضل الثاني يوضح تجارب دول أخرى سارعت بعد اكتشاف الحالات الأولى إلى التعاطي مع الأمر ومنع الانتشار والحد من الحركة وزيادة أعداد الفحوصات، والسيناريو الأفضل الثالث يتمثل بعدد محدود من الإصابات ضمن فترة محدودة وتنخفض الحالات إلى ما يقارب الصفر بشكل يومي ويتعافى الوضع الصحي والوضع الاقتصادي.

وأشار إلى أن أكبر تخوف لدى القطاع الخاص يتعلق باستمراريته وتوفر السيولة وقدرته على تحمل الكلف والرواتب، وأيضا القوة الشرائية للمجتمع الأردني، مؤكدا أن هذين الأمرين مترابطان، فإذا لم نتعاون جميعا فستنخفض القوة الشرائية، الأمر الذي ينعكس على صاحب العمل.

وأكد أنه وبالتدريج ومع الاطمئنان الكامل بأن الأمور بخير فإن وزير الصناعة والتجارة والتموين يدرس مع القطاع الخاص المعايير التي ستضمن انتقال مؤسسات من غير المصرح لها بالعمل إلى مصرح لها بالعمل شريطة الالتزام الكامل بمعايير الصحة والسلامة.

مدينة بشري الشمالية تتصدر القلق... ووزير الصحة: ما نراه محاصرة للوباء

لبنان: عودة المغتربين تفرض تشديداً في الإجراءات

بيروت: «الشرق الأوسط»

سجل عداد الإصابات بفيروس «كورونا» المستجد في لبنان أمس ارتفاعاً مضاعفاً، عن عدد الإصابات التي سجلت في الأيام القليلة الماضية، مع دخول عامل عودة اللبنانيين من الخارج الذين سجلت بينهم أمس 11 إصابة، أضيفت إلى 14 حالة وُثقت محلياً.

ويفرض هذا العدد بحسب السلطات تشديداً في الإجراءات التي يتخذها العائدون الذين يخضعون لحجر صحي لمدة 14 يوماً، للتأكد من عدم حملهم للفيروس، وذلك عشية وصول الدفعة الثالثة من الطائرات التي تقل لبنانيين من دول أوروبية وأفريقية وعربية، وستواصل هبوطها في مطار بيروت اليوم الخميس، وبعد غد السبت، إضافة إلى يوم الاثنين الماضي.

وأعلنت وزارة الصحة أمس عن توثيق 27 حالة من أصل 587 فحصاً مخبرياً أجرته المختبرات المعتمدة. ومن ضمن هذه الإصابات 11 حالة تعود لمغتربين عادوا على متن طائرتي إسبانيا وفرنسا. وأعلنت وزارة الصحة العامة أنه «تم التأكد من إصابة سبعة ركاب بفيروس (كورونا) من أصل 108 كانوا على متن الطائرة التي أقلت مغتربين، ووصلت أمس من مدريد».

كذلك، تأكّدت إصابة أربعة ركاب من أصل 118 كانوا على متن الطائرة التي وصلت من باريس. وأوضحت أنه «يتم إخراج الحالات الإيجابية إلى المستشفى تباعاً، مع التشديد على تطبيق الحجر الصحي المنزلي المشدد للحالات السلبية، علماً بأنهم ستتم متابعتهم يومياً من قبل الوزارة، وسيحال من تظهر عليه أي عوارض إلى المستشفى، لإعادة إجراء الفحص المخبري».

وقال وزير الصحة حمد حسن، إن «كل من كان على متن طائرة مدريد سيخضع للحجر الإلزامي لمدة 14 يوماً، ليصار إلى إعادة إجراء الفحوصات المخبرية من جديد».

وارتفع عدد المصابين في لبنان إلى 575، ولم تسجل أي حالة وفاة جديدة، ليستقر عدد الوفيات حتى أمس على 19.

في السياق ذاته، تصدَّرت مدينة بشري في الشمال التحركات الحكومية لمحاصرة انتشار الفيروس السريع فيها؛ حيث تفقد وزير الصحة حمد حسن أمس الإجراءات فيها، بعد نقاش في وسائل الإعلام حول تطورات انتشار الوباء، وحسمته النائبة ستريدا جعجع بتأكيد أن اتفاقاً مع وزير الصحة قضى بحجر المدينة كلها، وعزلها عن بقية قرى القضاء منذ مطلع الأسبوع.

ويتخطى عدد الإصابات في بشري 35 حالة، بينها 12 حالة أثبتت في الفحوصات التي أجريت أمس، وهو ما أثار هلعاً في المنطقة الشمالية. وأوضحت عضو تكتل «الجمهورية القوية» النائبة ستريدا جعجع في بيان، أن الوزير حسن اتصل بها مساء الاثنين الماضي، وعبَّر لها عن قلقه من تطور انتشار الفيروس في مدينة بشري. وقالت: «طرح علي ضرورة حجر المدينة كلها، وعزلها عن بقية قرى القضاء بمساعدة البلدية والأجهزة الأمنية الموجودة في المدينة، ولكن من دون التصريح بذلك وقوفاً عند مشاعر أهل المدينة». وأضافت: «وافقته الرأي، وأعطاني رقم هاتفه الخاص، وقال لي إنه على السمع 24/ 24 ساعة، وإنه مستعد لتلبية كل مطالب مستشفى بشري من فحوصات PCR وطواقم طبية عند الحاجة، وغيرها».

وإثر هذا النقاش، قام وزير الصحة حمد حسن أمس بجولة على مستشفى «مار مامّا» الحكومي في بشري، وأوضح أن زيارته تأتي في إطار الاطمئنان إلى حسن تحديد مصدر عدوى فيروس «كورونا» في القضاء. وشدد على أن عمل خلية الأزمة في المنطقة مهني وعلمي ودقيق، مؤكداً أن الحالات المثبتة مخبرياً هي إشارة إيجابية لحسن التتبع، وأن هذا الرقم لا يثير الخوف.

ورداً على هواجس أهل المنطقة والمسؤولين بعدم وجود معدات الحماية والوقاية، لا سيما الـPPE، أكد حسن أن كل الحاجيات ستكون متوفرة ابتداء من مطلع الأسبوع. وأكدت إدارة مستشفى بشري الحكومي أن الحالات الإيجابية «ما زالت محصورة في نطاق معين، وتتابع خلية الأزمة في المستشفى الموضوع بشكل دقيق جداً».

«الإدارة الذاتية» شمال شرقي البلاد تتهم دمشق بعدم التعاون خلال الجائحة

«كوفيد ـ 19» يعرّي العجز الغذائي والصحي في سوريا

دمشق: «الشرق الأوسط»

بعد فشل تطبيق قرار منع التجمعات أمام الأفران في سوريا، وتكليف معتمدين لتوزيعه في الأحياء، تتجه دمشق إلى توزيع الخبز عبر البطاقة الذكية في محافظتي دمشق وريف دمشق لتخفيف التجمعات اليومية أمام الأفران وسيارات المعتمدين للحصول على الخبز.

وتعتبر مشكلة تأمين الخبز بالسعر المدعوم (خمسين ليرة للكيلو الواحد = ثمانية أرغفة) أبرز وأخطر المشكلات التي تواجه دمشق، حيث ساهمت الإجراءات الاحترازية لاحتواء تفشي وباء كورونا، منذ منتصف شهر مارس (آذار) الماضي، في تفاقم أزمة الخبز، وصلت لحد العراك بالأيدي على أبواب الأفران كما حصل في بلدة صحنايا بريف دمشق قبل يومين لدى خلاف بين رجل وامرأة على الدور، كما عم الازدحام والفوضى حول أحد موزعي الخبز المعتمدين في حي الزاهرة الذي كان يوزع الخبز رميا من فوق الرؤوس.

تفيد التصريحات الرسمية بأن محافظتي دمشق وريفها تعكفان على تهيئة طريقة توزيع الخبز على البطاقة الذكية، وقد تم الانتهاء من إعداد القوائم اللازمة للمعتمدين في الوحدات الإدارية عند المخابز الحكومية، فيما تتولى وزارة التجارة الداخلية والتموين ترتيب طريقة التوزيع عند المخابز الخاصة. ليبدأ تطبيق هذا القرار خلال أيام في محافظتي دمشق وريفها معا. على أن تحدد مخصصات كل أسرة وفقا لعدد أفرادها بمعدل ثمانية أرغفة (ربطة) لكل أربعة أشخاص، وسيتم البدء من المناطق الأكثر كثافة سكانية.

وتعرضت وزارة التموين لانتقادات واسعة بعد الإعلان عن إقرار توزيع الخبز بالبطاقة الذكية؛ إذ تم تحديد الحصص اليومية للعائلات من الخبز الحكومي؛ فالأسرة التي عدد أفرادها حتى 3 أشخاص تحصل على ربطة خبز واحدة يومياً، وبين 4 - 7 أفراد تحصل على ربطتين والتي تتجاوز 7 على 3 ربطات، دون أن تكشف الوزارة عن عدد أجهزة تعريف البطاقة الذكية التي ستوزع على المعتمدين والتي تشير المعلومات إلى أن عددها في العاصمة دمشق لا يتجاوز المائة جهاز. مع الإشارة إلى أن مشكلة قلة عدد أجهزة قراءة البطاقة التي تعد سببا في الازدحام على المؤسسات الاستهلاكية لم تحل بعد.

ومع بدء الحكومة تطبيق حظر التجول سارع الناس إلى تخزين كميات من الخبز خشية الجوع في حال طال أمد الحظر، كما تراجعت جودة الخبز لا سيما في محافظتي دمشق وريفها، ليزداد الإقبال على خبز الأفران الخاصة والخبز السياحي، والذي بدوره شهد ارتفاعا بأسعاره لتبلغ ربطة الخبز السياحي (مدعم بالحليب والسكر) 700 ليرة بزيادة 150 خلال عشرين يوما. (الدولار الأميركي الواحد يعادل 1200 ليرة).

وكشفت مصادر تجارية غربية عن أن المؤسسة العامة لتجارة وتخزين وتصنيع الحبوب في سوريا طرحت مناقصة جديدة لشراء 200 ألف طن من قمح اللين لتصنيع الخبز للتوريد من روسيا وحدها. ويشار إلى أن فقد أمنها الغذائي الذي كان مستقرا لسنوات طويلة مع تراجع إنتاجها من القمح تراجع من نحو 4 ملايين طن قبل عام 2011 إلى نحو 1,5 مليون طن تتسلم منه دمشق نحو 500 ألف طن فقط. وبالإضافة لشراء القمح طرحت الحكومة السورية مناقصة دولية لشراء واستيراد 25 ألف طن من السكر الخام. والموعد النهائي لتقديم العروض في المناقصة 27 أبريل (نيسان) الحالي.

الجائحة العالمية لفيروس كورونا المستجد جاءت لتكشف مدى العجز الذي تعانيه دمشق في تأمين أبسط المستلزمات المعيشية للسوريين، على صعيدي الغذاء والصحة، حيث صرح وزير الصحة نزار يازجي في مؤتمر صحافي عقده مؤخرا بوجود «صعوبات كبيرة في تأمين المنافس نتيجة الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سوريا منذ تسع سنوات»، وقال إنه «يتم العمل على تخطيها بشكل سريع وتباعاً من خلال التواصل مع الجانب الصيني لتأمين كل الاحتياجات». مؤكدا أنه «لا يمكن إعطاء تطمينات لمجرد أن عدد الإصابات المسجلة حتى اليوم قليل» الذي بلغ حسب وزارة الصحة 19 حالة، توفي منها شخصان وشفي ثلاثة منهم آخرون.

في حين تفيد مصادر أهلية متقاطعة في دمشق وريفها بظهور عشرات الإصابات، وذكر موقع (صوت العاصمة) المعارض أن هناك ثلاث إصابات جديدة ظهرت في بلدة حمورية بريف دمشق. كما قالت مصادر محلية في بلدة جرمانا جنوب دمشق إن صاحب سوبر ماركت في أحد الأحياء ظهرت عليه أعراض الإصابة وتم نقله إلى المشفى؛ ما أثار الذعر بين سكان الحي وزبائن محله، وقام سكان المنازل القريبة بعزل ذاتي منزلي، كما قامت السلطات في دمشق بعزل بناءين في حي المالكي الراقي بدمشق بعد ظهور أعراض الوباء على سيدة تسكن في أحد البناءين، وشوهدت فرق المحافظة والصحة وهي تقوم بتعقيم الحي والسيارات في الشوارع المحيطة وتطلب من السكان الالتزام بالعزل المنزلي.

وفي السياق ذاته، أفادت مصادر طبية غير رسمية بوجود نحو 30 إصابة مؤكدة، في مركز الحجر الصحي في الزبداني جرى عزلهم تماما. بالإضافة إلى معلومات كانت تواردت خلال الأسبوع الماضي عن ظهور إصابات في ريف دمشق، في بلدات منين ودوما وحرستا ووادي بردى وجديدة عرطوز والسيدة زينب، وإصابة عدد من العسكريين يخضعون للعزل في مشفى القطيفة بالقلمون الشرقي.

على صعيد آخر، اتهمت الإدارة الذاتية في شمال شرقي البلاد أمس حكومة دمشق بعدم التعاون معها من أجل منع انتشار الفيروس.

وقالت الإدارة، في بيان: «نعمل ضمن الإمكانيات المتوفرة، باستنفار مؤسسات الإدارة للوقاية لضمان عدم دخول الفيروس إلى منطقتنا». ولفتت إلى أن «السلطات السورية لا ترغب في التعاون، وتتسبب بقراراتها الخاطئة في تعريض حياة أبناء شعبنا في مناطق شمال وشرق سوريا للخطر من خلال إدخال المدنيين إلى مناطقنا دون علم الإدارة الذاتية ودون إجراء الفحوص الضرورية للتأكد من سلامتهم»، حسب نص البيان الذي نقلته وكالة الأنباء الألمانية، أمس.

الرئيس الإيراني يتهم واشنطن بـ«الإرهاب الطبي»... والإصابات تبلغ 67 ألفاً وسط تحذير من أدوية مزيفة

طهران تصرّ على قرض دولي وتعلن نهاية الموجة الأولى من «كورونا»

إيرانية ترتدي كمامة تعبر شارعاً في طهران أمس (فارس)

لندن - طهران: «الشرق الأوسط»

أصرّ الرئيس الإيراني حسن روحاني على مطالبة صندوق النقد الدولي بمنح طهران قرضاً بقيمة 5 مليارات دولار لمواجهة فيروس «كورونا» المستجدّ، متهماً الولايات المتحدة بـ«الإرهاب الطبي»، وفيما أعلن نهاية الموجة الأولى من الوباء، تخطى عداد الوفيات 4 آلاف.

وقال المتحدث باسم وزارة الصحة، كيانوش جهانبور، في التلفزيون الرسمي، إن عدد الوفيات بسبب تفشي فيروس «كورونا» في البلاد ارتفع إلى 4003 حالات؛ بعد تسجيل 121 حالة خلال 24، بينما قفز عدد الإصابات إلى 67 ألفاً و286، عقب رصد ألفٍ و997 حالة مصابة جديدة، وأشارت الإحصائية الرسمية إلى 3 آلاف و956 مصاباً في حالة حرجة.

وأضاف المتحدث أن إيران أجرت 220 ألفاً و975 فحصاً حتى الآن في إطار جهود تحديد الإصابات بالفيروس، وفق «إرنا».

وسيسمح للأعمال التجارية «منخفضة الخطورة» باستئناف نشاطها بدءاً من السبت؛ وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني في جلسة لمجلس الوزراء أمس: «لأننا نريد مواصلة الأنشطة الاقتصادية بقدر الإمكان مع محاربة فيروس (كورونا) في الوقت نفسه»، وبذلك ستظل «الأنشطة عالية المخاطر مغلقة حتى إشعار آخر» بحسب روحاني.

ورد روحاني على الانتقادات عقب قرار خفض قيود خطة التباعد الاجتماعي واستئناف الأنشطة الاقتصادية، فقال: «ليس هناك طريق آخر» وصرح لأن «موجة ثانية» من المعركة ضد فيروس «كورونا» قد تبدأ من السبت، مضيفاً أنها ستكون أصعب. وتابع روحاني: «في مواجهة (كورونا)، الأرواح تحتاج إلى خبز». وأضاف: «نأخذ كل الحاجات بعين الاعتبار، ولدينا أولويات. بعض المرات يجب أن يضحي شخص من أجل الآخر».

ولفت إلى أن عمال الأجور اليومية، على خلاف موظفي الحكومة «إذا لم يعملوا يوماً ولم يكن لديهم إجراء، فلن يتمكنوا من توفير قوتهم اليومي». ونبه إلى أن «البقاء في المنازل أفضل للحكومة، لكن هذا غير ممكن، لأن بعض الناس يجب أن يخرجوا لتوفير الحاجات».

وجاء قرار روحاني بتخفيف القيود بعد أسبوع على بدء خطة «التباعد الاجتماعي»، وفرض إجراءات مشددة. وكانت الخطوة متأخرة، نظراً لخروج وسفر نحو 8 ملايين إيراني في بداية عطلة رأس السنة الإيرانية؛ الأمر الذي أثار مخاوف متزايدة بين الأجهزة المعنية بمواجهة الوباء.

وقبل أن يكتمل الأسبوع الأول على تفشي الوباء، الشهر الماضي، رفض روحاني مطالب متزايدة بفرض الحجر الصحي، ووصف الوباء، قبل أن يتخطى عدد الوفيات 100 شخص، بأنه «مؤامرة لتعطيل العمل». وقال مسؤولون إن الحكومة تواجه عجزاً في الموارد نتيجة الاقتصاد المتداعي جراء العقوبات الأميركية.

وألقت إيران باللوم على استراتيجية «أقصى ضغط» الأميركية بتقييد قدرتها على مكافحة الفيروس بفعالية. وقال روحاني إن استمرار الضغوط الأميركية «عار تاريخي»، مضيفاً أن واشنطن «تواصل مسارها المغلوط وأفكارها الخاطئة. سيبقى ذلك في التاريخ أن أميركا كانت إرهابية؛ سواء في القضايا الاقتصادية والطبية... إنها تنتهك المواثيق الطبية العالمية».

وذكر مسؤولون أميركيون أن العقوبات لا تستهدف الأدوية لإيران. وعرضت واشنطن في مناسبات عدة على طهران المساعدة لمواجهة الفيروس، لكن المرشد علي خامنئي في 22 مارس (آذار) الماضي أغلق الباب فـ يوجه المبادرة الأميركية.

ودعا روحاني صندوق النقد الدولي إلى منح بلاده القرض العاجل بقيمة 5 مليارات دولار الذي طلبته للتصدي للوباء.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن روحاني: «أدعو جميع المنظمات الدولية إلى تحمل مسؤولياتها»، مضيفاً: «إننا بلد عضو في صندوق النقد الدولي (...) وفي حال حصل تمييز بين إيران والدول الأخرى حول منح القروض، فلن نقبل نحن ولا الرأي العام عموما بذلك». وقال: «على مدى عام لم نطلب من الصندوق شيئاً، وفي حال لم يَفِ الصندوق بالتزاماته في هذه الأوضاع الصعبة، فسينظر إليهم العالم نظرة مختلفة».

وكانت إيران أعلنت في 12 مارس (آذار) الماضي أنها دعت صندوق النقد إلى تحمل مسؤولياته، وطلبت منه استثنائياً مساعدة لمواجهة تفشي وباء «كوفيد19».

وبحسب الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي، تقدّم أداة التمويل السريع «مساعدة مالية سريعة لكل الدول الأعضاء التي لديها حاجة ماسة». وفي تغريدة الأحد، اتهم سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني الولايات المتحدة بعرقلة طلب طهران لقرض من الصندوق.

جاء ذلك، في أعقاب نشر صندوق النقد الدولي قائمة الدول التي ستحصل على قرض عاجل لمواجهة «كورونا» ولم تكن إيران ضمن تلك الدول.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، تعهّد روحاني بـ10 مليارات دولار لتعويض الخسائر ومساعدة الفئات الفقيرة. ووافق المرشد الإيراني علي خامنئي، بعد انتظار طال 12 يوماً، على طلب الحكومة أخذ مليار دولار من صندوق التنمية الوطني.

وبعد يومين على إعلان مستشار المرشد الإيراني علي أكبر ولايتي إنتاج دواء «فافيبيرافير» واستخدامه لعلاج مرضى «كورونا» في مستشفى «مسيح دانشوري»، احتجت وزارة الصحة على بيع واستخدام دواء لم يحظ بتأييد وزارة الصحة ووصفته بـ«غير المنطقي».

ويرأس ولايتي مستشفى «مسيح دانشوري»، ضمن مناصب كثيرة يشغلها، وتلقى مسؤولون إيرانيون العلاج من فيروس «كورونا» في المستشفى المذكور.

وطلبت وزارة الصحة الامتناع عن علاج المرضى بالدواء إلى أن يجتاز الفحوص المختبرية، مشيرة إلى استخدامه في بلدين لعلاج الإنفلونزا، وحذرت من أن الاستمرار في استخدام الدواء لعلاج المرضى سيؤدي إلى دفع الناس للأسواق السوداء وغير القانونية. وقالت إن «الأدوية المزيفة ستكون لها تبعات وخيمة على المرضى».

«كوفيد ـ 19» يوحِّد شرق ليبيا وغربها... في الإصابات

القاهرة: جمال جوهر

سجلت مدينة بنغازي في شرق ليبيا، أول إصابة بفيروس «كورونا» (كوفيد- 19) لتنضم إلى بقية المدن التي وصلها الفيروس منذ 24 مارس (آذار) الماضي. ويرتفع بذلك العدد الإجمالي إلى 20 إصابة، وحالة وفاة واحدة، في وقت باتت فيه السلطات المحلية منشغلة بتدبير أماكن إضافية للحجر الصحي تحسباً لازدياد الإصابات.

وأعلن المركز الوطني لمكافحة الأمراض، مساء أول من أمس، تسجيل إصابتين إحداهما في بنغازي، مطالباً المواطنين بالالتزام بإجراءات السلامة، والتوقف عن مخالفة حظر التجول.

وأوضح المركز في بيان، أن المختبر المرجعي لصحة المجتمع في طرابلس تسلم 26 عينة اشتباه إصابة بالفيروس، لتتأكد إصابة حالة واحدة فقط، مشيراً إلى أن مستشفى الكويفية ببنغازي أجرى تحاليل لثلاث عينات اشتباه بالفيروس، جاءت من بينها عينة «إيجابية». وظلت مدن الشرق الليبي بمنأى عن الإصابة بـ«كورونا» التي انحصرت طوال الأيام الماضية في بعض مدن الغرب؛ خصوصاً طرابلس ومصراتة، ما كان يصاحبه أجواء من «التباهي» أحياناً؛ لكن مع وصول الفيروس إلى بنغازي دعا أكاديميون ليبيون إلى «سرعة توحيد الجهود للسيطرة على الوباء قبل أن يعم البلاد».

وأعلن أحمد الحاسي، الناطق باسم اللجنة الطبية الاستشارية لمكافحة وباء «كورونا» التابعة للحكومة الموازية بشرق ليبيا، أن الحالة المصابة في بنغازي هي لمواطن ليبي يبلغ من العمر 55 عاماً، قدم من تركيا إلى ليبيا عبر تونس، قبل 20 يوماً، ويعاني من مشكلات صحية في الرئتين.

وروى نجله ناجي تفاصيل اكتشاف إصابة أبيه بـ«كورونا» الذي يخضع للعلاج في مستشفى الكويفية بمدينة بنغازي. وقال في مقطع فيديو نشرته وكالة الأنباء الليبية في بنغازي، أمس، إن والده عاد من تركيا في 19 مارس الماضي، وخضع للحجر الصحي في منزله، طبقاً للتعليمات، وقبل 8 أيام توجه إلى المستشفى لمتابعة حالته؛ خصوصاً أنه أجرى جراحة سابقة في الرئة. وأضاف: التحاليل التي أجريت له جاءت «إيجابية».

وطالب الابن بـ«عدم تناقل صورة أبي ومكان منزلنا، وعدم الإساءة له أو تشويه صورة الأسرة»، داعياً إلى «التكاتف معنا؛ لأن الجميع يمرون بالأزمة نفسها».

وأوصت اللجنة العليا لمجابهة فيروس «كورونا» التابعة للمجلس الرئاسي، بزيادة الدعم لجميع الكوادر الطبية، والمساعدة الفنية التي تتصدى للوباء بكل الإمكانات والتجهيزات.

واطلعت اللجنة في اجتماعها أمس، على «عملية تجهيز أماكن العزل الصحي والحجر بمختلف المناطق والبلديات، وسرعة الإنجاز من قبل صندوق التضامن القائم على تنفيذ المواقع». كما ناقشت اللجنة برئاسة الدكتور أحميد بن عمر، وزير الصحة بحكومة «الوفاق» آليات عودة المواطنين العالقين في الخارج، وتوفير الدعم اللازم لذلك. وينظر إلى الإصابة الجديدة بـ«كورونا» رغم تعافي حالتين في البلاد، بأنها وحدت بين شرق وغرب ليبيا، بعد أن تصاعدت وتيرة من «التباهي» في بنغازي بخلو المدن الواقعة تحت سيطرة «الجيش الوطني» من الفيروس، في مقابل ظهوره في مدن غرب ليبيا.

وقال إمحمد الروليني، وهو ناشط ليبي من مدينة سبها، لـ«الشرق الأوسط» أمس، إن «الوباء إذا استوطن ليبيا فلن يفرق بين هذا وذاك، وبالتالي يجب أن تلتفت جميع الأطراف المتقاتلة إلى كيفية التصدي لهذا العدو الخفي».

ونقل محمد طاهر سيالة، وزير الخارجية بحكومة «الوفاق» أمس، عن وزير خارجية إيطاليا دي مايو، أن بلاده تثمن جهود حكومة «الوفاق» والشعب الليبي بعد مبادرة المجلس الرئاسي بمساعدة روما بـ30 طبيباً، بالتنسيق مع المركز الوطني لمكافحة الأمراض «لتقديم العون للأطقم الطبية الإيطالية، والوقوف إلى جانبها في هذه الظروف».

وأعلن الصحافي الليبي وسام حسين، عن تعافيه من «كوفيد-19»، وقال عبر حسابه الشخصي في «فيسبوك»: «أطمئن الجميع بأن النتيجة الثانية والنهائية ظهرت قبل قليل وهي سلبية»؛ معرباً عن شكره لوزارة الصحة والمركز الوطني والطواقم الطبية التي رافقته خلال محنة إصابته.

مستشفيات الجيش الجزائري «عاجزة» أمام الفيروس

الجزائر: بوعلام غمراسة

قال مسؤول بارز في وزارة الدفاع الجزائرية، إن «إمكانيات المستشفيات والمصحات العسكرية، في مجال الإنعاش، محدودة»، مؤكداً أن عدد الأسرَّة المتوفر لا يمكنه استيعاب مئات الإصابات بفيروس «كورونا».

وذكر اللواء عبد القادر بن جلول، المدير المركزي للمصالح العسكرية بوزارة الدفاع، في فيديو نشرته الوزارة أمس، أن «عدد الأطباء المختصين في الإنعاش بالجيش محدود، ولا يمكنهم علاج المرضى إذا كانوا بالمئات. إنه أمر غير ممكن، فقد شاهدنا دولاً متقدمة تملك إمكانيات أكبر منا، تقف عاجزة في مجال الإنعاش، بسبب العدد الكبير من المرضى»، في إشارة ضمنية إلى إيطاليا وإسبانيا وفرنسا.

وأطلق مسؤولون مدنيون، ومنهم الرئيس عبد المجيد تبون، تصريحات في بداية الأزمة، فُهم منها أن الجيش يملك طاقات طبية كبيرة، ستوضع تحت تصرف المستشفيات، في حال بلغت الإصابات بالفيروس أعداداً كبيرة؛ لكن ما ورد على لسان المسؤول العسكري يبدد آمال كثير من الجزائريين الذين يتابعون بقلق كبير ارتفاع عدد الإصابات إلى 1468، والضحايا إلى 193، بحسب حصيلة أعلنت عنها وزارة الصحة مساء أول من أمس.

وأكد اللواء بن جلول أن وزارة الدفاع الوطني «اتخذت كل الإجراءات اللازمة لمواجهة فيروس (كورونا) على مستوى الوحدات والهياكل الصحية التابعة للجيش الشعبي الوطني. فقد وفّرنا الكاشفات الحرارية عن بعد في الوحدات والمستشفيات العسكرية كافة، بالإضافة إلى وضع كاميرات حرارية بهدف التعرف على كل شخص قد تكون درجة حرارة جسمه مرتفعة»، مشيراً إلى أن «التجهيزات الموجودة أساساً في مداخل المستشفيات العسكرية، تكشف كل شخص درجة حرارته مرتفعة؛ حيث يتم عزله على الفور إذا كان محل اشتباه، وتجرى عليه الفحوصات الضرورية للتأكد من إصابته بفيروس (كورونا)».

وبحسب الضابط العسكري، يوجد في كل وحدة عسكرية طبيب عام «يتخذ القرار بشأن أي شخص يمكن الاشتباه بحمله فيروس (كورونا)، ويتكفل بإيفاده على الفور إلى المستشفى العسكري الإقليمي؛ حيث تتوفر أقسام متخصصة للتكفل بهذا النوع من الأمراض». وقال إن «حوالي 70 من إمكانيات المستشفيات العسكرية، مسخرة لمواجهة فيروس (كورونا)، فضلاً عن استحداث رواق في كل واحد منها مخصص لمعالجة المصابين بالوباء، لتفادي انتشار العدوى بين المرضى. وقد تم استحداث وحدات لمعالجة المصابين، وإلى جنبها وحدات الإنعاش، وهذا للاحتفاظ بقدرات الـ70 في المائة للمستشفيات الجهوية، وتركها احتياطاً في حال تفشي المرض بشكل أكبر».

وتابع بن جلول بأن الجيش «بإمكانه إقامة عديد من المستشفيات الميدانية، يمكن استخدامها في أي مكان، ويمكنه أن يدعمها بوسائل للعلاج وبالمخابر وأجهزة الكشف بالأشعة وكل المستلزمات الضرورية». وشدد على «التحلي بالانضباط في مواجهة الفيروس، بالتقيد بإرشادات الوقاية للحد من انتشاره».

هجوم مغربي على الكمامات... والقضاء يتوعد المخالفين

الرباط: لطيفة العروسي

لم يتمكن عدد كبير من المغاربة من اقتناء كمامات الوقاية التي فرضتها السلطات على الأشخاص الذين يغادرون بيوتهم، وذلك بسبب نفادها بسرعة من المحلات التجارية في اليوم الأول من بدء العمل بإجبارية استعمالها، ما أثار موجة من التساؤلات والحيرة، لا سيما أن السلطات توعّدت المخالفين بالمعاقبة بالسجن وأداء غرامات مالية.

وعبّر كثيرون على مواقع التواصل الاجتماعي عن أنهم لم يتمكنوا من شراء الكمامات، وأنهم فضلوا بسبب ذلك عدم مغادرة البيت. وأفاد تجار الأحياء بأنهم توصلوا بكميات محدودة نفذت بسرعة فيما قال تجار آخرون إن الكمامات لم توزع عليهم.

ووضعت الحكومة سعراً مناسباً لبيع الكمامات وهو 80 سنتيماً للوحدة (أقل من يورو) بدعم من الصندوق الخاص الذي أنشئ من أجل تدبير جائحة «كورونا»، إلا أن بعض الأشخاص عندما لجأوا إلى الصيدليات وجدوا سعرا مرتفعا، والسبب يعود إلى اختلاف جودة الكمامات التي تباع في الصيدليات عن نظيرتها التي وزعت على محال البقالة.

وحذر البعض ممن اقتنوا الكمامات من متاجر التغذية العامة بالأحياء من عدم التزام بعض التجار بشروط الوقاية الصحية. وفي هذا الصدد كتبت «أم عائشة» على حسابها في فيسبوك: «الحانوت يبيع الكمامات للناس من دون غلاف بلاستيكي، ويتناول النقود من الزبائن الواحد تلو الآخر، وهو نفسه لا يرتدي الكمامة». وأضافت متسائلة «ألا يحق لنا أن نخشى من أن تتحول هذه الكمامة سلاحا ضدنا وتنقل إلينا المرض؟».

من جهة أخرى، جرى تداول فيديوهات تشرح طريقة التعرف على الكمامات الأصلية من المقلدة تحسباً لاستغلال البعض هذا الإقبال وبيع كمامات لا تتوفر فيها الشروط الصحية.

وطمأن سعد الدين العثماني رئيس الحكومة المغربية أن عددا من مصانع النسيج ستنتج ما يعادل 2,5 مليون كمامة يوميا. وقال خلال اجتماع الحكومة مساء أول من أمس إن «الكثير من المقاولات الصغرى والمتوسطة تقدمت بمقترحات في هذا الإطار اعتمدتها الحكومة ودعمتها للتكيف مع احتياجات الوطن في هذه الظرفية».

من جانبه، دعا محمد عبد النباوي، الوكيل العام للملك، رئيس النيابة العامة بالمغرب، المسؤولين القضائيين إلى العمل، على التطبيق الصارم والحازم للمقتضيات القانونية المتعلقة بمخالفة حمل الكمامات خلال فترة الحجر الصحي.

وشدد في دورية وجهها للمحامي العام الأول، والمحامين العامين بمحكمة النقض، والوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف ومحاكم الاستئناف التجارية ونوابهم، ووكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية والمحاكم التجارية ونوابهم، على عدم التردد في إجراء الأبحاث وإقامة الدعوى العمومية بشأن الأفعال التي تصل إلى علمهم بشأن عدم التقيد بوضع الكمامات الوقائية في حالة الخروج من المنازل.

وذكر رئيس النيابة العامة بأنه بالنظر إلى أن مرسوم القانون رقم 2,20,292 المتعلق بحالة الطوارئ الصحية يجرم كل مخالفة للأوامر والقرارات الصادرة عن السلطات العمومية، في إطار تدابير الحجر الصحي، فإن عدم حمل «الكمامات الواقية» من طرف الأشخاص المسموح لهم بمغادرة مساكنهم لأسباب خاصة، يشكل جنحة يعاقب عليها بمقتضى المادة الرابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر.

وأكد أن عدم وضع الكمامات الواقية يعتبر جنحة منفصلة عن جنحة خرق تدابير الحجر الصحي المتعلقة بعدم ملازمة مكان الإقامة، أو خرق غيرها من التدابير الأخرى التي قررتها السلطات العمومية المختصة في هذا المجال. كما أن عرقلة تنفيذ قرارات السلطات العمومية المتعلقة بوضع الكمامات، يعتبر جنحة إذا تم بواسطة العنف أو التهديد أو التدليس أو الإكراه. وأضافت الدورية أن تحريض الغير على عدم وضع الكمامة الواقية في الظروف المشار إليها أعلاه، يعتبر جنحة سواء كان التحريض بواسطة الخطب أو الصياح أو التهديدات المفوه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية، أو بواسطة المكتوبات أو المطبوعات أو الصور أو الأشرطة المبيعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية، أو بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم بواسطة مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمرئية أو الإلكترونية، وأي وسيلة أخرى تستعمل لهذا الغرض دعامة إلكترونية.

«روبوتات» في خدمة البشرية

روبوت شرطة يرافق طاقماً طبياً في مطار ووهان أمس (رويترز)

طلاب يشاركون في حفل تخرجهم من الجامعة عبر شاشات روبوتات في طوكيو (رويترز)

لندن: «الشرق الأوسط»

من الرقص لرفع معنويات المرضى، إلى توزيع وجبات غذائية للمشتبه في إصابتهم، حتى قياس درجة الحرارة والتذكير بقواعد الوقاية، هي بعض المهام التي تقوم بها «روبوتات» لدعم جهود الطواقم الطبية والحكومات في مكافحة وباء «كوفيد - 19».

وبرز دور الروبوتات في شهري فبراير (شباط) ومارس (آذار)، إذ اهتم فريق من 14 روبوتاً بمرضى مستشفى ميداني في ووهان، التي انطلق منها الوباء إلى العالم، كما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية.

وكانت تقاس حرارة هؤلاء بالاستعانة بأدوات قياس تعمل بتقنية الجيل الخامس عند المدخل، فيما كانت تقدم لهم الأطعمة والأدوية بواسطة آلات مستقلة الحركة، وتولى روبوت على شكل حورية يحمل اسم «كلاود غينغر» التواصل مع المرضى.

ويوضح كارل جاو، رئيس شركة «كلاود مايندز» التي تتخذ مقراً لها في بكين وكاليفورنيا، أن هذا الروبوت «كان يعطي معلومات ويرقص لرفع معنويات المرضى الذين كانوا يعانون الملل». وكانت حفنة من الأشخاص، بينهم طبيب، تسيّر الروبوتات من بعد، بفضل منصة رقمية وأساور متصلة بالإنترنت يضعها أشخاص يُعالَجون في المستشفى، مهمتها قياس ضغط الدم وبيانات حيوية أخرى بصورة مستمرة.

وتشكل هذه التجربة القصيرة والطموحة في آنٍ واحد مؤشراً إلى ما قد يكونُ عليه مستقبل الرعاية الطبية بالمصابين بالأمراض الشديدة العدوى. وبينما لا يمكن للأجهزة المزودة بالذكاء الاصطناعي أن تحل محل الأطباء، فإنها توفر حماية لهم.

وفي كوريا الجنوبية وتايلاند وبلدان أخرى، باتت المستشفيات مجهزة بروبوتات مزودة بشاشات لإجراء الاستشارات عبر الفيديو، من دون الاضطرار للدخول إلى الغرفة. كما أن بعض هذه الروبوتات قادرة على تفحص رئتي المرضى.

ويوضح ألكسندر ييب، مدير الشؤون الابتكارية في مستشفى ألكسندرا في سنغافورة، خلال مقابلة مع قناة «سي إن إيه» المحلية، أن «هذا الأمر يسمح لنا بالتواصل بوتيرة أكبر مع المرضى من دون الحاجة إلى ارتداء البزة (الواقية) الكاملة». وتنجح الروبوتات أيضاً في مهام التنظيف والتعقيم، وهو مجال أساسي في زمن تفشي فيروس كورونا المستجد. وباتت المستشفيات تتجه على نحو متزايد إلى الروبوتات القادرة على القضاء على الجراثيم وتعقيم الغرف من الفيروسات والبكتيريا في خلال بضع دقائق، من الستائر إلى مقابض الأبواب. واضطرت شركة «زينيكس» الأميركية، و«يو في دي» الدنماركية إلى زيادة إنتاجهما من الروبوتات التي تصدر أشعة ما فوق البنفسجية قادرة على القضاء على العوامل المسببة للأمراض.

نائب رئيس قسم العناية المركزة في مستشفى إيطالي يجهّز روبوتاً لمساعدته في فحص المرضى بمدينة فاريسي أمس (أ ب)

طالب جامعي في تايلند يجرب روبوتاً خاصاً بتوصيل الغذاء والدواء إلى المرضى المعزولين في بانكوك (إ.ب.أ)

شرطي يقف إلى جانب روبوت في مطار ووهان بعد رفع القيود عنها أمس (رويترز)

المسافرون يخضعون لتصنيفات صحية إلكترونية وفحوصات الحمض النووي

الصين تخفف القيود على ووهان... وتفرضها على مدن أخرى

بكين - لندن: «الشرق الأوسط»

أظهر عشرات آلاف الصينيين فرحة عارمة خلف الأقنعة الواقية وهم يغادرون ووهان، أمس، بعد رفع الإغلاق الشامل الذي فُرِض لمدة 76 يوماً على المدينة التي ظهر فيها فيروس «كوفيد - 19» أول مرّة.

واكتظّت محطات القطارات والحافلات التي كان الهدوء يخيّم عليها قبل بدء الحشود بمغادرة المدينة التي يسكنها 11 مليون نسمة، بينما ارتدى بعض الركاب البزّات الواقية. وأفادت هاو مي (39 عاماً) من مدينة إنشي القريبة، أن طفليها بقيا وحيدين في المنزل منذ علقت هي في ووهان، حيث تعمل في مطبخ إحدى المدارس. وقالت لـ«وكالة الصحافة الفرنسية» وهي تنتظر الصعود على متن قطار: «لا يمكنكم تصوّر حالتي! استيقظت منذ الساعة الرابعة صباحاً. يرادوني شعور جيّد للغاية. وأطفالي متحمّسون إذ ستعود والدتهم أخيراً». وأضافت: «عندما بدأ الإغلاق بكيتُ كل ليلة. كنتُ تعيسة، لأن ابنتي لا تزال صغيرة، تبلغ عشر سنوات فقط».

وغادر ما يقرب من 55 ألف شخص ووهان، أمس، على متن القطارات فحسب، وفق تقديرات الحكومة. واكتظت الطرقات بالسيارات المتوجّهة خارج المدينة، صباح أمس، بعدما أزيلت الحواجز على أطراف ووهان، مع رفع الحظر على السفر منها عند منتصف الليل.

وعاودت العبّارات والقطارات وسيارات الأجرة عملياتها، بينما أعيد فتح المطار للرحلات المحلية، في حين اصطف الركاب الذين ارتدوا بزات واقية حاملين أمتعتهم.

وأكدت «وكالة أنباء الصين الجديدة» أن نحو مائتي رحلة ستصل وتغادر المدينة في يوم واحد. وتعانق أفراد الطواقم الطبية، بينما استعدّ بعضهم لتوديع المدينة عائدين إلى مدنهم.

وفيما رفعت قيود السفر من وإلى ووهان، بدأت بلدة في الشمال تطبيق قيود على حركة السكان، وسط مخاوف من موجة عدوى ثانية في الصين. وارتفع عدد الإصابات الوافدة في إقليم هيلونغ جيانغ الشمالي إلى 25 في يوم واحد، بفعل توافد مسافرين مصابين بالعدوى قادمين من روسيا، التي تشترك في حدود برية مع الإقليم. وفرضت مدينة سويفنخه في هيلونغ جيانغ قيوداً على حركة السكان، أمس، على غرار ما حدث في ووهان.

وقالت محطة «سي سي تي في» التلفزيونية المركزية إنه يتعين على السكان البقاء في المنازل، ويُسمح لفرد واحد من كل أسرة بالمغادرة مرة كل ثلاثة أيام لشراء الاحتياجات الضرورية، لكن يجب أن يعود في اليوم نفسه، كما ذكرت وكالة «رويترز».

كما رفعت مدينة غياوتشو في إقليم شاندونغ، شرق الصين، على موقعها الرسمي الإلكتروني، مستوى الخطر المتعلق بفيروس «كورونا» من «منخفض إلى متوسط»، دون ذكر المزيد من التفاصيل. بينما بدأت مقاطعة في وسط الصين يقطنها نحو 600 ألف شخص عزلاً عاماً جزئياً، منذ الأول من أبريل (نيسان) بعد اكتشاف عدة حالات إصابة جديدة، منها حالتان على الأقل بدون أعراض.

وكانت ووهان أول مدينة في العالم تشهد إجراءات الإغلاق التي كانت غير مسبوقة في 23 يناير (كانون الثاني)، في محاولة للحد من تفشي الفيروس الذي كان لا يزال غامضاً آنذاك. وأفاد مسؤولون صينيون في مجال ضبط الأوبئة في كينايز بأن الفيروس انتقل إلى البشر على الأرجح من الحيوانات البرية في سوق بالمدينة تبيع هذا النوع من الحيوانات كطعام.

وسارعت باقي أنحاء مقاطعة هوباي للسير على خطى ووهان، فانقطع عشرات ملايين الناس عن العالم. ومع تفشي الفيروس بشكل سريع في مختلف الدول فرضت حكومات عدة إجراءات مشددة مشابهة زجّت بنحو نصف البشرية في شكل من أشكال العزل.

لكن في حين يزداد وضع الوباء سوءاً في أجزاء أخرى من العالم، ومع تجاوز حصيلة الوفيات العالمية بالفيروس 80 ألفاً، يبدو أن إجراءات العزل آتت أكلها في ووهان وباقي الصين. وأعلنت السلطات الصينية رسمياً تراجع عدد الوفيات والإصابات في الأسابيع الأخيرة.

أفراد الطاقم الصحي من إقليم جيلين يعانقون نظراءهم من ووهان في المطار أمس (أ.ف.ب)

ولم يفوّت الحزب الشيوعي الحاكم، الذي اتّهم بالتعامل ببطء مع الأزمة ومحاولة التعتيم على تفشي الفيروس في البداية، الفرصة للإشادة بالنجاح الهائل الذي تم تحقيقه في جهود احتواء الفيروس. ودوت عبارة «ووهان تستحق بأن يطلق عليها مدينة الأبطال» من مكبرات الصوت في إحدى محطات قطارات المدينة، أمس.

وبدأ تخفيف القيود على سكان هوباي، حيث سجّلت معظم الوفيات التي أعلنت عنها الصين رسمياً، قبل نحو أسبوعين. لكن السلطات انتظرت حتى يوم أمس للسماح بعودة حركة السير إلى طبيعتها من ووهان، وسط مخاوف في باقي مناطق الصين من أن يشكل القادمون من المدينة مصدر خطر. وكانت هذه المخاوف جلية في أنحاء ووهان رغم الصخب الذي جلبه حماس الناس للمغادرة.

ففي محطة قطارات هانكو في المدينة، مرّ رجل آلي بين الحشود ورشّ على أقدام الموجودين مواد معقمة، مكرّرا تسجيلاً صوتياً يذكّرهم بارتداء الأقنعة الواقية. وتم كذلك قياس حرارة الركاب وإظهار «تصنيف صحي» أخضر على هواتفهم النقالة، يدلّ على أنهم أصحاء وبإمكانهم السفر.

وتعتمد الموافقة على «التصنيف الصحي» للشخص على إعلان الحي الذي كان يقيم فيه خالياً من الفيروس. وسيخضع كثير من القادمين من ووهان كذلك لحجر صحي لمدة أسبوعين في المحافظات التي يصلون إليها.

وأعلنت مقاطعة جيجيانغ في شرق البلاد أنها ستجري فحص حمض نووي لجميع الواصلين من ووهان خلال الأسبوعين المقبلين للتأكد من أنهم لا يحملون الفيروس.

وستبقى كذلك قيود عدة على الحركة داخل المدينة شاسعة المساحة لحمايتها من موجة ثانية من الإصابات.

وحذّرت صحيفة «الشعب الحكومية» (بيبلز ديلي) من أن رفع تدابير الإغلاق «لا يعني الخروج عن السيطرة». وأفاد مسؤولون بأن المدارس في ووهان ستظل مغلقة، بينما صدرت دعوات تحضّ المواطنين على عدم مغادرة المدينة أو حتى الأحياء التي يقطنون فيها.

وقال المسؤول في مكتب الأمن العام في ووهان يان كيان شنغ للصحافيين، أمس، إن «إنهاء الإغلاق لا يعني وقف تدابير مكافحة الفيروس التي فرضناها». وتقدّر الحكومة أن العمال يشكلون نحو نصف الأشخاص الذين يُتوقع أن يغادروا الأربعاء في طريقهم إلى مقاطعة غوانغدونغ ذات الأهمية الاقتصادية.

تقرير استخباراتي حذّر من تفشي فيروس خطير في نوفمبر الماضي

ترمب يضغط لاستئناف النشاط الاقتصادي... وارتفاع الإصابات بين الأميركيين السود

واشنطن: هبة القدسي

أبدت إدارة الرئيس دونالد ترمب وفريق مكافحة فيروس «كورونا» تفاؤلها لنجاح إجراءات العزل والتباعد الاجتماعي، وتتجه نحو تخفيف توجيهات العزل الذاتي للذين تعرضوا للفيروس (أو شخص مصاب بالفيروس) ولم تظهر عليهم أعراض للعودة إلى ممارسة عملهم.

وقال ترمب في تصريحات لشبكة «فوكس نيوز» مساء الثلاثاء إنه يود إعادة فتح الاقتصاد بشكل كبير، واقترح أن يتم ذلك في الأماكن والولايات التي بدأ فيها وباء «كورونا» في التلاشي، وانخفضت أعداد الإصابات والوفيات. وقال: «نحن ننظر إلى مفهومين، ننظر إلى مفهوم فتح بعض القطاعات، ومفهوم فتح الاقتصاد كاملا». وأضاف «أعتقد أن نيويورك تستعد للوصول لقمة ذروة الإصابات، وبمجرد أن تصل إلى الذروة، سيبدأ المنحنى في النزول وستنخفض الأعداد بسرعة». ولوّحت مصادر بمركز السيطرة على الأمراض الوبائية إلى السماح للأشخاص الذين تعرضوا للفيروس عبر شخص مصاب بالعودة إلى العمل، إذا كانوا لا يعانون من أية أعراض، مع اختبار درجة حرارتهم مرتين في اليوم، وإلزامهم بارتداء كمامة للوجه. تأتي تلك التوجهات فيما وصلت أعداد حالات الإصابة المؤكدة بالفيروس في الولايات المتحدة إلى أكثر من 400 ألف حالة، وتجاوزت الوفيات 13 ألفا، وفقا لبيانات جامعة «جونز هوبكنز». وتشير البيانات إلى أن الأمر استغرق 67 يوما في الولايات المتحدة للوصول إلى 100 ألف حالة إصابة بحلول 27 مارس (آذار)، وبعد خمسة أيام فقط تضاعف الرقم ليصل إلى 200 ألف حالة إصابة في الأول من أبريل (نيسان). واستغرق ثلاثة أيام أخرى ليصل إلى 300 ألف حالة في 4 أبريل، وبعد أربعة أيام فقط وصل إلى 400 ألف إصابة مؤكدة.

مسعفون ينقلون سيدة مصابة إلى مستشفى في نيويورك أمس (رويترز)

تفاوت عرقي

رصدت تقارير معدلات مقلقة حول ارتفاع حالات الإصابة والوفاة بفيروس «كورونا» بين الأميركيين السود بالمقارنة مع غيرهم. وقال مسؤولون صحيون إن عدة ولايات شهدت ارتفاعا في معدلات إصابة الأميركيين من أصل أفريقي. ورصدت تقارير في مدينة شيكاغو أن الأميركيين من أصل أفريقي شكلوا أكثر من نصف أعداد الإصابات الإيجابية، و72 بالمائة من الوفيات المرتبطة بفيروس «كورونا» على الرغم أنهم يشكلون أقل من ثلث عدد السكان.

وفي ولاية إلينوي، شكل الأميركيون السود نسبة 43 بالمائة من حالات الوفيات ونسبة 28 بالمائة من حالات الإصابة بفيروس «كورونا»، رغم أنّهم يشكلون 15 في المائة فقط من سكان الولاية. وفي ميتشغان، ارتفعت نسبة الوفيات بين الأميركيين السود إلى 40 بالمائة، وهم يمثلون 14 بالمائة فقط من السكان. وفي لويزيانا، ارتفعت نسبة وفيات الأميركيين السود إلى 70 بالمائة من إجمالي الوفيات رغم أنهم يشكلون ثلث سكان الولاية. كما أشارت إحصاءات كل من ولاية كارولاينا الشمالية وكارولاينا الجنوبية أن نسبة إصابة السكان السود بالفيروس تفوق نسبة إصابة الأميركيين البيض.

واعترف الرئيس ترمب خلال المؤتمر الصحافي مساء الثلاثاء بهذا التفاوت المتزايد، وقال إن السلطات الفيدرالية تعمل على توفير إحصاءات على مدار الأيام القادمة بما يساعد على فهم ودراسة هذه القضية. فيما أشار خبراء الصحة العامة إلى التفاوت الاقتصادي، وقالوا إنه في الوقت الذي دعت فيه السلطات إلى البقاء في المنازل كأفضل طريقة لتجنب الفيروس، فإن الأميركيين السود يشكلون جزءا من قوة العمل التي لا تتمتع برفاهية البقاء والعمل من المنزل، مما يعرضهم لخطر الإصابة بالفيروس خلال عملهم.

والعديد من المواطنين السود يعيشون في أحياء تفتقر لفرص العمل والسكن المستقر. وقالت شيريل باربر أستاذة علم الأوبئة في جامعة دريكسل إن هذه المجتمعات من الناحية الهيكلية هي أرض خصبة لانتقال الفيروس والتفاوت الاجتماعي الحالي بين السود والبيض هو الذي يشكل تلك التفاوتات العرقية لهذا الوباء. فيما ذكرت الدكتورة إرلين جيرونيموس، أستاذة الصحة بجامعة ميتشغان، أن الضغوط مثل العرضة للتلوث وقلة النوم والإرهاق في العمل والتمييز العنصري يمكن أن يسبب نوعا من الشيخوخة المبكرة، ويكون الفيروس أكثر فتكا لدى الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 65 عاما.

تحذيرات استخباراتية

من جانب آخر، تزايدت الانتقادات حول أداء إدارة ترمب في مواجهة تفشي وباء (كوفيد - 19)، واتهمها معارضون بالتخاذل والتهاون في اتخاذ إجراءات حاسمة قبل أن يجتاح الفيروس الولايات المتحدة، ويؤدي إلى مقتل أكثر من 13 ألف شخص.

وزات حدة هذه الانتقادات بعد صدور تقرير يؤكد أن الاستخبارات الأميركية حذرت في أواخر نوفمبر الماضي من انتشار فيروس خطير في الصين. ووفق تقرير خاص لشبكة «إي بي سي»، حذر مسؤولو الاستخبارات الأميركية من انتشار عدوى في منطقة ووهان الصينية غيّرت أنماط الحياة والعمل، بما يشكل تهديدا للسكان. واعتمد التقرير على أربعة مصادر مطلعة للتأكيد أن المركز الوطني للاستخبارات الطبية التابع للبنتاغون رفع تقريرا للبيت الأبيض حول تحليلات حسابية وصور أقمار صناعية، وحذر من انتشار فيروس في ووهان يشكل تهديدا خطيرا للقوات الأميركية الموجودة في آسيا.

وخلص التقرير الاستخباراتي، وفق المصادر، إلى أن هذا الفيروس الجديد قد يشكل «كارثة». وقد تم رفع هذا التقرير وتقارير مماثلة لوكالات المخابرات العسكرية وهيئة الأركان المشتركة ومجلس الأمن القومي في البيت الأبيض وصناع القرار في الحكومة الفيدرالية.

واتخذ الرئيس ترمب موقفا متباينا، إذ قال بداية إن تفشي الفيروس كان مفاجأة له وللجميع، وإن القرارات الوقائية المبكرة بتقييد السفر مع الصين دعمت جهود كبح انتشار الوباء. لكن تصريحاته خلال شهر فبراير (شباط) وبداية مارس، اتّجهت نحو التقليل من خطر الفيروس، قبل أن يتجه منتصف مارس إلى إعلان حالة الطوارئ.

فرنسا تتشدد في إجراءات الحظر مع ارتفاع الإصابات والوفيات

باريس: ميشال أبو نجم

يوماً بعد يوم، ترتفع أعداد الوفيات والإصابات في فرنسا الآخذة في اللحاق بإسبانيا وإيطاليا، بعد أن تخطت سقف العشرة آلاف وفاة.

وبعد 3 أسابيع من الحجر الصحي القاسي الذي تحرص القوى الأمنية على تطبيقه بقوة القانون، ما زالت المخاوف كبيرة من الآتي، خصوصاً أن مدير عام وزارة الصحة جيرار سالومون الذي يطل مساءً وراء مساء ليذيع أرقام الضحايا، أكد أمس أن فرنسا «لم تصل بعدُ إلى نقطة الذروة» التي يفترض بعدها أن تتراجع قوة الوباء.

ورسمياً، سيبقى العمل سارياً بالحظر حتى 15 أبريل (نيسان) الحالي. إلا إن مصادر سياسية وطبية لا تستبعد مد العمل به لأسبوعين إضافيين. وبحسب سالومون، فإن الحديث عن انتهائه «ليس له معنى في الوقت الحاضر».

ومع كل أسبوع يمر في ظل الحظر، ترتفع مخاوف الخبراء الاقتصاديين من تبعاته على الحركة الاقتصادية وعلى مالية الدولة وعلى الديون الآتية، التي لا بد من الحصول عليها لمواجهة البطالة المتفشية ودعم المؤسسات والشركات والعمال والموظفين ومئات الآلاف الذين فقدوا وظائفهم أو اضطروا إلى اتّباع نظام البطالة الجزئية التي تعني اجتزاء رواتبهم.

وبيّنت إحصاءات وزارة الاقتصاد أن الناتج الخام تراجع في شهر مارس (آذار) الماضي بنسبة 6 في المائة. لكن ما يهم الحكومة اليوم؛ وهو ما أكده الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أكثر من مرة، هو محاربة الوباء «مهما كان الثمن».

من هنا، فإن السلطات تعمل على توفير الأجهزة والكمامات والعقاقير للمستشفيات، وتكدّ من أجل إيجاد الأسرّة الضرورية للحالات الخطيرة، وتولي اهتمامها لما يحدث في مآوي العجزة حيث أرقام الوفيات تضرب المخيلات؛ إذ بلغت 3 آلاف و237 وفاة «حتى مساء الثلاثاء».

لكن تتعين الإشارة إلى أن هذه الأرقام ليست نهائية. وحتى التاريخ نفسه، اقتربت أعداد الوفيات من 11 ألف حالة.

إزاء هذا الوضع، وفيما الجدل مستمر حول عقار «الكلوروكين» الذي يروّج له الدكتور راوولت في مدينة مرسيليا، فضلاً عن الرئيس الأميركي دونالد ترمب وقادة أوروبيين وأفارقة، لا تجد السلطات السياسية والصحية الفرنسية من بديل أمامها سوى التشدد في فرض حالة الحظر. وعمم وزير الداخلية على المحافظين دعوة لمزيد من التشدد مع المخالفين.

وقررت رئيسة بلدية باريس آن هيدالغو ومحافظ العاصمة، بعد التراخي الذي برز نهاية الأسبوع الماضي، تشديد الإجراءات بمنع ممارسة رياضة الجري بين الساعة العاشرة صباحاً والسابعة مساءً لتجنب التجمعات وتكاثر المواطنين مما يوفّر البيئة المثلى لانتقال العدوى.

وفي السياق عينه، قرّرت مدينتا «نيس» و«كان» (على الشاطئ المتوسطي)، وكذلك مدينة «سو» (جنوب باريس)، فرض ارتداء الكمامة على الجمهور وسيتعرض المخالف لدفع غرامة مالية.

كذلك؛ سعت السلطات لمنع الفرنسيين من الانتقال إلى الأرياف والمنتجعات والقرى بمناسبة عطلة عيد الفصح. وأعلن جان فرنسوا دلفريسي، رئيس «المجلس العلني» الذي يقدم المشورة للحكومة في طريقة إدارة أزمة الوباء، أن «العنصر الأساسي والرئيسي في محاربة الوباء عنوانه مواصلة الحظر المفروض والمتشدد لأسابيع عدة».

وسبق للمجلس أن طالب بأن تكون المدة 6 أسابيع انقضت منها 3، ودخلت فرنسا الثلاثاء الأسبوع الرابع.

تراشق أممي ـ أميركي حول علاقة «الصحة العالمية» بالصين

واشنطن - جنيف: «الشرق الأوسط»

طلب مدير عام منظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، أمس، «عدم تسييس» وباء «كوفيد19»، بعدما اتهم الرئيسُ الأميركي المنظمةَ بأنّها قريبة من الصين، وبسوء إدارة الأزمة. وقال خلال مؤتمر صحافي عبر الإنترنت: «لا تُسيّسوا الفيروس»، في إجابة منه عن سؤال لأحد الصحافيين حول الاتهامات التي وجّهها دونالد ترمب أول من أمس. كما طلب من الولايات المتحدة والصين «الاتحاد لمواجهة هذا العدو الخطر».

بدوره، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى «الاتحاد» الآن وإرجاء الاتهامات بشأن مكافحة وباء «كورونا».

وكان ترمب قد هدّد، مساء الثلاثاء، بتعليق دفع المساهمة الماليّة الأميركية في منظّمة الصحّة العالمية، منددّاً بطريقة إدارة المنظّمة الأممية لوباء «كوفيد19». وقال خلال مؤتمره الصحافي اليومي في البيت الأبيض حول تطوّرات الوباء في الولايات المتّحدة: «سنعلّق (دفع) الأموال المخصّصة لمنظّمة الصحّة العالمية»، من دون مزيد من التفاصيل.

غير أنّ الرئيس الأميركي ما لبث بعد دقائق من ذلك أن تراجع عن هذا الإعلان، بقوله إنّه لم يقرّر تعليق الدفع؛ بل يعتزم فقط درس هذه الإمكانية، كما أشارت وكالة الصحافة الفرنسية. وقال: «أنا لا أقول إنّني سأفعل ذلك، بل سندرس هذه الإمكانية». وأضاف أنّ منظّمة الصحّة العالمية «تبدو منحازة للغاية نحو الصين. هذا أمر غير صائب». والولايات المتّحدة هي أكبر مساهم في تمويل منظمة الصحة العالمية.

وقبل ذلك، شن ترمب هجوماً حادّاً على المنظمة الأممية في تغريدة على «تويتر»، قال فيها إنّ «منظّمة الصحّة العالمية أخفقت حقاً. (...) الغريب أنّها مموّلة بشكل كبير من الولايات المتحدة، لكنّ تركيزها منصبّ على الصين».

وفيات بريطانيا تتجاوز 7 آلاف بعد أسوأ حصيلة يومية

لندن: «الشرق الأوسط»

تجاوزت وفيات «كوفيد- 19» في بريطانيا حاجز 7 آلاف، بعدما سجلت أمس أعلى ارتفاع بـ938 ضحية خلال 24 ساعة.في غضون ذلك، قضى رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون يوماً جديداً في قسم العناية المركزة بمستشفى «سانت توماس» في لندن؛ حيث أعلن أن «وضعه مستقر» بعد إصابته بفيروس «كورونا» المستجد الذي أصاب أكثر من 60 ألف شخص في بلاده، وتسبب في وفاة نحو 7097 من مواطنيه.

وقال وزير المالية، ريشي سوناك، إن جونسون لا يزال في العناية المركزة؛ لكن حالته تتحسن ويستطيع الجلوس في الفراش. وأضاف سوناك: «أحدث الأنباء الواردة من المستشفى تفيد بأن رئيس الوزراء لا يزال في العناية المركزة وحالته تتحسن. أستطيع أن أقول لكم إنه يجلس في الفراش، ويتفاعل بإيجابية مع الفريق الطبي المعالج».

من جهته، أعلن وزير الدولة للشؤون الصحية في بريطانيا إدوارد أرغار، لقناة «سكاي نيوز»، أمس، أن «رئيس الوزراء في حالة مستقرة»، و«معنوياته جيدة» بعد أن أمضى ليلتين في العناية المركزة.

وأضاف أن جونسون «تلقى في السابق دعماً بالأوكسجين؛ لكن لم يتم إخضاعه لجهاز تنفس صناعي».

وذكرت صحيفة «تايمز» أن الحرارة المستمرة التي استدعت دخوله المستشفى، بعد عشرة أيام من إعلان إصابته بفيروس «كورونا» في 27 مارس (آذار)، قد انخفضت. وأثار نقل رئيس الوزراء المحافظ الذي يبلغ من العمر 55 عاماً ولا يعاني من أي مشكلات صحية أخرى، إلى المستشفى ثم إلى العناية المركزة في اليوم التالي، قلق البريطانيين. واعترف وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب الذي كلّفه جونسون مساء الاثنين بأن يحل محلّه ريثما يتحسن وضعه الصحي، بأنه صدم عند سماعه نبأ دخول رئيس الحكومة قسم العناية المركزة، كما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية. وقال في مؤتمر صحافي «إنه ليس رئيسنا فقط؛ بل زميل وصديق كذلك»، مشيراً إلى أنه «مقاتل» و«سينجو». وذكرت صحيفة «ذي صن» البريطانية أمس، أن جونسون «واصل العمل من أجلكم (...) ادعوا له الآن». بينما نشرت صحيفة «ديلي إكسبرس» على صفحتها الأولى صورة تظهر فريقاً من الرعاية الطبية يرتدي اللباس الواقي من فيروس «كورونا» المستجد، تحت عنوان: «تعافى بسرعة، بوريس». وبوريس جونسون وأمير موناكو ألبير الثاني هما أول رئيسي دولة وحكومة يصابان بـ«كوفيد- 19». وأعلنت إمارة موناكو أن الأمير ألبير الثاني في وضع جيد. وأدخل جونسون المستشفى مساء الأحد لإجراء فحوصات، بسبب استمرار عوارض المرض عليه، بحسب ما أعلن مكتبه. وتتوقع السلطات البريطانية أن تشهد البلاد ذروة الوباء في الأيام المقبلة. وتقع على مسؤولية راب اتخاذ قرار محتمل لتمديد إجراءات العزل التي نجمت عنها عواقب اجتماعية واقتصادية واجتماعية مؤلمة. لكن هذا القرار - بحسب رئاسة الحكومة البريطانية - سيُتَّخذ بعد «مضي» ذروة الوباء. وأشار المستشار العلمي للحكومة باتريك فالانس، الذي كان يقف بجوار راب في المؤتمر الصحافي مساء الثلاثاء: «نأتي بعد فرنسا بنحو أسبوعين، وبضعة أسابيع بعد إيطاليا بحسب الأرقام» التي تدل على عدد الإصابات أو الوفيات. وأرسلت الملكة إليزابيث الثانية (93 عاماً) رسالة إلى خطيبته كاري سيموندز (32 عاماً) الحامل، وعائلته، متمنية له الشفاء «الكامل والسريع».

وتلقى جونسون برقيات دعم من العالم أجمع، من صلوات الرئيس الأميركي دونالد ترمب، وصولاً إلى تمنيات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي قال: «أنا واثق من أن طاقتكم وتفاؤلكم وحسكم الفكاهي ستساعدكم في التغلب على المرض».

في سياق متصل، وبينما تشهد دول أوروبية تراجعاً مشجعاً في عدد الإصابات الجديدة، حذّرت منظمة الصحة العالمية من أن تفشي «كورونا» بأوروبا لا يزال مقلقاً جداً، رغم تحقيق تقدم. وحثّ هانز كلوغ، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أوروبا، أمس، الحكومات على «توخي الحذر البالغ» قبل تخفيف الإجراءات التي تفرضها للحد من انتشار الفيروس.

«منظمة حظر الكيماوي» تتهم دمشق باستعمال السلاح المحرَّم قبل 3 سنوات

لاهاي - لندن: «الشرق الأوسط»

حمّلت «منظمة حظر الأسلحة الكيماوية»، أمس، للمرة الأولى القوات الحكومية السورية مسؤولية اعتداءات بالأسلحة الكيماوية استهدفت بلدة اللطامنة في محافظة حماة وسط البلاد في عام 2017.

وقال منسق فريق التحقيق التابع للمنظمة، سانتياغو أوناتي لابوردي، في بيان، إن فريقه «خلص إلى وجود أسس معقولة للاعتقاد بأن مستخدمي (السَّارين) سلاحاً كيماوياً في اللطامنة في 24 و30 مارس (آذار) 2017 والكلور (...) في 25 مارس 2017، هم أشخاص ينتمون إلى القوات الجوية العربية السورية».

يذكر أن الفريق يتولى مسؤولية تحديد الجناة وراء استخدام أسلحة كيماوية في سوريا، بموجب تفويض صدر قبل سنتين، حيث أقرت لجنة تقصي حقائق تتبع «منظمة الحظر» بأن أسلحة كيماوية جرى استخدامها، أو من المحتمل أنه جرى استخدامها، في سوريا.

ويتضمن التقرير الأول للفريق حدود السلطة الموكلة له والتحديات القانونية والعملية التي واجهت عمله ونتائج التحقيقات التي جرت خلال الفترة بين يونيو (حزيران) 2019 ومارس 2020، مع التركيز على حوادث وقعت في اللطامنة في ريف حماة، خلال أيام 24 و15 و30 مارس 2017. وقال بيان صدر أمس: «تضمن التحقيق الذي أجراه فريق التحقيق والتحديد، مراجعة شاملة لجميع المعلومات التي جرى الحصول عليها؛ بما في ذلك: مقابلات مع أشخاص كانوا حاضرين في المناطق المعنية وقت وقوع الحوادث، وتحليل عينات وبقايا جرى تجميعها من مواقع الحوادث، ومراجعة الأعراض التي ذكرها الضحايا وفرق العمل الطبية، وفحص الصور، بما في ذلك صور الأقمار الصناعية، ونتائج مشاورات مكثفة مع عدد من الخبراء. واعتمد التحقيق على التقارير المعنية الصادرة عن مهمة تقصي الحقائق، وكذلك عينات ومواد أخرى جرى الحصول عليها مباشرة من الأمانة العامة الفنية داخل سوريا».

وبموجب البيان؛ خلص التقرير إلى النتائج التالية:

● في نحو الساعة 06:00 من 24 مارس 2017؛ أسقطت طائرة عسكرية طراز «سو22» تنتمي إلى «السرية 50» من «الفرقة الجوية 22» من القوات الجوية السورية، كانت انطلقت من قاعدة الشعيرات الجوية، قنبلة جوية طراز «إم4000» تحوي غاز السَّارين على جنوب اللطامنة، ما أضر بـ16 شخصاً على الأقل.

● في نحو الساعة 15,00 من 25 مارس 2017؛ أسقطت طائرة مروحية تابعة للقوات الجوية السورية، كانت انطلقت من قاعدة حماة الجوية، أسطوانة على مستشفى في اللطامنة، واخترقت الأسطوانة سقف المستشفى وانفجرت لتطلق غاز الكلورين، ما أضر بـ30 شخصاً على الأقل.

● في نحو الساعة 06:00 من 30 مارس 2017؛ أسقطت طائرة حربية من طراز «سو22» تنتمي إلى «السرية 50» التابعة لـ«الفرقة الجوية 22» من القوات الجوية السورية، كانت انطلقت من قاعدة الشعيرات الجوية، قنبلة جوية طراز «إم4000» تحوي غاز السَّارين على جنوب اللطامنة، ما أضر بـ60 شخصاً على الأقل.

وفي بيان مسجل موجه إلى الدول الأعضاء، شدد المدير العام لـ«منظمة حظر الأسلحة الكيماوية»، فيرناندو أرياس، على أن «فريق التحقيق والتحديد ليس كياناً قضائياً ولا شبه قضائي يملك سلطة تحميل الأفراد مسؤوليات جنائية، ولا يملك فريق التحقيق والتحديد سلطة إطلاق نتائج نهائية حول عدم الالتزام بالمعاهدة. اليوم، يعود الأمر إلى المجلس التنفيذي ومؤتمر الدول الأعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية والأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) والمجتمع الدولي ككل، في اتخاذ أي إجراءات أخرى يرونها مناسبة وضرورية».

من ناحيته، أعلن منسق فريق التحقيق والتحديد، سانتياغو أوناتي لابوردي: «خلص فريق التحقيق والتحديد إلى أن ثمة أساساً منطقياً يدعو للاعتقاد بأن مرتكبي استخدام السَّارين سلاحاً كيماوياً في اللطامنة في 24 و30 مارس 2017، واستخدام الكلورين سلاحاً كيماوياً في 25 مارس 2017، كانوا أفراداً ينتمون إلى القوات الجوية العربية السورية. ولا يمكن لهجمات بمثل هذه الطبيعة الاستراتيجية أن تَحدُث إلا بناءً على أوامر من أعلى السلطات في صفوف القيادة العسكرية بالجمهورية العربية السورية. وحتى لو جرى تخويل سلطات لمستويات أدنى، فإن المسؤولية لا يمكن لها ذلك. في النهاية، لم يتمكن فريق التحقيق والتحديد من إقرار أي تفسير آخر منطقي».

يذكر أن التقرير الأول لفريق التحقيق والتحديد التابع لـ«منظمة حظر الأسلحة الكيماوية» جرى التشارك فيه مع جميع الدول الأعضاء في «معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية» والأمين العام للأمم المتحدة.

كانت الأمانة الفنية لـ«منظمة حظر الأسلحة الكيماوية» قد شكلت فريق التحقيق والتحديد حسب القرار الصادر عن مؤتمر الدول الأعضاء بعنوان: «تناول التهديد الناجم عن استخدام أسلحة كيماوية (سي - إس إس - 4 - دي إي سي.3) بتاريخ 27 يونيو 2018.

إغراءات وضغوط على سوريا لتقليص نفوذ إيران وتركيا

لندن: إبراهيم حميدي

حملة في ريف إدلب شمال غربي سوريا لتوعية النازحين بمخاطر فيروس «كورونا» أمس (أ.ف.ب)

وضع وباء «كورونا» ملف العقوبات الاقتصادية والتطبيع السياسي مع دمشق، على مائدة اللاعبين الإقليميين والدوليين. وباتت سوريا تسبح بين ضفتين: الأولى، هبوب رياح تقارب سياسي من البوابة الإنسانية. الأخرى، استمرار الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية. قد تختلف أهداف الطرفين من الضغوط أو الإغراءات، لكنها تتفق إلى حد كبير في أولوية مطالبة دمشق بالابتعاد عن طهران وتقديم تنازلات سياسية داخلية.

في الضفة الأولى، اتخذت دول عربية وغربية من القلق العارم بسبب تفشي الوباء في سوريا المنكوبة، سبباً للإقدام على خطوات غير مسبوقة. إذ قام مسؤولون عرب، خصوصاً رؤساء أجهزة أمن، ودبلوماسيون غربيون سابقون على صلة بعواصم القرار، بتكثيف التواصل مع دمشق، خصوصاً مع تردي الوضعين الاقتصادي والطبي بطريقة غير مسبوقة.

وجرى اتصال هاتفي بين ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان والرئيس السوري بشار الأسد، هو الأول من نوعه منذ 2011. وقال الشيخ محمد بن زايد في تغريدة على «تويتر»: «بحثت هاتفياً مع الرئيس السوري بشار الأسد تداعيات انتشار فيروس كورونا، وأكدت له دعم دولة الإمارات ومساعدتها للشعب السوري الشقيق في هذه الظروف الاستثنائية». وأضاف «التضامن الإنساني في أوقات المحن يسمو فوق كل اعتبار، وسوريا العربية الشقيقة لن تبقى وحدها في هذه الظروف الحرجة».

وكانت الإمارات فتحت سفارتها في دمشق عام 2018، بعد سبع سنوات من قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. كما أن دولاً عربياً أخرى أعادت تنشيط التواصل الدبلوماسي وتبادل الزيارات الأمنية. وطرحت أفكاراً بتقديم مساعدات إنسانية وطبية إلى دمشق ضمن الحرب على «كورونا».

في موازاة ذلك، تواصلت شخصيات غربية مع دمشق لمتابعة مطالبة الرئيس الأميركي في البيت الأبيض، بضرورة الإفراج عن الصحافي الأميركي جوتسن تايس المختفي في سوريا منذ 2012. وكرر وزير الخارجية مايك بومبيو طلب ترمب الثلاثاء الماضي. وجرى تبادل مقترحات عبر أقنية مغلقة إزاء الثمن الممكن تقديمه مقابل إطلاق تايس، كان بينها إقدام واشنطن على منح استثناءات لبعض العقوبات، خصوصاً المتعلقة بالحرب على «كورونا».

في الضفة الأخرى، تتمسك دول رئيسية بحملة الضغوط على دمشق. وتشمل استمرار الوجود العسكري الأميركي في شرق الفرات وقاعدة التنف وقيام إسرائيل بشن غارات على «مواقع إيرانية»، إضافة إلى تعزيز تركيا لمواقعها العسكرية في شمال غربي البلاد. ولا تبدي هذه الدول رغبة في تغيير موقفها من العقوبات الاقتصادية؛ ذلك أن «قانون قيصر» سيتم تطبيقه في منتصف يونيو (حزيران). كما قامت دول غربية بالتواصل مع دول عربية للحيلولة دون تعزيز التطبيع الجماعي في القمة العربية المقررة في يونيو ولا التقارب الثنائي الذي تقوم به دول عربية.

كان لافتاً أن اليومين الماضيين، تضمنا جرعة إضافية من الضغوط؛ إذ اتهم محققون دوليون في تقرير، قدمه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الحكومة السورية بتعمد استهداف مستشفيات ومنشآت طبية وتعليمية في شمال غربي سوريا العام الماضي. كما وجهت «منظمة حظر السلاح الكيماوي» اتهاماً مباشراً للحكومة بمسؤوليتها عن هجمات بالسارين في خان شيخون ودوما بغوطة دمشق في 2017 و2018.

وأتبعت واشنطن ذلك بمواقف علنية تتضمن عدم تغيير الموقف السياسي بسبب «كورونا»؛ إذ قالت المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة كيلي كرافت، إن قوات موسكو ودمشق وطهران «دمرت المستشفيات والمنشآت الطبية، ولم تكن هذه الهجمات غير إنسانية فحسب، بل نرى الآن أنها أضعفت قدرة سوريا على مكافحة فيروس كورونا؛ مما يعرّض المنطقة للخطر». كما أن بومبيو، اتخذ من «كورونا» مدخلاً للمطالبة بالإفراج عن جميع السوريين المحتجزين تعسفاً والمواطنين الأميركيين. وقال المبعوث الأميركي إلى سوريا جيمس جيفري «أؤكد للشعب السوري أن العقوبات الأميركية لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على دخول المواد الغذائية أو المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الأدوية والإمدادات الطبية، إلى سوريا. إننا، ومنذ تطبيق عقوباتنا، قدمنا استثناءات للمساعدات الإنسانية في جميع مناطق سوريا. في الواقع، هناك برامج أميركية تعمل مع المنظمات غير الحكومية لتوصيل الأدوية والمواد الغذائية إلى جميع أنحاء سوريا تقريباً، بما في ذلك المناطق التي يسيطر عليها النظام»، لافتاً إلى أن بلاده قدمت منذ 2011 أكثر من 10,6 مليار دولار في سوريا والمنطقة بينها 16,8 مليون لمحاربة الوباء.

أما الاجتماعات المغلقة التي جرت عبر الفيديو في الأيام الأخيرة، فأظهرت وجود رأيين: ترى بعض الدول ضرورة التزام السياسة القائمة بممارسة الضغوط على دمشق وفرض عقوبات اقتصادية؛ ذلك أن العقوبات الموجودة لا تشمل المعدات الطبية والغذاء والمساعدات الإنسانية، في حين ترى دول أخرى بضرورة تقديم «استثناءات» ومرونة جوهرية كي تكون دمشق قادرة على محاربة «كورونا».

في كلا الحالين، فإن مؤيدي التقارب لإنقاذ سوريا من أزمتها الاقتصادية في 2020 كما انتشلتها روسيا من الانهيار العسكري في 2015 والمدافعين عن حملة الضغوط، يرون تعاظماً لفرصة انتزاع تنازلات جيوسياسية من دمشق تخص تقليص النفوذ الإيراني أو التوغل التركي أو التركيبة السياسية الداخلية... تحت وطأة انتشار «كورونا».

ميليشيات إيران تُفشل قرار عزل «السيدة زينب»

ريف دمشق: «الشرق الأوسط»

أفشلت ميليشيات إيرانية تنفيذ قرار الحكومة السورية بعزل منطقة «السيدة زينب» بريف دمشق الجنوبي تحسباً لتفشي فيروس «كورونا».

وقالت لـ«الشرق الأوسط» مصادر أهلية في «السيدة زينب» الواقعة على بعد 7 كيلومترات جنوب دمشق: «لم يتغير شيء. معظم المسلحين وكثير من الغرباء يدخلون ويخرجون يومياً وعلى مدار اليوم». ووصفت المصادر القرار الذي أعلنته الحكومة بعزل المنطقة منذ عدة أيام بعد عزلها بلدة منين بريف دمشق الشمالي الغربي، بأنه «شكلي؛ لأنه لا يوجد تطبيق له على الأرض»، ذلك أن «السلطة في (السيدة زينب) للميليشيات (الإيرانية) فهي التي تتحكم في الوضع، رغم وجود عناصر من الجيش السوري والشرطة في المنطقة».

وأوضحت المصادر أن مخالفة قرار العزل والدخول والخروج إلى «السيدة زينب» تتم حصراً عبر طريق مطار دمشق الدولي، الذي تهيمن عليه الميليشيات الإيرانية؛ لأن الطريق الآخر المؤدي من دمشق إلى المنطقة والذي يبدأ من حي القزاز على المتحلق الجنوبي، ومن ثم بلدة ببيلا، فبلدة حجيرة، وصولاً إلى «السيدة زينب»، مغلق عند بلدة حجيرة منذ زمن بعيد؛ لأن بلدات ببيلا ويلدا وبيت سحم الواقعة شمال «السيدة زينب» تعتبر مناطق نفوذ روسية.

ولفتت المصادر إلى أن فشل الحكومة في تنفيذ قرار عزل «السيدة زينب»، دفع عديداً من الجهات الفاعلة في ضاحية جرمانا على طريق مطار دمشق الدولي، والواقعة شمال «السيدة زينب»، إلى إغلاق مداخل الضاحية، والإبقاء على مدخل أو مدخلين فقط لدخول وخروج الأهالي.

وتتخذ إيران منذ ما قبل اندلاع الحرب في سوريا التي دخلت عامها العاشر، من منطقة «السيدة زينب» معقلاً رئيسياً، بسبب وجود مزار «السيدة زينب» الذي يؤمه آلاف الزوار من إيران والعراق ولبنان وأفغانستان وباكستان.

ومع بداية الحرب، اتخذت إيران من مسألة «الدفاع عن المقام» حجة لجذب المسلحين منها ومن أصقاع العالم إلى سوريا، إلى أن أصبحت تنتشر في سوريا ميليشيات إيرانية ومحلية وأجنبية تابعة لطهران، يزيد عددها على 50 فصيلاً، ويتجاوز عدد مسلحيها 60 ألفاً، يعملون تحت قادة خبراء عسكريين إيرانيين على تنفيذ استراتيجية طهران التي قامت بعدة محاولات لمد نفوذها أكثر في ريف دمشق الجنوبي، لتشكيل «ضاحية جنوبية» شبيهة بتلك الموجودة في بيروت؛ لكن روسيا سعت وبكل قوتها إلى عدم السماح بذلك.

الحكومة اللبنانية تتجه لتمديد «التعبئة العامة»

بيروت: «الشرق الأوسط»

تتجه الحكومة اللبنانية لتمديد قرار التعبئة العامة في جلسة مجلس الوزراء المزمع عقدها اليوم (الخميس)، وسط مستجدات فرضتها الحالات الـ11 التي سُجلت أمس، في صفوف لبنانيين عائدين من فرنسا وإسبانيا، ستفرض نفسها على الجلسة.

وترأس الرئيس اللبناني ميشال عون أمس، في حضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور حسان دياب، اجتماعاً وزارياً أمنياً، خُصص لعرض الأوضاع الأمنية في البلاد وتقييم الإجراءات المتخذة. وأكد عون ضرورة الاستمرار في تعزيز الإجراءات الأمنية في البلاد والتنسيق بين الأجهزة العسكرية والأمنية، منوهاً بالجهود التي تبذلها القوى الأمنية في المهمات التي توكل إليها. كما شدد دياب على أهمية الأمن الاستباقي والخطوات الواجب اتخاذها في هذا المجال لتأمين الاستقرار والأمان للبنانيين كافة والمقيمين في لبنان.

الاجتماع الأمني برئاسة الرئيس ميشال عون أمس (دالاتي ونهرا)

بعد ذلك، عرض قادة الأجهزة الأمنية التقارير المتوافرة عن الأوضاع في البلاد والمهام التي تقوم بها القوى العسكرية والأمنية. كما تطرق البحث إلى حاجات المؤسسات الأمنية.

ولم تمنع تدابير الحكومة لمنع تفشي فيروس «كورونا»، الانتقادات السياسية لها على خلفية ملفات داخلية أخرى. وإثر إعلان رئيس الحكومة أن اللبنانيين يطالبون بالعودة لأن ثقتهم بالدولة عادت بقوة، أعربت عضوة كتلة «المستقبل» النائبة ديما جمالي، عن استغرابها، متوجهة إلى أركان الحكومة بالقول: «أنتم تقومون بواجبكم تجاه المغتربين فكفّوا عن نسج البطولات الوهمية. خطوتكم إيجابية نعم، لكن الثقة بحاجة إلى قرارات جريئة وتشكيلات نزيهة وإصلاحات جدية... فأين أنتم من كل هذا؟».

بدوره، انتقد عضو كتلة «اللقاء الديمقراطي» النائب بلال عبد الله، الحملة على مدير عام شركة «طيران الشرق الأوسط» (الناقلة الجوية اللبنانية)، قائلاً: «الآن توضحت، لماذا كان تيار العهد العظيم بإنجازاته، يحضر لمظاهرة إلى المطار السنة الماضية، شركة (طيران الشرق الأوسط) إنجاز وطني لمديرها وطياريها وموظفيها، وتشويشكم أنتم وغيركم يهدف لوضع اليد على المؤسسة، بعدما فشلتم في استجلاب شركة طيران منافسة. لن نسمح!».

بسبب الأزمة الاقتصادية «المدمرة»... الجوع يهدد غالبية اللبنانيين

بيروت: «الشرق الأوسط»

يمضي البرلمان اللبناني بدءاً من الأسبوع المقبل في خطوات عملية مرتبطة بالتشريعات التي تؤمّن الدعم الاقتصادي والمالي في هذه الظروف الصعبة. ويترافق ذلك مع تحذيرات أطلقتها منظمة «هيومن رايتس ووتش» أمس، من «جوع يتهدد سكان لبنان جراء انتشار فيروس (كورونا المستجد) والقيود المتخذة لمكافحته في هذا البلد الذي يشهد أساساً انهياراً اقتصادياً»، داعيةً الحكومة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لتقديم مساعدات إلى الأكثر تضرراً.

وذكرت المنظمة في بيان أن «الملايين من سكان لبنان مهددون بالجوع بسبب إجراءات الإغلاق المتصلة بالوباء، ما لم تضع الحكومة على وجه السرعة خطة قوية ومنسَّقة لتقديم المساعدات». وأشارت إلى أن «وباء كوفيد - 19 (...) تسبب في تفاقم أزمة اقتصادية مدمرة كانت موجودة أصلاً، وكشف عن أوجه القصور في نظام الحماية الاجتماعية في لبنان». ومنذ منتصف مارس (آذار) الماضي، اتخذت الحكومة اللبنانية سلسلة إجراءات بدءاً من إغلاق تام يستثني الأفران ومحلات بيع المواد الغذائية، وطالبت السكان بالبقاء في منازلهم وإغلاق المنافذ البحرية والجوية والبرية كافة، وصولاً إلى فرض حظر تجوال تام ليلاً. وتركت تلك الإجراءات تداعيات كبيرة على العمال المياومين والعاملين في المهن الحرة، الذين يعانون أساساً جراء الانهيار الاقتصادي. وبات 45% من سكان لبنان في حالة فقر.

وقالت لينا زيميت، باحثة أولى في الفقر واللامساواة في «هيومن رايتس ووتش»: «خسر عديدون دخلهم، وقد يعجز أكثر من نصف السكان عن شراء غذائهم وحاجياتهم الأساسية إذا لم تتدخل الحكومة».

وبعد موافقة الحكومة، نهاية الشهر الماضي، على «تقديم مساهمة نقدية بقيمة 400 ألف ليرة لبنانية تدفع لمساعدة العائلات الأكثر حاجة والمتضررة من جراء الوباء العالمي»، اعتبرت «هيومن رايتس ووتش» أن الحكومة «لم تقدم تفاصيل وافية»، مضيفة أنه «بعد شهر تقريباً من الإغلاق، سبب غياب أي استجابة واضحة، وفي الوقت المناسب، ومنسقة من جانب الحكومة، جوع العديد من العائلات وعجزها عن تلبية احتياجاتها الأساسية».

وتفاقم التدهور الاقتصادي المتسارع إثر انتشار فيروس «كورونا» وإعلان الحكومة التعبئة العامة، وسط نقص حاد في السيولة وتراجع كبير في الاحتياطيات الأجنبية مع انخفاض قيمة الليرة أمام الدولار في السوق الموازية. وفي ظل هذه الظروف، دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري، هيئة مكتب المجلس إلى اجتماع يعقد يوم الثلاثاء المقبل لبحث جدول أعمال الجلسة المقبلة للمجلس.

وعرض، أمس، مع رئيس لجنة المال والموازنة في البرلمان النائب إبراهيم كنعان، الوضع المالي والتشريعات المالية واقتراحات ومشاريع القوانين المطروحة على جدول أعمال لجنة المال والموازنة النيابية، وتم الاتفاق على آلية لمتابعة هذه الملفات وبلورة تصور مشترك لإنجازها.

وقال كنعان بعد اللقاء إنه «ستكون هناك خطوات عملية فيما يخص التشريعات التي تؤمّن الدعم الاقتصادي والمالي في هذه الظروف الصعبة التي تثقل كاهل المواطنين خصوصاً ذوي الدخل المحدود».

وأكد أنه لمس حرص رئيس المجلس النيابي وإصراره على حماية المودعين وعدم المس بمدخرات اللبنانيين وجنى عمرهم تحت أي شعار أو عنوان أو تشريع.

تمرّد داخل سجن طرابلس ينذر بفوضى في السجون اللبنانية

بيروت: يوسف دياب

أعطت حالة التمرّد التي شهدها سجن القبّة (في مدينة طرابلس) ليل الثلاثاء إشارات مقلقة، تنذر بانفجار وشيك قد يشمل كلّ السجون اللبنانية أو معظمها، وعكست مدى القلق الذي ينتاب السجناء وذويهم من تفشّي وباء «كورونا» داخلها، كما تبعث برسالة قويّة إلى الحكومة والمجلس النيابي للإسراع بإقرار قانون العفو العام قبل انفلات الأمور قبل أن تعمّ الفوضى كلّ السجون اللبنانية.

وأظهرت عمليات الفوضى التي عاشها سجن القبة لساعات طويلة، أن القرارات التي يتخذها القضاء بإخلاء سبيل عشرات الموقوفين، لا تحقق رغبة السجناء، ولا حتى جهود وزيرة العدل ماري كلود نجم، الرامية إلى إعداد مرسوم عفو خاص يشمل مئات السجناء الذي اقتربوا من انتهاء مدة محكوميتهم.

واستمرت حالة الشغب في سجن طرابلس حتى فجر أمس الأربعاء، وسمع الصراخ وصيحات التكبير على بعد عشرات الأمتار خارج السجن، وأضاءت ألسنة النيران المنطقة، جرّاء إضرام السجناء النار بالفرش والأمتعة العائدة لهم، واستدعى الأمر تدخلاً أمنياً واسعاً خصوصاً من فرقة مكافحة الشغب التابعة لقوى الأمن الداخلي، التي اقتحمت مبنى السجن، وتمكنت بعد ساعات من السيطرة على الوضع مستخدمة الرصاص المطاطي، ما أدى إلى وقوع إصابات بين السجناء المنتفضين، وترافق ذلك مع وصول تعزيزات من قبل الجيش اللبناني إلى محيط السجن لمؤازرة القوى الأمنية في مهامها.

وأكد مصدر أمني لـ«الشرق الأوسط»، أن «الوضع داخل سجن القبّة بات تحت السيطرة، والأمور عادت إلى طبيعتها». ولفت إلى أن «التحقيقات بدأت بإشراف القضاء المختص مع الأشخاص الفوضويين الذين أثاروا الشغب والاضطراب، ومع الأهالي الذين واكبوا التحركات من الخارج، واعتدوا على عناصر الجيش اللبناني»، مشيراً إلى أن «الكلّ يتفهّم مطالب السجناء بما يخص قانون العفو العام، لكن هذا العفو لا يأتي عبر إضرام النار في السجن وتعريض حياة كثير من الموقوفين لخطر الموت، ولا بالاعتداء على العناصر الأمنية».

وبالتزامن مع الاضطرابات في سجن القبّة، حضر العشرات من أهالي السجناء والموقوفين إلى محيط السجن محاولين اقتحامه، لكنّ وحدات الجيش منعتهم من ذلك، وحصل احتكاك بين الطرفين.

وأفادت مديرية التوجيه في قيادة الجيش بأنه «على أثر قيام أعمال شغب داخل سجن القبة - طرابلس، تعرضت دورية من الجيش للرشق بالحجارة وقطع الزجاج والمفرقعات من قبل أهالي بعض الموقوفين وعدد من الأشخاص الّذين حاولوا اقتحام السجن، ما أدى إلى إصابة ضابط و12 عسكرياً بجروح». وأوضحت أن «وحدات من الجيش اللبناني عملت على تطويق الحادث وإعادة الوضع إلى طبيعته».

ومنذ وصول وباء «كورونا» إلى لبنان، بدأت تحركات محدودة في السجون اللبنانية، بدءاً من سجن رومية (جبل لبنان) ثمّ سجن زحلة (البقاع) وصولاً إلى طرابلس، وكأنها تعمل على إيقاع واحد، ويتخوّف المهتمون بوضع السجون أن يتخذ السجناء من وباء «كورونا» وسيلة لإطلاق تحركات احتجاجية وعمليات شغب في وقت واحد، بحجة الخوف من تفشي الوباء، للضغط على الدولة لإقرار قانون العفو العام، وشدد المصدر الأمني على أن «إدارة السجون تتابع بدقّة الأوضاع الصحية للسجناء والموقوفين، وتتخذ كلّ إجراءات السلامة والمعاينات الطبية الدقيقة، بالإضافة إلى تحسين الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في السجن، سواء عبر تنظيم المقابلات بين السجناء وزوارهم، أو عبر تسهيل عمليات الاستجواب الإلكتروني للموقوفين، ومساعدة القضاء في مسألة إخلاء السبيل»، لافتاً إلى أن «مطلب العفو العام مرتبط بالسياسة».

الزرفي يصر على عرض تشكيلته أمام البرلمان العراقي رغم تراجع داعميه

تأييد سنّي وكردي للكاظمي بعد توافق شيعي غير معلن

بغداد: «الشرق الأوسط»

أعلن «تحالف القوى العراقية»، أكبر كتلة سُنيّة في البرلمان، تأييده للتوافق غير المعلن رسمياً بين غالبية القوى الشيعية على تكليف مدير جهاز المخابرات مصطفى الكاظمي تشكيل الحكومة المقبلة، في حين لم يعلن رئيس الوزراء المكلف عدنان الزرفي اعتذاره أو انسحابه من سباق التكليف.

وقال التحالف في بيان، أمس، إنه «يضع باهتماماته أن يكون المرشح لرئاسة الوزراء، الذي من شأنه التصويت لصالح حكومته في مجلس النواب، يحظى بقبول وتأييد من قوى المكونات السياسية المسؤولة عن الترشيح، وأن يتمتع بالقبول على المستوى الوطني، وعليه يؤكد تحالف القوى العراقية دعمه وتأييده لتوافق الكتل السياسية المعنية على ترشيح السيد مصطفى الكاظمي لرئاسة وتشكيل الحكومة الجديدة».

وأشار إلى أن القوى المنخرطة فيه «تعتز بأن يكون دورها على الدوام هو إرساء السلم والحوار والتفاهم بين أبناء الشعب العراقي، ورفض الفرقة والفتن والتقاطعات السياسية، خدمة لتطلعات شعبنا، واستجابة لمطالبه المشروعة بالأمن والسلم والإصلاح».

وأكد «موقفه الثابت والداعم لاستقرار العراق والمضي نحو الخيارات الوطنية في تشكيل الحكومة ضمن السياقات الدستورية، وهو إذ يجدد تمسكه بأسس الوحدة الوطنية أمام التحديات التي تواجه بلدنا وشعبنا، فإنه يؤكد في الوقت نفسه التزامه وحدة الصف السياسي، من أجل تجاوز المرحلة الصعبة والمخاطر الجمة التي يعاني منها البلد على المستويات الصحية والأمنية والاقتصادية والسياسية».

وأعلن رئيس إقليم كردستان العراق نيجرفان بارزاني دعمه تكليف الكاظمي. وقال في بيان، أمس، إن «بلدنا العزيز يواجه ظروفاً وتحديات صعبة، تتطلب من كل القوى والأطراف السياسية تجاوز خلافاتها والإسراع في الاتفاق على آلية تشكيل حكومة اتحادية حسب الأصول الدستورية، وعلى أساس توافق حقيقي يضمن استقرار الحكومة وتنفيذ التزاماتها، وأهمها في هذه المرحلة الوقوف أمام أخطار التحديات والأزمات المركبة التي يواجهها العراق».

وأضاف، أن «رئاسة إقليم كردستان تؤكد على إيمانها باستقرار العراق السياسي والأمني والعمل الدؤوب من أجله، وهذا يتطلب تشكيل حكومة جديدة، بدعم الجهات الوطنية كافة. ومن هذا المنطلق نرحب بترشيح السيد مصطفى الكاظمي لمنصب رئيس الوزراء في الحكومة الاتحادية، من قبل القوى السياسية للمكون الشيعي، وندعو الجميع إلى دعمه للانتهاء من مهام تكليفه وتشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن».

عراقية تمر أمام خيمة اعتصام مهجورة في ساحة التحرير وسط بغداد أمس (أ.ف.ب)

وأكد مصدر سياسي مطلع لـ«الشرق الأوسط»، أن «المحاولات جارية من قبل أطراف مختلفة لإقناع الزرفي بالاعتذار والانسحاب من السباق، لكنه لا يزال يرفض كل العروض ويصر على الذهاب إلى البرلمان» للتصويت على تشكيلة حكومته. غير أن المصدر استبعد إمكانية عقد البرلمان جلسة «لا سيما في ظل رفض غالبية الكتل الشيعية ذلك وانسجام أكبر تحالف سني معها؛ ما يجعل من الصعب تحقيق النصاب... كما أن الأكراد أعلنوا موقفاً مسانداً للكاظمي، وهو ما يعني أنهم لن يحضروا جلسة البرلمان في حال الدعوة لعقدها».

وعن الخيارات المتاحة في حال بقي الزرفي على موقفه الرافض للانسحاب، قال المصدر، إن «هناك خيارات أخرى يمكن اتباعها، بينها العمل على دعوة البرلمان لعقد جلسة غير كاملة النصاب أو اللجوء إلى المحكمة الاتحادية للحصول على قرار يلغي مرسوم التكليف. وعندها يكون رئيس الجمهورية ملزماً بإلغاء مرسوم تكليف الزرفي وتكليف الكاظمي بدلاً منه».

ويرى رئيس «مركز أكد للدراسات الاستراتيجية» أستاذ الأمن الوطني الدكتور حسين علاوي، أن «الكاظمي سيكون قادراً على تحييد العراق ومصالحه الوطنية عن الصراع الأميركي - الإيراني نتيجة الممارسة والعلاقات والقدرة على التفكير بإنتاج حلول من خارج الصندوق».

وأوضح لـ«الشرق الأوسط»، أن «الكاظمي خلال توليه رئاسة جهاز المخابرات، عمل على إدارة التوازن في إطار المصالح العراقية. وفي حال إدارته مؤسسة كبرى مثل رئاسة الوزراء، فإنه سينجح فعلاً لأنه سيتعامل مع المفاتيح الأساسية في إطار هذه المسؤولية». وأضاف، أن «العراق يجب أن تكون له روح المبادرة في التخلص من آثار الصراع الأميركي - الإيراني».

اتهامات لقوى السلطة بـ«المناورة» في ملف الحكومة لإطالة عهد عبد المهدي

«المماطلة السياسية» تغذّي ضجر العراقيين

بغداد: فاضل النشمي

يسيطر ضجر «مزدوج» هذه الأيام على قطاعات واسعة من العراقيين المعزولين في منازلهم خوفاً من جائحة «كورونا» وما تمثله من مخاطر صحية جدية، بعدما وجدوا أنفسهم رهن «المماطلة» التي تبديها قوى وأحزاب في ملف اختيار خلف لرئيس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي.

عملياً؛ كسبت قوى السلطة التي أفرزتها انتخابات مايو (أيار) 2018، نحو 5 أشهر إضافية للبقاء في الحكم؛ إذ قدّم عبد المهدي استقالته من رئاسة الوزراء نتيجة الضغوط والمظاهرات الشعبية التي اجتاحت البلاد مطلع أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، وما زال الرجل يحكم في ظل أزمة دستورية.

ولا يرى القاضي والخبير الدستوري رحيم العكيلي أي أساس دستوري لحكومة عبد المهدي. ويقول العكيلي إن «حكومة تصريف الأعمال اليومية هي الحكومة التي تُقال كلها وتكون مدتها لا تزيد على 30 يوماً، حسب المادة (61) من الدستور، ولقد اجتهد بعضهم ورأى أن الحكومة المستقيلة، بناءً على طلبها، مثل حكومة عبد المهدي، تقاس على حكم الحكومة المقالة التي مدتها 30 يوماً فقط». وأضاف: «ماذا بعد الثلاثين يوماً، هل تظل حكومة تصريف أعمال يومية؟ دستورياً انتهت مدة حكومة تصريف الأعمال اليومية المستقيلة، بمرور 30 يوماً من تاريخ استقالة عبد المهدي».

وعدّ العكيلي «أننا أمام حكومة لم ينص عليها الدستور ولا اسم لها فيه أو في القانون. لعل أفضل اسم لها هو (حكومة التربّص)، لأنها حكومة بانتظار الحكومة البديلة، إذا ما اعتبرنا أن أحد معاني (التربّص) في اللغة هو (الانتظار). أو (حكومة الأقنعة الزائفة)؛ لأنها ليست بمسؤوليات ولا صلاحيات».

وبعيداً عن الجدل الدستوري الذي تغيب تفاصيله عن غالبية العراقيين؛ يسود شعور شعبي بأن قوى السلطة تحاول إطالة أمد بقاء عبد المهدي، بوصفه الشخص الأمثل للحفاظ على مكاسبها. ويعزز هذا الانطباع ما يحدث منذ أشهر من مناورات في ملف تشكيل الحكومة وعمليات التكليف والفشل فيه، ما يبدو محاولة لحرق المكلفين واحداً تلو الآخر على أمل بقاء رئيس الوزراء المستقيل حتى مطلع عام 2022؛ موعد إجراء الانتخابات البرلمانية.

ورغم تباين المواقف من مختلف المرشحين في الشارع العراقي، فإن كثيرين يرون أن تشكيل حكومة جديدة سيضع البلاد على سكة العمل السياسي الطبيعي، وقد يسهل إجراء الانتخابات المبكرة التي كانت على رأس مطالب المتظاهرين.

وفي مطلع فبراير (شباط) الماضي، كلّف رئيس الجمهورية برهم صالح السياسي محمد توفيق علاوي تشكيل الحكومة، وبعد أكثر من شهر باءت محاولات علاوي بالفشل وقدم اعتذاره.

وفي 19 مارس (آذار) الماضي، دخلت البلاد في دوامة تكليف جديدة، بطلها النائب عدنان الزرفي. لكن قبل نحو أسبوع من طرح وزارته على البرلمان، أحجمت غالبية القوى السياسية عن تأييده. وينتظر تكليف رئيس جهاز المخابرات مصطفى الكاظمي الذي حظي بتأييد كردي وسني، أمس، بعد توافق غير معلن بين القوى الشيعية على تكليفه.

ويرى رئيس «مركز التفكير السياسي» الدكتور إحسان الشمري أن «الفشل في اختيار رئيس وزراء جديد، يعكس بمعنى من المعاني أزمة البيت السياسي الشيعي وانعدام الثقة بين مكوناته... هذا البيت مسؤول عن رئاسة الوزراء، وسبق أن أخفق في اختيار عبد المهدي الذي تراجعت البلاد في عهده».

وقال لـ«الشرق الأوسط» إن «محاولة قوى السلطة الإبقاء على عبد المهدي في سدة الحكم، مرتبطة بالتأثير الإيراني الذي يرى أن عبد المهدي خير من يحافظ على مصالحه في العراق... ولا ننسى أيضاً أن لعبة المصالح القائمة بين القوى الشيعية والكردية والسنية هي ربما أحد أهم أسباب الفشل في اختيار رئيس وزراء جديد».

من جهة أخرى، ارتفعت الوفيات بفيروس «كورونا» في العراق، أمس، إلى 69 حالة، وفقاً لحصيلة أعلنتها وزارة الصحة والبيئة العراقية. وسجلت الوزارة 80 إصابة؛ 24 منها في محافظة النجف، ليرتفع عدد الإصابات في عموم العراق إلى 1202.

وكانت «اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية» أعلنت، مساء أول من أمس، تمديد حظر التجول الوقائي لمواجهة الفيروس إلى 18 أبريل (نيسان) الحالي. وقررت بعد اجتماع برئاسة عبد المهدي، «تقديم الدعم المالي للعوائل المتضررة من حظر التجول، وتسهيل عودة العراقيين العالقين (في الخارج) وتوفير أماكن للحجر الصحي».

نتنياهو «سيهزم غانتس» إذا أجريت انتخابات رابعة

تل أبيب: نظير مجلي

في الوقت الذي دخلت فيه المفاوضات الائتلافية بين حزبي: «الليكود» بزعامة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، و«كحول لفان» برئاسة بيني غانتس، إلى طريق مسدود، وراح الطرفان يتبادلان الاتهامات التي تشير إلى عودة قريبة لصناديق الاقتراع، نشرت نتائج استطلاع رأي يؤكد أنه في حال إجراء انتخابات رابعة فإن نتنياهو سيحقق انتصاراً كبيراً، يتيح له تشكيل حكومة يمين من دون غانتس وأي حزب آخر في الوسط.

ولكن، وقبل أن تقود هذه النتائج إلى انفجار سياسي جديد، أعلن مكتبا نتنياهو وغانتس، مساء أمس الأربعاء، أنهما أجريا محادثة موضوعية، وقررا استئناف المفاوضات بينهما بعد عيد الفصح، خلال نهاية الأسبوع. وقالت مصادر سياسية إن نتنياهو بات يتكلم الآن من موقع قوة أكبر، بفضل نتائج الاستطلاع، وإن غانتس يجب أن يكون أكثر حذراً في مغامرات انتخابية جديدة.

وكان الاستطلاع الذي أجراه معهد «حانوخ سميث»، قد نشر، أمس، في صحيفتي «معريب» و«جيروزاليم بوست»، واتضح منه أنه لو جرت انتخابات للكنيست (البرلمان الإسرائيلي) الآن، لقفز «الليكود» من 36 مقعداً إلى 42 مقعداً، وحصل وحلفاؤه من معسكر اليمين على 64 من مجموع 120 مقعداً، وذلك على النحو التالي: «الليكود» 42، وحزب اليهود الشرقيين المتدينين (شاس) 8، وحزب اليهود المتدينين الأشكناز «يهدوت هتوراة» 7، وتحالف أحزاب اليمين المتطرف «يمينا» 7 مقاعد.

وبالمقابل يهبط حزب غانتس وحلفاؤه من 19 إلى 18 مقعداً، ويهبط الشق الثاني المعارض («يش عتيد» و«تيلم») من 12 إلى 9 مقاعد، وحزب «ميرتس» اليساري يرتفع إلى 7 مقاعد، وحزب اليهود الروس «يسرائيل بيتينو» بقيادة أفيغدور ليبرمان يتراجع بمقعد واحد من 7 إلى 6 مقاعد.

وأما «القائمة المشتركة» للأحزاب العربية، فسترتفع وفق هذا الاستطلاع بمقعد إضافي، من 15 إلى 16 مقعداً.

وفي هذه الحالة، فإن حزب العمل الذي يعتبر مؤسس الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، والذي قاد الحكومة من سنة 1948 وحتى 1977، ثم كان شريكاً في قيادتها لسنوات طويلة أخرى، سيضمحل، وإذا خاض الانتخابات بقيادة رئيسه الحالي، عمير بيرتس، فإنه لن يتجاوز نسبة الحسم، وكذلك يختفي حزب شريكته السابقة، أورلي ليفي أبيكاسيس، وحزب «ديريخ إيرتس» الذي أسسه المنشقان عن حزب «تيلم»، يوعاز هندل وتسفيكا هاوزر.

يذكر أن «كحول لفان» اتهم نتنياهو بأنه تراجع عن جميع التفاهمات التي تم التوصل إليها، في الأسبوعين الأخيرين، من أجل تشكيل حكومة وحدة. وقال رئيس الكنيست والمكلَّف بتشكيل الحكومة المقبلة، غانتس، أمس، الأربعاء، إن تشكيل حكومة طوارئ مع معسكر «الليكود»: «ليس بأي ثمن»، في إشارة إلى عمق الشرخ بين قائمته «كحول لفان»، وبين «الليكود». وكتب غانتس في حسابه على «فيسبوك»، أن «الوضع السياسي في إسرائيل معقّد، ويتطلَّب قرارات وحسماً»، وأضاف: «مؤكد أنكم تعلمون أن المفاوضات بيننا وبين (الليكود) لتشكيل حكومة طوارئ وطنية كانت على وشك أن تتم بنجاح هذا الأسبوع. ولم يحصل أي طرف على ما يريد، نحن أيضاً. لكن كل طرف حصل على الأمور الضرورية عنده». وأضاف غانتس أن نتنياهو ومفاوضيه طلبوا قبيل التوقيع بفترة قصيرة طلباً «يضر بالعمل السليم للجنة اختيار القضاة، خلافاً لما تم الاتفاق عليه».

وردَّ «الليكود» على غانتس باتهامه بأنه هو من أفشل تشكيل الحكومة، وورد في بيان أنه «منذ اللحظة الأولى تم الاتفاق على أن حكومة الوحدة المتساوية تقوم على مبدأين اثنين واضحين: اتخاذ قرارات بشكل متساوٍ في كل القضايا، والدفع بفرص السيادة على المستوطنات وغور الأردن. ولكن وللأسف، في اللحظة الأخيرة، تراجع (كحول لفان) عن هذه الاتفاقيات التي هي قاعدة إجبارية لكل حكومة متساوية. في اللحظة التي يعود فيها إلى الاتفاق الأولي سيكون بالإمكان إكمال الاتفاق وتشكيل حكومة وحدة».

وعلى أثر ذلك، تدخل وسطاء بين الطرفين، وتكلم غانتس مع نتنياهو، فاتفقا على استئناف المفاوضات بعد عطلة الأعياد مباشرة.

إلى ذلك، قال رئيس الكنيست والمكلَّف تشكيل الحكومة الإسرائيليّة المقبلة، بيني غانتس، أمس الأربعاء، إن تشكيل حكومة طوارئ مع معسكر «الليكود»: «ليس بأي ثمن»، في إشارة إلى عمق الشرخ بين قائمته «كحول لفان»، وبين «الليكود». وكتب غانتس في حسابه على «فيسبوك»، أن «الوضع السياسي في إسرائيل معقّد، ويتطلَّب قرارات وحسماً»، وأضاف: «مؤكد أنكم تعلمون أن المفاوضات بيننا وبين (الليكود) لتشكيل حكومة طوارئ وطنية كانت على وشك أن تتم بنجاح هذا الأسبوع. ولم يحصل أي طرف على ما يريد، نحن أيضاً. لكن كل طرف حصل على الأمور الضرورية عنده». وأضاف غانتس أن نتنياهو ومفاوضيه طلبوا قبيل التوقيع بفترة قصيرة طلباً «يضر بالعمل السليم للجنة اختيار القضاة، خلافاً لما تم الاتفاق عليه».

وردَّ «الليكود» على غانتس باتهامه بأنه هو من أفشل تشكيل الحكومة، وورد في بيان أنه «منذ اللحظة الأولى تم الاتفاق على أن حكومة الوحدة المتساوية تقوم على مبدأين اثنين واضحين: اتخاذ قرارات بشكل متساوٍ في كل القضايا، والدفع بفرص السيادة على المستوطنات وغور الأردن. ولكن وللأسف، في اللحظة الأخيرة، تراجع (كحول لفان) عن هذه الاتفاقيات التي هي قاعدة إجبارية لكل حكومة متساوية. في اللحظة التي يعود فيها إلى الاتفاق الأولي سيكون بالإمكان إكمال الاتفاق وتشكيل حكومة وحدة».

وعلى أثر ذلك، تدخل وسطاء بين الطرفين، وتكلم غانتس مع نتنياهو، فاتفقا على استئناف المفاوضات بعد عطلة الأعياد مباشرة.

الحركة تدعو إسرائيل إلى «التقاط الفرصة» وتحذّر من «بروباغندا»

هنية يؤكد استعداد «حماس» لإنجاز صفقة تبادل

رام الله: كفاح زبون

قال رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، إنه يمكن إنجاز صفقة تبادل أسرى مع إسرائيل إذا استجابت لمتطلبات ذلك.

وأضاف هنية في اتصال هاتفي أجراه مع المبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الروسي لـ«الشرق الأوسط» والبلدان الأفريقية، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، أن حركته «مصممة على الإفراج عن الأسرى في إطار التبادل الذي يمكن إنجازه في حال استجاب قادة إسرائيل لمتطلبات ذلك».

ولم يوضح هنية ما هي المتطلبات، لكن الحركة طالما طرحت الإفراج عن جميع أسرى الصفقة السابقة الذين اعتقلوا لاحقا، قبل البدء في مفاوضات لصفقة جديدة.

ويتطلع الطرفان إلى إنجاز صفقة شاملة. وأكدت حماس أمس أنها «ستتعامل بشكل مسؤول مع أي استجابة فعلية وحقيقية لمبادرة قائدها في غزة يحيى السنوار حول ملف تبادل الأسرى مع إسرائيل».

وقال الناطق باسم الحركة حازم قاسم «نؤكد على مبادرة قائد الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار بخصوص الجنود الأسرى لدى كتائب القسام بإطلاق الاحتلال سراح عدد من الأسرى من كبار السن والنساء والمرضى والأطفال، مقابل أن يقدم القسام خطوة إيجابية». وأضاف أن «الكرة في ملعب الاحتلال باتخاذ خطوات عملية».

تصريحات هنية وقاسم جاءت بعدما استجاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بشكل مبدئي، لدعوة السنوار لتحريك ملف الأسرى لدى الطرفين. وأعربت الحكومة الإسرائيلية عن استعدادها البدء بمحادثات غير مباشرة مع حركة حماس، لإبرام اتفاق يُفضي إلى إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة.

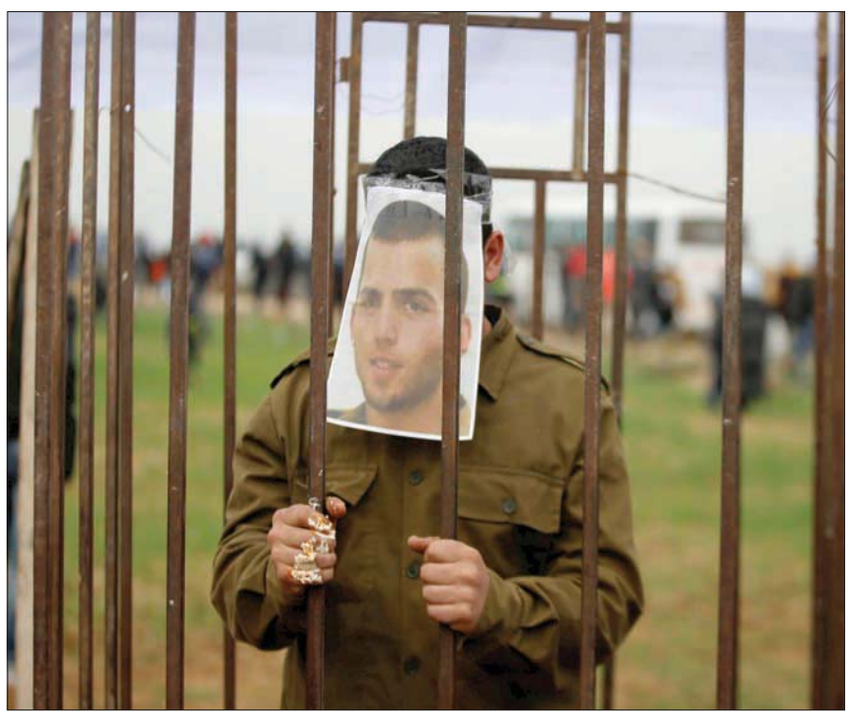

شاب من غزة بوجه الجندي الإسرائيلي الأسير شاؤول آرون خلال مظاهرة في 2017 (رويترز)

وجاء في بيان صادر عن رئاسة الحكومة الإسرائيلية، أن «منسق شؤون الأسرى والمفقودين الإسرائيلي يارون بلوم وطاقمه، مع هيئة الأمن القومي الإسرائيلية، والأجهزة الأمنية، مستعدون للعمل بشكل بناء، من أجل استعادة القتلى والمفقودين في قطاع غزة، وإغلاق هذا الملف، ويدعون إلى بدء حوار فوري من خلال الوسطاء».

لكن عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى دودين وهو مسؤول ملف الأسرى حذر في بيان من أن يكون «نتنياهو يدير بروباغندا إعلامية» قائلا إن «آخر ما يهمه هو استرجاع الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة، وهو لا يفعل شيئا على أرض الواقع».

وحذر القيادي في حماس سلطات الاحتلال من أن الفرص «لا تأتي دوما» وقال: «نحذر الاحتلال من أن الفرص لا تأتي دوماً، وقد يضطر إلى التفاوض في ظروف أعقد بكثير، ونحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن حياة كل أسير فلسطيني».

وأضاف دودين في البيان «الاحتلال يعرف ما المطلوب، وهذا لا يُطرح عبر الإعلام، والمقاومة كانت دائماً مستعدة لصفقة تبادل، والتعطيل كان من طرف الاحتلال».

وأردف: «المرونة الجزئية مرهونة بمدى تعاطي الاحتلال معها، ومدى ما يمكن أن يقدمه في هذه القضية، وهل سيضيع الفرصة كما حدث في المرات السابقة، أم سيتعاطى بجدية».

وفشلت جولات كثيرة سابقة في إحراز أي تقدم لإنجاز صفقة تبادل، في ظل أن إسرائيل لم تدفع الثمن المطلوب لإنجاز صفقة جديدة، وهو إطلاق سراح المحررين في الصفقة السابقة التي عرفت بصفقة شاليط عام 2011، ممن أعادت اعتقالهم.

وكان السنوار، أعلن الخميس، استعداد حركته تقديم «مقابل جزئي» لإسرائيل، مقابل أن تفرج عن معتقلين فلسطينيين. وأضاف في مقابلة متلفزة أجراها السنوار مع فضائية «الأقصى» التابعة للحركة: «هناك إمكانية أن تكون مبادرة لتحريك الملف (تبادل الأسرى) بأن يقوم الاحتلال الإسرائيلي بعمل طابع إنساني أكثر منه عملية تبادل، بحيث يطلق سراح المعتقلين الفلسطينيين المرضى والنساء وكبار السن من سجونه، وممكن أن نقدم له مقابلاً جزئياً».

ولم يوضح السنوار ما المقابل الجزئي، لكن ذلك يمكن أن يشمل تقديم معلومات حول حقيقة أن الجنود في غزة أحياء أو أموات وقد يتضمن إطلاق سراح مدنيين. وهذا لا يشمل الصفقة النهائية. وأكد السنوار أن المقابل الكبير لصفقة تبادل الأسرى هو ثمن كبير يجب أن يدفعه الاحتلال.

وجاء حديث السنوار بعد قليل من حديث وزير الدفاع الإسرائيلي، نفتالي بنيت، الذي أعلن رفضه تقديم مساعدات لمكافحة كورونا في قطاع غزة، إذا لم يحرروا المحتجزين الإسرائيليين. وربطت إسرائيل أي مساعدات يتم تقديمها في المستقبل بشأن فيروس كورونا في غزة بالتقدم في جهود استعادة رفات الجنديين، اللذين قالت إنهما قُتلا في حرب غزة عام 2014، والمدنيين اللذين دخلا قطاع غزة في واقعتين منفصلتين.

ونجح السنوار وهو مسؤول الحركة في القطاع، كما هو واضح من جر إسرائيل نحو مفاوضات صفقة تبادل للأسرى.

ويفترض الآن أن تتدخل دول حاولت سابقا التوسط مثل مصر وتركيا وقطر والسويد وألمانيا، من أجل دفع المفاوضات قدما.

ويوجد في قطاع غزة 4 إسرائيليين لدى «حماس»؛ الجنديان شاؤول آرون وهادار جولدن اللذان أسرتهما «حماس» في الحرب التي اندلعت في صيف 2014، (تقول إسرائيل إنهما جثتان ولا تعطي «حماس» أي معلومات حول وضعهما)، وأباراهام منغستو وهاشم بدوي السيد، ويحملان الجنسية الإسرائيلية، الأول إثيوبي والثاني عربي، دخلا إلى غزة بمحض إرادتيهما بعد حرب غزة في وقتين مختلفين.

أكدت أن قوات السراج والطائرات التركية استهدفت مخازن السلع والمواد الطبية

سلطات شرق ليبيا تطالب مجلس الأمن بـ«موقف حاسم» ضد الميليشيات

القاهرة: خالد محمود

استبق عبد الهادي الحويج، وزير الخارجية بالحكومة الموازية في شرق ليبيا، أمس، جلسة طارئة مغلقة، كانت مقررة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة عملية الاتحاد الأوروبي «إيريني» العسكرية الخاصة بمراقبة حظر تصدير السلاح إلى ليبيا، لمطالبة المجلس بـ«اتخاذ موقف حاسم حيال استهداف ميليشيات السراج والطائرات التركية لصهاريج الوقود ومخازن السلع والمواد الطبية». وفي غضون ذلك راوحت المعارك العسكرية مكانها بين قوات «الجيش الوطني»، بقيادة المشير خليفة حفتر، والقوات التابعة لحكومة «الوفاق» المعترف بها دولياً، والتي يرأسها فائز السراج في العاصمة طرابلس، وسط إدانة أممية للقتال، الذي طال مستشفى في المدينة.

وخاضت قوات الطرفين معارك عنيفة بالأسلحة الثقيلة بطريق المطار، وتبادلتا القصف المدفعي في عدة مناطق بالعاصمة طرابلس، خاصة ضواحيها الجنوبية والشرقية، بحسب سكان محليين ومصادر عسكرية.

في غضون ذلك، دعت أمس وزارة الداخلية بحكومة السراج المجتمع الدولي إلى التدخل لمنع المشير حفتر من مواصلة قطع إمدادات المياه عن العاصمة طرابلس، وأعلنت توقف العمل في مستشفى الهضبة الخضراء، الواقع في منطقة أبو سليم، التي تسيطر عليها حكومة السراج بطرابلس أيضا، بعدما اتهمت قوات «الجيش الوطني» بقصفه أول من أمس، رغم تجهيزه لاستقبال المصابين بفيروس «كورونا».

وقالت وزارة العدل بحكومة السراج، في بيان أمس، إن لجنتها المشكلة لرصد وتوثيق جرائم القوات المعتدية على العاصمة، في إشارة إلى قوات الجيش الوطني «تتابع وترصد كل الجرائم منذ بداية العدوان، وتحيلها إلى النائب العام والمدعي العسكري، ثم إلى محكمة الجنايات الدولية»، موضحة أن ذلك يشمل أيضا قطع المياه عن المنطقة الغربية، بما في ذلك طرابلس، والاعتداء على مستشفى الخضراء هناك.

بدوره، قال جهاز الإسعاف والطوارئ التابع لحكومة السراج، أول من أمس، إنه قام بعمليات إجلاء أكثر من 30 مريضاً من المستشفى، بعد تعرضه للقصف بقذائف عشوائية، مشيرا إلى أن فِرقه تعرضت للقصف خلال إخلاء المرضى. وحمل بيان للجهاز بعثة الأمم المتحدة «مسؤولية استمرار استهداف المستشفيات، والاستهتار بحياة المواطن الذي يحتاج إلى خدمة إنسانية طبية»، وطالبها بإيجاد حل لإيقاف ما وصفه بـ«العدوان على المرافق الطبية». معتبرا أن استمرار سقوط القذائف على المستشفى يعد «خرقا صارخا لكل المفاهيم والأعراف الإنسانية»، ومحذرا من أن توقفها عن العمل «سيفاقم الأزمة داخل مدينة طرابلس، وسيؤدي لحدوث ضغط على مستشفيات أخرى، يفترض الاستفادة منها في مجابهة جائحة كورونا».

من جانبها، قالت عملية «بركان الغضب»، التابعة لقوات «الوفاق»، إن طبيبا جراحا استمر في إجراء عملية جراحية لأحد المرضى في غرفة العمليات بالمستشفى، رغم سقوط أحد صواريخ جراد داخلها، فيما وصفته بثاني استهداف من نوعه للمستشفى ومرافقه خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة.

جانب من حملات التعقيم التي تشهدها مدينة طرابلس لمنع تفشي وباء «كورونا» (أ.ف.ب)

كما وزعت صورا تُظهر جانبا من الأضرار، التي لحقت بمرافق مطار معيتيقة المدني، نتيجة استهدافه بصواريخ جراد من قوات الجيش الوطني، على حد قولها.

وأعلنت عملية «بركان الغضب» المنطقتين الغربية والوسطى مناطق عمليات عسكرية لقواتها، يمنع فيها التحرك دون إذن مسبق، وطلبت غرفة عملياتها من التجار التواصل معها لغرض تأمين حركة السلع الغذائية، والاحتياجات الإنسانية والأدوية، بالتنسيق مع حكومة «الوفاق»، حفاظا على سير العمليات العسكرية.

في سياق ذلك، أعلن المركز الإعلامي لغرفة عمليات الكرامة بـ«الجيش الوطني» عن قيام ما وصفه بـ«الطيران التركي الغازي المسير» بقصف سيارة نقل بضاعة فارغة تابعة لأحد المواطنين. لكنه لم يحدد مكان القصف، مكتفيا بالإشارة إلى نجاة السائق.

وأضاف المركز الإعلامي موضحا: «هؤلاء لا يهمهم أي قيم ولا قواعد إنسانية، وهذا دليل إفلاسهم وقرب نهايتهم».

وعلى صعيد متصل، أعلنت سرية تابعة لكتيبة «طارق بن زياد»، المقاتلة بالجيش الوطني، وفاة معاون آمر «كتيبة 604 مشاة» بسرت متأثرا بجراحه، بعد أن أصيب في القصف التركي المسير قبل أيام مع آمر عمليات غرفة سرت الكبرى، اللواء سالم درياق.

في المقابل، قال الناطق باسم قوات السراج في غرفة عمليات سرت - الجفرة، إن مواقعها في محور بوقرين - الوشكة تعرضت لقصف مساء أول من أمس. لافتا إلى استمرار هدوء الأوضاع الميدانية في المحاور مع محافظة قواته على تمركزاتها.

ونقلت وسائل إعلام محلية، موالية لحكومة السراج، عن اللواء أحمد بوشحمة، آمر غرفة العمليات الميدانية بقواتها، أن مدفعيتها دمرت تجمعا لعربات صواريخ جراد للجيش الوطني بسوق الخميس، وتحدث عن سقوط عدد لم يوضحه من القتلى والجرحى جراء هذا الاستهداف.

وحثت الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الفصائل الليبية المتحاربة على وقف القتال، لكن الصراع احتدم خلال الأسبوعين الماضيين، بينما حذرت وكالات إغاثة، ومنها منظمة الصحة العالمية، من أن ليبيا لن تكون قادرة على مواجهة تفش كبير لفيروس كورونا.

حقوقيون يطالبون بسرعة الإفراج عن المساجين في ليبيا

القاهرة: جمال جوهر

دعا سياسيون ليبيون ومنظمات حقوقية إلى سرعة الإفراج عن السجناء والمحتجزين في البلاد، تحرزاً من فيروس «كورونا»، مشيرين إلى «ضرورة تضافر جهود الأجهزة المختلفة بهدف التصدي للفيروس»، خاصة بعد تزايد الإصابات إلى 20 حالة أمس.

وقالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي يوجد فرعها في ليبيا، إن «مراكز الاحتجاز في شتى أنحاء البلاد تشهد تكدساً هائلاً من الموقوفين، بما يتجاوز طاقاتها الاستيعابية، وتفتقد معه لشروط العيش المناسب. فضلاً عن عدم توفر إمكانيات الرعاية الصحية، وافتقارها إلى مياه الشرب الآمنة»، وعبرت عن قلقها إزاء «أوضاع السجناء والموقوفين والمحتجزين في ليبيا ومخاطر تفشي فيروس (كورونا) في هذه المراكز».

وقالت المنظمة إن «عدد السجناء والمحتجزين في ليبيا يبلغ تسعة آلاف فرد، بينهم آلاف موقوفون قيد التحقيق والمحاكمة لسنوات عديدة، دون تمكينهم من الوصول للعدالة، في ظل عدم قدرة الجهاز القضائي الليبي على العمل»، وفقاً لمصادر الأمم المتحدة.

وأضافت المنظمة العربية أن المصادر الأممية أكدت أن بين السجناء والموقوفين حوالي 250 امرأة و60 طفلاً يتعرضون لانتهاكات متنوعة تشمل الاعتداءات الجنسية، ومنهم نساء وأطفال من أسر مقاتلي «تنظيم داعش» الإرهابي، وغيرهم من المهاجرين غير النظاميين.

ودعا سياسيون وأكاديميون وإعلاميون من مناطق عدة في ليبيا خلال الأيام الماضية إلى «وقف الحرب، وإطلاق السجناء، وتوجيه الجهود لمكافحة فيروس (كورونا). وقد حققت هذه الدعوات استجابة جزئية من سلطات غرب ليبيا بالإفراج عن موقوفين في سجون طرابلس، على دفعات».

وسبق لوزارة العدل بحكومة «الوفاق» الإعلان عن إخلاء سبيل 1300 موقوف، بهدف تخفيف الاكتظاظ داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل، وذلك في إطار التعامل مع جائحة «كورونا». وقالت الوزارة في بيان لها إن «هناك موقوفين قيد التحقيق والمحاكمة طوال المدة الماضية، فيما بلغ عدد المفرج عنهم حتى نهاية شهر مارس (آذار) الماضي، 1347 موقوفاً. موضحة أن الموقوفين الذين تم الإفراج عنهم كانوا موزعين حسب مكاتب المحامين العامين في كل من طرابلس، ومصراتة، والزاوية، والخمس وغريان».

ورحبت المنظمة بقرار المجلس الرئاسي الليبي بالإفراج عن الموقوفين، معربة عن أملها في تعزيز هذه البادرة، وخاصة «تجاه الموقوفين لسنوات عديدة دون محاكمة، والاهتمام بالسجون التي ترزح تحت سيطرة الميليشيات، التي تأبى الانصياع لقرارات النيابة العامة والقضاء، ومراكز الاحتجاز الأشد اكتظاظاً».

كما دعت مجلس النواب و«الجيش الوطني» الليبي، بقيادة المشير خليفة حفتر، إلى اتخاذ إجراءات مماثلة بشكل عاجل.

وكانت المنظمة قد أشارت في بيانات سابقة إلى أن مئات من الموقوفين، ممن يُزعم أنهم قيد التحقيق والمحاكمة، تجاوزت فترات احتجاز بعضهم ثلاث وحتى ثماني سنوات، وأن القرارات الصادرة عن النيابة العامة والقضاء نادراً ما تجد طريقها للتنفيذ. بالإضافة إلى غياب الرقابة القضائية على مراكز الاحتجاز، باستثناء تلك التابعة لوزارة العدل، ووجود مراكز احتجاز غير قانونية.

كما انتقدت المنظمة التكدس والافتقاد للشروط الصحية في مراكز الاحتجاز، والتي كانت موضع تحقيق على صعيد مراكز احتجاز المهاجرين غير النظاميين، فيما تعذر الاطلاع المباشر على أوضاع مراكز الاحتجاز الأخرى، التي لا يتاح الاطلاع على حقيقة الأوضاع فيها.

مواطنون وصفوا مشهد حمل الرئيس سعيّد مساعدات اجتماعية على كتفيه بـ«الشعبوي»

اتهام «النهضة» التونسية باستغلال «كورونا» لـ «مكاسب سياسية»

تونس: المنجي السعيداني

خلّفت صور قيادات حركة النهضة، التي تتزعم المشهد السياسي التونسي الحالي، وهي تذرف الدموع تعاطفاً مع المواطنين المحتاجين والمعرّضين لوباء «كورونا المستجد»، جدلاً سياسياً حاداً، واتهامات بمحاولة استغلال الأزمة الصحية لتحقيق مكاسب سياسية. كما اتُّهم عبد اللطيف المكي وزير الصحة العمومية، ولطفي زيتون وزير الشؤون المحلية، وكلاهما من حركة النهضة، بـ«استغلال الموقف الصحي والاجتماعي وتوظيفه لتحقيق مكاسب سياسية في الوقت الحالي وفي المستقبل، كما تعرض الرئيس قيس سعيد بدوره لانتقادات كثيرة، عندما ظهر وهو يحمل على كتفه أكياس المساعدات الاجتماعية الموجهة إلى العائلات الفقيرة، حيث تم اتهامه بـ«الشعبوية» و«محاولة التأثير على التونسيين» من خلال لقطات تلفزيونية أُعد لها مسبقاً، بهدف الترويج لصورة رئيس الجمهورية، كما كان يتم خلال فترة النظام السابق.

وفي هذا السياق، قال الصحبي بن فرج، النائب البرلماني السابق، إن الحكومة الجديدة «دخلت معركة سياسية دون حركات إحمائية، وهو ما جعلها ترتبك في التعامل مع الوضع الوبائي المستجد، وهي تتحمل مسؤولية الإرباك الحاصل حالياً، بصرف النظر عن الدموع التي انهمرت»، على حد تعبيره.

في السياق ذاته، حمّل عبيد الخليفي، أستاذ الحضارة في الجامعة التونسية، الحكومة مسؤولية انتشار الفيروس، «لأنها لا تملك الإرادة السياسية الحازمة»، مشيراً إلى أن دموع وزير الصحة، وغيره من أعضاء حكومة إلياس الفخفاخ «علامة ضعف وارتباك»، على حد قوله.

وغلبت الدموع الوزير عبد اللطيف المكي عندما بدأ يتحدث عن تطور وباء «كورونا» في تونس، وعندما حاول أن يقنع المواطنين بأن الاستهتار وعدم احترام الإجراءات الوقائية قد يكونان سبب فقدان أقارب وأحباء، كان يمكن حمايتهم لو احتُرمت التوصيات.

في السياق ذاته، أثار بكاء لطفي زيتون وزير الشؤون المحلية، والقيادي البارز في حركة النهضة، تعليقات وانتقادات ساخرة بالجملة، عندما وجه اعتذاراً إلى التونسيين، الذين تدافعوا أمام مدخل مراكز البريد للحصول على مساعدة حكومية تقدر بنحو 200 دينار (نحو 70 دولاراً)، دون أن يراعوا إمكانية الإصابة بالعدوى.

وقال زيتون بنبرة حزينة: «أنا أتفهم تصرف هؤلاء الناس وأعتذر لهم». مضيفاً وعلامات التأثر بادية عليه: «عندما ترى آلاف التونسيين وهم يتدافعون على مبلغ مالي زهيد، فهذا يعني فشلنا في إخراج آلاف التونسيين من حالة الفقر، ولذلك علينا أن ننظر إلى أنفسنا في المرآة».

وفي مقابل التعليقات السلبية والانتقادات الحادة، دافع عدد من المواطنين عن مواقف أعضاء الحكومة بقولهم إن بكاء وزير الشؤون المحلية ووزير الصحة العمومية، علاوة على الحبيب الكشو، وزير الشؤون الاجتماعية، ونصاف بن علية رئيسة المرصد التونسي للأمراض الجديدة والمستجدة، التابع لوزارة الصحة، يعد «الأشد مرارة لأنه يقارن ببكاء جنرالات الميدان عند إحساسهم بالخذلان».

كما أشاد بعض مواقع التواصل الاجتماعي بـ«تواضع» الرئيس سعيد، ومساهمته شخصياً في إيصال المساعدات الاجتماعية إلى مستحقيها، مؤكدةً أن تلك اللقطات «ستبقى راسخة في أذهان الكثير من التونسيين»، ونفت عن الرئيس وأعضاء الحكومة اتهامات «التوظيف السياسي»، وعدّوها «مجرد لقطات عفوية لا غير».

ولئن كان عدد كبير من التونسيين يعدّون بكاء الوزير لطفي زيتون وعبد اللطيف المكي بكاءً حقيقياً وصادقاً نابعاً من موقف إنساني أمْلته اللحظة، ويصعب افتعاله أمام الكاميرا، فإن مشهد الرئيس سعيّد وهو يحمل الأكياس على كتفيه كان محل تعاليق حادة وقاسية أحياناً، بلغ بعضها حد التشكيك في نياته، وأثار جدلاً حاداً واتهامات للرئيس وأن ما أقدم عليه «يدخل في باب الدعاية السياسية، ولم يكن تصرفاً بنية صادقة» على حد تعبير عدد من المحللين السياسيين.

في غضون ذلك، أقرّ سامي بلعيّد، المدير العام بوزارة الشؤون الاجتماعية، صرف مساعدات اجتماعية لغير مستحقيها. وقال في تصريح إذاعي إن الوزارة تشتغل حالياً على تضييق هامش الخطأ والتأكد من قاعدة البيانات. موضحاً أن وزارة الشؤون الاجتماعية ستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة من أجل استرجاع الأموال، التي صُرفت لغير مستحقيها، على حد تعبيره.

نائب تونسي يحذر من استغلال تنظيمات إرهابية الحجر الصحي «لزرع الفوضى»

تونس: كمال بن يونس

حذر زهير المغزاوي، أمين حزب الشعب القومي العربي والنائب في البرلمان التونسي، من أن بعض المجموعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية قد تستغل انشغال قوات الأمن والجيش الوطني التونسي في فرض حظر التجول ليلاً، وإجراءات الحجر الصحي الشامل في البلاد نهاراً لمحاولة زرع الفوضى وإرباك البلاد، وشن هجمات إرهابية أو اغتيال شخصيات سياسية.

وقال أمين «الشعب القومي العربي»، الذي سبق أن تعرض لمحاولة اغتيال في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، إن وزارة الداخلية دعته رسمياً لإخباره بإيقاف متهمين بالإرهاب، أعدوا مخططاً لاغتياله، وأنها سوف تدعم فريق حمايته.

ولفت إلى أنه تحادث مع وزير الداخلية هاشم المشيشي، بعد جلسة رسمية مع مسؤولين أمنيين في الوزارة بخصوص التهديد الجديد الذي بات يستهدفه، خصوصاً بعد تحرك مجموعات إرهابية صغيرة مقرّبة من تنظيم «داعش» في جهات مختلفة من البلاد، وبعد أن كشفت التحقيقات مع بعض الموقوفين منهم أنهم خططوا لاستهداف شخصيات عمومية، ومن بينها زهير المغزاوي.

وأكد المغزاوي أنه أخذ هذه التهديدات مأخذ الجد لأنها ليست الأولى من نوعها الذي تستهدفه، موضحاً أنه سبق للسلطات الأمنية أن خصصت له قبل ستة أعوام مرافقين أمنيين دائمين لحمايته من سيناريو أي اعتداء، أو محاولة اغتيال.

وقد جاءت تلك الخطوة الأمنية بعد أن نجحت مجموعات إرهابية متشددة ما بين عامي 2013 و2015 في ارتكاب عدة عمليات اغتيال، وهجمات إرهابية، استهدفت عشرات العسكريين والأمنيين، والزعيمين اليساريين شكري بلعيد ومحمد البراهمي.

وقد تسببت تلك الاغتيالات والعمليات الإرهابية في أزمة سياسية كبيرة، واستقالة الحكومة التي كان يرأسها نائب رئيس حزب حركة النهضة علي العريض، وتعويضها بحكومة «تكنوقراط»، ترأسها وزير الصناعة السابق المهدي جمعة.

وكان محمد البراهمي وزهير المغزاوي، وعدد من رفاقهما القوميين، قد أسسوا أول حزب للقوميين العرب في تونس، بعد سقوط حكم الرئيس زين العابدين بن علي في يناير (كانون الثاني) 2011، برئاسة المغزاوي.

لكن البراهمي، الذي انتُخب في أكتوبر (تشرين الأول) 2011 عضواً في البرلمان الانتقالي عن حزب الشعب انشق عام 2013 مع مجموعة من أنصاره، وأسسوا حزباً قومياً عربياً ثانياً سمي «حزب التيار الشعبي».

بعد اغتيال البراهمي وشكري بلعيد التحق المغزاوي ورفاقه بالتحالف اليساري القومي، الذي يتزعمه حمه الهمامي، «الجبهة الشعبية»، ثم انسحبوا منه لاحقاً. لكنهم حافظوا على علاقات مميزة معه، بما في ذلك انتقاد حزبي «النهضة» و«نداء تونس»، وأداء الحكومات المتعاقبة، التي شكلاها خلال الأعوام الخمسة الماضية، برئاسة الحبيب الصيد ثم يوسف الشاهد لاحقاً.

بعد انتخابات أكتوبر 2014 أصبح المغزاوي عضواً في البرلمان، وفاز مجدداً في انتخابات 2019، وقد تحالف نواب حزب الشعب، الذي يرأسه المغزاوي، مع نواب حزب التيار الديمقراطي اليساري بزعامة محمد عبو، لتأسيس كتلة برلمانية تُدعى «الكتلة الديمقراطية»، ضمت 42 عضواً، ولعبت دوراً حاسماً في تشكيل الحكومة الجديدة، التي يرأسها إلياس الفخفاخ، وفازت فيها بخمس حقائب، من بينها حقيبتان لحزب الشعب هما التجارة والتشغيل.

وتتزامن هذه التطورات مع تكثيف وزارتي الدفاع والداخلية عمليات مراقبة الحدود مع ليبيا والجزائر، مما مكّنها من إجهاض عمليات إرهابية، وإيقاف عدد من المشتبه فيهم.

عشرات المحامين وقّعوا عريضة تدين كثرة استدعائهم إلى مراكز الأمن

احتجاج ضد السلطات الجزائرية لـ «تعمّد مطاردة نشطاء الحراك»

الجزائر: بوعلام غمراسة

طالب محامون في الجزائر سلطات البلاد بوقف مطاردةِ الناشطين في الحراك الشعبي، واستدعائِهم بكثافة للاستجواب داخل أقسام الشرطة والدرك، وذلك على خلفية كتابة منشورات على شبكات التواصل الاجتماعي أزعجت السلطات.

وأطلق 39 محامياً لائحة، أمس، لفائدة 20 ألف محامٍ في البلاد بغرض التوقيع عليها، بقواعد الحجر الصحي، وانخراطهم في جهود التوعية للوقاية من وباء (كورونا)». وطالبوا بـ«احترام» مرسوم تنفيذي أصدره وزير العدل في 24 من الشهر الماضي، يحدد فيه «التدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس (كورونا) ومكافحته»، وهي أوامر أعطيت للنيابة وقضاة التحقيق بوقف كل الإجراءات السالبة للحرية. غير أن ما لوحظ منذ أسبوعين هو أن قوات الأمن اعتقلت كثيراً من النشطاء، واستدعت عدداً كبيراً منهم للتحقيق، وأحالت البعض إلى النيابة وقضاة التحقيق، فتم إيداع بعضهم الحبس الاحتياطي.

وفي سياق متصل، جرى أول من أمس اعتقال متظاهر بسوق اهراس (شرق)، يدعى رحال خليل بسبب تعليقات له على «فيسبوك»، بشأن طريقة تعامل السلطات مع «كوفيد19». وقال «محامي الحراك»، عبد الغني بادي، الذي يوجد اسمه ضمن اللائحة، لـ«الشرق الأوسط»، إن الشرطة استجوبته وأطلقت سراحه في اليوم نفسه. ودعا المحامي إلى إطلاق سراح كل الموقوفين رهن الحبس الاحتياطي، وكل المساجين المرضى، مؤكداً أن السلطة «ارتكبت خطأً فادحاً بإيداع أشخاص الحبس بسبب آرائهم ومواقفهم السياسية، أو بسبب ممارستهم مهنتهم، كما هو شأن المناضل عبد الوهاب فرساوي (رئيس تنظيم شبابي)، والصحافيين خالد درارني وسفيان مراكشي، والمناضل السياسي كريم طابو، والناشطين سمير بلعربي وسليمان حميطوش».

ولاحظ «محامون من أجل الكرامة» أن السلطة «تسوق خطاباً مهادناً، لكن الواقع يتسم بالقمع والتضييق». في إشارة إلى إشادة الرئيس عبد المجيد تبون بالحراك الذي وصفه بـ«المبارك»، في حين أن أعضاءه يواجهون الاعتقال والحبس على أيدي رجال الأمن والقضاة.

وأكد المحامون أن نشطاء الحراك «في حيرة من أمرهم. ففي حال الاستجابة لاستدعاءات الشرطة سيعرضون صحتهم وصحة آخرين للخطر. وفي حال رفض الاستجابة للاستدعاء، يحتمل أن تتخذ إجراءات ضدهم باسم القانون المسلط عليهم كسيف الحجاج».

كما طالب أصحاب اللائحة السلطات بـ«احترام الدستور، وما تفرضه العهود والمواثيق الدولية، التي صادقت عليها الجزائر في مجال حقوق الإنسان».

أجهزة طرد مركزي جديدة في نطنز... والبرلمان يطالب بخفض التعاون مع الوكالة الدولية

إيران تطوّر برنامجها النووي رغم جائحة «كورونا»

لندن - طهران: «الشرق الأوسط»

قالت الحكومة الإيرانية، أمس، إنها تواصل تطوير برنامجها النووي، رغم تفشي جائحة «كورونا»، فيما أوصت لجنة السياسة الخارجية والأمن القومي في البرلمان، في أحدث تقاريرها عن تنفيذ الاتفاق النووي، بخفض التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقف العمل بمعاهدة حظر الانتشار.

ونقلت وكالات رسمية إيرانية، أمس، عن المتحدث باسم اللجنة، حسين نقوي حسيني، قوله إنه «في حال ترددت أوروبا في تقديم الضمانات المطلوبة؛ فإن الحكومة ملزمة باتخاذ إجراءات حازمة ودون تأخر».

وقال نقوي حسيني في التقرير الجديد، أمس، في البرلمان إن الحكومة مطالبة بـ«تنفيذ قانون الرد المماثل والمتناسب من إيران» إضافة إلى «مناقشة كيفية التوقف عن التنفيذ الطوعي لمعاهدة حظر الانتشار النووي» و«إعادة النظر وتقييد التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، فضلاً عن استئناف الأنشطة النووية بما فيها التخصيب غير المحدود لليورانيوم بأي نسبة ودرجة نقاء تحتاجها البلاد.

وبالتزامن، قال رئيس منظمة الطاقة الإيرانية، علي أكبر صالحي، للتلفزيون أمس، إن إيران ستدشن قريباً الجيل الجديد، مشيراً إلى استمرار التوسع في الأنشطة النووية.

وبحسب صالحي؛ فإن الوكالة ستبدأ قريباً تشغيل الجيل الجديد من أجهزة الطرد المركزي في منشأة نطنز قرب مدينة أصفهان وسط البلاد.

وتابع صالحي أن الأنشطة الجديدة ستشمل بناء مجموعة جديدة لإنتاج الوقود النووي لمفاعلات «أراك» ومفاعلات الطاقة الإيرانية. وقال إنه خلال تفشي فيروس «كورونا»، جرى استخدام البرنامج النووي للمساعدة في تصنيع إمدادات طبية، دون أن يكشف عن التفاصيل.

وفي وقت لاحق، أمس، نقلت وكالات رسمية عن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية، بهروز كمالوندي، قوله إن «الإعلان عن 122 إنجازاً نووياً جرى تأجيله بسبب تفشي (كورونا)».

وتحتفل إيران بـ«اليوم الوطني للتكنولوجيا النووية» في 8 أبريل (نيسان) من كل عام.

وقال كمالوندي: «بإمكاننا أن نبلغ 250 ألف وحدة فصل، لكننا نتطلع للوصول إلى مليون وحدة فصل».

وبعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي في 8 مايو (أيار) 2018، رد المرشد الإيراني علي خامنئي في بداية يونيو (حزيران) بتوجيه أوامر إلى منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بالحصول على 190 ألف وحدة فصل من أجل تخصيب اليورانيوم بسرعة فائقة.

وقال صالحي حينذاك إن بلوغ 190 ألف وحدة فصل في نطنز يتطلب 18 شهراً.

ويطلَق تعبير «وحدة الفصل» على حركة أجهزة الطرد المركزي. والوصول إلى 190 ألف وحدة فصل يعادل 30 ضعفاً من القدرات التي ينص عليها الاتفاق النووي ويسمح لطهران بتشغيل 5060 جهاز طرد مركزي من الجيل الأول.

وفي 31 مارس (آذار) الماضي، سمحت الولايات المتحدة لشركات روسية وصينية وأوروبية بمواصلة عملها في مواقع نووية إيرانية في خطوة تزيد من صعوبة تطوير إيران سلاحاً نووياً.

وتسمح خطوة الرئيس الأميركي دونالد ترمب بمواصلة عمليات منع الانتشار النووي في مفاعل «أراك» للأبحاث ومحطة بوشهر النووية ومفاعل الأبحاث بطهران، ومبادرات نووية أخرى. وكانت إدارة ترمب قد انسحبت في عام 2018 من الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، وفرضت عقوبات جديدة على إيران. غير أن إدارة ترمب منحت مراراً إعفاءات من العقوبات المتعلقة بأنشطة منع الانتشار النووي مع إيران؛ بحجة أن تلك المشروعات تهدف إلى الحد من قدرة البرنامج النووي الإيراني على إنتاج أسلحة نووية.

وقالت وزارة الخارجية الأميركية في بيان «الابتزاز النووي للنظام (الإيراني) هو من بين أكبر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وكما قال الرئيس (دونالد) ترمب في وقت سابق من هذا العام، لن يُسمح لإيران مطلقاً بامتلاك سلاح نووي». وتعهدت بمواصلة «مراقبة جميع التطورات في برنامج إيران النووي مراقبة شديدة، ويمكننا تعديل تلك القيود في أي وقت».

في نهاية الشهر الماضي، قالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية مورغان أورتاغوس لـ«الشرق الأوسط» إن الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والولايات المتحدة، وكثيراً من المنظمات متعددة الأطراف، تبحث في كيفية مواصلة عمليات تفتيش المواقع الإيرانية في ظل جائحة «كورونا».

وأشارت أورتاغوس في الوقت ذاته إلى قلق بالغ «ما بين ضرورة الاهتمام بأمن وصحة المفتشين، وتصريحات النظام الإيراني العلنية بعدم التقيد بالتزاماتهم الدولية وتخطي حدود تخصيب اليورانيوم».

في مطلع مارس، ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تمنع المفتشين النوويين الدوليين من التحقق من أنشطة نووية سرية محتملة في موقعين. وقالت الوكالة، ومقرها فيينا، إن إيران زادت مخزونها من اليورانيوم المخصب أعلى من الحد الذي ينص عليه الاتفاق النووي لعام 2015 مع القوى الكبرى.

وكان رئيس الوكالة الدولية رافائيل غروسي دعا إيران الشهر الماضي إلى السماح بدخول المفتشين إلى الموقعين، وقال إنها لم تشارك في «مناقشات جوهرية» لتقديم إجابات واضحة عن أسئلة الوكالة.

ويقول دبلوماسيون إن الموقعين يرتبطان ببرامج عسكرية نووية سابقة لإيران.

وقال سفير إيران الدائم لدى الأمم المتحدة في فيينا كاظم غريب آبادي إن طهران «غير ملزمة» بالسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول مواقع في إيران حين تستند هذه الطلبات إلى «معلومات مفبركة». غير أنّ غروسي نفى الاتهامات الإيرانية، مؤكّداً من جديد استقلالية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والعام الماضي، رداً على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وتجديد العقوبات الاقتصادية على إيران، بدأت طهران في انتهاك كثير من بنود الاتفاق.

وفي يناير (كانون الثاني)، أعلنت إيران أن برنامجها النووي لن يكون ملزماً بعد الآن بأي قيود.

أدين بالاتجار بالعملات الأجنبية و«الثراء الحرام والمشبوه»

محكمة الاستئناف العليا السودانية تؤيد الأحكام ضد البشير

الخرطوم: أحمد يونس

أيدت محكمة الاستئناف السودانية الأحكام الصادرة ضد الرئيس المعزول عمر البشير من محكمة الموضوع، والتي قضت بإيداعه الحبس لمدة عامين في مؤسسة إصلاحية لتجاوزه السن القانونية للسجن، ومصادرة الأموال المضبوطة في مقر إقامته بقصر الضيافة داخل القيادة العامة للجيش.

وأصدر القاضي الصادق عبد الرحمن في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، حكماً بإيداع البشير الحبس لعامين في مؤسسة إصلاح اجتماعي، ومصادرة الأموال التي عثر عليها بحوزته، تحت تهم التعامل بالنقد الأجنبي بطريقة غير قانونية، والثراء الحرام والمشبوه، على خلفية ضبط مبالغ من النقد الأجنبي داخل مسكنة الرئاسي.

ويحاكم القانون السوداني المدان بتهم مثيلة لتهم البشير بالسجن عشر سنوات، لكن الحكم جاء مخففاً لعامين يقضيهما في مؤسسة إصلاح اجتماعي، لأنه تجاوز سن السبعين، والقانون لا يقضي بسجن من تجاوزها، ولعدم توفر مؤسسة إصلاحية، أبقي عليه في السجن المركزي «كوبر».

واستأنفت هيئة الدفاع عن البشير الحكم لدى المحكمة الدستورية العليا، دافعة بعدم اختصاص المحكمة بمحاسبة رئيس الجمهورية، وعدم ثبوت تعامل البشير بالنقد الأجنبي بالاشتراك مع متهم هارب هو قريبه «طارق سر الختم».

وبدأ نظر الدعوى الجنائية ضد البشير بعد سقوط حكمه بثورة شعبية في أبريل (نيسان) 2019. والتحفظ عليه بمقره، وبعد العثور على مبلغ (6,997,500) يورو، ومبلغ (351,770) دولار أميركي، و5 ملايين جنيه سوداني داخل مسكنه الرئاسي.

واستمعت المحكمة للدعوى وقضية الاتهام، ثم استجوبت المتهم، واستمعت لقضية الدفاع، ثم أصدرت حكمها المخفف بالحبس عامين في مؤسسة إصلاحية، استناداً إلى القانون الذي يمنع الحكم بالسجن عشرة سنوات لمن تجاوز عمره 70 عاماً.

وجاء في حيثيات محكمة الاستئناف العليا وتتكون من ثلاثة قضاة استئناف، إنها اتفقت مع محكمة الموضوع في مصادرة المبالغ التي تم ضبطها بالعملة الوطنية والأجنبية لصالح حكومة السودان، وقالت إن الحكم بالثراء الحرام والمشبوه استند على اعترافات المدان الصريح بحيازته المبلغ موضوع الدعوى.

ونص حكم محكمة الاستئناف النهائي على: «إعمالاً لنص المادة 185 (أ) من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991. وبعد المداولة تأييد الحكم جميعاً، وشطب الاستئناف»، وبناء على ذلك أيدت أحكام محكمة الموضوع جميعها، وشطب الاستئناف، وإخطار المستأنف بالحكم.

وفي 11 أبريل (نيسان) 2019. تم التحفظ على الرئيس المعزول عمر البشير في منزله الرئاسي، بعد عزله من الحكم بثورة شعبية، أطاحت حكومته، ثم نقل في وقت لاحق للسجن المركزي بـ«كوبر» حيث يقضي محكوميته هناك، وينتظر أحكاماً أخرى تصل عقوبتها للإعدام.

وعقب التحفظ عليه عثر على المبالغ المالية المذكورة بالعملات الأجنبية والوطنية داخل مسكنه الرئاسي، وقام الرجل بتبرير وجودها بأنها متبقي هدية مقدارها 25 مليون دولار تلقاها من دولة شقيقة، وزعم أنها أهديت له لتغطية صرف لا يمكن تنفيذه عبر وزارة المالية.

وباستجوابه في المحكمة، اعترف البشير بالتصرف بالمبلغ، وإهداء مبالغ أخرى بالعملات الأجنبية منه لجهات ومؤسسات من بينها مؤسسة «طيبة» الإعلامية المملوكة لرجل الدين المتطرف عبد الحي يوسف وجهات أخرى، إضافة لتحويله لمبالغ منها للجنيه السوداني خارج النظام المصرفي، بالتعاون مع قريبه المتهم الهارب في نفس البلاغ «طارق سر الختم» مدير مطاحن سين للغلال.

ومنذ صدور الحكم يقبع البشير في السجن المركزي بكوبر، ورفاقه من قادة ورموز نظامه المعزول، وينتظرون محاكمات أخرى عديدة، يجري التحقيق بشأنها وعلى رأسها محاكمة مدبري انقلاب الإنقاذ 30 يونيو (حزيران) 1989. فيما يجري التداول على تسليمه للمحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت مذكرتي قبض بحقه وأربعة من أعوانه: «عبد الرحيم محمد حسين، وأحمد هارون، وعلي كشيب»، على تهم تتعلق بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور، فضلاً عن جرائم تطهير عرقي وجرائم إبادة جماعية.

الرئيس السوداني المعزول عمر البشير خلال محاكمته في ديسمبر الماضي (رويترز)

تشمل سدوداً ومحطات لاستغلال فوائض المياه

مشروعات تنموية مصرية تعزز الصلات بدول حوض النيل

القاهرة: محمد عبده حسنين

كثفت الحكومة المصرية من مشروعاتها التنموية بدول حوض النيل، وذلك في سياق توجه سياسي نشط في السنوات الأخيرة، يوسع مجالات التعاون مع تلك الدول، بما يلبي احتياجاتها التنموية، ويؤمن حصة مصر من النيل.

وتشهد مصر منذ سنوات نزاعا مع إثيوبيا، بسبب سد تبنيه الأخيرة على أحد الروافد الرئيسية لنهر النيل، وتقول القاهرة إنه يهدد حصتها من المياه، التي تبلغ نحو 55,5 مليار متر مكعب.

وبحسب مراقبين فإن سياسة مصر حالياً تقوم على تعزيز علاقتها بباقي دول الحوض (9 دول بخلاف مصر وإثيوبيا)، من أجل كسب مزيد من المؤيدين لقضيتها، وأيضاً زيادة موارد النهر من المياه، التي يتم إهدار معظمها، عبر مشروعات لاستغلال فوائض الأمطار.

ورصد تقرير نشرته وزارة الموارد المائية والري المصرية، أمس، عشرات المشروعات المصرية بدول الحوض، نفذت خلال الأشهر التسعة الأخيرة، من يوليو (تموز) الماضي وحتى مارس (آذار) من العام الحالي، منها حزمة مشروعات في مجال الموارد المائية مع جمهورية جنوب السودان بمنحة مصرية، تتضمن تأسيس محطتي قياس المناسيب، والتصرفات بمدينة منجلا ونيمولي على بحر الجبل، تمهيداً لتشغيلها بصورة كاملة، وبدء عملية إنشاء ست محطات مياه شرب جوفية في فبراير (شباط) الماضي، تم التعاقد عليها مع إحدى الشركات المتخصصة 2019. وتم الانتهاء من المسح الهيدروجيولوجي والجيوفيزيقي، وإعداد الدراسات اللازمة والبدء في حفر البئر الأولى في المستشفى القبطي بجوبا، ويتوقع الانتهاء منها آخر أبريل (نيسان) الحالي. علاوة على مشروعات أخرى للتعاون مع أوغندا، حيث تم البدء في تنفيذ مشروع إنشاء خمسة سدود لحصاد مياه الأمطار في أوغندا للاستفادة منها في الشرب، والاستخدامات المنزلية وللثروة الحيوانية، والذي يتكون من محطات لتجميع مياه الأمطار. كما يجري حالياً التجهيز للمرحلة الثانية من مشروع درء مخاطر الفيضان بمقاطعة كسيسي، والذي تم الانتهاء من المرحلة الأولى منه في فبراير 2018، والذي ساهم في إنقاذ المنطقة من كوارث محققة، فضلاً عن الإمكانية المستقبلية لاستغلال مياه الفيضان، التي كانت تهدر وتتسبب في خسائر مادية وبشرية لقاطني المنطقة.

وتهدف المرحلة الثانية لاستكمال أعمال الحماية، علاوة على أعمال تنموية أخرى، مثل تأهيل مأخذ لمياه الشرب، والحفاظ على التربة من الأكل وحماية جوانب النهر، وإنشاء شبكة رصد هيدرولوجي على مجرى النهر. كما يجرى حالياً التجهيز للمرحلة الخامسة من المشروع المصري - الأوغندي لمقاومة الحشائش المائية.

وهناك أيضا مشروعات تعاون مع الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا، رغم خلاف الأخيرة مع مصر، وفقا لأحمد بهاء الدين، رئيس قطاع مياه النيل، حيث ثمن متابعة دراسة الطلبة الوافدين بمنح دراسية ضمن مشروعات التعاون الثنائي مع كلا البلدين، وإيفاد طالب من دولة إثيوبيا لنيل درجة الدكتوراه بكلية الهندسة بجامعة القاهرة، وطالب كونغولي لنيل درجة الماجستير بكلية الهندسة جامعة القاهرة.

وشارك وفد مصري في زيارة للكونغو الديمقراطية للتباحث حول إمكانية اشتراك مصر في تنفيذ المراحل القادمة من مشروع «سد إنجا»، وتفعيل الربط الكهربائي مع سد إنجا في يناير (كانون الثاني) الماضي، فضلاً عن استقبال الكوادر الفنية من دول حوض النيل، ضمن دبلومة معهد بحوث الهيدروليكا، وإلقاء محاضرات عن تاريخ التعاون مع دول حوض النيل في يناير الماضي. ويمثل التعاون الثنائي مع دول حوض النيل أحد المحاور الرئيسية في السياسة المصرية الخارجية، وفقا للتقرير، الذي شدد على أن تنفيذ مشروعات تنموية تعود بالنفع المباشر على دول حوض النيل، وهي أهم عوامل النجاح في دعم العلاقات المصرية مع تلك الدول.

ويشير الخبير المائي الدكتور ضياء الدين القوصي، مستشار وزير الري المصري الأسبق، لـ«الشرق الأوسط» إلى وجود ما يزيد على 1600 مليار متر مكعب تصل لمياه النيل كل عام، لا يصل لدولتي المصب منها (مصر والسودان) سوى 84 مليار متر مكعب، أي ما يعادل 5 في المائة، في حين أن الـ95 في المائة الباقية، إما تستخدم في باقي دول الحوض، وإما تضيع أجزاء كبيرة منها في التبخر، ولذلك تعمل مصر مع تلك الدول على استغلال تلك الفوائض بما يزيد العائد.

بعد تعليقها محادثات تبادل السجناء مع حكومة غني

«طالبان» تسحب وفدها من كابل

كابل: «الشرق الأوسط»

يوجد وفدٌ من «طالبان» مكون من 3 أفراد في كابل منذ 10 أيام للتفاوض مع مسؤولين حكوميين بشأن قضية إطلاق سراح السجناء، بناءً على اتفاق موقّع بين الحركة المسلحة والولايات المتحدة وينص على تبادل الأسرى ويمهد لمحادثات سلام أفغانية - أفغانية بين الأطراف المتنازعة، ويؤدي في نهاية المطاف إلى انسحاب تدريجي للقوات الأميركية. ويهدف تبادل الأسرى إلى بناء الثقة لدى كلا الجانبين لصالح تلك المحادثات.

إلا إن الحركة قررت سحب وفدها الذي أرسلته إلى كابل للبحث في آلية تبادل الأسرى، مساء الثلاثاء.

وقال متحدث باسم الحركة المسلحة على «تويتر» إن الحركة سحبت مفاوضيها من أفغانستان بعد ساعات من تعليقها محادثات بشأن عملية تبادل السجناء مع الحكومة الأفغانية. وقال سهيل شاهين المتحدث باسم مكتب «طالبان» السياسي في قطر إن «التأخير المتعمد في الإفراج عن سجنائنا يمثل خرقاً لاتفاق السلام، ولذلك فسنعيد فريقنا الفني من كابل». وأضاف في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «كان يجب إطلاق سراح سجناء الإمارة الإسلامية قبل ذلك بوقت طويل، حسب الاتفاق الموقّع وتمهيد الطريق أمام المفاوضات الأفغانية - الأفغانية». وكانت الجماعة أوقفت في وقت مبكر من الثلاثاء محادثاتها مع الحكومة حول تبادل السجناء ووصفتها بأنها سلسلة من «الاجتماعات العقيمة» بعد أن كان يُنظر إليها على أنها خطوات مهمة في محادثات سلام تتوسط فيها الولايات المتحدة.

ورد مجلس الأمن القومي الأفغاني في وقت سابق على قرار «طالبان»، قائلاً إن المباحثات حول اتفاق تبادل السجناء دخلت مرحلة مهمة، مشيراً إلى أن «الانسحاب من المفاوضات في هذا الوقت يدل على عدم الجدية في تحقيق السلام».

وقال متحدث باسم الحكومة إنها ستمضي قدماً في خطة إطلاق سراح السجناء. وقال جاويد فيصل، المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في كابل، كما نقلت عنه «رويترز»: «نطلب من (طالبان) عدم تخريب العملية باختلاق الأعذار الآن».

وينص الاتفاق الذي وقّعته الولايات المتحدة الأميركية و«طالبان» في نهاية فبراير (شباط) الماضي على الإفراج عن نحو 5 آلاف من سجناء «طالبان» قبل بدء مباحثات السلام الأفغانية. كما يمهد الاتفاق الطريق أمام انسحاب تدريجي للقوات الدولية من أفغانستان مقابل ضمانات أمنية من جانب «طالبان». ورغم عدم إشراك الحكومة الأفغانية في المباحثات بين أميركا و«طالبان»، فإنها وافقت على الإفراج عن 1500 سجين تدريجياً قبل مباحثات السلام، ولكن «طالبان» تطالب بالإفراج عن السجناء الخمسة آلاف جميعهم. وقال مسؤول حكومي بارز، الاثنين، كما نقلت عنه وكالة الأنباء الألمانية إن وفد حركة «طالبان» يطالب بالإفراج عن 15 سجيناً، تورطوا في تنفيذ تفجيرات كبيرة في البلاد. وكانت حركة «طالبان» قد حذّرت، الاثنين أيضاً، من أن الاتفاق مع أميركا أوشك على الانهيار.

ويمثل قرارُ «طالبان» أحدثَ انتكاسة للجهود التي تقودها واشنطن لإنهاء أطول حرب أميركية ووقف الصراع القائم منذ عقود في أفغانستان. وتتعطل الجهود الأميركية أيضاً بفعل العنف والنزاع على الزعامة بين كبار السياسيين في البلاد. ويعدّ الاتفاق الذي أبرمته الولايات المتحدة وحركة «طالبان» في فبراير الماضي أفضل فرصة حتى الآن لإنهاء التدخل العسكري الأميركي في أفغانستان المستمر منذ نحو 18 عاماً. وقد يؤدي تعليق «طالبان» المحادثات إلى تصعيد للعنف؛ يمكن بدوره أن يهدد خطة سحب القوات الأميركية؛ التي تمثل هدفاً رئيسياً بالنسبة للرئيس الأميركي دونالد ترمب.

واندلع اشتباك عنيف بين مسلحي حركة «طالبان» ورجال ميليشيا محليين بإقليم سامانجان شمال أفغانستان، ما أسفر عن مقتل وإصابة أكثر من 40 شخصاً، طبقاً لما ذكرته وكالة «خاما برس» الأفغانية للأنباء أمس الأربعاء. وذكر «فيلق شاهين 209» في بيان أن مسلحي «طالبان» هاجموا الكمائن الأمنية التابعة لرجال الميليشيا في منطقة دره صوف بإقليم سامانجان.

وتابع البيان أن الهجوم أدى إلى اندلاع اشتباك عنيف؛ ما أسفر عن مقتل 15 مسلحاً من «طالبان». وأصاب رجال الميليشيا أيضاً 22 مسلحاً من «طالبان» خلال الاشتباك، حسب البيان، مضيفاً أن اثنين من رجال الميليشيا المسلحين قتلا أيضاً خلال الاشتباك وأصيب 5 آخرون. ولم تعلق حركة «طالبان» على الاشتباك حتى الآن.

برلين تبدي اهتماماً أكبر بأفريقيا ودول الساحل

برلين: راغدة بهنام

بدأت ألمانيا منذ العام الماضي تظهر اهتماماً خاصاً بدول منطقة الساحل في أفريقيا، فزارت المستشارة أنجيلا ميركل في مايو (أيار) الماضي بوركينا فاسو ومالي والنيجر، لتعود وتستقبل عدداً من زعماء هذه المنطقة في مقر المستشارية في برلين. وخلال جولتها تلك، استنتجت ميركل أن هناك حاجة لإطلاق ما بات يُعرف لاحقاً بـ«عملية برلين» لإنهاء الصراع في ليبيا، بعد أن استمعت من قادة دول الساحل إلى مدى خطورة تمدد الإرهاب في هذه الدولة المجاورة لهم.

وخلال جولتها الأفريقية واستقبالها القادة الأفارقة، تكرر ميركل أنه من مصلحة ألمانيا التعاون مع أفريقيا، لأنه فقط إذا حصل سكانها على فرصة لتحقيق السلام والحياة الآمنة فإن الهجرة ستتقلص إلى أوروبا. وتعهدت الحكومة الألمانية بتقديم دعم مالي لمجموعة دول الساحل الخمس (بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد) يصل إلى مليار و700 مليون يورو بين عامي 2017 و2020، لدعم مشاريع تتعلّق بالتنمية والاستقرار.

واليوم، وفي ظل تزايد المخاوف من كارثة إنسانية في أفريقيا ودول الساحل خاصة وسط انتشار فيروس «كورونا»، فقد أعلنت ألمانيا أنها خصصت أموالاً إضافية للمساعدة في تأمين مساعدات غذائية لهذه الدول عبر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. وأعلن وزير الخارجية الألماني هايكو ماس أن ألمانيا قدمت 10 ملايين يورو لـ«برنامج الأغذية العالمي»، بهذا الهدف، مشيراً إلى أن أكثر من 5 ملايين شخص معرضون لخطر المجاعة في دول الساحل.

وقال ماس إن «برنامج الأغذية العالمي» سيتمكن بفضل المساهمة المالية الجديدة «من أن يؤمن بسرعة المواد الغذائية الضرورية والقيام بالتحضيرات المسبقة لانتشار وباء (كورونا) في دول الساحل». وأضاف ماس أن ألمانيا قدمت كذلك دعماً للخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة لإيصال المساعدات للمحتاجين من أكثر المناطق فقراً.

وكان «برنامج الأغذية العالمي» قد حذر قبل أيام من كارثة إنسانية في دول الساحل، مشيراً إلى أن النظام الصحي في هذه الدول هو الأضعف في العالم. وبحسب تقديرات «صندوق الأغذية العالمي»، فهو بحاجة إلى 208 ملايين دولار إضافية عاجلة قبل شهر أغسطس (آب) المقبل، لدعم الدول الأكثر حاجة في ظل وباء «كورونا».

وتعاني دول الساحل من مشكلة إرهاب كبيرة، وتشارك ألمانيا في مهمة عسكرية أوروبية في مالي حيث تنشر ما يقارب 350 جندياً ألمانياً للمساعدة في تدريب القوات المالية، كما تشارك ألمانيا منذ عام 2013 بـ1100 جندي من ضمن قوات حفظ السلام التي يبلغ عددهم 12500 جندي. كذلك تشارك ألمانيا بقوات تدريبية في النيجر منذ عام 2018. ومؤخراً أبدت ألمانيا على لسان كل من وزير الخارجية هايكو ماس، ووزيرة الدفاع أنغريت كرامب كارنباور، استعداداً لتوسيع دورها في دول الساحل.

والعام الماضي، أعلنت الخارجية الألمانية أنها خصصت 25 مليون يورو لبرنامج طوارئ يهدف لفرض الاستقرار على حدود الدول مجموعة الساحل الخمسة، من ضمن برنامج للاتحاد الأوروبي خاص بأفريقيا.

وفي «مؤتمر ميونيخ للأمن» الذي انعقد، في فبراير (شباط) الماضي، أبدى ماس استعداد بلاده لتقديم مشاركة أكبر، من بينها مشاركة عسكرية، في منطقة الساحل، وقال إن ألمانيا «استثمرت لوحدها في السنوات الثلاث الماضية 3 مليارات يورو لتحقيق أمن المنطقة»، مضيفاً أن بلاده «مستعدة كذلك لتقديم المزيد من ناحية سياسة الأمن وبناء مؤسسات الدولة».

وتطالب فرنسا ألمانيا بتوسيع مشاركتها خاصة في مالي، إلا أن برلين متلكئة حتى الآن، ورغم كلام ماس على استعداد ألمانيا توسيع مشاركتها العسكرية، فإن هناك معارضة شديدة داخل ألمانيا لخطوة كهذه. وأي مهمة عسكرية خارجية تكون بحاجة لموافقة البرلمان الألماني، وعادة فإن الأحزاب اليسارية منها الحزب الاشتراكي الشريك في الائتلاف الحاكم، تعارض هكذا مهمات لأسباب تاريخية.

تركيا أقل الدول التزاماً بقرارات محكمة حقوق الإنسان الأوروبية

أنقرة: سعيد عبد الرازق

تذيلت تركيا قائمة الدول الملتزمة بتنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 2019 باحتلالها المرتبة قبل الأخيرة لرفضها تنفيذ 184 قرارا.

وكشف تقرير لجنة وزراء المجلس الأوروبي المعنية بمراقبة مدى التزام الدول عام 2019، نشر أمس، أن الانتهاكات النابعة من أنشطة وإجراءات القوى الأمنية بلغت نحو 17 في المائة من إجمالي القضايا، في حين شغلت قرارات الاعتقال والسجن الجائرة نحو 10 في المائة، وشغلت انتهاكات حق المعيشة وحظر التعذيب نحو 9 في المائة وشغلت الأوضاع داخل السجون نحو 8 في المائة، والمحاكمات التي لم تنتهِ في فترة معقولة نحو 8 في المائة وعدم تنفيذ المحاكم المحلية للقرارات أو التأخر في تنفيذها نحو 7 في المائة.

ومن أبرز قرارات المحكمة التي رفضتها تركيا، خلال العام الماضي، قرار الإفراج عن رجل الأعمال الناشط الحقوقي البارز عثمان كافالا، الذي برأته المحكمة الجنائية في تركيا في أواخر فبراير (شباط) الماضي من اتهامات بمحاولة تغيير النظام الدستوري للبلاد عبر دعم احتجاجات «جيزي بارك» من حديقة جيزي التاريخية في وسط إسطنبول وتحولت إلى مظاهرات غضب واسعة في أنحاء البلاد للمطالبة برحيل حكومة الرئيس رجب طيب إردوغان، الذي كان رئيسا للوزراء في ذلك الوقت بعد وصفه المتظاهرين بأنهم مجموعة من الخونة والحثالة. وأعادت السلطات التركية بعد ساعات قليلة القبض على كافالا وهذه المرة اتهمته بالضلوع في محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في 15 يوليو (تموز) 2016 ونسبتها حكومة إردوغان إلى حليفه السابق الداعية فتح الله غولن وحركة «الخدمة» التابعة له والتي أعلنتها «منظمة إرهابية» بعد محاولة الانقلاب.

وتدهورت أوضاع حقوق الإنسان في تركيا بشكل كبير منذ محاولة الانقلاب، التي فرض إردوغان بعدها حالة الطوارئ التي استمرت عامين ثم استبدلت بها بعض القوانين المشابهة لقوانين الطوارئ يعمل بها حتى الآن، وقادت إلى اعتقال وفصل مئات الآلاف بدعوى الارتباط بحركة غولن أو الاتصال بها، وتوسعت لتشمل اعتقالات في صفوف معارضي إردوغان وأبرزهم الزعيم الكردي صلاح الدين دميرطاش الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي منافس إردوغان السابق على رئاسة الجمهورية والمعتقل منذ نحو 4 سنوات بتهم تتعلق بدعم الإرهاب، والذي رفضت الحكومة التركية أيضا قرارات للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإفراج الفوري عنه، آخرها في ديسمبر (كانون الأول) الماضي.

ويواجه الرئيس التركي وحكومته اتهامات متكررة خلال السنوات السبع الأخيرة بتسييس القضاء على نطاق واسع، واستغلاله أداة للانتقام من معارضيه وزيادة نفوذه.

وفي السياق ذاته، قال الرئيس الأسبق لمحكمة النقض العليا في تركيا، سامي سلجوق، إن نحو ثلثي السجناء الأتراك اعتقلوا نتيجة افتراء وظلم لأسباب سياسية، مشيرا إلى أن بلاده من بين الدول التي تطبق «أسوأ قوانين عقوبات» في العالم.

وأضاف سلجوق، الذي يعمل أستاذا للقانون في جامعة بيلكنت في أنقرة في تصريحات لموقع «تي آر 724» الإخباري التركي، أنه «ليس هناك أي شيء في تركيا يتم وفقا للقانون، بما في ذلك المرافعات أو التقاضي أو الرقابة».

وفي مايو (أيار) الماضي وجهت المفوضية الأوروبية من خلال تقريرها حول تقييم تقدم تركيا في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي، انتقادات حادة لحكومة إردوغان بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وصولا إلى السياسات الاقتصادية.

وأشار التقرير إلى أن حرية التعبير تواجه قيودا والحكومة أثرت سلبا على الأسواق المالية، وأن تركيا تراجعت كثيرا عن مكتسبات الاتحاد الأوروبي في مجالات مثل الحقوق الأساسية والحريات والديمقراطية والقضاء والعدالة والشؤون الداخلية والاقتصاد.

في السياق ذاته، حمل مركز بروكسل الدولي للبحوث، الحكومة التركية، المسؤولية الكاملة عن حياة المعتقلين السياسيين في البلاد، على خلفية وفاة الفنانة التركية المعارضة هيلين بوليك، قبل أيام، بعد نحو 10 أشهر من الإضراب عن الطعام احتجاجا على مقاضاة أعضاء آخرين من فرقة «يورم» الموسيقية التركية.

ودعا مركز بروكسل الدولي للبحوث المجتمع الدولي إلى الضغط على أنقرة لتصحيح الأوضاع المتردية في مجال حقوق الإنسان.

وطالب المركز الحكومة التركية باتخاذ إجراءات فورية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان بالبلاد، وخصوصا الموسيقيين والفنانين والناشطين الذي يتعرضون لمستويات بالغة السوء من الانتهاكات والاعتقالات التعسفية.

طوابير طويلة من الناخبين في ولاية ويسكنسن تثير غضب الديمقراطيين

ساندرز ينسحب من السباق الرئاسي ويسلّم الشعلة لبايدن

واشنطن: رنا أبتر

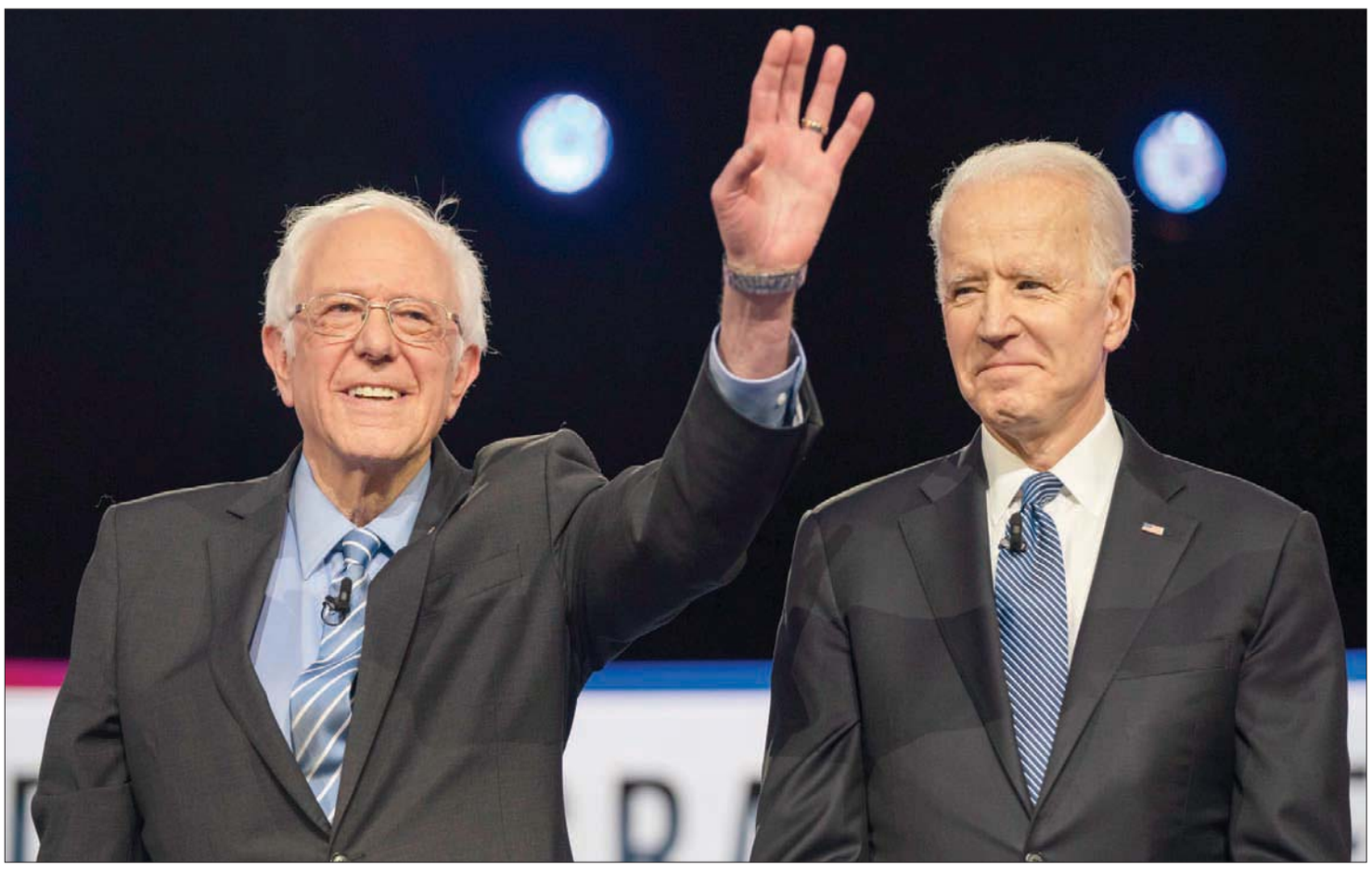

ساندرز (يسار) انسحب من سباق الترشح لمصلحة منافسه بايدن (إ.ب.أ)

أعلن السيناتور برني ساندرز انسحابه من السباق الرئاسي وتسليم الشعلة لمنافسه نائب الرئيس الأميركي السابق جو بايدن. جاء قرار ساندرز بعد اطلاعه على الأرقام الأولية لانتخابات ويسكنسن التمهيدية التي أظهرت تقدم بايدن عليه بشكل كبير، الأمر الذي قضى على أي أمل لديه بالفوز بترشيح الحزب.

وكانت ولاية ويسكنسن شهدت يوم الثلاثاء مشهداً غريباً في أيام الحجر الصحي: طوابير طويلة من الأميركيين أمام مراكز الاقتراع في ولاية ويسكنسن التي عقدت انتخاباتها التمهيدية يوم الثلاثاء على الرغم من تحذيرات الخبراء في القطاع الطبي.

فقد وقف الناخبون الذين وضعوا أقنعة على وجوههم ساعات طويلة محاولين قدر المستطاع احترام مسافة المترين بينهم. مشهد أثار حفيظة الكثيرين خاصة الديمقراطيين الذين سعوا جاهدين لتأجيل الانتخابات لكنهم قوبلوا برفض جمهوري حاسم مدعوم بقرار للمحكمة العليا يرفض تمديد الانتخابات عبر البريد. وقد دعمت المحكمة قرار الجمهوريين الذين يسيطرون على المجلس التشريعي في الولاية، الأمر الذي مكّنهم من تخطي قرار الحاكم الديمقراطي لويسكنسن بتأجيل الانتخابات إلى شهر يونيو (حزيران). وأعرب الديمقراطيون عن غضبهم الشديد من قرار المحكمة، ووصف رئيس اللجنة الوطنية الديمقراطية توم بيريز ما جرى باليوم الأسود في تاريخ البلاد.

ما يقصده بيريز هو إصرار الجمهوريين على عقد الانتخابات في موعدها المحدد لضمان فوز مرشحهم المحافظ لمنصب قاض في المحكمة العليا في الولاية. وهو سباق مدرج على جدول الانتخابات التمهيدية في الولاية، إضافة إلى سباق الديمقراطيين بين نائب الرئيس الأميركي جو بايدن ومنافسه بيرني ساندرز.

وقد علّق الرئيس الأميركي دونالد ترمب على قرار المحكمة بإجراء الانتخابات في موعدها فغرّد قائلاً: «لقد قررت المحكمة إجراء انتخابات ويسكنسن في موعدها المحدد. صوتوا للقاضي دانييل كيلي! وحافظوا على صحتكم»، كما دعا ترمب الناخبين إلى الخروج من منازلهم والتصويت لصالح كيلي خلال النهار الانتخابي.

وكان الديمقراطيون يسعون إلى تمديد التصويت عبر البريد في الولاية إلى الثالث عشر من أبريل (نيسان) لتفادي التصويت حضورياً، وهم استشاطوا غضباً لدى سماع قرار المحكمة برفض طلبهم فقال رئيس الحزب الديمقراطي في الولاية بن ويكلر: «سوف أنفجر! إن المحكمة العليا اتبعت أوامر ترمب وسوف يدرج هذا في كتب التاريخ».

وعلى الرغم من أن نتيجة انتخابات ويسكنسن النهائية لن تصدر حتى يوم الاثنين المقبل، فإن الأرقام الأولية أشارت إلى تقدم بايدن بشكل كبير على ساندرز.

إصرار سيناتور فرمونت على البقاء في السباق حتى يوم الأربعاء، لم يمنع بايدن بالتصرف على أنه المرشح الرسمي للحزب. فقد أجرى اتصالاً مطولاً مع الرئيس الأميركي لاستعراض رد الولايات المتحدة على فيروس «كورونا»، وذلك في خطوة نادرة للغاية لا تعكس الأجواء السياسية المتوترة التي تعيشها البلاد.

وفي بارقة أمل باهتة لفتت الانتباه ولو قليلاً عن الأزمة الحالية، أشاد الرئيس الأميركي دونالد ترمب بخصمه ووصف المكالمة التي جمعتهما بالرائعة والدافئة. وقال في المؤتمر الصحافي اليومي الذي يعقده في البيت الأبيض: «لقد جمعتنا محادثة رائعة ودافئة، كانت محادثة لطيفة جداً» وتابع ترمب: «إني أقدر اتصاله بي، هو أعطاني وجهة نظره وأنا فهمتها للغاية...».

لكن الرئيس الأميركي، الذي رفض إعطاء المزيد من التفاصيل عن فحوى الاتصال بعد اتفاق الطرفين على الحفاظ على سرية المكالمة، شدد على أنه لا يوافق بالضرورة على مقترحات بايدن.

كلمات إيجابية بين الخصمين اللدودين قلّما اعتاد عليها الأميركيون، ولم تقتصر على الرئيس الأميركي فحسب، بل كررتها حملة بايدن الانتخابية، فقالت الناطقة باسم الحملة كايت بيدينغفيلد: «الاتصال الذي جمع بينهما كان جيداً. نائب الرئيس الأميركي بايدن شارك مقترحات عدة تستطيع الإدارة أن تتخذها الآن لمواجهة الوباء، وأعرب عن تقديره للأميركيين الذين يحترمون التحديات التي تواجهها البلاد».

يأتي هذا في وقت تحاول فيه حملة بايدن الانتخابية تعزيز موقعها في الساحة السياسية الأميركية، كي لا يظهر المرشح الديمقراطي بمظهر الغائب عن جهود مكافحة الفيروس. فأرسلت الحملة رسائل إلكترونية إلى حكام الولايات الخمسين، إضافة إلى بورتو ريكو، لعرض المساعدة على من يحتاجها.

لكن هذا التعاون الحزبي النادر لم ينعكس على حملات المرشحين الدعائية، على الرغم من تحذيرات الخبراء من التأثير العكسي للحملات السلبية على الأجواء المتوترة التي تعيشها البلاد. فالديمقراطيون يهاجمون في حملاتهم رد الإدارة الأميركية المتأخر على الفيروس، وقد شاهد الأميركيون العالقون في منازلهم سلسلة من الإعلانات التي تتهم الرئيس الأميركي بمساعدة شركات الأدوية بدلاً من مساعدة الأميركيين، كما يحضّر الجمهوريون للرد من خلال حملات دعائية تستهدف بايدن والديمقراطيين وتصفهم بالمعارضين لكل الجهود الهادفة لمكافحة الوباء.

وإذ تسعى الحملات الانتخابية المختلفة إلى الاستفادة من وجود الأميركيين القسري في منازلهم أمام شاشات التلفزة وحواسيبهم لعرض إعلانات تفيد المرشحين وتستقطب أصواتهم، أعلنت اللجنة الديمقراطية الوطنية عن تخصيصها لمبلغ 22 مليون دولار للحملات الدعائية عبر يوتيوب في 14 ولاية. وستبدأ هذه الإعلانات الانتخابية بالبث في شهر سبتمبر (أيلول) المقبل وحتى نوفمبر (تشرين الثاني)، موعد الانتخابات الرئاسية.

وقال رئيس اللجنة توم بيريز: «اليوم وأكثر من أي وقت مضى، من المهم أن نتحدث إلى الناخبين عبر العالم الافتراضي. وسوف يساعدنا هذا البرنامج الإلكتروني على استقطاب الناخبين لنجعل من دونالد ترمب رئيساً لولاية واحدة فقط».

وكان بايدن رفض جذرياً سيناريو تأجيل الانتخابات الرئاسية في نوفمبر المقبل في حال عدم السيطرة على فيروس «كورونا». وقال بايدن في مقابلة مع شبكة (إن بي سي): «لا يمكننا تأجيل انتخابات نوفمبر المطلوبة دستورياً».

استقالة وزير البحرية بعد الإطاحة بقائد حاملة طائرات

ترمب يواصل إقالة مفتشين عامين غير «موالين»

واشنطن: إيلي يوسف

تفاعلت قضية الإقالات الأخيرة التي أقدم عليها الرئيس الأميركي دونالد ترمب لعدد من كبار المسؤولين في إدارته. وركزت ردود الفعل على المطالبة بتقديم تفسيرات مقنعة عن أسبابها وتوقيتها في هذه الظروف، واستهدافها عادة للمسؤولين شبه المستقلين، وكيفية تأثيرها على مبدأ استقلالية أجهزة الرقابة عن المؤسسات التنفيذية.

ونقل موقع «بلومبرغ»، مساء أول من أمس (الثلاثاء)، عن السيناتور الجمهوري تشاك غراسلي رئيس اللجنة المالية في مجلس الشيوخ، أنه يعمل مع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على توجيه رسالة للرئيس ترمب تطالبه بتقديم تفسير مقنع عن أسباب إقالته للمفتش العام لأجهزة الاستخبارات، الذي أقدم عليه، الأسبوع الماضي. كما سيسأل عن أسباب إقالة غلين فاين، المفتش العام بالوكالة في وزارة الدفاع «البنتاغون»، الذي كان قد تسلم أخيراً مهمة الرقابة على كيفية تنفيذ الإدارة لحزمة المساعدات بقيمة 2,2 تريليون دولار في مواجهة آثار فيروس «كورونا».

وبحسب الموقع فقد نقل عن «مطلعين» أن الرسالة ستؤكد مجدداً على أهمية دور المفتشين العامين، وعلى أن القانون يتطلب من الرئيس تقديم مزيد من المعلومات للكونغرس حول قرار إقالتهم.

وكان ترمب قد طرد أتكينسون في وقت متأخر من يوم الجمعة، اليوم المفضل لكل الإدارات الرسمية والخاصة في الولايات المتحدة لطرد الموظفين قبل العطلة الأسبوعية، للتخفيف من ردود الفعل والاعتراضات. وقال ترمب إنه «لم يعد يثق به»، مما أثار موجة اعتراضات واسعة.

ولعب أتكينسون دوراً رئيساً في إثارة الشكاوى التي أدت إلى إجراء محاكمة للرئيس الأميركي بشأن «مطالبته أوكرانيا بالتحقيق مع نائب الرئيس السابق جو بايدن وابنه في قضية فساد».

السيناتور غراسلي المعروف برعايته قوانين متعددة تحمي المبلغين عن المخالفات طوال أكثر من 40 عاماً من خدمته في مجلس الشيوخ، أدلى بتصريحات عديدة في الأيام الأخيرة حول أهمية المفتشين العامين. وكتب غراسلي الثلاثاء على صفحته في «تويتر» إنه «يشجع الرئيس ترمب على التعامل مع تقارير المفتشين العامين على أنها مهام يجب القيام بها وليس انتقادات».

كما أصدر غراسلي بياناً، الثلاثاء، بعد أن عزل ترمب غلين فاين، المفتش العام بالوكالة في «البنتاغون»، الذي كان يشرف أيضاً على لجنة الرقابة على أعمال الإغاثة من الأوبئة.

وقال ترمب إن مدير مكتب المفتش العام لوزارة الصحة كان منحازاً ضده بعد أن كشف تقريره يوم الاثنين عن «نقص حاد في معدات الاختبار» بالمستشفيات، ونقصاً واسع النطاق في معدات الحماية الشخصية و«نقصاً متوقعاً في أجهزة التنفس الصناعي».

وقال السيناتور غراسلي: «على البيت الأبيض تمكين المفتشين العامين من القيام بعملهم».

وقالت السيناتور سوزان كولينز من ولاية ماين، وهي من كبار الجمهوريين في لجنة الاستخبارات، في بيان خلال عطلة نهاية الأسبوع، إنها لم تقتنع بالأساس المنطقي الذي استند إليه ترمب بشأن أتكينسون، وقالت إن «إبعاده ليس له ما يبرره».

وبحسب قانون المفتشين العامين، لا يمكن إقالة أي منهم إلّا بقرار من الرئيس نفسه، الذي يوجه رسالة إلى «الكونغرس» يوضح فيها أسباب الإقالة، التي تعتبر سارية بعد شهر من تسليم الرسالة. وبلغ أتكنسون الجمعة، إنه منح «إجازة إدارية فورية» لمدة شهر، بحسب صحيفة «نيويورك تايمز».

إلى ذلك تفاعلت قضية حاملة الطائرات النووية «ثيودور روزفلت» التي ضربها فيروس «كورونا»، حيث وافق ترمب الثلاثاء على تولي نائب قائد سلاح البرّ جيم ماكفيرسون مهام قائد سلاح البحرية بالوكالة، بعد قبول استقالة وزير البحرية الأميركية بالوكالة توماس مودلي.

وكان مودلي قدم استقالته بعد خمسة أيام من إقالته قائد الحاملة الكابتن بريت كروزير، الذي سرّب رسالة للإعلام حول الوضع الرهيب للسفينة الموبوءة بالفيروس، ادعى فيها أن وزارة الدفاع لم تول اهتماماً كافياً بطلب المساعدة الفورية التي تقدم بها لعزل أفراد طاقم السفينة.

ولقيت إقالة قائد الحاملة استنكاراً واسعاً، واعتبرت عقوبة قاسية وغير منصفة لضابط محترم أراد حماية طاقم سفينته بمناشدته رؤساءه أن يسمحوا له بإخلاء السفينة بعد رسوها في غوام.

ورغم موافقة الرئيس الأميركي دونالد ترمب ووزير الدفاع مارك إسبر على قرار إقالة قائد الحاملة، فإنهما وافقا على استقالة وزير البحرية بالوكالة، بعد تسريب رسالة صوتية له وصف فيها إرسال كروزير رسالة تطلب المساعدة بأنه كان «ساذجاً» و«غبياً»، ما أدى إلى مطالبة نواب في «الكونغرس» باستقالته من منصبه.

وكانت البحرية الأميركية أعلنت عن إصابة 155 شخصاً من طاقم الحاملة «روزفلت» المكون من 5000 شخص، بفيروس «كورونا». وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» إن قائد الحاملة، كروزير، هو من بين المصابين أيضاً.

وزارة الدفاع الفرنسية: قدراتنا العملانية لم تمس

«كورونا» يضرب حاملة الطائرات الفرنسية «شارل ديغول»

باريس: ميشال أبو نجم

بعد البواخر السياحية التي تحمل آلاف السياح في رحلات بحرية وتحولت بسبب وباء «كورونا» إلى كابوس بالنسبة لركابها وأصحابها وللمرافئ التي ترسو فيها، جاء دور القطع البحرية العسكرية وخصوصا الكبيرة منها كحاملة الطائرات. والبداية انطلقت مع حاملة الطائرات الأميركية «يو إس إس روزفلت» التي طلب قائدها الإخلاء الفوري لطاقمها المؤلف من 4000 فرد بسبب الوباء ما أفضى إلى أزمة في رأس الهرم العسكري الأميركي. والآن، جاء دور حاملة الطائرات الفرنسية شارل ديغول التي تعمل بالدفع النووي ويشغلها حوالي 2000 فرد وهي موجودة في الوقت الحاضر في مياه المحيط الأطلسي مقابل شواطئ البرتغال.

تبدو حالة «شارل ديغول» أقل خطورة من «زميلتها» الأميركية، وخصوصا أن التعامل الفرنسي مختلف عما عرفته «يو إس إس روزفلت». فوزارة الدفاع الفرنسية قررت فورا عودتها إلى قاعدتها في مدينة طولون المتوسطية بعد أن تركتها في 21 يناير (كانون الثاني) الماضي في مهمة من ثلاثة أشهر. وسارعت الوزارة إلى إعلان أن البحارة الذين ظهرت عليهم أعراض الوباء تم عزلهم «كإجراء احترازي لحماية باقي الطاقم ولم يسجل لدى المصابين أي تفاقم في حالتهم»، ما يعني أنهم «لا يثيرون أي قلق» وهم يخضعون لـ«مراقبة طبية مشددة»، وجاء في البيان الذي صدر أمس، أنه «اعتبارا من اليوم سينقل إلى حاملة الطائرات فريق متخصص في كشف الحالات مع المعدات اللازمة لذلك بغية عزل الذين تتأكد إصابتهم منعا لتفشي الوباء على السفينة». وينتظر رسو حاملة الطائرات في ميناء طولون قبل الموعد المحدد لها سابقا.

تفيد المعلومات المتوافرة بأن 40 إصابة ظهرت بين البحارة. ألا أن اللغز الذي تسعى قيادة الحاملة ومسؤولو الوزارة إلى فكه هو كيفية انتقال الوباء إليها، علما بأن آخر تواصل لها مع اليابسة يعود لحوالي الشهر حين رست في ميناء بريست غرب فرنسا.

وأبلغ مصدر عسكري وكالة الصحافة الفرنسية أن أي زائر لم يصعد على متن الحاملة. ووفق معلومات وزارة الدفاع، فإن شارل ديغول مجهزة جيدا لتأمين الرعاية الطبية والمراقبة، حيث يضم طاقمها الطبي حوالى عشرين طبيبا وممرضا وجراحا. وفيها قاعة لاستقبال المرضى تضم 12 سريرا وأجهزة تنفس وجهاز سكانر و«منطقة مخصصة للعزل». ويضم الطاقم حاليا 1760 بحارا من رجال ونساء مع حوالي عشرين مقاتلة رافال وطائرتي هاوكاي للمراقبة. كذلك تم عزل قسم من مقدمة السفينة بسعة 127 شخصا لاستقبال البحارة الخاضعين للحجر الصحي. وعمدت قيادة الحاملة إلى اتخاذ عدة إجراءات احترازية لتفادي انتشار الوباء على نطاق واسع، مثل تعقيم مقابض الأبواب وأماكن أخرى، وخفض عدد الاجتماعات والمشاركين. كما جرى توزيع أقنعة واقية على سبيل الاحتياط للأشخاص الذين قد تظهر عليهم عوارض المرض.

لا تمتلك فرنسا سوى حاملة طائرات واحدة تستخدم بكامل طاقتها، وقد لعبت دورا مهما في عدة مراحل من الحرب على «داعش»، حيث كانت تنطلق منها طائرات «رافال»، وهي أحدث ما يملكه الجيش الفرنسي لضرب مواقع التنظيم في سوريا والعراق. وسبق للحاملة أن خضعت لعملية تحديث دامت عدة أشهر في ميناء طولون. ويبدو أن المسؤولين الدفاعيين الفرنسيين وعلى رأسهم وزيرة الدفاع فلورانس بارلي حريصون على عدم تضخيم الحادث، إذ جاء في بيان الوزارة أن «شارل ديغول» لا تزال تملك كامل قدراتها وكان في وسعها متابعة مهمتها لكن مبدأنا هو التدابير الاحترازية. وأشار مكتب بارلي إلى أن ما حصل على متن الحاملة «لا يطرح أية مشكلة عملانية».

حقيقة الأمر أن القوات المسلحة الفرنسية ستحرم، إلى حين، من قدرات حاملة الطائرات الوحيدة التي تمتلكها القيادة العسكرية. ووفق التقليد العسكري المعمول به، فإن شارل ديغول لا تبحر وحيدة، بل ترافقها مجموعتها الخاصة من القطع العسكرية التي توفر لها الحماية ما يعني أن هذه القطع لن تكون في البحر ما دام أن الحاملة موجودة في الميناء.

وتأتي هذه التطورات لتزيد من أعداد الإصابات في صفوف القوات الفرنسية، حيث سبق لوزيرة الدفاع أن أعلنت السبت الماضي أن ما لا يقل عن 600 عسكري فرنسي أصيبوا بوباء «كورونا»، وذلك في حديث أدلت به لمجموعة من صحف المناطق. بيد أن بارلي سارعت للقول إن قدرات الجيش الفرنسي العملانية «لم تمس».

الإنسان ليس ضعيفاً أمام «كورونا»

ممدوح المهيني *

يبحث الأطباء عن لقاح لفيروس «كورونا»، وتقوم الحكومات بإجراء تدابير احترازية، ولكن من جهة أخرى هناك من يسعى لاستغلال الأزمة من ناحية فكرية، للترويج لطريقة قديمة ومظلمة في التفكير حول الإيمان بالإنسان والحياة والعلم والمستقبل.

تُتَداول الآن أحاديث ومقولات مختلفة، ولكنها ترددِ فكرة واحدة وهي أن الإنسان ضعيف وهشّ وعاجز أمام هذا الفيروس المجهري. هذا الحديث لا يردده فقط الناس العاديون ولكن بعض المعلقين المثقفين كنوع من التأملات الوجودية، ولكنها برأيي تأملات مبالغ فيها وغير منطقية تُستَغل من المتطرفين للتشكيك في قدرة الإنسان وتُقلّل من إنجازاته الحضارية طيلة قرون غيَر فيها عالمنا من مظلم وموحش ومليء بالأمراض إلى عالم حديث مزدهر ومشرق.

مواجهة فيروس «كورونا» والإجراءات الاحترازية لا تعني ضعف الإنسان، بل عقلانيته وواقعيته في مواجهة ظروف غير طبيعية ومن المؤكد أنه سيتجاوزها، ليس بالاعتماد على غيره ولكن بالاعتماد فقط على عقله والعلم الذي راكمه خلال عقود من الكدح الفكري والبحث العلمي المضني. ليس هناك أي قوى غير مرئية خارجية تساعده، وهذا دليل آخر على عظمته وثقته بنفسه وليس على ضعفه وغروره، كما يرددون.

الإنسان عرف منذ قرون كيف يصنع مصيره بنفسه، معتمداً على إرث طويل من التفكير العقلاني المؤمن بالحياة والمستقبل. إن ما يميز رؤية الشخص المتفائل ويتحكم في شخصيته وتفكيره هو أن المستقبل مثل المنحنى الصاعد في تقدم ونجاح، ولكن التصورات العدمية للحياة هي أن المستقبل في انحطاط وهبوط، لهذا تكثر في أدبيات أصحاب هذه التصورات أحاديث الكآبة والنهايات المأساوية لحياة لم يؤمنوا فيها من الأساس، ولإنسان يشككون في قدراته العقلية وإمكاناته بشكل مستمر.

ولهذا يترافق الحديث عن ضعف الإنسان مع الهجوم المتكرر على الحضارة الغربية والإنسانية عموماً في محاولة للتشكيك في إنجازاتها. يقولون: «إذا كان الإنسان ضعيفاً والحضارة عاجزة، فلماذا علي أن أؤمن بها وهي لم تساعدني وأنا في أمسّ الحاجة إليها». هذه الادعاءات المغلفة بالحكمة مجرد حزمة من الاتهامات المجحفة تستغل أوقات الذعر. لا تبحث عن إجابات بقدر ما تهدف للتقليل من قيمة التطور الحضاري واستبدال تصور آخر عن الحياة به. الهدف ليس الآن، ولكن بعد انتهاء الأزمة من أجل زرع الشكوك بشكل مستمر في قيمة الإنسان والعقل وتطوره.

أنا معجب بالحضارة الإنسانية. خلصتنا من الأمراض ورفعت مستوى الأعمار، وأنقذتنا من مئات الأوبئة. جعلتنا نسكن في البنايات الشاهقة ونقطع العالم في ساعات ونرتدي الملابس الأنيقة ونعيش حياة سعيدة مرتاحة. ومعجب بالإنسان غير الضعيف الذي ابتكر هذا كله. ومن غير الصائب والمنطقي أن أتخلى عن كل هذا وأشكك في كل هذه المنجزات المذهلة بسبب فيروس بدأت عملياً خطوات القضاء عليه، ومن الإنسان نفسه الذي يصفونه بالهشاشة وقلة الحيلة.

* المدير العام لقناتي «العربية» و«الحدث»

100 يوم غيرت عالمنا إلى الأبد

فيصل ج. عباس *

بالأمس، مرت 100 يوم منذ أن بلّغت منظمة الصحة العالمية عن حالات غامضة من النمونيا سببها فيروس مجهول في ووهان الصينية، في وقت كان معظم العالم يستعد للاحتفال بعيد الميلاد ورأس السنة.

وبينما كان سكان الكوكب يتبادلون التهاني، ويتمنون لبعضهم بعضاً عاماً سعيداً، لم يكن أحد يتخيل أنه خلال الأسابيع القليلة المقبلة سيتمكن شيء أصغر من أن يُرى بالعين المجردة من إجبار العالم بأسره على التوقف، ومن أن يقلب حياتنا رأساً على عقب.

ولم يكن لذلك «الشيء» الصغير، اسم رسمي قبل الثاني عشر من فبراير (شباط)، حين أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية اسم «كوفيد - 19»... أو الفيروس التاجي المستجد.

وعلى الرغم من أن هذه الـ100 يوم مرت على كثير منا وكأنها 100 شهر، فلا بد لنا أن ندرك أننا ما زلنا في الدقائق الخمس الأولى من الشوط الأول من مباراة غير متكافئة، كلما طالت مدتها تفاقمت الإصابات في فريقك، وأصبح فارق الأهداف أصعب من أن يُسيطر عليه.

فاليوم، هناك أكثر من مليون إصابة مسجلة، وبلغ عدد الوفيات نحو 90 ألفاً عالمياً (ومجدداً نقول، إنه مع عدم قدرة الكثير من البلدان على إجراء الفحوص فإن ما خفي كان أعظم). وهناك أيضاً 195 مليون وظيفة مهددة بالخسارة عالمياً في الربع الثاني من هذه السنة وفق أرقام منظمة العمل الدولية، وهناك انهيار كبير في سعر البترول، وأسواق الأسهم، واقتصادات دول كاملة قد يستغرق الأمر سنوات قبل أن تشم أي منها رائحة التعافي.

اجتماعياً، هناك واقع جديد لا بد من إدراك أنه هنا ليبقى طويلاً في أحسن الحالات، ويبقى للأبد في أسوأها. ولا بد من الإدراك بأنه مع كل يوم يمضي من دون وجود علاج ولقاح مضمون، تتفاقم آثار هذا الفيروس السلبية بشكل يجعل العقل البشري غير قادر على إحصائها، ويطيل من الفترة التي تحول بيننا وبين قدرتنا على ممارسة الكثير من طقوس حياتنا الطبيعية.

فقبل 100 يوم، كنّا نرفض أن نصافح من نكره، ونحتضن من نحب. أما وفق واقعنا الجديد، فلعل العكس هو ما بات صحيحاً. وقبل 100 يوم، كان خروجك من المطار يستغرق 14 دقيقة إذا لم يكن معك أمتعة. أما اليوم، فإن سُمح لك بالسفر أساساً، فلا بد أن تتقبل أنك ستبقى في الحجر 14 يوماً قبل أن تصل إلى وجهتك النهائية.

قبل 100 يوم، كان موظفو الأمن يلاحقون الملثمين في المطارات والمراكز التجارية والشوارع، ويحثونهم على الكشف عن وجوههم. أما وفق واقعنا الجديد، فقد باتت الحكومات «تترجى» مواطنيها أن يغطوا وجوههم بما تيسر لهم من قماش أو ورق أو أقنعة طبية.

فاليوم، باتت الكمامات أشبه باليسترات الواقية من الرصاص، بعد أن جعل «كورونا» من كل شخص يعطس إرهابياً محتملاً، يطلق النار عشوائياً في أماكن التجمع ويعرّض العشرات للخطر. لذلك؛ نجد اليوم رجال الدين أنفسهم - سواء كانوا شيوخاً أم قساوسة أم حاخامات - يحثون أتباعهم على الصلاة في بيوتهم وبمفردهم، بعد أن كان الحديث سابقاً عن منع المصلين من دخول دور العبادة قمة في الانتهاك لحقوق الإنسان.

قبل 100 يوم، كنّا نخشى من التعقب الإلكتروني، ونعتبر البقاء في المنزل نوعاً من القمع. أما وفق واقعنا الجديد، فقد بات الخروج من بيوتنا عقوبة، كما بتنا مستعدين لتقديم كل ما نملك من بيانات لـ«الأخ الأكبر» مقابل أن يجد خوارزمية تمكن الهيئات الصحية من معرفة البؤرة المقبلة، وإن كنّا قد خالطنا شخصاً مصاباً أم لا.

هل هناك حل لهذه الأزمة؟

- بالتأكيد، فهذا ليس السؤال، بل السؤال هو متى سنجده، وكم ستكون الكلفة في الأرواح والأموال والحريات قبل أن يخرج العالم من هذا النفق المظلم؟

تلك المحاور الثلاثة هي تماماً ما استند إليه السياسي الأميركي المخضرم هنري كيسنجر في مقالة أخيرة له في صحيفة «وول ستريت جورنال»، حيث دعا قيادة بلاده إلى قيادة العالم في هذه المواجهة ضد «كورونا» بثلاث خطوات: أولاً، توحيد الجهود والكفاءات العلمية لإيجاد حل طبي، ومن ثم تضميد جراح العالم الاقتصادية، وأخيراً وليس آخراً حماية أسس النظام الليبرالي.

وبالطبع، فإن التنظير في مثل هذا الموضوع سهل، في حين أن التطبيق يصعب حين تدخل السياسة والمصالح المتصادمة للدول على الخط. ولعل في الخلاف الأميركي - الصيني، واتهام واشنطن منظمة الصحة العالمية بالانحياز لبكين والتغطية على ممارستها الخاطئة دليلاً على ذلك، وعمليات «القرصنة» التي تمارسها بعض الدول بالاستيلاء على شحنات المعدات الطبية وهي في الطريق لدول أخرى دليل ثان.

أما متى يتم رفع الحظر عنا، ومتى يمكننا العودة إلى رؤية أصدقائنا وأهلنا، فبعض الدراسات العلمية تشير إلى نهاية الصيف للدول التي بدأت به منتصف مارس (آذار)، في حال لم يخرج الوضع عن السيطرة. وفي غياب الجواب الشافي من الواقع العلمي، لعلنا نلجأ إلى الخيال العلمي، وبما أن ما نعيشه اليوم يشبه - بالحرف الواحد - أحداث فيلم «كونتايجن» (2011 - إخراج ستيفن سودربيرغ)، فقد لا نرى لقاحاً وعودة الحياة الطبيعية قبل عام من الآن!

* رئيس تحرير «عرب نيوز» السعودية

الفيروس في خدمة «الاستثناء العربي»

حسام عيتاني

حرّك وباء «كورونا» ساحات النقاش السياسي والفكري. دفعت الخسائر البشرية والاقتصادية غير المسبوقة في التاريخ الحديث وسائل الإعلام إلى طرح الأسئلة الصعبة على الباحثين والمفكرين في مجالات تتجاوز الطب والبحث العلمي والعلاجات وسبل الوقاية. وتخطت التساؤلات والهواجس الأثمان الاقتصادية والمادية التي ستخلّفها الجائحة لتتناول أثر «كورونا» على مستقبل البشرية ككل وعلى أنظمتها السياسية ومعاني الاجتماع الإنساني ككل.

يجري هذا الجدل في العالم. ويبقى العرب -على عادتهم- بدولهم ومؤسساتهم خارجه.

القارئ المتابع لمساهمات «نجوم» الفلسفة والفكر السياسي في الغرب قد يستشرف من مقولات إدغار موران وجورجيو أغامبين وردود سلافوي جيجك ومداخلات نعوم تشومسكي، والسجالات والحوارات التي تدور بينهم أو في مقال يتيم لهنري كيسنجر، بعض ملامح عالم ما بعد «كورونا». غنيٌّ عن البيان أن طروحات هؤلاء وغيرهم لا تستوي فيما بينها ولم يدّع أي من أصحابها قولاً فصلاً في الكارثة الحالية. بل هي أقرب إلى مقدمات لنقاش عام ضروري حول أي طريق يتعين على الإنسان سلوكه إذا أراد تجنب تكرار المآسي الراهنة، وقد حدد المساهمون المذكورون بعض النقاط التأسيسية للحوار المنتظر.

وثمة اتفاق على أن العبء الهائل الذي ألقته سياسات النيوليبرالية على البيئة أدى إلى ظهور أجيال جديدة من الفيروسات والأمراض التي كانت طي الغابات والحيوانات البرية وفي معزل عن المجال البشري. استباحت السياسات تلك الحدود ودمرت المناخ والتوازن البيئي الضروري للكائنات الحية، ما وضعها في احتكاك مباشر بين بعضها. يقول باحثون إن هذا الوضع ترك الإنسان أعزل في مواجهة طبيعة تخضع لقوانين كونية خارج إمكانات البشر، فكانت ردود الفعل العنيفة في الفيضانات والاحتباس الحراري وحرائق الغابات، وأخيراً في خروج أنواع جديدة من الفيروسات من مكامنها التي لازمتها لأجيال وأجيال.

في المقابل، يرى فلاسفة أن تحميل «الإنسان»، بالمطلق، مسؤولية الخراب البيئي والجائحة الحالية، استطراداً، ينطوي على ظلم بحق أكثرية البشر الذين لم يحققوا أي فوائد من تدمير البيئة بل يدفعون ثمن الخطيئة هذه. ويشيرون بإصبع الاتهام إلى من حقق أرباحاً بأرقام فلكية من خلال ممارسات أعلت الربح فوق أي قيمة أخرى، وعلى النيوليبراليين الذين أوصلوا الكوكب إلى هذا الطريق المسدود التخلي عن عنجهيتهم وعجرفتهم، قسراً إن لم يستجيبوا للغة العقل والموضوعية. في حين أن أصحاب السلطة الحاليين يملكون من الجرأة ما يكفي ليطالبوا بفرض قيود جديدة على الحريات العامة والفردية وإدامة حالة الطوارئ مستغلين الكارثة الصحية لتشديد إمساكهم بالسلطة. الحرية والديمقراطية وحكم القانون وغيرها من ثمار الحداثة، دخلت دائرة الخطر وأصبحت بربرية الذكاء الصناعي والرقابة الشاملة، على الأبواب.

في السطور القليلة أعلاه بعض الخطوط العريضة للسجالات المتعلقة أساساً بالغرب الأوروبي والأميركي والتي تشمل تأملاتها الشرق الأقصى، خصوصاً الصين، ليس كمصدر للفيروس ومسؤولياتها الأخلاقية عن تفشيه بسبب تكتمها وتجاهلها سعة الأزمة لدى اندلاعها فقط، بل أيضاً كشريك كامل في العولمة الاقتصادية وفي الأزمات البيئية.

ولا يدعو للدهشة الغياب العربي عن النقاش والتفكير، على مستوى العالم وعلى مستوى البلدان العربية. ذاك أن المحاولات التي شهدتها المنطقة في العقد الماضي لعودة العرب إلى التاريخ والتي أُطلق على مجموعها اسم «الثورات العربية» قد أخفقت إخفاقاً شبه تام، فيما لم تكتسب التجربتان شبه الناجحتين في تونس والسودان بعد قوة الجذب والمثال.

البقاء على هامش التاريخ والتخلي عن مسؤولية صوغه عبر توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، أي تحديداً ما أفضى إليه فشل الثورات العربية، سيُبقي هذه المنطقة في موقع المتفرج على العالم المتغير والمستهلك السلبي لسلعه والمصاب، أخيراً، بأمراضه وفيروساته.

هكذا وقف العرب يتفرجون على انهيار الكتلة السوفياتية السابقة ويتأثرون بما جلبه ذلك عليهم من آثار ليس أقلها خطراً غزو العراق للكويت ثم تفكك العراق. وأخفقت أجيالهم الشابة ونخبهم المثقفة والناشطة في تكريس التغيير الذي بدا واعداً في 2011 وفي 2019 مع الموجة الثانية في العراق والسودان ولبنان والجزائر. وها هم يتلقفون كمستمعين وقراء الجدل الدائر حول مستقبل العالم آخذين على الآخرين «مركزيتهم الأوروبية» ونهاية الحداثة واضمحلال مؤسساتها وأفكارها، من دون أن يقدموا في مقابل هذا التشخيص رؤية لمستقبلهم ضمن المنظومة العالمية ولا حلولاً لمشكلاتهم المتراكمة والمتفاقمة، سواء على شكل مساهمات نظرية عن دور الدولة العربية وعلاقتها بالمجتمع وإمكان أو استحالة بقاء الحال على ما هو عليه أو ماذا يمكن أن يحمل المستقبل من تحولات عميقة في البنى الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي السياسية العربية.

ولعل «الاستثناء العربي» سيئ الذكر الذي عاد إلى الحياة بعدما اعتقدنا أنه قد سقط في الشوارع والميادين الثائرة، قد أفلح أيضاً في استيعاب فيروس «كورونا» وتطويعه لخدمة حكم الاستثناء المديد.

القضية التي يجددها دائماً زمن الوباء!

سليمان جودة

عاش برنارد شو يتحسس صلعته العريضة، ويداعب شعر لحيته الكثيفة، ثم يطلق تنهيدة عميقة ويقول: ما بين لحيتي ورأسي، هو نفسه الحاصل بين أرجاء العالم المتفرقة وأنحاء الأرض المتناثرة: غزارة في الإنتاج وسوء في التوزيع!

وهو بسخريته اللاذعة التي اشتهر بها بين الأدباء الإنجليز، كان يتمنى لو أن بعض شعرات من لحيته قد نبتت في صلعة الرأس اللامعة، فتتحقق العدالة الواجبة في توزيع الشعر بين اللحية وبين الرأس، بدلاً من أن تكون الغزارة هي ما يميز اللحية، والشح هو ما يتسم به الرأس!

وكانت لقطة ساخرة منه كعادته، لكنه هذه المرة أخذ السخرية من نطاقه الشخصي، وأخرجها من حدود لحيته ورأسه، وأبعدها عن ذاته وشخصه، وإنْ بدت شخصية وذاتية عند الوهلة الأولى، ليتعرض بها لقضية أعم وأشمل هي قضية العدالة الاجتماعية، ليس في مجتمعه الإنجليزي المحدود، ولكن في أركان العالم على اتساع رقعته في كل اتجاه!

والسؤال هو: هل كان شو يمتعض فقط مما صار إليه حال الصلعة في رأسه عند المقارنة بينها وبين اللحية في وجهه؟! وهل كان فقط أيضاً يدعو الله لو كان الحال على مستواه غير الحال فتتوازن زوايا الصورة؟! هل كانت هذه هي كل الحكاية، أم أنه كان يرى ما في الأرض من فقر في مقابل الغنى فيتألم ويأسى؟! وهل كان يأمل لو أن الصورة الساخرة التي رسمها للمشهد العام، الذي كان يطالعه كلما راح يتطلع من حوله إلى بلاد الدنيا، قد انقلبت من سوء توزيع للإنتاج الغزير إلى عدالةٍ ظل حياته يدعو إليها؟! هل كانت المسألة عنده مجرد لحية وصلعة، أم كانت أرحب وأوسع؟!

المؤكد أن العام عنده كان يتقدم الخاص ويسبقه، وأن الصلعة لم تكن سوى رمز إلى بلاد فقيرة، أو أشخاص فقراء في بلد هنا وبلد هناك، وأن اللحية كانت بدورها رمزاً إلى بلاد غنية، أو أشخاص أثرياء في هذا البلد أو في ذاك على الخريطة!

ولا تختلف سخرية شو من حيث معناها عما كان الإمام علي بن أبي طالب يقوله، عن أنه: ما جاع فقير إلا بتخمة غني!

ولكن السؤال في ظل المعنيين، معنى سخرية أديب الإنجليز، ومعنى عبارة الخليفة الراشد الرابع، يظل عما إذا كان المعنى في الحالتين يعطي الفقراء حق الخروج على الأغنياء، ليحصلوا على حقهم في الثروات بالقوة، من دون سند من عرف أو قانون؟!

لا عقل يقول بهذا طبعاً، ولا قانون يقره، ولا منطق يبرره، ولكن العقل والمنطق والقانون كلها تقول إن فكرة الدولة بالمعنى الوارد في نظرية العقد الاجتماعي التي تعرفها العلوم السياسية، قد نظمت العلاقة بين الطرفين، الأغنياء من جانب والفقراء من جانب آخر. نظمت النظرية هذه العلاقة، وقالت بأن يعود جزء معلوم من ثراء الأثرياء على فقراء المجتمع، من دون أن يكونوا في حاجة إلى أن يخرجوا على أحد، ولا أن يعتدوا على ثروة أحد، ولم تصل علوم السياسة إلى نظرية تنظم الأمر بما هو أفضل بعد!

والفكرة هي في عقد غير مكتوب بين الدولة في ناحية، وبين المواطن الذي يحمل جنسيتها في ناحية أخرى. عقد يتكون في كل أحواله من مادتين اثنتين في المجمل العام، مادة تضع على الطرف الأول واجب رعاية الطرف الثاني على أرضه، وتوفير ما يحفظ حياته ويحقق أمنه، ثم مادة ثانية تضع على الطرف الثاني، في المقابل، أن يعترف بحق الدولة في ممارسة تجليات السلطة على الأرض، ما دامت تنهض بما يقول به العقد، وبما ينص عليه في المادة التي تخصها كطرف أصيل فيه!

والفكرة أيضاً هي أن الوصول إلى المعادلة المتوازنة التي كان شو يفتقدها بين لحيته ورأسه في جسده، ثم على الأرض بين الناس من حوله، لا يمكن أن ننتظره رهاناً على تطوع يبادر به قادر، ولا على تبرع قد يسارع به غني يملك من المال الكثير!

الرهان على التطوع أو التبرع ليس الحل، لأن التطوع اسمه تطوع، والتبرع اسمه تبرع، وكلاهما مسألة اختيارية تماماً، نشكر صاحبها إذا أقدم عليها، ولا نلومه إذا لم يبادر بها. إنها قضية تخص صاحب المال وحده، وليس من حق أحد أن يناقشه في أنه لم يتطوع ولا في أنه لم يتبرع!

وفي زمن الوباء الذي نعيشه، وفي زمن كل وباء من قبل، كانت القضية تتجدد وتعود إلى دائرة الجدل من جديد، وكان النقاش يدور عما إذا كان على القادرين في كل مجتمع أن يبادروا إلى التطوع بشيء مما عندهم، لصالح الذين تزداد معاناتهم تحت وطأة الوباء، أم أن ذلك هو دور الدولة التي عليها أن تمارسه، فلا تتخلى عن مواطنيها الذين يربطهم بها عقد اجتماعي نشأ بين الطرفين؟!

وكان جواب الشق الثاني من السؤال هو الصحيح في كل زمان، منذ كان لنظرية العقد وجود حي في حياة الناس، لأن الرهان على تطوع أو تبرع من القادرين، هو رهان على شيء قد يجيء بحكم طبيعته وقد لا يجيء، وبالتالي هو رهان على شيء غير مضمون، كمن يراهن على عصفور على شجرة، ولكن المضمون هو دور الدولة الذي يجيء في كل الأحوال ولا يغيب!

وكانت الضرائب هي الكلمة الساحرة في هذه القصة كلها، لأنها صيغة معاصرة تأخذ من مال القادر بنسبة معلومة، من دون أن تنتظر تبرعاً ولا تترقب تطوعاً، ولأنها توفر ما تستطيع به الدولة أن تمارس طبيعة الدور، ولأنها تعفي القادرين في زمن الوباء من حرج عدم التبرع والتطوع!

وقد كانت الضرائب العادلة هي الأداة القادرة على تحقيق عدالة اجتماعية افتقدها برنارد شو في العالم، ورأى في غيابها نوعاً من الخلل الذي قام بين لحيته ورأسه، ثم كانت الضرائب العادلة هي نفسها الكفيلة بألا يجوع فقير في وجود غني إلى جواره في المجتمع. كانت كذلك لأنها لا تنكر على الغني غناه، ولكن تنكر عليه ألا يؤدي حق الدولة في ماله، أو بمعنى أدق في أرباحه المتحققة من وراء العمل الذي يمارسه بهذا المال، بقدر ما تنكر الشيء نفسه على كل صاحب دخل مشروع لا يؤدي عنه ضرائبه التي فرضها القانون!

وقد جاء وقت صار فيه كل صاحب مال متهماً إلى أن يثبت العكس، وجاء وقت بدا فيه الثراء في مجتمعات كثيرة، خصوصاً المجتمعات العربية من دون باقي المجتمعات، كأنه شيء يعيب صاحبه. ولم يكن الثراء عيباً في أي وقت، ولا كان الغنى تهمة في أي زمن، ولكن العيب كله كان في مجتمع لا ينظم علاقته بأفراده، فيأخذ من أثريائه ليعطي فقراءه، بغير أن يكون ظالماً في الأخذ أو في العطاء!

عاشت العدالة الاجتماعية تؤرق المجتمعات كلها، ولكنها كانت تؤرقها أكثر في أزمنة الأوبئة التي تهاجم العالم كل فترة، والظاهر أنها قضية سوف ترافق البشر مرحلة من الحياة بعد مرحلة، ولو عاش شو إلى اليوم لكان لا يزال يشكو عدالة التوزيع بين رأسه ولحيته!

المقر الرئيسي

الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية
10th Floor Building 7
Chiswick Business Park
566 Chiswick High Road
London W4 5YG
United Kingdom
Tel: +4420 7831 8181
Fax: +4420 7831 2310
www.aawsat.com
editorial@asharqalawsat.com

المكاتب

Riyadh الرياض
+966112128000
+966114401440

Kuwait الكويت
+965 2997799
+965 2997800

Rabat الرباط
+212 37262616
+212 37260300

Jeddah جدة
+966126511333
+966126576159

Dubai دبي
+9714 3916500
+9714 3918353

Washington DC واشنطن
+1 202 6628825
+1 202 6628823

Madina المدينة المنورة
+9664 8340271
+9664 8396618

Cairo القاهرة
+2023 7492996
+2023 7492855

Beirut بيروت
+9611 549002
+9611 549001

Dammam الدمام
+96613 8353838
+96613 8354918

Khartoum الخرطوم
+2491 83778301
+2491 83785987

Amman عمان
+9626 5539409
+9626 5537103

الوكيل الإعلاني

الخليجية
AL-KHALEEJIAH
للإعلان والعلاقات العامة
ترحب باتصالكم داخل المملكة
هاتف 920 000 417
لندن، +4420 7404 6950
دبي، +9714 391 4440
باريس، +331 5377 6400
للتواصل من مختلف الدول
الإدارة العامة، +96611 441 1444
بريد الكتروني hq@alkhaleejiah.com
www.alkhaleejiah.com
جريدة العرب الدولية تشكر أصحاب الدعوات الصحفية الموجهة إليها وتخطرهم بأنها وحدها المسؤولة عن تغطية تكاليف الرحلة كاملة لمحرريها ومكاتبها ومراسليها ومصوريها، راجية منهم عدم تقديم أي هدايا لهم، فخير هدية هي تزويد فريقها الصحفي بالمعلومات الوافية لتأدية مهمتهم بأمانة وموضوعية.

وكيل الإشتراكات

الشركة العربية للوسائل
ARAB MEDIA COMPANY
المركز الرئيسي:
ص.ب 22304 الرياض 11495
هاتف +9661121128000
فاكس +966114429555
بريد الكتروني
info@arabmedia co.com
موقع الكتروني
www.arabmedia co.com
هاتف مجاني
800-2440076

وكيل التوزيع

الشركة السعودية للتوزيع
Saudi Distribution Co.
المركز الرئيسي:
ص.ب 62116 الرياض 11585
هاتف +966112128000 فاكس +96612121774
بريد الكتروني info@saudi-distribution.com
وكيل التوزيع في الامارات
"شركة الامارات للطباعة والنشر"
دبي هاتف 3916503 4 971+
فاكس 3918354 4 971+
أبوظبي هاتف 6733555 2 971+
فاكس 6733384 2 971+
وكيل التوزيع في الكويت
شركة ناب الكويت للصحافة
الشويخ الصناعية - شارع الصحافة الكويت
هاتف +96522272734
فاكس +96522272736

المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق
SAUDI RESEARCH & MARKETING GROUP

أسسها سنة 1987
الأمير أحمد بن سلمان بن عبدالعزيز

الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

أسسها سنة 1978
هشام ومحمد علي حافظ

رئيس التحرير
غسان شربل

Ghassan Charbel
Editor-in-Chief

مساعدا رئيس التحرير
عيدروس عبد العزيز
زيد فيصل بن كمي

Assistants Editor-in-Chief
Aidroos Abdulaziz
Zaid Bin Kami

نبيل عمرو

الوباء وخبراء الفضائيات

لا يُعرف متى تنتج هوليوود فيلماً عن «كورونا» يستمتع به من بقوا على قيد الحياة منا، مثل استمتاع الناجين من المحرقة ومعسكرات الاعتقال في الحرب العالمية الثانية حين يشاهدون الأفلام التي صورت محنتهم.

في أيامنا هذه التي لا يعرف أحد متى تكون نهايتها، يبدو أن سكان المعمورة جميعاً يعيشون فيلم رعب طويلاً انقسمت فيه البشرية إلى فئتين؛ الأولى مصابة فعلاً بـ«الكورونا»، والثانية تمتلئ رعباً من احتمال الإصابة بها.

الفئة الثانية تخضع لحجز منزلي طوعي أو إلزامي، وذلك يعني اتحاد جميع سكان المعمورة في هوس متابعة الأخبار، فليس أمام من يجلس قبالة التلفزيون أو شاشة الكومبيوتر سوى فعل ذلك.

الإعلام المرئي والمسموع التقليدي والإلكتروني صار هو المتحكم المطلق بوعينا وبمجريات حياتنا اليومية وكأنه في حالة اندماجية مع الفيروس. فقد الإعلام الجديد والمثير للاشتغال به، بعد أن صارت كل معالجاته بشأن السياسة والحروب والمناكفات بين الدول، مجرد تكرار ممل للأخبار.

والأكثر مدعاة للملل هم أولئك الذين يعدون على أصابع اليدين وتقدمهم الفضائيات على أنهم خبراء سياسيون أو عسكريون، وأحياناً يصل التجرؤ لحد وصف بعضهم من قبيل الإثارة بالمفكرين الاستراتيجيين.

اكتساح «الكورونا» لوسائل الإعلام ولشبكات التواصل الاجتماعي، أفسح المجال لظهور نوع جديد من الخبراء الذين اكتشفتهم أو اخترعتهم الفضائيات، تحت اسم خبراء مكافحة الأوبئة، وهذا النوع الجديد من الأساتذة المفروضين علينا يواصلون تعريفنا بما لا يعرفون أصلاً، ويخلصون غالباً إلى دعوتنا لتفادي العطس في وجوه الآخرين وغسل اليدين قبل الأكل وبعده وأشياء أخرى من هذا القبيل يفترض منطقياً ألا تنتج الفضائيات من أجلها خبراء وعلماء.

لا نملك نحن الذين أصبنا بالإدمان على الشاشات مع قلة منا ربما اتجهت إلى القراءة بعد هجر مزمن، إلا أن نواصل ما نحن فيه علنا نسمع ذلك الخبر الوحيد الذي يخرجنا من حالتنا الكارثية ويفتح في جدار رعبنا ويأسنا نافذة أمل، كأن تعلن منظمة الصحة العالمية عن نجاح العلماء الحقيقيين الذين لم يظهروا على الشاشات في إنتاج اللقاح القاهر لـ«الكورونا» وسيكون في الأسواق في وقت محدد... في الشهر المقبل أو حتى السنة المقبلة.

وإلى أن يأتي هذا الخبر السعيد فإن مصممي الحملات الإعلامية الذين هم حكام حياتنا الفعليون، يواصلون إبداعاتهم في إنتاج موضوعات تتجاوز تعليمات السلامة والوقاية، وتحتاج إلى خبراء لهم باع طويل في الإجابة عن أي سؤال.

مثلا... أظهرت السوق من يتصدون لموضوع عنوانه الأكثر جاذبية كيف سيكون العالم بعد «كورونا»، وعليك كجالس أمام التلفزيون أن تتابع بشغف كيف يجري تركيب الوضع الدولي من قبل هواة أو منجمين كما لو أنهم يركبون مكعبات الليغو.

أحدهم بشر بانتهاء العهد الأميركي وولادة العهد الصيني على مستوى الزعامة الكونية، وبعضهم قرر انتهاء زمن العولمة لمصلحة التقوقع داخل الحاضنة القومية أو العرقية، وغيره قرر أن «الكورونا» برهن على أن العولمة هي قدر العالم الذي لا تستغني دوله ومجتمعاته ومؤسساته عن بعضها، خصوصاً أن شبح الفيروس الذي سيخلف «كورونا» يسيطر على النفوس والعقول، ويثير خوفاً جدياً مما سيحمل المستقبل.

وفي مجال آخر مكانه شبكات التواصل الاجتماعي، حيث الإعلام المؤثر بأضعاف مضاعفة عن الإعلام التقليدي، فقد بين «كورونا» أن الشعوذة التي كانت محدودة حتى في زمن الجاهلية صارت واسعة الانتشار في القرن الحادي والعشرين، بل صارت العلاج الذي لا علاج غيره، ليس لـ«الكورونا» وحده وإنما للسرطان وحتى هشاشة العظام، فمن يتبع تعليمات المشعوذ الذي يستخدم أهم وسائل التكنولوجيا الحديثة، يكفه النطق بعدة أدعية حتى يتمتع بمناعة حاسمة ضد كل الأمراض ولن يعرف الطريق إلى المستشفى الذي يصفه غالباً كمصدر للوباء وليس كعلاج له.

في حشرتنا التي بدأت بعطسة ظهرت في الصين وما تزال مستمرة حتى إشعار مجهول في جميع أرجاء الكون، وإلى أن تزف لنا منظمة الصحة العالمية بشرى اكتشاف اللقاح السحري والفعال، فليس أمامنا إلا أن نواصل الجلوس أمام الشاشات والاستماع لفتاوى ضيوف الفضائيات، ومن لديه بديل فليأتنا به.

هدى الحسيني

تركيا تقدِّم «حماس» على «كورونا»

لا يبدو أن أحداً محصن من فيروس «كورونا». وتحاول كل دولة تحديد سياسة كبح انتشاره والإيحاء للرأي العام بأن الأمور تحت السيطرة. وربما لن يتضح الحجم الحقيقي للضرر إلا بعد القضاء على الفيروس عندها يمكن للعالم تقييم النطاق الكامل لما يبدو بالفعل أنه أزمة مخيفة قاتلة.

ورغم محاولات معظم الدول إخفاء حجم الظاهرة، فقد أصبح واضحاً للجميع أن الوضع صعب. مثلاً أنه رغم التقارير الإيرانية الرسمية لمنظمة الصحة العالمية، تشير التقارير الواردة من إيران بأن لديها أكبر عدد من الحالات في العالم، مع أكثر من عشرة آلاف حالة وفاة (نسبياً أكثر من الولايات المتحدة). وهذا أمر ممكن لبلد مثل تركيا كونها مركز حركة جوية وبرية عابر للقارات ويبلغ عدد سكانها أكثر من 83 مليون نسمة.

وبحسب التقارير الرسمية المشكوك في موثوقيتها، نجحت تركيا ظاهرياً لفترة طويلة في منع انتشار الوباء جماعياً، رغم المعابر الحدودية إلى أوروبا وآسيا والشرق الأوسط والمطارات الكبيرة التي لا تزال تعمل. تم الإبلاغ عن أول حالة من الإصابة بفيروس «كورونا» في 9 مارس (آذار)، أي بعد حوالي شهر من وصولها بالفعل إلى الدول المجاورة. ثم تبين أن عدد الإصابات التي تم الإعلان عنها في تركيا منخفض بشكل يثير الريبة لدولة تشكل أكبر محاور حركة المرور في العالم، وهذا على الأرجح نتيجة للرقابة المكثفة المتعمدة في التسجيل الذي تعتمده وزارة الصحة التركية.

تهدف سياسة السلطات التركية التي تقترب من عدم المبالاة إلى إعطاء انطباع بأن العمل كالمعتاد وذلك لتجنب الانهيار التام لصناعة السياحة في البلاد. إذ تعتبر تركيا واحدة من أفضل 10 وجهات سياحية في العالم، والعائدات من هذا السوق هي مصدر أساسي للعملة الأجنبية. وحتى وقت قريب جداً، كانت تركيا أيضاً أحد آخر المعاقل المتبقية في صناعة السيارات، فقد واصلت الشركات المصنعة للسيارات بما في ذلك «تويوتا» و«رينو» و«فورد» الإنتاج في تركيا التي رغم اعتبار نفسها دولة أوروبية كانت تعتقد أنها بعيدة عن الوباء. ومع ذلك أعلنت شركات تصنيع السيارات مؤخراً أنها ستغلق مصانعها في الأسابيع القليلة المقبلة.

أفسحت لا مبالاة السلطات المجال للخوف في شأن الآثار الاقتصادية للأزمة في تركيا. ووعد رجب طيب إردوغان رئيس الجمهورية بتقديم حزمة مساعدات بقيمة 150 مليون دولار، لكن هذا لم يمنع بورصة الأوراق المالية التركية من الانهيار أو انخفاض قيمة الليرة التركية. وفي خطاب جماهيري زعم إردوغان أن تركيا يجب أن تستمر في تحريك عجلات اقتصادها، ثم وعد بأنه سيتبرع براتبه عن سبعة أشهر للاقتصاد ويبلغ مجموعه 86 ألف دولار، وبالطبع هذا لن ينقذ الاقتصاد التركي الذي سيستمر وضعه على الأرجح في التدهور مع تفاقم أزمة الفيروس. ومع ذلك من المهم أن نتذكر أن الأزمة الصحية ليست هي من عرّض الاقتصاد التركي للخطر. التقرير الذي صدر العام الماضي عن «مجموعة العمل المالية» (FATF) التي تكافح عمليات غسل الأموال وضعت تركيا على «القائمة الرمادية» للدول التي لها نشاطات في تمويل الإرهاب، نظراً لافتقارها إلى تطبيق منظم أو أدوات التعامل مع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن استجابة تركيا لوباء «كورونا»، كان كارثياً من خلال إدارة الأزمة التي بدأت تلاقي رد فعل عنيفاً في جميع أنحاء البلاد... إنها تفتقر إلى أي خبرة في إدارة الأزمات؛ فلم يحصل أي تطور يجعل أنقرة هذه المرة تفعل ما هو أفضل؛ إذ كما ذكرنا اعترفت الحكومة متأخرة بخطورة الفيروس وتأخرت بإجراءات حظر التجول، واعتمدت سياسة إنكار منهجي للمصادر الرئيسية للإصابة، وبرز نقص خدمات الصحة العامة التي استنزفتها الحكومة لصالح القطاع الخاص، وتم الضغط على الأطباء لتفادي ذكر أن الفيروس هو سبب الوفاة، وظلت تتجنب الشفافية في الحقائق والأرقام عند الإبلاغ عن انتشار الفيروس، وفشلت في استشارة الجمعيات الطبية المستقلة، وحرمت البلديات من السلطات التي تحتاجها لمكافحة الوباء.

من المسلم به الآن أن إردوغان لم يأخذ الوباء على محمل الجد، بل اكتفى بأمرين يأخذهما على محمل الجد: اقتصاد هش، ولهذا حظر أي إغلاق شامل، وسياسة خارجية قسرية مستمرة وكأن ليس هناك من وضع غير عادي.

وعودة إلى تقرير (FATF)، فقد اتضح أنه مع بدء ظهور التقارير من الصين حول الفيروس في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، كان الرئيس إردوغان يجتمع مع زعيم «حماس» إسماعيل هنية في مكتبه. فبعد توقف عامين من تمويل تركيا لـ«حماس» بمبلغ 100 مليون دولار سنوياً في السنوات الأخيرة، حوّل إردوغان ملايين الدولارات نقداً إلى وفد «حماس» في وقت يحارب العالم فيروس «كورونا» ويحاول توفير كل قرش لمواطنيه سواء لأجهزة التنفس أو أحزمة الدعم المالي، وظهر أن تركيا و«حماس» تستغلان الموقف بسخرية.

القلق الحقيقي هو أن هذه ليست سوى البداية، فهذه ليست عملية تحويل لمرة واحدة لكنها تشير على ما يبدو إلى تجديد قناة تمويل الدولة التركية لـ«حماس» في الأشهر المقبلة، إذ يحاول إردوغان إعادة تعويم نفسه كزعيم للعالم السني بشكل عام و«الإخوان المسلمين» على وجه الخصوص، الذي تنتمي إليهم «حماس». التمويل هو دفعة كبيرة لهذه الحركة الموضوعة على قائمة الإرهاب، لكنه سيعيق جهود الاقتصاد التركي من أجل البقاء في حالة الطوارئ الحالية. ما يزيد الطين بلة هو أن معظم الأموال مخصصة لاحتياجات «حماس» العسكرية وليس للأغراض الإنسانية أو للنظام السياسي لـ«حماس» التي تفرض سيطرتها على أكثر من مليون فلسطيني في قطاع غزة الذين يكافحون ضد الفقر وهم قلقون بشكل مبرر من إمكانية تفشي فيروس «كورونا» في القطاع، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار البنية الطبية الهشة هناك التي تعاني من نقص حاد في المواد التي وجهتها «حماس» لبناء قدراتها العسكرية وحفر الأنفاق.

إن توفير تركيا لهذه الأموال يضعها في منافسة مع إيران و«فيلق القدس» الداعمين الرئيسيين لـ«حماس» على مدى العامين الماضيين (عندما قصرت تركيا).

إذا واصلت تركيا سياستها المتحدية، وهي العضو في الحلف الأطلسي، بتمويل حركة أعلنتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية، فإن وضعها لن يكون مختلفاً عن وضع إيران. ومن المرجح أن تجد نفسها تحت العقوبات الاقتصادية في وقت تكافح لإيجاد حلول لمواطنيها في ظل أكبر أزمة إنسانية في تاريخها.

في هذه الأثناء سيظل مواطنو تركيا وغزة يدفعون ثمن أولويات أنظمتهم المنحرفة عن مسار الواقع، لأن الأزمة الاقتصادية المتصاعدة ستضاعف العدد المتزايد للمرض والقتلى.

ندرك أن «حماس» لن تعرف طريقها، لكن متى ستعرف تركيا إردوغان ماذا تريد؟

صالح القلاب

لولا الحسابات الخاطئة لانتهى «كورونا» في الصين!

عندما يدعو الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إلى وقف لإطلاق النار في أنحاء العالم كلّه من أجل التفرغ لما وصفه بالمعركة المشتركة ضد وباء «كورونا» الذي يوصف أيضاً بـ«كوفيد - 19»، ويؤكد أنّه يجب أنْ تكون هناك معركة واحدة فقط في عالمنا اليوم ضد هذا الفيروس القاتل، ثم يبادر إلى التنويه بأنه في العديد من الحالات الأكثر خطورة لم نشهد أي وقف للقتال، لا بل إن الصراعات قد تواصلت وأنها قد ازدادت حدةً عمّا كانت عليه سابقاً فإنّ هذا يعني، وكما قال، أن الأسوأ لم يأتِ بعد حتى في الدول التي لم تشهد نزاعات وصراعات حتى الآن!

وبالطبع، وكما أشار غوتيريش إليه، فإنّ هناك ودائماً وأبداً مسافة واسعة وكبيرة بين الأقوال والأفعال، وأنّ التصريحات سهلة لكنّ هناك صعوبات هائلة في تنفيذها، وأنه بالإضافة إلى الدول الملتهبة الآن باقتتال لا يزال متواصلاً ومحتدماً ولم يتوقف ولو للحظة واحدة فإنّ الأسوأ هو أنّ الدور قد اقترب من دول أخرى مثل الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا وميانمار والفلبين وجنوب السودان وأوكرانيا.

ولعلّ ما هو أكثر أهمية بالنسبة إلينا كعرب هو أنّ إيران قد اقتربت لحظة انفجارها واشتعالها بحرب أهلية إنْ هي اشتعلت فإنها ستكون مدمرة بالفعل وأنها ستأخذ أشكالاً متعددة أخطرها أن التركيب السكاني لهذا البلد فسيفسائي وأنه يتكون من قوميات متعددة كالفرس والآذاريين والكرد والعرب والبلوش والتركمان واللور، وأيضاً من مذاهب وأديان كثيرة كالمسلمين الشيعة والسنّة والمسيحيين الأرمن والآشوريين واليهود على قلّتهم.

والمعروف أنّه لدى معظم هذه المكونات القومية كالأكراد واللور والعرب، والبعض يقول والبلوش أيضاً، نزعة استقلالية، وأنها قد دأبت على إشغال الدولة الإيرانية التي تتحكم فيها فعلياً وعملياً الأكثرية الفارسية بصراعات جانبية قد اتخذت، إنْ في المرحلة الشاهنشاهية وإنْ في المرحلة الخمينية بعد عام 1979، أشكالاً عسكرية.

وهنا وبما أنّ المقصود بدعوة أنطونيو غوتيريش لوقف إطلاق النار في العالم كله من أجل التفرغ للمعركة المشتركة ضد وباء «كوفيد - 19» فعلاً هو هذه الحروب العربية – العربية، أي الحرب في اليمن بين الحوثيين والشرعية والحرب الليبية والحرب السورية، فإنّه لا بد تأكيد أنّ هذه المواجهات أو الحروب المشار إليها آنفاً أكثر تعقيداً مما يظنه الأمين العام للأمم المتحدة، وأنّ القرار في هذا المجال ليس في أيدي الجهات أو التنظيمات والجيوش المتقاتلة بل في أيدي الذين يقفون خلف الستار والجهات صاحبة المصالح في حروب هذه الدول المشار إليها آنفاً... والبعض يقول ودول أخرى سيأتيها الدور إنْ قريباً وإنْ بعيداً.

فحرب «الحوثيين» في اليمن هي حرب إيرانية من أوّلها إلى آخرها، فإيران التي كانت تخطط للهيمنة على سوريا والعراق ولبنان أيضاً والمشرق العربي كله، قد بادرت إلى تحقيق هدف ما سمّته «الهلال الشيعي» الذي ينطلق أحد طرفيه من اليمن ويمر بجزء من شرق المملكة العربية السعودية ثم يخترق بعض دول الخليج العربي وصولاً إلى العراق وسوريا على شواطئ البحر الأبيض المتوسط ومع الهيمنة على لبنان انطلاقاً من ضاحية بيروت الجنوبية.

وبالطبع فإنّ اعتراض المملكة العربية السعودية لتنفيذ هذا المخطط الخطير قد حال دون إنجازه، لكنّ إيران كما هو واضح لم تتخلّ عن الإصرار على هذا الهدف؛ فهي بعد سيطرتها على العراق وعلى جزء من سوريا وعلى دمشق وقرارها وعلى لبنان وقطاع غزة فإنها لم تتوقف عن محاولات سيطرتها على الخليج العربي والوصول إلى باب المندب ووضع أقدامها في مياه البحر الأحمر الذي من المفترض أنه بحرٌ عربي تشارك فيه مصر والأردن والسعودية والسودان واليمن.

ولعلّ ما يجب أخذه في عين الاعتبار أنّ إيران ومن أجل تحقيق «هلالها» الآنف الذكر قد تمكنت من اختطاف إمارة قطر من تحالف الخليج العربي ومن المجموعة العربية كلها، ثم هناك بالإضافة إلى الجيوش التركية الجرارة وجودٌ عسكري واستخباري إيراني في هذه الدولة التي يصر شعبها ويصر العرب كلهم على أنها دولة عربية.

إنّ هذا بالنسبة لهذه الحرب التي أُعطيت اسم «الحوثيين» وهي حرب إيرانية، فـ«الحوثيون» هم مجرد واجهة لإيران، والشعب اليمني وفي مقدمته أتباع «المذهب الزيدي» ضد إيران، وضد مشاريعها التمدّدية في العالم العربي.

أمّا الحرب الثانية فهي الحرب الليبية، بين الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر وبين فائز السراج حاكم طرابلس الليبية ورئيس حكومة الوفاق التي صاحبها الفعلي هو الرئيس التركي رجب طيب إردوغان الذي «صدّر» إليها أعداداً تقدر بالألوف من المرتزقة والإرهابيين الذين معظمهم من السوريين وللأسف.

وحقيقة، إنّ أوضاع ليبيا لا تزال شائكة ومعقدة بسبب كثرة التدخلات الخارجية فيها، إذ إنّ المؤكد أنّ الأمين العام للأمم المتحدة يعرف أنه عندما يحضّ على وقف «شامل» للقتال في هذا البلد العربي من أجل ما عدّه «التفرغ للمعركة المشتركة ضد وباء (كوفيد - 19) القاتل» فإنّه يدرك تماماً أنّ هذا الطلب لا يمكن تحقيقه ما دامت أوضاع «جماهيرية القذافي» السابقة هي هذه الأوضاع المعقدة.

ثم وبما أنّ المشير حفتر وبالاتفاق مع مساندية العرب لديه استعداد للاستجابة لطلب الأمين العام للأمم المتحدة ولدعوته بأنْ تكون هناك معركة واحدة في عالم اليوم هي المعركة المشتركة ضد «كوفيد - 19»، فإن المشكلة أنّ من هو على الطرف الآخر ليس فائز السراج وإنما رجب طيب إردوغان الذي كان قد أعلن أن هذا البلد العربي كان تابعاً للدولة العثمانية وجزءاً من أملاكها، وهكذا فإنه الأولى به ما دام أنه عثماني والوريث للإمبراطورية العثمانية.

ويبقى أن أنطونيو غوتيريش، مع التقدير والاحترام له، يبدو انه ارتكب خطأً بالفعل عندما أدرج سوريا في مجموعة الدول التي دعا إلى وقف شامل للقتال فيها من أجل التفرغ لما سمّاه المعركة المشتركة ضد وباء «كوفيد - 19»، فالتعقيدات في هذا البلد أكبر كثيراً من التعقيدات آنفة الذكر إنْ في ليبيا وإنْ في اليمن، فهذا البلد ممزّق ويخضع لاحتلالات وتدخلات متعدّدة وكثيرة: التدخل الروسي والاحتلال الإيراني والاحتلال الإسرائيلي والاحتلال التركي والتدخل الأميركي، هذا بالإضافة إلى احتلال الشراذم الإرهابية المتطرفة. والأخطر هو أن بشار الأسد ليس صاحب قرار في هذا البلد حتى يستجيب لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة ويأمر بوقف شامل للقتال والاقتتال وكل هذه الحروب المتعددة في سوريا.

وهكذا ما دامت أوضاع اليمن، والمقصود هنا هو الجزء الذي يسيطر عليه «الحوثيّون» اسماً والإيرانيون فعلاً هي هذه الأوضاع، وأوضاع ليبيا وأيضاً أوضاع «القُطر العربي السوري» هي أيضاً هذه الأوضاع، فإنّ المؤكد أن مناشدات أنطونيو غوتيريش هي مجرد «تغميس خارج الصحن» كما يقال، وأنّه من الأفضل تجنيد دول أخرى عربية وغير عربية لهذه «المعركة الواحدة» ضد «كوفيد - 19» والذي من الواضح أنّ أيامه غدت معدودات وأنّ الحرب عليه ليست حرب جيوش جرارة وإنّما حرب قرارات ومواقف صحيحة.

لقد كان على منظمة الصحة العالمية ألا تتلكأ في الانضمام إلى جبهة مواجهة «كورونا» عندما كانت الأمور لا تزال في البدايات، وكان عليها أنْ تدفع الصين إلى قرار مبكر يُنهي هذه الآفة المرعبة «كوفيد - 19» وفي بكين وعلى الأرض الصينية قبل أن يصبح هذا الوباء القاتل منتشراً في أربع رياح الكرة الأرضية.

المهنة النبيلة

حسين شبكشي

تُعرف عموماً بأنها المهنة النبيلة الأولى، هو مفهوم حول العالم، والمقصود هنا هي مهنة الطب. في التاريخ الإسلامي هناك أسماء أطباء موسوعيين شاملين لاهتمامات أخرى ومختلفة. فهناك ابن الهيثم وابن النفيس ومحمد بن زكريا الرادي والكندي (وهو الذي كان مولعاً بالموسيقى) وابن سينا (الذي لا يزال أباطرة التطرف يطعنون في عقيدته). وسياسياً هناك العديد من النماذج التي حققت نجاحات لبلادها وهم أطباء، في السودان كان دفع الله الجزولي رئيساً للوزراء، وفي ماليزيا مهاتير محمد، وفي سوريا عرفت اللحظة الديمقراطية الأجمل والأهم في عهد الرئيس ناظم القدسي، قبل أن يأتي بعد ذلك بسنوات طويلة طبيب آخر هو بشار الأسد ليدمر البلد. وفي الأدب والفنون كانت هناك أسماء لافتة مثل إبراهيم ناجي صاحب قصيدة «الأطلال»، والممثل القدير يحيى الفخراني، والروائي السعودي عصام خوقير، والأديب المصري يوسف إدريس، والكاتب السعودي عبد الله مناع، والمفكر الكبير مصطفى محمود، ونوال السعداوي. وعالمياً هناك أوليفر ويندل هولمز، وأنطون تشيخوف، وجون كينس، وآرثر كونان دويل.

ويبقى دوماً الطبيب مصدر فخر لبلاده مثل افتخار لبنان بالطبيب الكبير مايكل دبغي وفيليب سالم. وفي الكويت هناك الأسطورة محمد العوضي. وفي السعودية هناك خولة الكريع وسامية العمودي وعبد الله الربيعة وأسامة شبكشي. وفي مصر هناك مجدي يعقوب، ومحمد غنيم... ومثلهم آخرون في الدول الأخرى.

في ظل الظروف الحالية الصعبة جداً حول العالم، يظهر مدى أهمية دور القطاع الصحي عموماً والطبيب فيه تحديداً. ولكنّ هذه الجائحة بيّنت هشاشة المنظومة الصحية حول العالم، والنقص الحاد في عدد الكوادر الطبية المطلوبة، وذلك نتيجة سنوات من الاهتمام بالمنظومة الأمنية لمواجهة سلسلة مختلفة من التحديات المهمة. ولكن بسبب التوقعات المحتملة التي تقول إن «كوفيد - 19» لن يكون آخر الفيروسات الفتاكة، بل على العالم كله أن يتعود على العادي الجديد المنتظر، سترتفع الأصوات المطالبة بأن يزداد الاهتمام والصرف على القطاع الصحي وأن تكون له الأولوية.

لسنوات طويلة نالت تخصصات جديدة وغيرها كالبرمجة الحاسوبية وتقنية المعلومات وإدارة الأعمال الاهتمام من قِبل الخريجين الشباب، لأن سوق العمل كان يطلب بشدة هذه النوعية من التخصصات، وغطت الدول القصور البشري في القطاع الطبي «باستيراد» الكفاءات الطبية من الدول النامية عن طريق حزمة من الإغراءات المالية والإدارية. سيكون هناك ضغط على الجانب الأكاديمي الطبي لإعادة هندسة طريقة التعليم للتخصصات الطبية حتى يتم إغراء العدد الكافي المطلوب للدخول إلى هذه المهنة النبيلة، والتي كانت طول مدة الدراسة دوماً ما تشكل عائقاً نفسياً، وبالتالي عامل إحباط لهم. في خضمّ الأزمات تُظهر المواقف والقطاعات الطبية حول العالم نوعية عظيمة من البطولات. عادت المهنة إلى صدارة الواجهة، وعادت لمكانتها المستحقة، ولكن كل الأمل ألا يكون التعاطي مع الأمر بالعواطف فقط، ولكن بالتأكيد العملي والجاد لتغيير جاد في دعم المنظومة الطبية والمنظومة التعليمية المصاحبة لها، وقتها نكون قد استفدنا تماماً من درس «كورونا».

هل تندم بريطانيا على «مناعة القطيع»؟

عثمان ميرغني

في الوقت الذي يرقد فيه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في العناية الفائقة بالمستشفى نتيجة مضاعفات إصابته بفيروس كورونا «كوفيد - 19»، حذرت دراسة لـ«معهد القياسات الصحية والتقييم» الأميركي في سياتل، من أن بريطانيا قد تعاني أكبر عدد من وفيات «الكورونا» في أوروبا. وبحسب نماذج القياس التي اعتمدها المعهد، فإن بريطانيا بحلول أغسطس (آب) المقبل ستكون قد فقدت نحو 66 ألفاً من مواطنيها بسبب فيروس «كوفيد - 19»، أي ما يمثل 40 في المائة من إجمالي الوفيات المتوقعة في أوروبا وقتها. ويسرد المعهد الأسباب وراء تلك التوقعات وعلى رأسها التأخر الشديد في إجراء اختبارات فيروس «كورونا» واختبارات المناعة على عدد كبير من السكان، والنقص في الأسرة الطبية وغرف العناية الفائقة وأجهزة التنفس الصناعي.

كما وجه القائمون على دراسة المعهد انتقادات لمفهوم «مناعة القطيع» الذي أدى إلى تأخير اتخاذ بريطانيا تدابير «الابتعاد الاجتماعي»، وإغلاق الأنشطة الاقتصادية غير الحيوية والمدارس، التي تم تطبيقها في بريطانيا في 23 مارس (آذار) الماضي. ولا يتفق المسؤولون في بريطانيا بالطبع مع السيناريو المتشائم الذي رسمته الدراسة، إذ يقول مستشار الأمراض الوبائية للحكومة البروفسور نيل فيرغسون إن تقديرات المعهد الأميركي أعلى مرتين مما ينبغي، ما يشير إلى أن الحكومة البريطانية نفسها تتوقع عدد وفيات في حدود الـ30 ألفاً.

«مناعة القطيع» أو «مناعة الجماعة» كما تعرف أيضاً، ليست مفهوماً جديداً، وفلسفتها تقوم على أنه عندما يكتسب قسم كبير من الجماعة أو القطيع مناعة ضد مرض معدٍ عن طريق التطعيم أو الإصابة والتعافي، فإن ذلك سيقلل من فرص انتشار المرض لأن من صارت لديهم مناعة سيشكلون ما يشبه الدرع الواقية وبالتالي يتقلص المرض وربما يزول تماماً في نهاية المطاف. وإذا حدث هذا الأمر على نطاق عالمي فإنه يساعد في القضاء على بعض الأمراض مثلما حدث مع الجدري الذي أعلن عن استئصاله عام 1977 عن طريق حملات التطعيم الواسعة والناجحة.

ولكي تتحقق «مناعة القطيع» فإن العلماء يرون أنه لا بد من أن تكون نسبة من تكونت لديهم مناعة بالتطعيم أو بالإصابة ثم الشفاء 60 في المائة على الأقل، وكلما كان المرض معدياً أكثر ارتفعت نسبة الإصابات المطلوبة حتى تصل إلى 90 في المائة في بعض الحالات. وقد أصبحت فلسفة «مناعة القطيع» مفهوماً راسخاً في مبدأ تطوير الأمصال وحملات التطعيم الجماعي ضد أي مرض معد.

الوضع مع فيروس كورونا «كوفيد - 19» مختلف لأنه لا يوجد مصل مضاد حتى الآن وبالتالي لا يوجد تطعيم ضده، ما يجعل المناعة الوحيدة هي التي تتكون بعد الإصابة والتعافي. هذا الأمر ربما كان الدافع وراء تفكير البعض في بريطانيا وربما في دول أخرى بأن استراتيجية «مناعة القطيع» قد تكون الخيار المتاح والأنسب، ما يعني ترك عدد كبير من الناس يتعرضون للفيروس وتتعافى نسبة كبيرة منهم، بينما تحدث بالضرورة أيضاً وفيات.

المشكلة أن بعض الفيروسات المتحورة تفلت من «مناعة القطيع» وتسبب أمراضا وبائية موسمية مثل الإنفلونزا. وفي حالة «كوفيد - 19» فإن العلماء والمختصين لا يملكون معلومات كافية عن الفيروس يجعلهم قادرين على القول ما إذا كان لديه القدرة على التحور مثل الإنفلونزا التي تظهر منها سلالات متحورة باستمرار تصيب حتى من أصيب بها سابقاً، مما يستدعي التطعيم بشكل متواصل.

الواضح أن الحكومة البريطانية مالت في البداية إلى نظرية «مناعة القطيع» حتى لو لم تعترف بذلك، وهو ما قد يفسر التأخر في إعلان وتطبيق إجراءات العزل والوقاية. كما أن النقاش حول الموضوع اشتد بعدما تحدث سير باتريك فالانس كبير مستشاري الحكومة للشؤون العلمية بشكل صريح عن هذه النظرية كمفهوم علمي في أحد المؤتمرات الصحافية بوجود رئيس الوزراء جونسون. ورغم أن وزير الصحة مات هانكوك أصدر بياناً في 15 مارس الماضي نفى فيه أن تكون «مناعة القطيع» استراتيجية حكومية، فإن هناك جهات عديدة ترى أن السياسات التي تطبقها الحكومة في التعامل مع الفيروس ترقى إلى التطبيق عملياً لهذا المفهوم.

خذ على سبيل المثال تأخر بريطانيا في الأمر بالإغلاق وتوجيه الناس بالعزل والبقاء في منازلهم. فحكومة جونسون قررت إصدار توجيه للناس بالاحتفاظ بمسافة آمنة بين شخص وآخر في الأماكن العامة (متران في رأي المختصين) عندما بلغ عدد الوفيات بالكورونا 54 حالة، في حين أن البرتغال أصدرت هذه التوجيهات عندما كانت لديها حالة وفاة واحدة بالفيروس. النمسا والدنمارك أيضاً تحركتا بسرعة لإصدار أوامر الإغلاق وبقاء الناس في بيوتهم، ولم تكن معدلات الإصابة بالفيروس قد تجاوزت الألف حالة وقتها، بينما لم تصدر هذه التعليمات في بريطانيا حتى بلغ عدد الإصابات نحو 6600.

كذلك تأخرت الحكومة البريطانية في بدء عمليات الفحص للناس على نطاق واسع لعزل المرضى، فحتى قبل يومين لم تتجاوز الفحوصات التي أجريت 213 ألفاً كانت منها 55 ألف حالة تأكدت إصابتها بالفيروس. قارن ذلك بألمانيا التي سجلت أعلى معدل للفحوصات في أوروبا، إذ تمكنت من إجراء نحو مليون فحص، ولم تكتفِ بذلك بل رفعت قدراتها لإجراء الفحوصات لتصل إلى نصف مليون فحص يومياً.

هذا الأمر جعل البروفسور كريس ويتي كبير مسؤولي الصحة في بريطانيا يدعو أول من أمس إلى التعلم من تجربة ألمانيا التي ساعدتها في اكتشاف المصابين وعزلهم في وقت مبكر، وبالتالي جعلت نسبة الوفيات فيها أقل مقارنة ببريطانيا وإيطاليا وإسبانيا مثلاً. ويواجه وزير الصحة هانكوك الذي كان من ضحايا الفيروس أيضاً لكنه تعافى، انتقادات واسعة بسبب معالجة وزارته للأزمة والبطء في الفحوصات، إضافة إلى النقص في معدات الوقاية التي تحتاجها الطواقم الصحية الواقفة في الخطوط الأمامية للحرب مع «كوفيد - 19».

من واقع التعامل الدولي مع «كوفيد - 19» يمكن القول إن هناك توجهين برزا في التعامل مع الجائحة التي هزت العالم وغيرت وجه الحياة في المائة يوم منذ ظهورها في الصين نهاية ديسمبر (كانون الأول) الماضي. الأول هو «مناعة القطيع» التي أثارت نقاشاً في بريطانيا وربما طبقت اضطراراً أيضاً في كثير من الدول النامية التي تفتقر إلى الإمكانات الطبية الهائلة لمواجهة هذا الفيروس. أما التوجه الثاني فهو الذي تمثل في المسارعة باتخاذ إجراءات مبكرة للعزل والإغلاق والفحوصات على نطاق واسع للحد من انتشار الفيروس لأطول فترة ممكنة وتقليل عدد ضحاياه، على أمل تطوير علاج أو مصل واقٍ يمنع حدوث موجة ثانية من الإصابات.

سيحتاج العلماء والعالم إلى بعض الوقت قبل إصدار أحكام بشأن الطرق التي جرى التعامل بها مع هذه الجائحة، لكن الحكومة البريطانية تشعر بالقلق بالتأكيد من الاتهامات لها بالتأخر في فرض إجراءات مشددة، لا سيما مع الارتفاع السريع في عدد الضحايا في الأيام القليلة الماضية والتوقعات المتشائمة كتلك التي أصدرها المعهد الأميركي.

الاقتصاد مع «كورونا» ركود أم كساد؟

تيم دوي*

توقع تقرير البطالة في الولايات المتحدة لشهر مارس (آذار)، بالأرقام السيئة القادمة، إذ إن التوقف المفاجئ للاقتصاد تسبب في تهميش قطاعات كاملة. ويثير احتمال معدلات البطالة المكونة من رقمين أن يصبح ما يعرف الآن بـ«الركود العظيم» هو الكساد الكبير التالي. ويطرح هذا سؤالاً مهماً للمشاركين في السوق: ما الذي يفصل الركود عن الكساد؟ نقطة البداية هي النظر في ثلاثة أمور للركود وهي: العمق والمدة والانكماش.

ومن المؤكد أن عمق الانكماش خلال الربع الثاني سيحدد ملمحاً واحداً للركود. وتم إيقاف تشغيل الأضواء حرفياً في أجزاء كبيرة من الاقتصاد. وقد ينخفض الناتج بنسبة تصل إلى 33% وقد ترتفع البطالة فوق 30%، وفقاً لتقديرات بنك الاحتياط الفيدرالي في سانت لويس. وفي حين أن الأرقام الدقيقة لن يتم الكشف عنها إلا بعد إدراك الأمر متأخراً، إلا أنه كان هناك انهيار في النشاط الاقتصادي بدون شك.

والعمق، مع ذلك، ليس سوى جزء واحد من قصة الركود. والمدة هي شأن آخر. ونحن لا نصنف عمليات الإغلاق على المستوى المحلي الناتجة عن الكوارث الطبيعية على أنها كساد، أو حتى ركود، لأن النشاط يمكن أن ينتعش بسرعة إلى حد ما. ولا ينبغي لنا ذلك على المستوى الوطني أيضاً. ولا يمكننا التنبؤ بدقة بمدة الانكماش لأنها تعتمد على مسار الفيروس. دعنا نَقُلْ، بتفاؤل، إننا إذا امتلكنا تحكماً كافياً في الفيروس وانتشاره سنبدأ في رفع القيود على النشاط الاقتصادي. في هذه الحالة، يمكننا أن نتوقع انتعاشاً للنشاط بدءاً من الربع الثالث.

ومع ذلك، لن يكون أي تعافٍ اقتصادي مشابهاً ببساطة لقلب مفتاح الضوء مرة أخرى إلى الوضع «تشغيل». وسيكون الأمر أشبه بتشغيل قرص ربما بسرعة في البداية ولكن ببطء أكثر بعد ذلك. ومقدار السرعة التي ستتمكن من تحقيقها بادئ الأمر ستحدد بعد ذلك فترة التعافي. وقد تتعافى أجزاء معينة من الاقتصاد بسرعة، وقد توفر إعادة بناء المخزون دفعة للمصنعين، على سبيل المثال. وقد يساعد الطلب المتفجر في مسح السلع من على الرفوف لدى تجار التجزئة. ويجب بوجه عام أن نتوقع تعافياً عند رفع القيود.

ومع ذلك، لن يكون هذا التعافي بمثابة انتعاش كامل. فهناك عائقان واسعان أمام الانتعاش الحقيقي. أولاً، توقع بعض الضرر المستمر للاقتصاد نتيجة إفلاس الشركات وانقطاع العلاقات بين صاحب العمل والموظف. ويساعد قانون CARES، مع إعانات البطالة المعززة ومساعدة الأعمال، على تقليل هذا الضرر إلى الحد الأدنى، لكنه لا يزال غير كافٍ لوقف النزيف تماماً.

وثانياً، إلى أن يكون هناك علاج أو لقاح للفيروس، فإن بعض قطاعات الاقتصاد ستتضرر لفترة طويلة في المستقبل. وستظل التجمعات لأكثر من 50 شخصاً، سواء مؤتمرات أو أحداثاً رياضية أو عروضاً فنية... إلخ، محدودة لفترة طويلة. وسوف تكافح صناعات الترفيه والضيافة في عالم يتحول فجأة إلى مكان أصغر للجميع. وحتى بعد تطوير لقاح، فإن الاستخدام الواسع النطاق لمؤتمرات الفيديو ستكون له آثار طويلة الأمد على أعمال السفر.

وأخيراً، من المحتمل أن يتطلب الكساد انكماشاً لتوليد انهيار ذاتي قابل للتحمل في الطلب، حيث يصبح دعم الديون الحالية أصعب مع انخفاض الدخل الاسمي. وتعتمد قدرة الانكماش على توطيد وجوده على نجاح الدعم المالي والنقدي للاقتصاد. ولحسن حظه، فقد تبنى بنك الاحتياطي الفيدرالي بسرعة استراتيجية «كل ما يتطلبه الأمر» للحفاظ على القطاع المالي سليماً، وبالتالي تجنب بالفعل كارثة واحدة ساهمت في الكساد الكبير. ونأمل أن نواصل نجاحنا في تجنب هذا المآزق.

وبالمثل، تحولت السياسة المالية إلى إجراءات لدعم الطلب مع إعانات البطالة المعززة، والتي ستوفر في بعض الحالات دخلاً بديلاً للعمال. والنتيجة الإيجابية غير المقصودة لهذه الفوائد العالية هي منع انكماش الأجور، ونأمل في تعزيز التوقعات الإيجابية لتحديد الأجور خلال مرحلة التعافي.

ولا يزال الانتعاش الناجح يتطلب المزيد من الدعم المالي. على سبيل المثال، برامج التأمين ضد البطالة على مستوى الولايات غير قادرة على التعامل مع حجم المطالبات، ما يؤدي إلى تأخير المساعدة. وعليه، يحتاج الكونغرس إلى تزويد الولايات كاملة بحزمة مالية ضخمة لمنع موجة أخرى من عمليات التسريح من العمل.

إن نتائج سيئة خلال ربع واحد لا تسبب الركود. وفي الواقع، تعتمد صحة الاقتصاد على المدى الطويل على السيطرة على الفيروس. وما إذا كان هذا الانهيار الاقتصادي سيتحول إلى كساد أم لا، لا يزال يعتمد على تصرفات صانعي السياسة في الأشهر المقبلة.

* بالاتفاق مع «بلومبرغ»

عن مسرح الخيال اللبناني!

حنا صالح

فرضت الجائحة على كل المعمورة جدول أعمال محدداً: حماية الحياة، والأمر غاية غايات أي حكم رشيد، وتالياً رصد الإمكانات الكبيرة من أجل الحماية اللاحقة لديمومة العمل والوظائف، وكل ما هو متعلق باليوم التالي الذي سيأتي مع انكفاء الوباء القاتل، إلاّ في لبنان حيث تتتالى «إبداعات» مسرح الخيال السياسي الذي يكشف عن حالة من السوريالية التي تعيشها كل الطبقة السياسية، التي تنتقل في مواقفها من الانهيار الشامل والإفلاس العام مع العجز عن تسديد الدَيْن وتبديد الودائع المصرفية، إلى انتشار وباء «كوفيد – 19» على أنها مجرد أزمات (...) لا تَحول دون المضيّ في سياسات سابقة، لحمتها وسداها الربط المحكم بين كل القرارات والتدابير ومقتضيات المعركة الرئاسية!

منذ ما قبل تأليف الحكومة الواجهة للجهات الفعلية الممسكة بالقرار اللبناني، «حزب الله» على وجه الخصوص، كانت بارزة معالم المعركة الرئاسية، بين المسترئسين الأساسيين في تحالف الممانعة السوري - الإيراني، جبران باسيل وسليمان فرنجية، وأول من تحدث عن ذلك كان الرئيس اللبناني ميشال عون عندما عدّ صهره باسيل متقدماً في السباق، آخذاً بعين الاعتبار أنه وفق رأيه يحوز تغطية كبرى من «حزب الله». وهنا تندرج أيضاً خطة باسيل في المواجهة مع رياض سلامة حاكم البنك المركزي، وتتراوح بين الرغبة في الإقصاء أو التكبيل، من خلال الإمساك بالمواقع – المفاتيح في القرار المالي. وليس بعيداً عن هذا المنحى ما كان من مواجهة مع قائد الجيش الجنرال جوزف عون، لكنها تراجعت نتيجة الظرف العام من إفلاس ووباء، وتالياً أمام الدور المأمول من قائد الجيش أن يتابع النهوض بأعبائه على رأس المؤسسة العسكرية.

العناوين التي احتلت صدارة العمل الحكومي، ويعدّها الوزير باسيل جسر عبوره إلى القصر الرئاسي بدأت مع المشروع المعلق «الكابيتال كونترول» الذي تم تفصيله على مقاس الكارتل المصرفي والذي أخطر ما فيه أنه يقونن الفساد والنهب الممارَس، إلى محاصصة التعيينات في المواقع المالية، والمضي في نهج الصفقات: سد بسري، وتجميد التشكيلات القضائية المتقدمة التي أقرها بالإجماع مجلس القضاء الأعلى. الملاحَظ أنه ليس بين هذه المشاريع، لا الرؤية المرتجاة للإنقاذ الاقتصادي الاجتماعي، وهذه المهمة الأبرز على عاتق الحكومة التي مضى على نيلها الثقة نحو الشهرين، وبعيداً عن مواقف «اللعي»، ليس بينها أولوية الهم الحياتي اليومي للمواطنين، والأرقام الرسمية تتحدث عن أن نسبة الفقر تجاوزت الـ55% من اللبنانيين نصفهم تحت خط الفقر ممن لا يحصّلون قوتهم اليومي.

مع دخول الولاية الرئاسية ثلثها الأخير، يعاني الوزير المرشح الرئاسي باسيل من ضيق الوقت، وهو أكثر من يعرف أن «الإنجازات» المحققة صفرية رغم هيمنة فريقه على الحكومات، إذ ليس بالإمكان التعويل على إنجاز في ملف الكهرباء المثقل بنحو 42 مليار دولار من الديون، رتبتها سياسة تياره المهيمن على وزارة الطاقة منذ نحو 11 سنة من دون انقطاع... كما أن التنقيب عن النفط والغاز في أعماق البحار، لم يعد مجدياً في هذه المرحلة، مع الهبوط الحاد في الأسعار نتيجة الإقفال العالمي والتراجع الكبير في كل الاقتصادات، فصبَّ ضغوطه لفرض التعيينات والمضي في مشروع سد بسري!

قيل الكثير عن خطبة رئيس الحكومة، بعد مناكفات سياسية ووزارية، أظهرت عجز حكومة الطرف الواحد عن الحكم كفريق عمل واحد، وصفق الوزراء وامتدح الإعلام نخوة البروفيسور دياب الذي تبين أن ما قام به ليس أكثر من «ضربة سيف في الماء»، معلناً عن سحب بند التعيينات المالية من جدول أعمال مجلس الوزراء، بذريعة أنها تقوم على محاصصة لا تشبهه ولا تشبه الحكومة، وقد بدا لبعض الوقت أن جدول الأعمال تم فرضه، ما يعني أن البلد أمام ظاهرة وجود رئيس حكومة غير معنيّ بما يرد على جدول أعمال مجلس الوزراء، لكن سرعان ما بانت الحقيقة بعد الاستعراض، والمتمثلة برغبات خارجية نبّهت إلى حساسية التعيينات وما هو مقترح لهذه المواقع! وهكذا تم إبقاء القديم على قِدَمه في مصرف لبنان، والأمر ما كان ممكناً لولا التوافق من تحت الطاولة مع «حزب الله»، القادر وفق التوازن الذي هندسه أن يفرض ما يشاء، بدليل رضوخ المصارف لمشيئة الأمين العام للحزب بشأن «الإفراج» عن الودائع والحسابات الصغيرة، ويتابع في الوقت عينه المعركة الكلامية مع الأميركيين من دون المس بالمواقع المحددة لارتباطها الوثيق بالعقوبات الأميركية وفعاليتها!

لم يكن الوزير باسيل الخاسر الأبرز من الإرجاء بعيداً عن القبول بتلك التسوية، لكنه أخذ الحكومة – الواجهة، إلى إقرار مشروعه إقامة سد بسري، التي أقرت بشحطة قلم مراكمة الديون بالاقتراض 625 مليون دولار من البنك الدولي، لسد نهج جشع ومتسلط بديل أن تكون الأولوية سد جوَع الناس، وبالتالي تكبيل البلد وتعميق الانهيار رغم أضراره الجيولوجية ومخاطر إقامة سد مائي فوق فالق زلزالي وعدم الأخذ بالاعتبار الرفض الشعبي الواسع لهذا المشروع والفشل الذريع في سياسة السدود التي أرهقت الخزينة وانتفت الجدوى منها!

رفعت ثورة تشرين من ضمن مطالبها بالتغيير السياسي الشامل وقيام مرحلة انتقالية تُفضي إلى إعادة تكوين السلطة، مطلب استقلالية السلطة القضائية، لأن هذه الاستقلالية عنوان محوري في عملية استرداد الدولة المخطوفة، وهو مطلب قوى دولية داعمة للبنان ترى في استقلالية القضاء شفافية لا غنى عنها وعنصر استعادة ثقة بلبنان. اللافت أن مجلس القضاء لأول مرة منذ عقود وضع بالإجماع تشكيلات قضائية متقدمة نسبياً يمكن أن توفر مظلة للقضاة بوجه المداخلات السياسية. هذه التشكيلات حُجزت لدى وزيرة العدل، ويتردد في العلن أن رئيس البلاد لن يوقّعها لأن رئيس السلطة القضائية لم يتشاور معه فيها (...) الأمر الذي يقول بالفم الملآن إن من هم في موقع القرار متمسكون بنهج التطويع، وهو أمر سبق للرئيسة القاضية حياة عاكوم، أن تحدثت عنه ونبهت إلى مخاطر تسخير القانون والمؤسسات في خدمة الطبقة السياسية وتغطية لمصالحها!

كل ما يجري في بلد الأرز يتجاهل المنطق ويتحدى الأولويات الحياتية وكيفية حشد الجهود لمواجهة الوباء المميت، ويدرك أوسع الأوساط أنه بعد الخروج من الحجر الصحي سيجد الناس بلداً منتهياً، اقتصاده متآكل، مؤسساته مفلسة، والبطالة واسعة جداً وأكثرية جائعة، وأبواب الهجرة موصودة لأن التعثر الاقتصادي عالمي، ما يعني أن مؤشرات رفض فرض وقائع حكومية ستتسع، وبالتالي تخطئ الحكومة ومن هم خلفها إذا ما استمر اللجوء إلى إجراءات ذات طابع بوليسي تنطلق من أن صفحة الثورة قد طُويت!

محللون لـ الشرق الأوسط : اتفاق موازنة العرض والطلب لا بد من أن يتخطى 6 أشهر

«أوبك بلس» أمام تحدي القرار الحاسم لطمأنة الاقتصاد العالمي

الرياض: فتح الرحمن يوسف

رجح محللون اقتصاديون أن يسفر اجتماع اليوم الخميس لـ«أوبك+»، الذي دعت إليه السعودية مؤخرا، عن توصيات ملزمة للأطراف المختلفة لمنع التراكمات الكبيرة لمخزونات النفط، مع استثناء دول النزاع، مؤكدين أن تحالف «أوبك+» سيكون أمام قرار حاسم اليوم أمام العالم لطمأنة أسواق النفط وتشجيع الاقتصاد العالمي مع تأكيدات بضرورة أن يراعي المجتمعون مسألة التوازن في العرض والطلب لمدة زمنية لا تقل عن 6 أشهر كمرحلة أولى على الأقل.

وفي هذا السياق، قال المحلل الاقتصادي الدكتور أحمد جبريل لـ«الشرق الأوسط» إن الأنظار تترقب بآمال أن يتوافق المجتمعون على قرار حاسم من شأنه أن يحقق قدرا من الحد الأدنى للتعاون الدولي يعزز استقرار أسواق الطاقة ويراعي كافة الظروف الاقتصادية والأزمات والأحداث وحاجات الدول.

ولا يستبعد جبريل أن يتوصل المجتمعون إلى اتفاق جماعي جديد يضبط سوق النفط العالمية تفاديا لتفاقم الأزمات الاقتصادية والصحية في ظل مواجهة العالم للآثار السلبية الناجمة عن جائحة فيروس «كورونا»، مع ضرورة التوصل إلى سعر عادل يحقق الحد الأدنى من الرضا للمنتجين والمستهلكين على حد سواء على الأقل إلى نهاية العام الجاري.

من جهته، قال الدكتور محمد القحطاني أستاذ الإدارة الدولية بجامعة الملك فيصل لـ«الشرق الأوسط» إن «أوبك+» أمام قرار حاسم لمواجهة أصعب امتحان لها منذ عقود، خصوصا أن العالم يواجه جائحة «كورونا» المفجعة، تزامنا مع تقهقر الاقتصاد العالمي المريع.

ولفت القحطاني إلى أن السعودية باعتبارها أكبر منتج نفطي في «أوبك» فهي تحمل هموم جميع أعضاء المنظمة، وتسعى جاهدة لضبط إيقاع أسعار النفط الخام؛ لتكون ضمن نطاق المعقول، بهدف أن يخف العبء على اقتصادات الدول المنتجة التي يعتبر النفط مصدرا أساسيا لميزانياتها العامة.

وأوضح القحطاني، أن الصورة العامة للتحليلات ترجح اتفاقا لتعزيز أسعار النفط ليتجاوز سقف 50 دولارا للبرميل وإبقائها عند هذا المستوى لمدى زمني لا يقل عن نصف عام، مرجحا أن يراعي المجتمعون في «أوبك+» مسألة التوازن في العرض والطلب، خصوصا في النصف الثاني من هذا العام.

ولكن القحطاني يرى أن متوسط السعر الأنسب - وفق رؤيته - 55 دولارا نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج لعدد من دول «أوبك» كالجزائر مثلا، مبينا أن بعض حقولها الصخرية تكلف الجزائر 53 دولارا للبرميل، وكذلك من هم خارج «أوبك».

وأضاف القحطاني أن منتجي النفط الصخري الأميركي ذي التكاليف المرتفعة لن يتوانوا عن زيادة إنتاجهم متى ما تجاوز سعر البرميل 55 دولارا، مشيرا إلى أن الحفارين الصخريين الأميركيين قاموا ببناء تراكمات من الآبار المكتملة جزئيا تحسبا لانتعاش الأسعار مرة أخرى، إذ بمجرد ارتفاع الأسعار يمكنهم تشغيل ذلك الإنتاج قيد الانتظار فيخف العبء على العامل الاقتصادي والسياسي في ظروف صعبة للغاية يواجهها السياسيون.

وشدد القحطاني على ضرورة أن يحرص المجتمعون في «أوبك+» على منع التراكمات الكبيرة لمخزونات النفط، منوها أن مرافق التخزينات الاستراتيجية في العالم مليئة هذه الأيام بالوقود الخام والمكرر، مؤكدا على أهمية إعفاء دول مثل ليبيا ونيجيريا نظرا للانقطاعات الكبيرة المتكررة التي واجهتهما في الإمدادات بسبب النزاعات الداخلية، مع الأخذ في الحسبان بأن الدولتين تمتلكان 1,5 مليون برميل خارج السوق حاليا.

من ناحيته يرى الدكتور عبد الرحمن باعشن، رئيس مركز الشروق الدراسات الاقتصادية، أن «أوبك+» أمام امتحان صعب للغاية، مستدركا أن السعودية حريصة على أن توجد ما يحقق الرضا للمنتجين والمستهلكين، شريطة أن تقدم الدول المنتجة الكبرى المنتجة كروسيا وأميركا ما يحقق ذلك، وهو الأمر الذي يستدعي اجتماع الأطراف اليوم، من أجل الوصول إلى اتفاق يعيد الثقة للأسواق العالمية.

يترقب العالم اجتماع تحالف «أوبك بلس» اليوم لاستيضاح مستقبل أسواق النفط العالمية (رويترز)

وباء «كوفيد ـ 19» يطرح تحديات وفرصاً في المنطقة العربية

«أضرار كبيرة» للتجارة العالمية بعد تعطل شبكة التوريد

دبي: مساعد الزياني

قال تقرير اقتصادي، أمس، إن التجارة العالمية التي تعتمد على شبكة واسعة من سلاسل التوريد وتجارة التجزئة والخدمات المصرفية والتصنيع والنقل، أصيبت بأضرار كبيرة نتيجة تعطل دوران تلك الشبكة العالمية بعد أن فرضت الدول كثيراً من القيود والضوابط على حدودها، وانخفض التبادل التجاري؛ مما قد يتجه بالاقتصاد العالمي نحو الركود فعلاً.

وقال التقرير الذي صدر من «مؤسسة دبي للمستقبل»، إن جزءاً كبيراً من قطاع التجزئة العالمي سيتجه إلى المنصات الرقمية، موضحاً أنه رغم أن هذا قد لا يعوض الخسائر قصيرة الأمد لتجار التجزئة التقليديين على مستوى العالم، فإنه يطرح بالتالي فرصاً متنوعة للاستثمار يمكن للدول العربية الاستفادة منها. وأشار التقرير الذي عنون بـ«الحياة بعد (كوفيد19): مستقبل التجارة»، إلى أن توقف سلسلة الإمداد البحري العالمية التي تدعم واردات التجارة والسلع في بلدان كثيرة وإغلاق بعض البلدان حدودها مؤقتاً، سيدفع بالدول العربية نحو الاعتماد على أسواقها الداخلية بشكل أكبر للحفاظ على استمرارية التجارة وأعمال الشركات لديها.

ولفت التقرير، الذي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، إلى أن قيمة التجارة العالمية للبضائع في عام 2018 بلغت نحو 19,67 تريليون دولار، بنسبة نمو وصلت إلى 3 في المائة... إلا إن تصاعُد التوترات التجارية بين الاقتصادات المتقدمة الكبرى، وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني مصحوباً بعوامل أخرى، أسهما في إضعاف النمو الاقتصادي العالمي نهاية ذلك العام وخلال عام 2019، فانخفضت نسبته إلى نحو 3,3 في المائة، بعد أن كان بحدود 3,9 في المائة عام 2017.

وأضاف: «في الوقت ذاته، شهدت التجارة العالمية تراجعاً بنحو 0,8 في المائة حتى فبراير (شباط) 2019 مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2018، وواصلت تراجعها على هذا المنوال بقية العام على المستوى العالمي، فانطلقت تحذيرات من حدوث ركود عالمي يشبه ما حدث عام 2008، ومع هذا كانت الآمال معقودة على حدوث تحسن العام الحالي لتجاوز الاضطرابات الاقتصادية العالمية، والعودة إلى معدلات النمو في مختلف القطاعات، ومنها قطاع التجارة، إلا إن المشهد تغير تماماً».

وتوقع التقرير أن يؤدي انخفاض حجم التبادل التجاري العالمي إلى تصاعد النقاشات العالمية عن دور الموردين والشركاء التجاريين في اقتصادات الدول، مما سيدفع بها إلى تنويع سلاسل التوريد التي تعتمد عليها لتضم قنوات متعددة ومجموعة أوسع من الشركاء بما يمكنها من تخفيف تأثرها بأي انقطاع واسع في سلاسل التوريد بسبب الأزمات أو الكوارث.

ولفتت «مؤسسة دبي للمستقبل» أن حصة التجارة الإلكترونية من مبيعات التجزئة العالمية كانت تشهد نمواً سنوياً متصاعداً قبل أزمة «كوفيد19». وتوقع بعض الدراسات أن تصل إلى نحو 16 في المائة مع نحو 26 تريليون دولار عام 2020. لكن الواضح أن تلك الحصة تجاوزت ذلك إلى أرقام قياسية حالياً بسبب أزمة «كوفيد19» وتوجه المستهلكين نحو «التسوق عند بعد»، على الرغم من أن القيمة الكلية لمبيعات التجزئة العالمية قد تتراجع بسبب تباطؤ الأسواق وتراجع الاستهلاك.

وتوقع التقرير أيضاً أن يؤدي تشديد حظر التجول في مختلف دول العالم إلى دفع قطاع التجارة الإلكترونية إلى النمو بسرعة أكبر، وذكر أنه في إيطاليا وحدها، ازدادت مبيعات تجارة التجزئة عبر الإنترنت بنسبة 90 في المائة من شهر فبراير (شباط) إلى مارس (آذار) الماضيين. وأشار إلى أن دولة الإمارات وصلت إلى مركز متقدم على صعيد التجارة الإلكترونية قبل أزمة «كوفيد19»؛ إذ يسهم الاقتصاد الرقمي بنسبة 4,3 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وأكد تقرير «الحياة بعد (كوفيد – 19): مستقبل التجارة» أن أزمة الفيروس الحالية أظهرت أهمية أن تكون لدى الدول العربية بنى تحتية رقمية متقدمة تتيح التسوق والعمل عن بعد وتقديم الخدمات عبر الإنترنت، «فدون ذلك سيتسبب حظر التجول والبقاء في المنزل لمدة طويلة بشلل شبه كامل في الاقتصاد والأعمال ومرافق الدول».

ووفقاً للتقرير، «سيؤدي هذا على المدى الطويل بعد جائحة (كوفيد19) إلى انتشار أوسع للأتمتة والتقنيات الحديثة في أعمال التجارة والعمليات الإنتاجية. وسيؤدي أيضاً إلى تغيير إنتاج المصانع كي تلبي المتطلبات الملحّة للدولة والمجتمع بعد انتهاء أزمة (كوفيد19)».

«الوباء» يهدد ثلث التجارة الدولية في 2020

جنيف: «الشرق الأوسط»

توقعت منظمة التجارة العالمية الأربعاء أن تسجّل التجارة الدولية انكماشا بين 13 في المائة و32 في المائة في 2020، لتكون أعلى من تلك المسجلة في 2008، في ظل تفشي وباء «كوفيد - 19» عالمياً الذي أبطأ التبادلات بشكل شديد. وبعدما كانت هذه المبادلات تواجه المعوقات التي فرضها التوتر التجاري بين الصين والولايات المتحدة، والغموض الذي شاب عملية بريكست، يُتوقع أن تنخفض التبادلات الجارية بنسبة من «رقمين» في «جميع المناطق تقريبا»، وفق تقرير للمنظمة. ويخشى أن يكون للتصحيح تداعيات أشد على أميركا الشمالية، وآسيا التي يمكن أن تنهار صادراتها بأكثر من 40 في المائة و36 في المائة على التوالي، وفق السيناريو الأكثر تشاؤما لدى اقتصادي المنظمة. كما ستشهد أوروبا وأميركا الجنوبية انخفاضات أعلى من 30 في المائة، وفق التوقعات.

ونقل التقرير عن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرتو أزيفيدو قوله إن «الهدف المباشر هو احتواء الجائحة، وتخفيف الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالأفراد والشركات والدول»، داعياً المسؤولين السياسيين إلى البدء بالفعل بالتخطيط لما بعد الوباء.

وبشكل عام، حذرت منظمة التجارة العالمية من أن أزمة التجارة العالمية ستكون «على الأرجح أكبر من الانكماش في التجارة الناجم عن الأزمة المالية العالمية في 2008 - 2009». وقال التقرير إنه إذا كانت الفترتان «متشابهتين في نواح معينة»، لا سيما من حيث إن الحكومات تتدخل بشكل كبير لدعم الشركات والأسر، فإنهما تختلفان باختلاف طبيعة الوباء نفسه والتدابير المتبعة لاحتوائه. وقالت منظمة التجارة العالمية إنه «بسبب القيود المفروضة على السفر والتباعد الاجتماعي لإبطاء انتشار المرض، فقد أثر ذلك بشكل مباشر على عروض العمالة والنقل والسفر». وأضافت أنه «تم إغلاق قطاعات كاملة من الاقتصادات الوطنية، مثل الفنادق والمطاعم وتجارة التجزئة غير الضرورية والسياحة وجزء كبير من نشاط التصنيع».

تأمَل في اتفاق عالمي وتطالب الحكومة بإنقاذها من الإفلاس

شركات النفط الروسية الصغيرة «بين الحياة والموت»

موسكو: طه عبد الواحد

يتزايد تأثير هبوط أسعار النفط نتيجة انهيار اتفاق «أوبك+» وجائحة «كورونا»، على مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي، وفي مقدمتها قطاع الإنتاج النفطي، لا سيما شركات الإنتاج الصغيرة، التي حذرت من احتمال إفلاسها ضمن الظرف الراهن في الأسواق، ما دفعها لمطالبة الحكومة بمنحها تسهيلات ضريبية كتلك التي منحتها للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتعلق شركات إنتاج نفطي روسية كبرى الآمال على قرارات إيجابية خلال اجتماع «أوبك+» المقرر اليوم واجتماع وزراء طاقة مجموعة العشرين غداً، تساهم في استعادة السوق توازنها، وتوفر مجدداً إيرادات كبيرة للاقتصاد الروسي، تساعده على التخفيف من عمق التداعيات طويلة الأمد للأزمة الحالية. وكشفت صحيفة «كوميرسانت» الروسية أمس، عن رسالة وجهتها «رابطة شركات الإنتاج النفطي الروسي الصغيرة المستقلة» إلى رئيس الحكومة ميخائيل ميشوستين، نهاية الشهر الفائت، تطلب منه تأجيل مدفوعاتها الضريبية، وبصورة خاصة تأجيل تسديد ضريبة إنتاج المواد الخام، خلال الفترة من مارس (آذار) حتى مايو (أيار)، أو إلى أن يعود متوسط السعر ويستقر عند مستوى 40 دولاراً للبرميل. وتحذر تلك الشركات من أنها ستكون مهددة بالإفلاس، إن لم تحصل على الدعم الضروري. وتُصنف «شركة نفطية صغيرة» في روسيا، الشركات بقدرة إنتاج أقل من 500 ألف طن سنوياً، وهي شركات مستقلة لا تملك مصافيها الخاصة، ولا القدرات المالية والتقنية التي تسمح بتخزين كامل إنتاجها لفترة طويلة. وحسب بيانات «الرابطة» كان إجمالي حصة هذه الشركات 1,7% من إجمالي الإنتاج النفطي في روسيا عام 2019.

وتقول «الرابطة» في رسالتها، إن صغار المنتجين النفطيين سيتعين عليهم دفع ضريبة إنتاج قيمتها 7,5 آلاف روبل (نحو 100 دولار) عن كل طن في شهر مارس، في حين أن إيراداتهم لهذه الفترة «ستنخفض بشكل حاد»، نتيجة انهيار أسعار النفط، وبالتالي لن يتوفر لدى الجزء الأكبر من تلك الشركات ما يكفي من أموال «للتسويات مع الدولة»، أي تسديد الضرائب، وغيرها من التزامات، و«للبنوك بهدف الحصول على قروض إضافية»، فضلاً عن أنها قد تعجز عن تسديد التزاماتها أمام الموردين. وتوضح الرابطة أن السعر المحلي لإنتاج تلك الشركات لا يزيد على 6 آلاف روبل للطن (نحو 80 دولاراً)، وهو أقل بكثير من صافي سعر الصادرات البالغ 10 آلاف روبل (نحو 133 دولاراً) للطن، وتقول إن هذا السعر المتدني لا يسمح للشركات الصغيرة حالياً بتسديد ضريبة الإنتاج.

وأكدت يلينا كورزون، المديرة التنفيذية في «رابطة شركات الإنتاج النفطي الروسي الصغيرة المستقلة»، على «حاجة ماسّة لدعم تلك الشركات»، موضحة أن «عدداً منها بقدرة إنتاج 50 إلى 100 ألف طن سنوياً اضطرت لإيقاف الإنتاج بسبب الربحية السلبية»، وأضافت: «نحن نتحدث عن 100 شركة في مناطق عدة في البلاد، من إقليم بيرم، وجمهورية باشكيريا، ومنطقة ساراتوف، وتتارستان». وفضلاً عن المطالبة بتأجيل مدفوعات ضريبة الدخل، ترى كورزون أنه من الضروري كذلك إعلان «إجازة» على مدفوعات تلك الشركات لصندوق الضمان الاجتماعي، خلال شهر أبريل (نيسان)، الذي أعلنه الرئيس فلاديمير بوتين «شهر عطلة».

وكانت أسعار النفط قد هبطت بشكل حاد منذ نهاية الأسبوع الأول، مطلع الأسبوع الثاني، من شهر مارس الفائت، وذلك بعد انهيار اتفاق «أوبك+» لتقليص الإنتاج النفطي، على خلفية رفض روسيا حينها اقتراحاً بتقليص إضافي لضبط السعر بعد انخفاض الطلب مع تفشي فيروس «كورونا». وتسبب هبوط سعر النفط حينها بانهيار حاد في البورصة وأسواق المال الروسية، وتكبّد مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي خسائر نتيجة ذلك.

كما أدى هبوط سعر النفط حتى مستويات أدنى من المعتمد في الميزانية الروسية عند مستوى 42 دولاراً للبرميل، إلى فقدان الميزانية 22 مليار روبل (292 مليون دولار) من إيراداتها المقررة لشهر مارس، ويتوقع أن تصل الخسائر حتى 55,8 مليار روبل (740 مليون دولار) عن شهر أبريل الحالي. وتضطر الحكومة الروسية حالياً للإنفاق من مدخرات «صندوق الثروة الوطني» لتغطية هذا العجز.

وترى شركات نفط روسية كبرى، غير حكومية، أن اتفاق تقليص حصص الإنتاج النفطي بات حاجة ملحّة لروسيا. هذا الموقف عبّر عنه ليونيد فيدون، نائب رئيس شركة «لوك أويل» النفطية الروسية الكبرى الخاصة، الذي قال في تصريحات أخيراً لوكالة «تاس»، إن الاتفاق ضروري للغاية بالنسبة لروسيا، وعبّر عن قناعته بأنه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، ويوفّر لروسيا دخلاً من 100 حتى 200 مليون دولار يومياً.

جدل في أميركا حول موعد «إعادة فتح الاقتصاد»

واشنطن: عاطف عبد اللطيف

تزايدت حالة الجدل داخل المجتمع الأميركي حول توقيت إعادة فتح الاقتصاد وعودة الحياة لطبيعتها، خاصة بعد أن أظهرت بعض البيانات مؤشرات إيجابية طفيفة خلال اليومين الماضيين، حول عدد الحالات الجديدة المصابة بعدوى كورونا. ومن جانبه، طالب وزير الخزانة الأميركي، ستيفن منوتشين، بتخصيص حزمة تمويلات جديدة بقيمة 250 مليار دولار لبرنامج الأعمال الصغيرة الأكثر تضررا من فيروس كورونا. وقدم منوتشين الطلب إلى الكونغرس، أمس، موضحا أن هذا التمويل سيوفر قروضا مدعومة من الحكومة لأصحاب العمل الذين يبقون على العمال في ظل الأزمة.

وأعلنت إدارة الرئيس ترمب أن البنوك قامت بالفعل بتوفير 70 مليار دولار من القروض المدعومة فيدراليا لأكثر من 200 ألف شركة صغيرة. ولكن لا تزال العديد من الشركات الصغيرة تنتظر المساعدة المضمونة فيدرالياً. وقد أثار ذلك قلق المشرعين من أن الأموال قد تجف قبل أن يستأنف الكونغرس أسبوع 20 أبريل (نيسان)، حيث لا تزال العديد من الشركات الصغيرة تنتظر المساعدة. ويطالب الديمقراطيون في الكونغرس بضرورة أن يشمل البرنامج الجديد مئات المليارات من الدولارات للمستشفيات وحكومات الولايات والحكومات المحلية والمساعدة الغذائية. وقالوا في بيان، صباح أمس: «كما قال الديمقراطيون منذ اليوم الأول، يجب على الكونغرس أن يقدم مساعدة إضافية للشركات الصغيرة والعائلات، بناءً على الدفعة القوية المقدمة في قانون العناية المدعوم من الحزبين».

ودعت رئيسة مجلس النواب، الديمقراطية نانسي بيلوسي، إلى تخصيص نصف مبلغ الـ250 مليار دولار المطلوب للمساعدة التجارية الصغيرة، للمؤسسات المالية المجتمعية التي تخدم الشركات المملوكة لأقليات والنساء والمحاربين القدماء والمزارعين والجماعات غير الربحية.

كما طالبت بإجراء تحسينات على البرنامج لضمان حصول جميع الشركات الصغيرة المؤهلة على التمويل، وتوفير 100 مليار دولار إضافية للمستشفيات ومراكز الصحة المجتمعية والنظم الصحية و150 مليار دولار إضافية لحكومات الولايات والحكومات المحلية التي تواجه نقصاً حاداً في الميزانية.

ودعا القادة الديمقراطيون إلى زيادة بنسبة 15 في المائة إلى الحد الأقصى لبرنامج المساعدة الغذائية التكميلية، الذي يقدم المساعدة الغذائية للأسر ذات الدخل المنخفض. قدم قانون العناية 117 مليار دولار للمستشفيات، و150 مليار دولار لحكومات الولايات والحكومات المحلية، والتي لم يتم توزيع كثير منها حتى الآن.

وبينما ينظر الكونغرس في هذه الحزمة الجديدة من المساعدات، يتزايد طلب المنشآت الصغيرة للتمويلات الحكومية للمساعدة على البقاء وتجنب تسريح عدد أكبر من العمال. وبلغ عدد الأميركيين الذين قدموا إعانات بطالة خلال الأسبوعين الماضيين 10 ملايين مواطن.

وفي غضون ذلك، شهدت نيويورك، الولاية الأميركية الأكثر تضرراً، انخفاضا ملحوظا في عدد الحالات التي تحتاج إلى العناية داخل المستشفيات، وانخفضت حالات القبول الجديدة في وحدات العناية المركزة بشكل حاد. ورغم أن الولاية ما زالت تسجل عدد وفيات مرتفع يوميا، فإن ذلك مؤشر غير دقيق على مدى انتشار الفيروس.

وأبدى مدير المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية، أنتوني فوتشي، بعض التفاؤل بشأن البيانات الواردة من نيويورك، لكنه أبدى أيضا قلقا بشأن السيناريو البديل، حيث يحاول الأميركيون استئناف حياتهم الطبيعية في وقت مبكر. وأبدى فوتشي تخوفه من أن سرعة عودة الحياة الطبيعية قد يؤدي لظهور موجات جديدة من العدوى. ويخشى مسؤولو الصحة العامة من أن يؤدي تفاؤل بعض الناس إلى التراجع عن الالتزام بإجراءات البعد الاجتماعي، حيث سيؤدي ذلك إلى موجات جديدة من الإصابة بالعدوى. ويبقى التحدي هو كيفية إدارة التوقعات والسلوك العام إذا شعر الناس أن الفيروس قد انتهى، أو أنهم ظنوا أن أسوأ السيناريوهات ولت. وسيتعين على الرئيس ترمب اتخاذ قرارات صعبة خلال الأسبوعين المقبلين بناء على البيانات التي ترد من الولايات بخصوص عدد الحالات الجديدة. وفي جميع الأحوال، سيجد الرئيس نفسه أمام أصعب القرارات وهو كيفية الموازنة بين الضرورات المتعلقة بالاقتصاد وحياة المواطنين.

ويقول براد بلاكمان، الذي خدم في كبار موظفي البيت الأبيض للرئيس السابق جورج دبليو بوش، إنه سيأتي وقت سيضطر فيه الرئيس إلى تبني عقلية الخبير الاكتواري مثل الطبيب.

وأصر بلاكمان على أن نوع تقييم المخاطر الشائع في صناعة التأمين يمثل بالضبط نوع المبادئ التي يجب على الرئيس تقييمها، مشيرا إلى أنه إذا استمر الأطباء في طريقهم، فإنهم سيختارون دائماً جانب الحذر الشديد، ولكن يجب على الرئيس الموازنة بين ما إذا كان العلاج سيكون أسوأ من المرض، حسبما نقلت عنه صحيفة «ذا هيل».

وأشار بلاكمان إلى أنه مع احتمال وجود لقاح مضاد للفيروس التاجي خلال عام أو أكثر، يبدو من شبه المؤكد أنه سيتعين على البلاد الانفتاح مرة أخرى حتى في ظل استمرار مخاطر «كوفيد - 19». وقال: «سيتعين على الرئيس اتخاذ بعض القرارات الصعبة على أساس المخاطر».

ويسعى الرئيس ترمب بشكل كبير إلى الدفع بعودة الاقتصاد واستعادة الحياة الطبيعية بشكل تدريجي. وغرد ترمب قبل يومين قائلا: «هناك ضوء في نهاية النفق». ودافع ترمب في وقت سابق عن دعوته لفتح أجزاء من الاقتصاد بحلول عيد الفصح الأحد 12 أبريل، قبل أن يتراجع عن هذه الفكرة أمام تحذيرات خبراء الصحة العامة.

العملة	البلد	ر. سعودي	ر. قطري	ر. عماني	د. إماراتي	د. بحريني	د. كويتي	د. أردني	ج. مصري	د. مغربي	ل. لبنانية	د. تونسي
$	دولار أميركي	3,75	3,64	0,38	3,67	0,38	0,31	0,71	15,75	10,26	1508	2,90
£	ج. استرليني	4,66	4,52	0,48	4,56	0,47	0,39	0,88	19,55	12,74	1872	3,60
€	يورو	4,07	3,95	0,42	3,99	0,41	0,34	0,77	17,11	11,14	1637	3,15

النفط (برنت)
أمس 32,15
السابق 31,87 $

الذهب
أمس 1672,80
السابق 1664,80 $

بتكوين
أمس 7348,68
السابق 7348,02 $

وزراء مال الاتحاد يفشلون في الاتفاق على خطة لمواجهة «كورونا»

«المركزي» الأوروبي يطالب بـ1,5 تريليون يورو للتصدي للأزمة الاقتصادية

بروكسل: عبد الله مصطفى
لندن: «الشرق الأوسط»

لم ينجح وزراء المال الأوروبيون في التوصل إلى اتفاق بعد ليلة طويلة من المباحثات حول خطة إنعاش بعد تفشي فيروس «كورونا المستجد»، إذ لا تزال دول الشمال معارضة لدول الجنوب التي تدعو إلى جهد مالي غير مسبوق في صيغة ديون مشتركة. بينما قال مسؤولون لـ«رويترز» إن البنك المركزي الأوروبي أبلغ وزراء مالية منطقة اليورو بأن التكتل قد يحتاج إلى تدابير مالية بقيمة تصل إلى 1,5 تريليون يورو (1,6 تريليون دولار) للتعامل مع الأزمة الاقتصادية الناجمة عن وباء فيروس «كورونا». وأحجم متحدث باسم البنك عن التعليق.

وأضاف المسؤولون أن مفوضية الاتحاد الأوروبي قالت خلال اجتماع عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، إن اقتصاد التكتل قد ينكمش بما يقدّر بـ10% هذا العام، لكن لا يزال الوزراء منقسمين بخصوص كيفية دعم الاقتصاد وأخفقوا في الاتفاق على نص مشترك.

وأعلن ماريو سينتيو، رئيس مجموعة اليورو التي تضم وزراء مالية الاتحاد الأوروبي، في تغريدة له عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «لقد تقرر تعليق المحادثات الأربعاء، على أن تُستأنف الخميس... في طريقنا إلى وضع اتفاق لكننا لم نصل إليه بعد». وأضاف: «يبقى هدفي هو ذاته: شبكة أمان أوروبية قوية لمواجهة تداعيات كوفيد - 19 (لحماية العمال والشركات والدول) والشروع في خطة إنعاش واسعة».

وزير المال الهولندي فوبكه هوكسترا خلال اجتماع عبر الفيديو مع نظرائه الأوروبيين ليل الثلاثاء لبحث إجراءات مواجهة «كورونا» (إ.ب.أ)

ورأى موقع «ماركت ووتش» الاقتصادي أن فشل التوصل لاتفاق حول سبل مواجهة «كورونا» يعكس حجم الخلافات بين أعضاء الكتلة الأوروبية بشأن كيفية تقاسم التكلفة الاقتصادية الباهظة لأزمة تفشي «كورونا» في مختلف أنحاء القارة العجوز التي أصبحت بؤرة انتشار المرض عالمياً.

ويرتكز أول رد اقتصادي أوروبي على ثلاثة محاور يبدو أنها كانت تحظى مبدئياً بموافقة الوزراء، تشمل قروضاً بقيمة 240 مليار يورو من صندوق خطة إنقاذ منطقة اليورو، وصندوق ضمان للشركات، ودعم البطالة الجزئية. لكن إيطاليا -الدولة الأكثر تضرراً من الوباء (17127 وفاة)- ودول أخرى في منطقة اليورو تطالب أيضاً بإنشاء «أداة» تسمح للدول الـ19 التي تبنت العملة الموحدة باللجوء إلى الاقتراض المشترك، على شكل سندات «كورونا بوند». ومن بين هذه الدول، إسبانيا وفرنسا واليونان ومالطا ولوكسمبورغ وآيرلندا، حسب مصادر متطابقة.

وقال المسؤولون الذين شاركوا في الاجتماع، الذي انتهى أمس (الأربعاء)، دون اتفاق بعد محادثات استمرت 16 ساعة، إن ألمانيا وهولندا ودول أخرى بشمال أوروبا كانت مستعدة لدعم إجراءات للاتحاد الأوروبي بقيمة 500 مليار يورو.

وأضافوا أن دعم الاتحاد سيعزز إجراءات وطنية، لكن الجهد المالي الكلي قد لا يكون كافياً لتلبية مجمل الاحتياجات المالية. وذكر المسؤولون أن فرنسا وإيطاليا وإسبانيا قالت إن تمويل الجهد الأوروبي للتعامل مع الأزمة يجب أن يزيد كثيراً على تريليون يورو هذا العام، وهو ما يتفق مع تقدير البنك المركزي الأوروبي للاحتياجات المالية بما يتراوح بين تريليون و1,5 تريليون. وأضافوا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق وهو ما يرجع بالأساس إلى معارضة من هولندا وإيطاليا.

وتريد إيطاليا اتفاقاً أكثر طموحاً مع إشارات أوضح لإصدار دين مشترك في المستقبل، بينما تضغط هولندا من أجل وضع شروط لأي خط ائتمان يقدمه الاتحاد للدول التي تحتاج إليه.

وبدلاً من مناقشة دين مشترك فرضي، تفضل دول شمال أوروبا حالياً التركيز على الأدوات الموجودة للتصدي للصدمة الاقتصادية، خصوصاً آلية الاستقرار الأوروبي المزودة بـ410 مليارات يورو.

وتم إنشاء صندوق آلية الاستقرار الأوروبي في عام 2012 خلال أزمة الديون في منطقة اليورو لمساعدة الدول التي تفقد القدرة على الاقتراض من الأسواق العالمية. ويمنح الصندوق القروض إلى دولة تواجه صعوبة تصل إلى 2% من ناتجها المحلي الإجمالي، لقاء مقابل محدد أكثر من المعتاد... وترى روما أن هذا الصندوق «غير مناسب» بتاتاً.

ومن المتوقع أن يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بإنشاء صندوق ضمان أوروبي، لكن يجب التباحث حول حجمه. وهو يقترح، من جهته، منحه 25 مليار يورو، من خلال كفالة تقدمها الدول الأعضاء، من أجل تخصيص نحو 200 مليار يورو إضافية للشركات.

كما من المنتظر أن يصادق الوزراء على خطة المفوضية الأوروبية الهادفة إلى إنشاء أداة لضمان منح نحو 100 مليار يورو للخطط الوطنية للبطالة الجزئية التي تفاقمت جراء الوباء. وفي مرحلة لاحقة يجب رفع المقترحات إلى رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي.

وكان قادة دول الاتحاد قد منحوا وزراء المالية مهلة أسبوعين من أجل وضع أطر اتفاق حول حزمة تدابير اقتصادية تخفف من حجم الأضرار الناجمة عن «كورونا» تنتهي صلاحيتها الخميس.

ويأمل وزراء المالية الأوروبيون بلورة خطة دعم توفر نحو نصف تريليون يورو لإنقاذ الاقتصادات وتوفير سيولة نقدية للشركات المنكوبة ودعم الحكومات الأوروبية التي تواجه صعوبات مالية.

فرنسا بأسوأ أداء اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية

باريس: «الشرق الأوسط»

تراجع إجمالي الناتج الداخلي في فرنسا بنحو 6 في المائة خلال الربع الأول من 2020، على خلفية تفشي فيروس «كورونا» المستجدّ الذي تسبب في توقف النشاط في جزء كبير من الاقتصاد، بحسب تقديرات نشرها «بنك فرنسا» الأربعاء.

ويُعدّ هذا الأداء الفصلي الأسوأ للاقتصاد الفرنسي منذ عام 1945. وكان إجمالي الناتج الداخلي تراجع 0,1 في المائة خلال الربع الأخير من العام الماضي، بحسب آخر بيانات صدرت عن «المعهد الوطني للإحصاء»، مما يعني تقنياً أن اقتصاد فرنسا بات يعاني من الركود جرّاء تراجع النمو لفصلين متتاليين.

وتراجع النشاط بشكل ملحوظ بنحو الثلث (سالب 32 في المائة) عن العادة في الأسبوعين الأخيرين من مارس (آذار) الماضي، مع تفاقم أزمة فيروس «كورونا»، وفق تقديرات «بنك فرنسا»، التي استندت إلى دراسة شملت 8500 شركة.

وأوضح البنك أن «الربع الثاني من عام 1968 الذي طبعته أحداث اضطرابات سياسية في شهر مايو (أيار)، شهد تراجعاً فصلياً في النشاط بالحجم نفسه» وحتى أقلّ. وانخفض إجمالي الناتج الداخلي حينذاك 5,3 في المائة.

ويتوقع «بنك فرنسا» أن يتراجع الاقتصاد بنسبة 1,5 في المائة لكل أسبوعين من الإغلاق بسبب الفيروس. في الوقت ذاته، حذّر من الاستنتاجات المبسطة للتقديرات نظراً إلى أن الوضع لا يزال قيد التطور.

وبدأ الإغلاق الحالي في فرنسا في 17 مارس الماضي وتم تمديده لأسبوعين حتى 15 أبريل (نيسان) الحالي، لكن السلطات أشارت إلى أن ذلك قد يستمر لفترة أطول ما لم تظهر مؤشرات على تراجع وتيرة تفشي الفيروس. وأشار «بنك فرنسا» إلى أن المقاولات والنقل والمطاعم والفنادق بين القطاعات الأكثر تأثراً.

توقعات ركود تصل إلى 4,2 % خلال 2020

كابوس ألماني... عُشر الناتج الفصلي «عالق في محطة كورونا»

فرنكفورت: «الشرق الأوسط»

يُتوقع أن يتراجع إجمالي الناتج الداخلي في ألمانيا؛ أكبر اقتصاد في أوروبا، في الربع الثاني من العام بنسبة 9,8 في المائة بسبب تفشي وباء «كوفيد19»، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ البلاد الحديث، بحسب توقعات مشتركة لأبرز المعاهد الاقتصادية؛ نشرت الأربعاء.

وتتوقع المعاهد تسجيل ركود بنسبة 4,2 في المائة خلال عام 2020؛ أي أقل بقليل مما تتوقعه الحكومة، وأعلنت المعاهد في بيان أن هذا سيكون أسوأ ركود لألمانيا منذ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت قبل أكثر من 10 أعوام، لكنها توقعت تحسناً ملحوظاً لعام 2021 مع توقع نمو إجمالي الناتج الداخلي بمعدل 5,8 في المائة.

وأعلن وزير الاقتصاد الألماني بيتر ألتماير مؤخراً أن الركود سيكون مماثلاً للذي سجل خلال الأزمة المالية مع تراجع إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 5 في المائة في ألمانيا. وألمانيا في إجراءات عزل عام افتراضية منذ أسابيع. وأغلقت المدارس والمتاجر والمطاعم والمنشآت الرياضية وأوقف كثير من الشركات الإنتاج للحد من انتشار المرض.

والانكماش خلال الربع الثاني على أساس سنوي سيكون الأسوأ منذ أول إحصاء لبيانات النمو الفصلية في 1970 في البلاد، وسيكون أكبر بمرتين من الانكماش في الربع الأول من 2009 خلال الأزمة المالية، بحسب الباحثين.

وهذا التقييم مشابه لتقييم لجنة «الحكماء» المؤلفة من خبراء اقتصاد مستشارين لدى الحكومة الألمانية الذين يتوقعون تراجع إجمالي الناتج الداخلي في ألمانيا بما بين 2,8 في المائة و5,4 في المائة في 2020، وفقاً لمدة القيود المفروضة لإبطاء تفشي وباء «كوفيد19».

وأفاد التقرير بأن «كوفيد19»؛ «تسبب بركود خطير»، ويتوقع أن ترتفع نسبة البطالة إلى 5,9 في المائة؛ أي 2,5 مليون عاطل عن العمل. وتابع أن البطالة الجزئية ستشمل 2,4 مليون شخص. كما توقع الخبراء «تراجع إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1,9 في المائة» في الربع الأول من العام الأقل تأثراً بعواقب الوباء.

وأعلن تيمو وولمرسهاور، من معهد «إيفو» للأبحاث الاقتصادية، أن ألمانيا تبقى «في وضع جيد لمواجهة الانهيار الاقتصادي» و«للعودة في الأجل المتوسط إلى معدل النمو الذي قد تكون سجلته في غياب الأزمة». وتحدث أيضاً عن «الوضع الجيد للمالية العامة» التي تجيز للدولة «اتخاذ إجراءات مهمة لتجنب العواقب السلبية الفورية» للوباء.

وأطلقت ألمانيا خطة دعم ضخمة غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية بقيمة تريليون ومائة مليار يورو. وأرغمتها هذه الخطوة على تعليق قاعدتها المتعلقة بالتوازن في الموازنة وذلك للمرة الأولى منذ 2013، وبمستوى 156 مليار يورو لعام 2020.

ووعد وزير الاقتصاد الألماني بيتر ألتماير، الثلاثاء، بتحسين حزم مساعدات «كورونا» للشركات. وفي مؤتمر عبر الفيديو مع هيلدغراد مولر، رئيسة اتحاد شركات تصنيع السيارات، قال الوزير المنتمي إلى حزب المستشارة أنجيلا ميركل «المسيحي الديمقراطي»، إن الحكومة مستعدة لمراجعة تدابيرها الخاصة بالدعم في حال وجود أوجه قصور، مشيراً إلى أن الهدف هو الحفاظ على الوظائف.

وأضاف ألتماير أنه ستكون هناك تكليفات وعمل للعاملين من أصحاب المؤهلات العالية، وأكد أن تدابير الحكومة ترمي إلى إنعاش الاقتصاد مرة أخرى، وقال إنه سيكون هناك «في وقت ما ضوء في آخر النفق» بعد الأشهر الصعبة الراهنة.

وأشاد ألتماير بدور كثير من الشركات في قطاع صناعة السيارات؛ ومن ذلك قيام هذه الشركات بشراء تجهيزات الحماية الطبية، وقال إن من المهم بشكل كبير أن تواصل صناعة السيارات بقاءها في ألمانيا وأوروبا وأن تظل رائدة على المستوى الدولي.

من جانبها، رأت مولر أن قطاع صناعة السيارات يواجه تحدياً كبيراً، حيث تم وقف الإنتاج في كثير من المصانع، كما اضطر كثير من الموزعين إلى إغلاق محالهم، فيما تراجع الطلب في كثير من الأسواق.

توقعت أبرز المعاهد الألمانية أن يتراجع إجمالي الناتج الداخلي للبلاد بمعدل غير مسبوق في الربع الثاني (أ.ب)

وائل مهدي

لا نتائج سيئة في اجتماعات اليوم والغد

آخر مرة شهد فيها العالم اجتماعاً ضخماً بين كبار المنتجين والمستهلكين للنفط، كان في صيف 2008 في جدة، عندما اخترقت أسعار النفط حينها مستوى 100 دولار وواصلت الصعود، ما اضطر السعودية إلى عقد اجتماع طارئ لمنتدى الطاقة الدولي، الذي يتخذ من الرياض مقراً له، ويضم في عضويته كل الدول المؤثرة في الإنتاج أو الاستهلاك.

وأتذكر حينها كيف جاء وزير الطاقة الأميركي آنذاك صامويل بودمان للاجتماع وعلى وجهه علامات الضيق وعدم الارتياح، وخرج بعدها ببيان صحافي يحمل فيه الدول المنتجة مسؤولية ارتفاع أسعار النفط، نظراً لتزايد الطلب بشكل كبير مقابل قلة الاستثمارات في الطاقات الإنتاجية، وبالتالي محدودية الطاقة الفائضة التي يستخدمها العالم وقت الأزمات. وتجاهل بودمان دور الأسواق المالية والمضاربات في رفع أسعار النفط حينها.

وبنهاية العام انكشف الغبار، ورأينا أن الطلب كان ضعيفاً مع انهيار النظام المالي العالمي، وهبطت الأسعار من 147 دولاراً في يوليو (تموز) إلى مستوى الثلاثينات بنهاية العام، وقررت «أوبك» تحمل عبء موازنة السوق بمفردها في اجتماع وهران في الجزائر، وخفضت نحو 4,2 مليون برميل يومياً وكان هذا خفضاً تاريخياً، وكان الأمين العام السابق لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) عبد الله البدري يعتبر هذا الاجتماع أفضل اجتماع للمنظمة حضره في حياته. وحضرت الشركات الروسية الاجتماع، لكنها لم تبد اهتماماً بالتخفيض.

ونحن اليوم (الخميس) وغداً (الجمعة) على أعتاب اجتماعين تاريخيين آخرين للمنتجين والمستهلكين لمواجهة أزمة كورونا، لكن «أوبك» اليوم ليست «أوبك» الأمس؛ كما أن السوق اليوم ليست السوق ذاتها حينها. إن «أوبك» منظمة فاعلة في وقت الأزمات، خاصة عند هبوط الأسعار، إلا أن السوق أصبحت أكبر من قدرتها على تحمل عبئها بمفردها. وتحول هذا العبء إلى تحالف «أوبك+» بقيادة السعودية وروسيا، الذي يضم 22 دولة، ومن المفترض أن يلعب هذا التحالف دوراً كبيراً في استقرار السوق النفطية، لكنه لم يحدث في هذه الظروف.

وسيجتمع التحالف اليوم عن بعد، وسينضم كثير من الدول من خارج التحالف إلى الاجتماع بصورة أو بأخرى؛ حيث تنوي ولاية ألبرتا النفطية في كندا وهيئة السكك الحديدية في تكساس الانضمام إلى الاجتماع. وحتى الآن لا توجد علامات تدل على أن هذا الاجتماع سيخرج بنتيجة واضحة أو مؤثرة في أسواق النفط في العالم، إذ كل السيناريوهات لا تزال مطروحة أمام الجميع، وتمت دراستها من قبل «أوبك» لعرضها على الكل، ومن بينها سيناريو تخفيض الإنتاج بنحو 10 ملايين برميل يومياً، أو التخفيض بأقل من ذلك أو عدم التخفيض نهائياً.

وحتى الآن كل التصريحات غير مشجعة، والمواقف متناقضة. إذ تريد الحكومة الأميركية من «أوبك+» أن تفعل شيئاً، لكنها لا تريد المشاركة في أي اتفاق دولي معها. وموقف الصناعة هناك مغاير لموقف الحكومة؛ حيث تسعى هيئة السكك الحديدية في تكساس لإقناع منتجي النفط الصخري في الولاية وغيرهم بتخفيض الإنتاج في اجتماع سيعقد يوم 14 أبريل (نيسان)، ومن هنا جاءت مشاركتها في اجتماع اليوم.

أما الشركات نفسها فلا تريد أن تكون جزءاً من الجهود الدولية، ولجأت إلى الحكومة الأميركية لحمايتها، من خلال إجراءات حمائية تخالف قوانين منظمة التجارة العالمية، مثل فرض رسوم حمائية على واردات أميركا من النفط الروسي والسعودي. والرئيس الأميركي دونالد ترمب يريد أن يتم احتساب الهبوط الطبيعي في الإنتاج الناتج عن ضعف الطلب وهبوط الأسعار كمشاركة أميركية في الجهود الدولية.

وروسيا أعلنت من خلال الكرملين أنها لن تقبل بهذا الأمر، وتريد من الولايات المتحدة تقديم تخفيض حقيقي، وليس مصطنعاً، رغم أنها تنوي تخفيض نحو 1 إلى 1,5 مليون برميل يومياً، بحسب مصادر روسية. وهذا قد يزيد من احتمالية عدم الاتفاق. الغريب أن الرئيس ترمب كان أول من هرول للاتصال بروسيا والسعودية لفعل شيء، وبناء على طلبه دعت السعودية الدول لاجتماع اليوم، والآن يتحدث عن عقوبات على البلدين، رغم تأييد بوتين له وبرقم 10 ملايين برميل، الذي اقترحه ترمب.

ولو خرج الجميع باتفاق على تخفيض 10 ملايين برميل يومياً، فإن هذا لا يكفي لإعادة استقرار السوق، بحسب تصريح المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول. وترى إدارة معلومات الطاقة الأميركية الفائض القادم في السوق بنحو 11,4 مليون برميل يومياً. والهبوط في الطلب يقدر بنحو 20 إلى 35 مليون برميل يومياً. وخلال 4 إلى 5 أسابيع ستمتلئ المخزونات النفطية بنحو 1,6 مليار برميل، ويتبقى 200 مليون برميل فائضة لا مكان لها. ولو عادت المصافي إلى العمل، وانتهت أزمة كورونا، فهذا لا يعني ارتفاع الطلب فجأة، لأن المخزونات ستضغط على الأسعار، وقد تلجأ لها المصافي. وفي أفضل الأحوال لن تتعافَ السوق تماماً قبل الربع الثالث من العام الحالي.

أمام هذه السيناريوهات القاتمة، هل الخيارات مؤلمة للسعودية وباقي دول «أوبك» التي تعتمد على النفط بشكل كبير؟ لديّ رأي مختلف، وهو أن الاتفاق من عدمه في صالح الجميع. لو كان هناك اتفاق فسوف تتحسن الأسعار، ويفرح الجميع وتتوازن السوق، ولو لم يكن هناك اتفاق فسوف تواصل السعودية ضخّ النفط بأسعار منخفضة، ويزيح المنتج صاحب التكلفة الأقل المنتج صاحب التكلفة الأعلى، وتتوازن السوق على فترة أطول، وتهيمن «أوبك» على حصة سوقية أكبر في سوق منكمشة. وبفضل هذه السياسة السعودية، سوف يكون هناك دعم لنمو الاقتصاد العالمي بعد الخروج من كورونا، لأن الاقتصاد يحتاج إلى أسعار طاقة منخفضة للتعافي.

والسعودية رغم كل الأعباء المالية، أظهرت مرونة قوية في تحمل أزمة كورونا، وضخّت مليارات الريالات لمكافحة الفيروس ولدعم الشركات والعمالة والمشروعات، ولم تتأثر الأعمال ولا الأنظمة التعليمية بشكل كبير كما يحدث في دول كثيرة أخرى، وذلك بفضل الاستثمارات السابقة في البنية التحتية الرقمية والشبكة الكهربائية. وإذا ما انتهت كورونا فقد تخرج السعودية بوضع أفضل من غيرها؛ وهذا يعني أنها يجب أن تواصل إصلاحاتها الاقتصادية والتحول الرقمي وتنويع مصادر الدخل.

المشكلة تبقى في أمرين؛ الأول هو تمسك أميركا بمبدأ السوق الحرة، وتطبيق ذلك على النفط، رغم أنها تعلم أن النفط لا يمكن أن تنطبق عليه مبادئ السوق، لأنه عصب وشريان الحياة، وكل 100 دولار في الناتج المحلي للاقتصاد العالمي تحتاج إلى 7 لترات من النفط. وأميركا اليوم أكبر منتج، ويجب عليها تحمل عبء السوق مع باقي العالم، ولا يمكن الاستمرار في إلقاء الحمل على «أوبك»، وفي الوقت ذاته منافستها في حصتها السوقية وتقليص وارداتها. الأمر الثاني؛ لا يريد العالم الاعتراف بنظام عالمي نفطي جديد يستوعب كل المتغيرات. ولهذا إذا سألني أحد هل ما تفعله السعودية هو ردة فعل أم تحول استراتيجي؟ فالإجابة المنطقية هي الثانية... واكتتاب «أرامكو» كان مجرد البداية.

«مدن» تتلقى طلبات صينية وكورية لاستثمارات صناعية في الأنشطة الحيوية المرتبطة بأزمة «كورونا»

أقصى طاقة انتاجية لـ300 مصنع سعودي في قطاعي الطب والأغذية

الرياض: محمد الحميدي

في وقت أكدت فيه تماسك حركة الإنتاج الصناعي في البلاد، كشفت هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية السعودية (مدن) عن أن ما يزيد على 300 مصنع مختص في قطاعات الصحة والأدوية والأغذية تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية دون تعطل أو نقص في المواد الأولية، مفصحة عن أنه في خضم تداعيات أزمة «كورونا» تلقت طلبات استثمارات صناعية من الصين وكوريا لإنتاج المستلزمات الحيوية المتوائمة مع الاحتياجات الصحية والطبية في ظل الفيروس في السعودية.

وقال المهندس خالد السالم، المدير العام لهيئة «مدن»، أمس، إن العمل مستمر بالطاقة الإنتاجية القصوى لـ310 مصانع سعودية، بينها 290 مصنعاً للأغذية و20 مصنعاً طبياً في 35 مدينة صناعية تشرف عليها الهيئة، مشدداً على المتابعة الدقيقة لتطبيق جميع الاحترازات الصحية بالتعاون مع وزارة الصحة.

وأوضح السالم خلال مؤتمر افتراضي عقد أمس حضرته «الشرق الأوسط»، أن المصانع لا تواجه أي تحديات أو معرقلات في عملية الإنتاج أو وصول المواد الخام، مشيراً إلى أن القطاع الصناعي يشهد بعض التحولات التفاعلية من تداعيات «كورونا»؛ إذ اتجه البعض منه لدعم لوجيستي أو مالي، وآخر نحو تحويل النشاط واستخدام خطوط الإنتاج في صناعة منتجات وسلع تحتاج إليها السوق المحلية في ظل أزمة الفيروس.

وفي خضم الأزمة، لا تزال بيئة الاستثمار الصناعي في المملكة ذات أصداء إيجابية خارجياً – بحسب السالم - مفصحاً عن تلقي طلبين، أحدهما من الصين، والآخر من كوريا للاطلاع على فرصة الاستثمار الفوري في الصناعات الإنتاجية المرتبطة بالسلع والمنتجات ذات العلاقة بالأزمة الحالية من مواد صحية وأجهزة تنفس ومواد طبية.

وطالب السالم بضرورة استفادة المستثمرين الصناعيين السعوديين من الفترة الحالية عبر التوجه نحو الأسواق الخارجية للاستحواذ على المصانع، خاصة النوعية منها، في خطوة للاستفادة من الأسعار الحالية من جانب، وعملاً بتحويل التقنيات والمستجدات الإنتاجية من خلال توطينها في الصناعة المحلية السعودية مستقبلاً.

ولفت السالم إلى أن قطاع الصحي والغذائي كان من أبرز الفرص الصناعية ذات الإقبال من قبل المستثمرين خلال الفترة قبل تداعيات «كورونا»؛ إذ تم استقطاب قرابة مليار ريال (266 مليون دولار) من استثمار صناعي لتصنيع منتج «التونة» في منطقة جازان – جنوب المملكة - حتى فبراير (شباط) الماضي، مؤكداً أن حجم العقود المبرمة في عام 2019 بما يفوق 3,5 مليار ريال (مليار دولار) لاستثمارات نوعية تتسق مع توجهات «رؤية المملكة».

وزاد، أن العام الماضي شهد إقبالاً منقطع النظير على صعيد الاستثمارات في المجال الصناعي نتيجة للتطوير والتحديث والتعديلات المستمرة التي تهدف إلى تسهيل الاستثمارات في الصناعة بالمملكة، موضحاً أن حجم نمو العقود المبرمة في القطاع الطبي والدوائي زاد بنسبة 70 في المائة العام الماضي مقابل العقود المبرمة في عام 2018.

تأكيدات سعودية على سير أعمال الإنتاج بالطاقة القصوى في مصانع الأغذية والمواد الصحية (الشرق الأوسط)

وأضاف مدير عام «مدن»، أن الهيئة تقوم بالتأكد من الالتزام بالمعايير الوقائية على أعلى المستوى تصل إلى حملات تفتيش لسكن عمال المصانع وفض تجمعات العمالة داخل المدن الصناعية، كما تقوم على تنظيم تدفق الدخول والخروج من المدن الصناعية بكل يسر ووقاية، لافتاً إلى أن هناك تخفيضاً لعدد العاملين بواقع 40 في المائة وإغلاق المقار الرئيسية المكتبية واعتماد بيئات العمل عن بعد والمتابعة الميدانية ذات الوقاية الصحية العالية.

وقال السالم «كشفت لنا أزمة (كورونا) التي اتضحت تداعياتها السلبية الحادة في كثير من بلدان العالم، عن أن لدينا قاعدة صناعية معتبرة يمكن الاستناد إليها وقت الأزمات، والصناعات الغذائية والصحية في المملكة كانت عند الموقف حال الحاجة إليها».

ولفت السالم إلى أن «مدن» مضت في تنفيذ المحفزات المقرة لتشجيع الصناعات على الاستمرار في أعمالها كان من بينها تخفيض 25 في المائة من القيمة الإيجارية، وتمديد الرخص المنتهية إلى نهاية عام 2020، وإعفاء المصانع الجديدة تحت الإنشاء من المقابل المالي، إضافة إلى منح سنة أخرى لإكمال الإنشاءات، بالإضافة إلى تعزيز التشجيع للاستفادة من فرص الاستثمار في القطاع الصحي هذه الفترة من خلال عمليات الشراء أو الاستحواذ للمصانع المتخصصة في هذا المجال من خلال الإعفاء من رسوم المفترضة لـ«مدن».

«التأمينات الاجتماعية» تبدأ في استقبال طلبات الدعم الحكومي للشركات المتأثرة بالفيروس

السعودية لتحصين المنشآت الصغيرة من مهددات استمرار الأنشطة التجارية

جدة: سعيد الأبيض

ضمنت المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بقاءها في السوق السعودية واستمراريتها بشكل دائم، دون وجود أعباء مالية، وانتعشت بعد أن اتخذت الحكومة حزمة من الإجراءات لحمايتها من أي انعكاسات جراء انتشار فيروس «كورونا»، والتي كان آخرها الإعفاء من دفع المقابل المالي لبعض العاملين فيها.

وتعاني، بحسب مختصين، كثير من هذه المنشآت من عدم توفر السيولة النقدية، والذي يتيح لها فرصة التعامل مع مثل هذه الأزمات والتي قد تستمر لشهور، الأمر الذي يدفع بكثير منها للخروج من السوق نتيجة عدم قدرتها على تغطية الالتزامات المالية، لذا كان التدخل سريعا من الحكومة لسد هذا العجز في المصروفات والنفقات.

وكان مجلس الوزراء السعودي، الذي عقد أول من أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين، قد وافق على إعفاء المنشآت الصغيرة، التي يبلغ إجمالي العاملين فيها تسعة عمال فأقل بمن فيهم مالكها، من دفع المقابل المالي لبعض العاملين وفق اشتراطات محددة.

ويكون الإعفاء وفقا للقرار، عن اثنين من الوافدين العاملين في المنشأة إذا كان مالكها متفرغاً للعمل فيها، ومسجلا عليها في التأمينات الاجتماعية، ويرتفع العدد إلى إعفاء 4 من الوافدين في المنشأة إذا كان أحد العاملين فيها على الأقل، بالإضافة إلى مالك المنشأة الذي يعمل فيها، سعودي الجنسية ومسجلاً عليها في التأمينات الاجتماعية، في حين نص القرار أن يُطبق ذلك لمدة 3 سنوات، على أن يكون الحد الأقصى في جميع الأحوال الذي يمكن الإعفاء عنه هو أربعة وافدين (أجانب) فقط.

وفي هذا الصدد، قال محمد المعجل نائب رئيس اللجنة السياحية في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض وعضو مركز الرياض لتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة، إن قرار الإعفاء كان له أثر كبير على جميع المنشآت الصغيرة، مشيرا إلى أن هذه القرارات والإجراءات تعود عليها قطاع الأعمال من حكومة خادم الحرمين حيث تقف إلى جانب دعم القطاع الخاص بشكل عام والمنشآت الصغيرة على وجه الخصوص.

وأضاف المعجل أنه مع وجود هذا الدعم ووقف المقابل المالي وسط انتشار فيروس «كورونا» وانعكاساته على جميع مناحي الحياة وتأثر جميع القطاعات بما في ذلك المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، سيساعد المنشآت الصغيرة على الثبات وإبعادها عن الاهتزازات الاقتصادية، لافتا إلى أن الحكومة قبل انتشار الفيروس أصدرت جملة من القرارات التي في مضمونها دعم للقطاع الخاص، بينما عقب الجائحة أعلنت السعودية عن حزمة كبيرة ومتنوعة من المساعدات والدعم والمساندة لضمان استمرارية المنشآت في المجالات كافة.

وأشار المعجل في حديثه لـ«الشرق الأوسط» إلى أن المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر على مستوى العالم تعاني في هذه المرحلة، مضيفا بالقول: «لا بد أن ندرك أن هذه المؤسسات ليس لديها سيولة نقدية (كاش) خاصة المنشآت التي تعمل في مجال السياحة، والترفيه، وذلك بحكم توقف النشاط لأكثر من شهر، وهذا القرار يساعد المنشآت الصغيرة التي لا يوجد لديها سيولة نقدية في الثبات والاستمرارية».

وأضاف المعجل أنه لا بد أن تخطط المنشآت لكيفية التعامل مع هذا الوضع بإصدارها جملة من القرارات وتغير بعض المسارات وتقليص النفقات بأقصى حد ممكن لضمان البقاء في السوق المحلية.

وفي موضوع ذي صلة، أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أمس الأربعاء، عن بدء استقبال طلبات الدعم التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والقاضي باستثناء العاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص المتأثرة بالتداعيات الحالية جراء انتشار (كوفيد - 19)، من نظام التأمين ضد التعطل عن العمل ليصبح لصاحب العمل الحق، بدلاً من إنهاء عقد العامل السعودي، في أن يتقدم للتأمينات الاجتماعية بطلب صرف تعويض شهري للعاملين لديه بنسبة 60 في المائة من الأجر المسجل في التأمينات الاجتماعية لمدة ثلاثة أشهر، بحد أقصى 9 آلاف ريال (2,4 ألف دولار) شهرياً، بقيمة إجمالية تصل إلى 9 مليارات ريال (2,4 مليار دولار).

وسيكون الدعم من خلال صندوق نظام التأمين ضد التعطل عن العمل «ساند» الذي تم تصميمه لمواجهة مثل هذه الحالات التي تهدد قدرة أصحاب العمل على الاستمرار بممارسة النشاط.

الاقتصاد يتجه لخسارة 1,2 مليار دولار في الربع الثاني

المغرب يقترض 3 مليارات دولار من صندوق النقد تحت ضغط «كورونا»

توقعت الحكومة المغربية أن تناهز خسائر الاقتصاد نحو 1,2 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام الحالي (أ.ب)

الدار البيضاء: لحسن مقنع

اقترضت الحكومة المغربية 3 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي عن طريق السحب من «خط السيولة والوقاية» الذي وضعه الصندوق رهن إشارة المغرب كخط ائتمان احتياطي لمواجهة الصدمات الخارجية.

وأشار بيان مشترك لوزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب المركزي إلى أن المغرب لجأ أول من أمس «في إطار سياسته الاستباقية لمواجهة أزمة جائحة كورونا، إلى استخدام خط الوقاية والسيولة (LPL) بسحب ما يقارب 3 مليارات دولار، قابلة للسداد على مدى 5 سنوات، مع فترة سماح لمدة 3 سنوات».

تجدر الإشارة إلى أن هذا الخط يعد الرابع من نوعه الذي يبرمه المغرب مع صندوق النقد منذ أغسطس (آب) 2012، غير أن هذه تعد المرة الأولى التي يلجأ فيها المغرب إلى استخدام هذا الخط الائتماني الوقائي تحت ضغط أزمة وباء كورونا.

يذكر أن الاتفاقية الأولى لخط الوقاية والسيولة التي أبرمها المغرب مع صندوق النقد في 2012 كانت بمبلغ 6,2 مليار دولار، والثانية في 2014 بمبلغ 5 مليارات دولار، والثالثة في 2016 بمبلغ 3,5 مليار دولار، والرابعة في 2018 بمبلغ 2,7 مليار دولار. ويعتبر مبلغ كل اتفاقية مؤشراً على حجم المخاطر الخارجية التي تهدد المغرب، وتهدف اتفاقية خط السيولة والوقاية إلى وضع رهن إشارة المغرب المبلغ المالي الكفيل بمواجهتها عند حدوثها.

كما أن عدم استعمال المغرب لهذا الخط في السنوات الماضية لعب دوراً وازناً في شروط تمويل المغرب من طرف السوق المالية الدولية، باعتباره ضمانة إضافية في حال حدوث صدمات. وبذلك تمكن المغرب من الحصول على قروض من السوق المالية الدولية بشروط جيدة.

وأوضح البيان المشترك لبنك المغرب ووزارة المالية أن السحب من خط الوقاية والسيولة سيساعد على التخفيف من تأثيرات أزمة كورونا على الاقتصاد المغربي، والحفاظ على احتياطياته من العملات الأجنبية في مستويات مريحة تمكن من تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب والشركاء الاقتصاديين والتجاريين للمغرب.

وأضاف البيان أن المبلغ المسحوب سيتم وضعه رهن إشارة بنك المغرب المركزي وتوظيفه بشكل رئيسي لتمويل ميزان الأداءات. وأضاف البيان أن هذا السحب «لن يؤثر على الدين العام للمغرب، الشيء الذي يعتبر سابقة في معاملاتنا مع صندوق النقد الدولي».

ومن جانبها، توقعت المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب (بمثابة وزارة) أن تناهز خسائر الاقتصاد المغربي جراء الآثار الناتجة عن الحجر الصحي وأزمة انتشار وباء كورونا، نحو 11 مليار درهم (1,2 مليار دولار) خلال الربع الثاني من العام الحالي، بعد أن عرف خسائر قدرت بنحو 4,1 مليار درهم (432 مليون دولار) خلال الربع الأول من السنة.

وعدلت المندوبية توقعاتها للنمو الاقتصادي في اتجاه الانخفاض بسبب تداعيات الأزمة، وأعلنت في تقرير أصدرته أمس أنها تتوقع في هذا السياق أن يتراجع معدل نمو الاقتصاد المغربي إلى مستوى سلبي بنسبة ناقص 1,8 في المائة خلال الربع الثاني من العام، بعد أن كانت تتوقع في السابق أن يكون هذا المعدل إيجابياً بنسبة زائد 2,1 في المائة. وأوضحت أن توقعها الأول كان يأخذ بعين الاعتبار آثار الجفاف على الإنتاج الزراعي، وبالتالي على مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي. غير أن دخول المغرب في الحجر الصحي خلال شهر مارس (آذار) وتأثيره على الأنشطة غير الزراعية أدى إلى مراجعة شاملة لتوقعات النمو.

وأضاف التقرير أن وقع الحجر الصحي على الاقتصاد الوطني أدى إلى تقلص إنتاج قطاع الأنشطة غير الزراعية بما يعادل النصف، وذلك بالموازاة مع توقف معظم أنشطة المطاعم والفنادق، وكذا تقلص 60 في المائة من أنشطة النقل، و22 في المائة من أنشطة التجارة، إضافة إلى تراجع الصناعات التحويلية، في ظل انخفاض الطلب الخارجي وتقلص صناعة السيارات والنسيج والإلكترونيات، وتأثر قطاع المعادن بسبب تراجع الطلب.

وأضافت المندوبية أن القطاع الزراعي أيضاً، خاصة الزراعات الربيعية، ستتأثر بدورها من الحجر الصحي، وعلى الخصوص من تداعيات الإجراءات المتخذة للحد من تنقل العمال الموسميين داخل المغرب، كما ستتأثر الصادرات الزراعية للمغرب جراء إجراءات المراقبة المشددة على الواردات من طرف الدول الأوروبية، ابتداء من أبريل (نيسان) 2020. وخاصة بالنسبة للمنتوجات القابلة للتلف كالفواكه والخضر.

هذا الأسبوع

هل تدركين أهمية الوقاية في حالات الطوارىء؟

العالم يسأل عن علاج «كوفيد 19»

FRESH ELEGANCE
أناقة بمنتهى
الانتعاش

نجوم من الحجر المنزلي:

- **كندة علوش** تفتح دفتر الذكريات
- **يارا** تكشف سر أغنية «خليل بالبيت»
- **تيم حسن** ينشر صورته في العزل
- **بلقيس فتحي وزوجها:** مارسوا الرياضة
- **تامر حسني** يدعو لرفع البلاء
- رسائل إيجابية من **أمينة خليل وهنا شيحة**

هند محمد: سعيدة بردود الفعل على «الميراث»

كورونا يربك الدراما السعودية

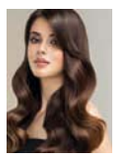

دليل العناية بالشعر في المنزل

ديكور مريح للبلكونة للترويح عن النفس

WWW.SAYIDATY.NET
SAYIDATY
SAYIDATYNET
SAYIDATY.NET
الآن في الأسواق

كتاب عن «قواعد انتشار العدوى»

نظرية القطيع والعزل الاجتماعي... وإدارة الأوبئة

لندن: ندى حطيط

لطالما مثّل انتشار عدوى الأوبئة الفيروسية معضلة كبرى للمجتمعات البشرية عبر التاريخ. وهي بأنواعها وأجيالها قضت على مجاميع بشر هائلة في الحقب المختلفة، مُتفوقة وحدها على الحروب والاستعمار في أعداد الضحايا. وحتى وقت قريب، لم يمتلك الأفراد والمجتمعات في مواجهتها سوى قليل بائس من التعاويذ والأدعيّة والخزعبلات، والتفرق في الأرض انتظاراً لانحسار الموت بعد أن أثخن الأحياء.

آدم كوتشارسكي، في كتابه «قواعد انتشار العدوى: كيف تتفشى وكيف تتلاشى» الذي وكأن وقت صدوره جاء مثالياً لحظة توارد الإعلانات الأولى عن تفشي فيروس كورونا (كوفيد – 19 الصين)، يُعيد الفضل في كسر هذه الحلقة المفرغة من العجز المطلق قبالة العدو الخفي إلى البريطاني رونالد روس حائز نوبل الطبّ عام 1902 - وتلك بالطبع نتيجة ممتازة لشاب لم يرد أصلاً أن يكون طبيباً من حيث المبدأ - . لقد ربط ابن الجنرال في جيش احتلال الهند أثناء أسفاره الكثيرة بين انتقال مرض الملاريا وانتشار البعوض بعد أن بقي تفسير العلم قبله لهذا الوباء القاتل مقتصراً على نظريّة «الهواء الفاسد». وهو كان أيضاً من أوائل الذين دعوا إلى توظيف الرياضيّات في نمذجة أنماط انتشار الأوبئة كوسيلة أساس لوضع خطط عمليّة فاعلة لإدارتها واستيعابها وحصر أضرارها. وهي منهجيّة مكنت العلماء لاحقاً من وضع «نظريّة القطيع» التي تقول مثلاً بأنّه في حالة إصابة 95 في المائة من مجموعة بشريّة بالحصبة تتضاءل فرص الإصابة بالمرض حد الانعدام؛ ولذا تعاونت حكومات العالم على تنفيذ برامج واسعة لحقن مواطنيها بنسخة ضعيفة من الفيروس لإكسابهم المناعة حال تعرّضهم للنسخة الشرسة منه.

كوتشارسكي يقدّم في «قواعد انتشار العدوى» مقدّمة ممتازة قريبة للقارئ غير المتخصص لفهم أساسيات علم الإحصاء البيولوجي، وهو أحد العلوم الشديدة الأهميّة في الغرب وتعتمد على ما تنتجه من نمذجات في صياغة النظريّات وتبنى السياسات في مجالات كثيرة من مسألة إدارة الأوبئة وانتهاء بتخطيط حملات التسويق وما بينهما، مروراً حتى بمحاولة تفسير تاريخ الشعوب بناءً على الصبغة البيولوجيّة الغالبة على كلّ منها. وفي الحقيقة، فإن منحى كوتشارسكي في الطّرح كان دائماً في تعميم الأفكار حول أنماط الانتشار أبعد من الأوبئة: المَوضة والأفكار، والأخبار الكاذبة، وهلع الأسواق الماليّة، وسلوكيّات الاجتماع البشريّ، وكتابه السابق «الرّهان المثاليّ» طرح جرئ يستهدف تحدي مبدأ غلبة الحظّ على المقامرة اعتماداً على النمذجة العلميّة.

وفق «قواعد انتشار العدوى»، فإن الأوبئة تستمر في الظهور ليتبع كل منها السلوك ذاته مع مرور الوقت عبر مراحل ثلاث: الانطلاق، والذروة، والتلاشي بحسب العلاقة المترابطة بين نسب المصابين، والمرشحين للإصابة والمتعافين. وهكذا في مرحلة انطلاق فيروس الوباء بين تجمع بشري يكون تعداد المجموعة المرشحة لالتقاط العدوى كبيراً، لكنه يتراجع مع مرور الوقت وازدياد أعداد المصابين والمتعافين، الذين من المفترض نظرياً أنهم أصبحوا يتمتعون بالمناعة الكافية لمقاومة العدوى، إلى كتلة حرجة يتراجع بعدها احتمال إصابة بقيّة المرشحين، فيبدأ الوباء عندئذ في التلاشي والاختفاء. وبحسب كوتشارسكي، فإن تحوّل فيروس إلى وباء يعتمد على حجم مجموعة المرشّحين للإصابة بالفيروس المعيّن، ووجود عدد كافٍ من حامليه، وكميّة التعاطي الاجتماعي بين المجموعتين. ويتحدد وصول حاملي العدوى إلى العدد الكافي لإطلاق الوباء على عدد الأشخاص الذين يمكن أن ينقل إليهم الفيروس من قبل شخص واحد، وكلما زاد ذلك الرّقم عن واحد تسارع انتشار المرض (معدل 3 أشخاص تقريباً في «كوفيد – 19» عدّونا الخفي الحالي)، وهو رقم مرتفع نسبياً؛ مما يبرر ضرورة تنفيذ سياسة عزل – ذاتي أو إجباري – لضمان تقليل فرص تناقل الفيروس أقلّه لمنح الأجهزة الطبية الوقت الكافي لبناء الطاقة الاستيعابيّة للتعامل مع المصابين – وهو يفسّر إلى حدّ كبير نجاح السلطات الصينيّة في احتواء فيروس كورونا بعد تنفيذها إجراءات صارمة للعزل المنزلي قلّلت فرص تلاقي الأشخاص على نحو دراماتيكيّ، ولا سيّما المدارس والمستشفيات التي هي مواضع نشر مكثّف لأي عدوى فيروسيّة.

آدم كوتشارسكي

منحى كوتشارسكي في الطرح كان دائماً في تعميم الأفكار حول أنماط الانتشار أبعد من الأوبئة: الموضة والأفكار والأخبار الكاذبة وهلع الأسواق المالية وسلوكيّات الاجتماع البشري

وبحسب ما يفهم من الكتاب، يصبح ممكناً تفسير سياسة الاعتماد على «نظريّة القطيع» التي قرّرت بريطانيا العمل بها بداية ظهور الفيروس في المملكة والتي تسببت في تأخير تنفيذ إجراءات العزل الاجتماعي، ولا سيّما إغلاق المدارس وأنشطة الأعمال غير الحساسة على أساس تقبّل مبدأ إصابة 60 في المائة من المواطنين بـ«كوفيد – 19» على نحو يمنحهم المناعة الكافية للخروج من دائرة المرشحين للإصابة؛ مما يسهّل مهمّة القطاعات الطبية التعامل مع الأربعين في المائة المتبقيّة. لكن تلك السياسة تعرّضت لانتقادات شديدة بوصفها راهنت على سلوك تقليدي لفيروس كورونا في منح المناعة للمصابين به – وهو أمر لم يتأكد بعد -، ناهيك عن العدد الهائل من الوفيّات الأكيدة بين كبار السن والأشخاص الذين يعانون مشاكل تنفسيّة أو مناعيّة، والذين هم عند صاحب السياسة مجرّد 2 في المائة من السكان يمكن تقبّل مبدأ فقدانهم!

كوتشارسكي يقول بأنّه لاحظ أثناء فترة تدريبيّة قضاها يعمل في بنك استثماري بلندن تصادف أنها كانت عام 2008 والأزمة الماليّة العالميّة وقتها، أن سلوك الهلع الذي يصيب الأسواق الماليّة ينتشر على نحو مطابق لنموذج انتشار الأوبئة. وهو يرى أن بنية شبكات المُستثمرين المتمحورة حول مراكز عصبيّة في بضع بنوك كبرى سهّل من انتشار سلوك الذّعر بينهم كما لو كانت مدارس عامة كبرى في حالة الوباء الفيروسيّ. وهكذا عندما تضعضع موقف بنك ليمان برذرز، تسارع سقوط السوق من بعده؛ إذ إن البنك كان عقدة استثماريّة تمر خلالها أعمال أكثر من مليون جهة استثماريّة حول العالم.

ويسحب كوتشارسكي هذه المقاربة ليجعل من أي تعاط اجتماعي بين البشر سواء على أرض الواقع أو في المجال السيبيري - خاضعاً للقواعد ذاتها. وهو يقول بأن انتشار المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثلاً بعشوائيّة دون ممارسة نوع من الرقابة على المحتوى يفتح الباب لانتشار وبائي الطابع للأخبار الكاذبة والأفكار «الضارة»، وإن كان لا يقدّم الكثير لتحديد المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد الأفكار الضارة من غير الضارة، أو الإشاعات من الحقائق؛ الأمر الذي يكشف عن خطورة هيمنة شركات محددة على إدارة تطبيقات التواصل الاجتماعي عالمياً، وقدرتها على فرض خياراتها على طبيعة ما يصل فعلاً للجمهور في جغرافيا معينة وما يشكل معارفهم وأفكارهم بشكل متزايد.

في عالم ما بعد «كورونا»، حيث الأوبئة والأخبار الكاذبة والآيديولوجيّات وأدوات العزل الفكري ما عادت مسائل محليّة ولا حتى مقتصرة على الخبراء المتخصصين، يقدّم كوتشارسكي للقارئ العادي صيغة غاية المُتعة لفهم أساسيات انتشار العدوى في إطار مزيج مشوّق من البيولوجيا والتاريخ والعلوم السلوكيّة والنمذجة العدديّة والرياضيّات والخبرات الشخصيّة. ولعلّ صدور كتابه عشيّة بدء الانتشار الوبائي لفيروس كورونا منعه من التسرّع في تقديم استنتاجات مبكّرة حوله كما يحدث عادة عند سعي بعض المؤلفين والناشرين إلى كسب موجة انفجار الاهتمام بالأحداث الجديدة، لكنّ «قواعد انتشار العدوى» مع ذلك دليل محكم مستند إلى خلاصات علميّة دقيقة لتفكيك الحدث الكوروني، واستيعاب الخطوط العريضة للأشياء التي قلبت عالمنا كلّه في وقت موجز حتى نكاد لا نعرفه.

قواعد العدوى: كيف تتفشى وكيف تتلاشى
The Rules of Contagion: Why Things Spread – and Why They Stop, Wellcome Collection
المؤلف: آدم كوتشارسكي
الناشر: ولكم كولكشن
2020

عالم تحاصره أخطار الخوف وحيرة الحاضر وقلق المستقبل

كيف نخرج من هذا الثقب الأسود؟

الرباط: عمر الراجي

صدرت أخيراً عن دار «توبقال» للنشر بالمغرب ترجمة لكتاب «الخروج من الثقب الأسود: الإنسية القانونية كبوصلة»، للأكاديمية الفرنسية ميراي ديلماس مارتي، قام بها الباحث المغربي عزالدين الخطابي، تحت عنوان «إنسية متعددة»، حاملاً عبرها مضامين هذا الكتاب الفلسفي إلى القارئ العربي بأسلوب رشيق ممتع.

ترى مارتي، كغيرها من الإنسيين المنحازين لسمو فكرة القيم والمبادئ الكونية، أنّ العالم بات غارقاً حقاً في ثقب أسود، تعصف فيه الرياح بالأحلام العامة للبشر، وتحاصره أخطار الخوف وحيرة الحاضر، وتحلق فوق آفاق سمائه غيومُ المستقبل القلق. ومع السعي المتواصل إلى الخروج من هذه الورطة الوجودية، يطرح العالم مزيداً من الأسئلة الشاحبة حول كيفية الخلاص، وطبيعة تلك البوصلة العظيمة التي قد تقوده اتجاهاتها إلى ضفاف النور والنظام والقانون. فهل يتعلق الأمر ببوصلة قانونية صرفة؟ إذا كان الأمر كذلك، فأي نوع من القانون سيفي بالغرض؟ وهل يكفي تمركُز القواعد القانونية في جهات بعينها كي يستقيم التوازن؟ وهل تصحّ التمثّلات العامة لمفهوم الإنسية في قلب العالم «المتحضّر» كي نضمن الوصول الآمن إلى عالم مستقر متضامن؟ ثم هل سيحدث كل هذا بمعزل عن اختيارات الأطراف الأخرى من العالم، وخصوصياتها وتعقيداتها، وبمعزل كذلك عن الرياح الأخرى الآتية من معطيات البيئة والاقتصاد والديناميات الديموغرافية والثقافية المتسارعة المتباينة؟

تقول مارتي إن الإنسيّة، في مفهومها العام، تبدأ من الأسطورة، وتنتقل بعد ذلك إلى اليوتوبيا، ومن اليوتوبيا إلى حكايات الاستباق المبنية على عوالم المُتَخَيَّل والقادم، وبين كل هذه التحولات السياقية العميقة تبرز تعقيدات كل مرحلة على حدة، لكن الخيط الجامع بين كل هذه العناصر يبقى هو السعي الصادق نحو الخلاص العام عند مفترق طرق العوالم، هناك حيث تصبح الحاجة ملحة أكثر لابتكار بوصلة بحجم الإنسية القانونية كي يتجسد هذا الخلاص واقعاً، لا خيالاً فقط.

الكونية في حقوق الإنسان، كما أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ليست بعيدة عن الطابع الإشكالي، فهي بشكل من الأشكال تعكس رؤية الأطراف المتحكمة التي صاغت محاورها وتفاصيلها العامة والخاصة. البلدان الأوروبية، مثلاً، استعملت هذه الكونية حجة كي تمرر رؤيتها الوطنية، وتفرضها بعد ذلك على المستعمرات، وهو نفسه ما فعلته الولايات المتحدة عبر تدخلاتها المستمرة في شؤون البلدان الأخرى، باسم كونية حقوق الإنسان، لكن هذا التوظيف السياسي السيئ، على ما فيه من تجاوزات، لا ينفي بأي حال من الأحوال الحاجة الماسة المستمرة، بل المتزايدة، لتعميم هذا المبدأ الكوني لحقوق الإنسان، وتكريسه في العالم القوي والضعيف، لعله بذلك يخفف شيئاً ما من حدة هذا الاحتقان والنزوع إلى الشر والشعور المُريب بالخطر الذي بات اليوم يجتاح كل أروقة عالمنا المعيش في سياقات مختلفة.

كيف نضمن الوصول الآمن إلى عالم مستقر متضامن؟ وهل سيحدث هذا بمعزل عن اختيارات الأطراف الأخرى من العالم وخصوصياتها وتعقيداتها؟

لقد شكلت العودة إلى النصوص الرومانية القديمة محور العبور إلى الإنسية القانونية كأسطورة، فعصر النهضة الأوروبي شجع كثيراً على هذه العودة القرائية إلى القانون الروماني، إنها عودة مشوبة بالتناقضات، بين قانون روماني مبني على الفكر العقلاني من جهة، وبين عقل إنساني طامح إلى الكونية الشاسعة من جهة أخرى. هذه العودة النموذجية إلى المربع الروماني الأول، حيث تولد الأسطورة، لم تحدث أثراً كبيراً على مستوى الواقع، لكنها في الوقت نفسه طبَعَت على الدوام صفحات الفكر القانوني الغربي، لا سيما القانون الدولي الذي تهيمن عليه الرؤية الغربية بشكل واضح. ولعل أكبر مشكل يواجه هذا النوع من الإنسية القانونية، كما يرى الفيلسوف الفرنسي ميشيل فيلاي، هو افتقار المتعاملين معها إلى الحس التاريخي، وقيامهم بنزع القانون الروماني من سياقاته التاريخية، والحلم بقانون روماني ثابت كوني لا يتغير؛ إنها فرضية قائمة على مبادئ العقل اللازمني.

الأساطير تموت عادة، وتولد بعدها اليوتوبيات، تتساءل صاحبة الكتاب لماذا؟ ثم تقف عند جواب السوسيولوجي الفرنسي الشهير ريمون أرون الذي يرى أن الأسطورة تموت في الغالب بعد فقدانها لمصداقيتها. إنها تموت، لكنه ليس موتاً نهائياً على الأرجح، فاستخدام الأساطير من جديد لغايات الشرعية التاريخية يمكن له أن يأخذ صورتين تعيدان حضوره في هيئة مختلفة: الصورة الأولى استعادية تهدف إلى تأسيس نظام تقليدي فوق ماضٍ بعيد؛ أما الصورة الأخرى فتأتي استشرافية كي تجعل هذا الماضي مدخلاً لمستقبل يشرع في الارتسام.

تتحدث مارتي أيضاً عما سمته «الحكايات»؛ إنها ببساطة حكايات الاستباق التي تقدم سيناريوهات من الواقع ترسم مستقبل العالم، وتقول باختصار: إن للإنسانية مصيراً مشتركاً. هي حكايات لا تقترح يوتوبيا، لأنها تعكس وقائع ملاحظة سلفاً في العالم الملموس، وهي كذلك لا تقترح أسطورة جديدة تفترض نسقاً ما للتفكير في شؤون العالم. وقد تكون المؤسسات السياسية والاقتصادية ذات البعد العالمي، وكل نقط الجمع والالتقاء، عناصر حقيقية من شأنها أن تعكس شيئاً من حالة هذا الاستباق الإنساني، فالأرض مثلاً هي أم لكل البشر، لذا فإن التغيرات المناخية تولّد لنا حكايات كارثية تصيب كل البشر بالضرورة. وفي هذا الاتجاه، تتطرق مارتي أيضاً إلى الإمبراطورية العالمية، بصفتها فكرة لحكاية من حكايات الاستباق، والشيء نفسه يُقال عن البرنامج الاقتصادي (كل السوق) والبرنامج الرقمي (الكل رقمي)، هذا العالم إذن هو حكاية تروي عن مغامرة العالمية التي يخوضها الإنسان بشغف وتحدٍّ، مغامرة لا نهائية تجمع بشراً مختلفين، لكن أيضاً مترابطين متضامنين.

عاموس عوز و«حساب الدم»

الجليل: نظير غانم

المحاضرة الأخيرة التي ألقاها الكاتب الإسرائيلي عاموس عوز في جامعة تل أبيب صدرت بعد موته بسنة في كتاب بعنوان «الحساب لم ينتهِ بعد». في هذا الكتاب محاولة لتلخيص رؤيته للقضية الفلسطينية من باب المتأمل حيناً، والباحث في التاريخ أحياناً، لكنها محاضرة فيها من واقعية الكاتب أكثر من فنية الراوي المولود في القدس الانتدابية ابناً لعائلة هربت من مخالب الملاحقة النازية.

وصية عوز لأحفاده، ولمتابعي كتبه، أن يواصلوا الحرب لأجل السلام؛ هو لم يترك المعركة، إنما لتقدمه في السن سيضع نفسه في الساحة الخلفية لها، بعد أن عاش سنوات طويلة في مقدم المظاهرات والمقالات السجالية المعارضة للسياسات الرسمية وتهكمات الحاخامات. لكن هل السلام فعلاً بحاجة إلى حرب؟ لعلها حرب لتغيير الفضاء الداخلي لكلا الطرفين، أو تغيير الرؤية للبلاد التي فقدت، لكنها لا تزال في المكان والذاكرة، وهي بلاد كنعان التي عاد إليها الإسرائيليون بعد ألفي عام، لكنهم عادوا إلى خلل مزمن في الواقع يختلف كلياً عن ميعاد الحلم.

وكان كتاب عوز السابق، قبل محاضراته هذه، المعنون بـ«سلام أيها المتعصبون»، وصية للأجيال الآتية من الإسرائيليين والعرب لصالح مشروع الدولتين العبرية والفلسطينية، فالصراع الدامي، كما يقول، هو جرح متقيح منذ ما يزيد على مائة عام، ومن الضروري والملح أن يعالج.

ويؤكد عوز أنه رغم المماحكات الكلامية والسجالات بين اليمين واليسار، والهجوم والهجوم المضاد، والنقاشات القديمة المتجددة، تكمن قناعة معينة في قلب كل إسرائيلي بأنه يجب أن يتوقف هذا النزيف، وهو يرى من جانب آخر أنه «لم يكن هناك خيارات أمام الأزمة اليهودية في تقاطعات مصالح الدول العظمى بين الحربين العالميتين، ولم تحمِ الرياح القومية التي هبت في القارة الأوروبية المتناحرة الأقلية اليهودية، لكن في غضون ذلك كان هناك من الطوباويين الذين حلموا بجمهورية أوروبية في فلسطين العثمانية البعيدة، تلك التي كانت غارقة في الحمى والفقر والمستنقعات، وكانت حياة العرب مع الوافدين اليهود طبيعية، لكن السياسات المتعنتة وتوازنات القوى هي التي صنعت الصراع وتبعاته».

عاموس عوز (1939-2018) ولد في القدس لعائلة كلاوزنر، وهي من العائلات المثقفة التي اعتنقت المد العلماني الذي يقوم على فكرة إعادة النظر في التاريخ الذي أسسه زئيف جابوتنسكي، وعارضت الاشتراكية الستالينية، بقيادة الحركة العمالية التي تزعمها ديفيد غوريون. وكان والده محاضراً للأدب العبري، وقد شغل منصب مدير المكتبة القومية في القدس الغربية. أما عمه الدكتور يوسف كلاوزنر، فقد خسر في الانتخابات على رئاسة الدولة عام 1949 أمام الدكتور حاييم وايزمن. وفي الرابعة عشرة من عمره، تمرد عاموس على محيطه الراديكالي، وانتمى إلى القرية التعاونية (كيبوتس) خولدا.

وعندما يقول عوز كلمة «حساب»، فهذا يعني ضمنياً «حساب الدم»، وصورة المعابر والحواجز والمناطق العسكرية المغلقة «فمنذ التهجير عام 1948، وخلال سنوات الصراع الطويلة على خطوط التماس، بدءاً من ملاحقات غور الأردن مروراً بالحروب مع البلدان العربية والاشتباكات على الأراضي اللبنانية، كان هناك (حساب دم)، فكل طرف أراد مزيداً من دم الطرف الآخر».

ويدعو عاموس عوز إلى ضرورة تغيير هذا السيناريو الطويل، ضاماً صوته القوي لأصوات الكتاب العبريين التقدميين الذين انتصروا انتصاراً أخلاقياً أمام التاريخ، لكونهم لم يسكتوا على الظلم والأحادية والفذلكات السياسية في منطقة يستحق سكانها (العرب واليهود) ما هو أفضل.

عشرة مفاتيح للتفاؤل

عمان: «الشرق الأوسط»

صدرت حديثاً عن «المركز الثقافي العربي»، الترجمة العربية لكتاب «هيا تفاءلوا!: عشرة مفاتيح لإضفاء الفرح على حياتكم اليومية» تأليف كاترين تيستا، وقام بالترجمة الكاتب السوري معن عاقل.

وجاء على غلاف الكتاب: «نحن دائماً على بُعد قرار واحد من حياة مختلفة تماماً. ليس لديّ الجرأة - هذه الجملة، لا ترغب كاترين تيستا أن تسمعها مرة أخرى. أياً يكن هدفكم، سواء كان علاقة غرامية جديدة، أو تغييراً مهنيّاً، أو مشروعاً جديداً، تغلّبوا على مخاوفكم وثقوا بأنفسكم. المفتاح؟ التفاؤل، فهو العنصر الأساس لأي فعل وأي تقدم في الحياة.

هذا الكتاب الصغير ذو البعد الكبير، الطافح بالنصائح السديدة والموشّى بالأمثلة الملموسة والعبارات الإيجابية، هو نفحة سعادة حقيقية. يقدّم لنا نصائح لتحسين حياتنا اليومية ويهبنا المفاتيح لنمضي قدماً ونضعها قيد التنفيذ. حاولوا، في أسوأ الأحوال، هذا يُجدي».

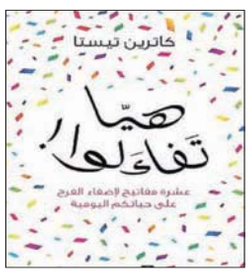

وكاترين تيستا رائدة أعمال ناجحة، وقد لاقى كتابها «هيا تفاءلوا!» نجاحاً باهراً في فرنسا؛ حيث بيع منه نحو مائة ألف نسخة، وهي اليوم مرشدة ومدرّبة تجوب العالم من باريس إلى نيويورك للمشاركة في مؤتمرات حول التفاؤل.

مجلة «نزوى» العمانية... إلكترونياً

عمان: «الشرق الأوسط»

«نظراً لما يُكابده العالم من مشقة فيروس كورونا، ونظراً للقرار الذي اتُّخذ بإيقاف طباعة الصحف والمجلات، فقد تقرر إصدار العدد 102 من مجلة (نزوى) الثقافية الفصلية العُمانية، في موقع المجلة الإلكتروني مصحوبة بكتاب جديد. وستعاود الصدور الورقي حين تتحسن الأحوال»، هذا ما جاء في افتتاحية مجلة «نزوى» في عددها الإلكتروني، الذي ضم ملفاً خاصاً عن «التجربة اليمنية في الثقافة والإبداع»، من إعداد وتقديم صدام الزيدي، وشارك فيه كل من قادري أحمد حيدر، وعبد الباري طاهر، ومحمد عبد الوهاب الشيباني، وعبد الحميد الحسامي، وصلاح الأصبحي، وعبد الحكيم باقيس، وآمنة النصيري، وحميد عُقبي، وأحمد الأغبري، ووجدي الأهدل، وعبد الله علي الزلب، كما يكتب بلال قايد عمر عن المجلات الثقافية اليمنية ودورها التاريخي والمعرفي.

وتنشر المجلة أيضاً ملفاً خاصاً عن الكاتب محمد برادة في ذكرى ميلاده الثمانين، أعد الملف: إدريس الخضراوي ومحمود الرّحبي، وشارك فيه كل من: سعيد يقطين، وفخري صالح، وعبد الرحمن طنكول، وحسن بحراوي، ومحمد الداهي، وإدريس الخضراوي، ومحمد برادة.

وهناك ملفٌ ثالث في باب السينما، تناول الملك لودفيج الثاني عبر فيلم «فيسكونتي»، من إعداد وترجمة مها لطفي.

وفي باب كتابات، يُترجم محمد همام فكري مادة عن جامع النباتات من الأراضي العُمانية أوشير - إيلوي في القرن التاسع عشر.

وفي باب الدراسات، كتب أحمد الويزي قراءة في رواية الكاتب المجري شاندور ماراييه، و«مناهضة العقد الاستشراقي الكولونيالي» لرضا الأبيض، وتناول زهير الذوادي كتابة إمره كيرتس، وتساءل محمد آيت لعميم: «هل يوجد الفانتاستيك باعتباره جنساً أدبياً؟».

في باب الحوارات ترجم حسن الوزاني حواراً مع الفنان التشكيلي ميشيل دي كازو. وقدّم رياض موسى السكران في باب المسرح قراءة في المسرحية العُمانية «مدق الحناء».

نقرأ في باب الشعر «جون إشبيري، بورتريه شخصي في مرآة محدبة»، ترجمة وتقديم زاهر السالمي، و«قصائد جديدة لصلاح فائق، و«كأن النهر يجري واليَنَابيعُ تُنَادِيْ» لأنس مصطفى، و«هذيان نابليون» لزاهر الغافري، و«مجرفة عمياء» لدلدار فلمز، و«مساء السبت مسائي» لآمال موسى، و«مقهى الجحيم» لجورج ضرغام، و«غزليات حافظ شيرازي وتفسيراتها التاريخية والصوفية» لغيرترود بيل وترجمة محمد مظلوم، و«لغة تثمرُ في الأشجار» لخالد العبسي، و«مردم» لطالب المعمري.

نقرأ في باب النصوص، «الشاب جودمان براون» لناثانيال هوثرون وترجمة عائشة الفلاحية، و«منزل في إسبانيا» لجيّ. إمّ. كويتزي وترجمة علي عبد الأمير صالح، و«اسمي» لجميلة عمايرة، «حوار افتراضي مع والاس ستيفنز» كتبه أسعد الجبوري، و«في الطريق» لمحمد الشارخ، و«الحرب في الحمام» لمارغريت أتوود وترجمة عبد السلام إبراهيم، و«بُحيرتان صغيرتان» لجيل آرشمبو وترجمة زينة حموي، و«كارين» لألكسندر شيلاند وترجمة محمد حبيب.

ونشرت المجلة في الموقع الإلكتروني كتاباً تحت عنوان «تحديات الاقتصاد الأخضر- سلطنة عُمان نموذجاً» للكاتب علي سليمان الرواحي.

شددوا على أهمية التدريبات الميدانية قبل العودة للمنافسات

مدربون: لا مفر من المعسكرات الطويلة بعد انحسار «كورونا»

جدة: إبراهيم القرشي

اتفق مدربون ومتخصصون في الجانب اللياقي وكذلك لاعبون ونقاد على أن البرامج التدريبية «المنزلية» خلال فترة تعليق الأنشطة والمنافسات الرياضية حالياً لن تكون كافية لبلوغ اللاعبين الجاهزية الفنية المطلوبة للمباريات، مؤكدين ضرورة قيام الاتحادات الرياضة في حال إقرار استئناف المنافسات بمنح الأندية فترة إعداد كافية تفصلها عن انطلاقة أولى المباريات الرسمية في المنافسات سواء أكانت محلية أو عربية أو إقليمية وعالمية.

واتجهت العديد من حكومات الدول الخليجية والعربية لتعليق الأنشطة والمنافسات الرياضية محلياً وإقليمياً ضمن سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة فيروس كورونا المستجد «كوفيد - 19» والحد من انتشاره كما أوقفت جميع المسابقات الرياضية حول العالم.

وأشاد المدربون الفنيون واللاعبون والنقاد بالإجراءات الوقائية التي اتخذتها المملكة للتعامل مع تبعات الوباء والحد من انتشاره، وما شملته من تدابير احترازية لسلامة وصحة المواطن والمقيم لكونه أولوية في العمل الحكومي، مشددين على وجوب التزام الجميع بالتعليمات الاحترازية الخاصة بفيروس «كورونا» المستجد، مشيرين إلى أنه لا أحد بمنأى عن الإصابة بالوباء، مؤكدين أهمية الوعي المجتمعي في الاتحاد والتعاون واتباع التعليمات الواردة من الجهات المختصة لمواجهة الجائحة العالمية التي اخترقت أكثر من 170 دولة حول العالم.

وبحسب عبد اللطيف الحسيني المدرب السعودي والمختص بالجانب اللياقي والإعداد البدني، فإن البرامج المعتمدة من المدربين المساعدين بالجهاز الفني للفريق للاعبين في المساحات الضيقة تحافظ على جزء واحد من أجزاء الفورمة الفنية للاعب وهي اللياقة فقط.

وأوضح الحسيني أن الفورمة الفنية للاعب للمباريات تنقسم إلى ثلاثة أقسام تشمل اللياقة والمهارة والخطط التكتيكية، مشيراً إلى أن توزيعها يتم على 30 في المائة لكل من اللياقة والمهارة، بينما تذهب 40 في المائة للجانب التكتيكي لتكتمل بذلك جاهزية اللاعب الفنية لخوض غمار المباريات، مبينا أن التمارين والبرامج التي منحت للاعبين لأدائها في المنزل ستحافظ فقط على الجزء الأول اللياقي، بينما سيكون الجزآن الآخران مفقودين تماماً وسيفتقد اللاعب الفورمة الفنية للمباريات.

واستشهد الحسيني بلاعب يشارك في تدريبات الفريق الجماعية بشكل يومي مع زملائه في النادي وعند الاستعانة به في المباراة تكون مشاركته ليست بالمستوى المطلوب لكون أن هناك عنصرا ناقصا لدى اللاعب المتمثل في الجانب الخططي والتكتيكي، قائلا: «اللاعب يتدرب لياقياً ومهارياً ولكن لم يلعب لفترة ليست قصيرة وهو ما يسميه البعض لياقة المباراة».

وأضاف: «اللاعب الآن يتدرب على مستوى البدني للمحافظة على اللياقة، ومن الجوانب المهارية يؤدي تكتيكات بسيطة جداً، دعنا نقل الجري بالكرة والكنترول ولكن أين التصويب وضربات الرأس والمراوغة والمهاجمة والمدافعة، حيث لا يستطيع التدرب عليها وحيداً، لذلك فاللاعب عندما يعود يصبح ناقصا في الفورمة».

وأوضح الحسيني «لنفترض أنه لم يكن هناك وباء صنف كجائحة عالمية واتخذت لمواجهة العديد من الاحترازات والتدابير الوقائية لمواجهة الفيروس، أليس في نهاية كل موسم يمنح اللاعب إجازة لشهر ونصف ومن ثم تعود الأندية للإعداد الموسم المقبل بوضع برنامج إعدادي متكامل للاعبين استعداداً لانطلاقة المنافسات يمتد لشهر ونصف يتخللها مواجهات ودية يخوضها قبل أول مباراة رسمية له وهو الأمر الذي ستتطلبه المرحلة الحالية بعد زوال الغمة بإذن الله وإقرار استئناف المنافسات الرياضية مجدداً».

وأشار الحسيني إلى حاجة الأندية المحترفة وكذلك المشاركة في دوريات الدرجة الأولى والثانية إلى فترة إعداد لاعبيها تمتد على أقل تقدير من 4 أسابيع إلى 6 أسابيع قبل خوض أي مباراة رسمية وذلك لإعداد اللاعبين بالشكل الأمثل للمباريات وحدة التنافس التي ستشهدها عند انطلاقتها، منوهاً بأن اللاعبين بالأندية المحترفة أو الأجانب يستطيعون بصورة كبيرة المحافظة على الجوانب اللياقية لهم وكذلك المهارية بشكل ضئيل لوجود مساحات واسعة في منازلهم أو استراحاتهم الخاصة، وذلك خلاف ما يعانيه لاعبو الدرجة الأولى والثانية والفئات السنية لعدم توفر ذلك لهم. منوهاً بأنه حتى إذا ما كانت هناك محافظة من قبل اللاعبين على الجانب اللياقي فستكون الفورمة الفنية للاعب لأداء المباريات ناقصة.

وأكد المدرب الحسيني أن الوضع الحالي محير تجاه استئناف المنافسات الرياضية من عدمه مرجحاً أن تكون هناك خيارات مطروحة ومقترحات تتم مناقشتها، مشيراً إلى أنه مع استمرار المنافسات وعودة النشاط الرياضي مجدداً.

ورجح المدرب السعودي أن يكون الرتم الفني مع عودة عجلة المنافسات بين الفرق للدوران مجدداً منخفضاً قياساً بابتعاد اللاعبين عن الفورمة الفنية الكاملة للمباريات، مشيراً «حتى وإن توفرت للاعب المساحات وأدى خلالها البرنامج التدريبي الموصى به من الجهاز الفني فستكون التدريبات المهارية ناقصة والجوانب التكتيكية معدومة»، مضيفا: «رغم ذلك فسيكون الأمر عادلا لجميع الأندية كلون اللاعبين جميعاً توقفوا عن التدريبات الجماعية للفترة نفسها».

إلى ذلك، اتفق خميس الزهراني لاعب فريق الاتحاد السابق والناقد الرياضي على أن التدريبات الانفرادية للاعب في المنزل لا يمكن أن تجهزه للمباريات بصورة كلية حيث تتطلب المباريات إعدادا بدنيا خاصا يستهدف جميع الوظائف في جسم الإنسان من الجانب اللياقي إلى جانب الإعداد المهاري والتكتيكي والتي حتماً سيفقدها اللاعب خلال أدائه التدريبات وحيداً.

وأضاف الزهراني الذي مارس العمل الإداري الرياضي في حديثه لـ«الشرق الأوسط» «من الطبيعي أن تتطلب عودة المنافسات الرياضية في حال الإقرار باستئنافها إعدادا جيدا للاعبين لجميع الفرق المشاركة بعد فترة الابتعاد عن التدريبات الجماعية والتي سيفقد من خلالها اللاعب حساسية الكرة والمباريات الرسمية، لذلك يتطلب من لجنة المسابقات قبل عودة المنافسات منح الأندية فرصة كافية للإعداد على أقل تقدير لـ4 أسابيع لتتمكن الأجهزة الفنية للأندية من إعداد اللاعب والوصول إلى جاهزية فنية جيدة للمباريات».

وأشار الزهراني إلى أن الأجهزة المتوفرة بالأندية ليست جميعها متوفرة لجميع اللاعبين والمحترفين إلى جانب أن هناك رياضات عدة يختلف بها إعداد اللاعب وتتطلب أجهزة تدريبية محددة، وكرة القدم تتطلب إعدادا لياقيا وبدنيا ومهاريا، وهي أجزاء مرتبطة ببعضها لذلك سيكون هناك أجزاء مفقودة أثناء أداء اللاعب للبرنامج التدريبي اليومي بمفرده ولن تسهم في جاهزيته بشكل كبير، مشيراً إلى أن الأندية تحتاج لـ4 أسابيع على أقل تقدير لإعداد اللاعب بالشكل المطلوب للمباريات.

وأضاف: «التدريبات اليومية للاعب والبرنامج الغذائي الذي سيطبقه في المنزل سيسهم في الحفاظ على الوزن والمعدل اللياقي وليس الجاهزية لخوض المباريات في ظل وجود جوانب عديدة مفقودة لخوض المباريات التنافسية، كما أن هناك أجهزة تدريبية تستهدف جميع الوظائف في جسم الإنسان متوفرة بالأندية وقد لا تكون لدى اللاعبين جميعاً».

وبين لاعب الاتحاد وأحد أبرز نجومه في العصر الذهبي أن هناك إعدادا بدنيا عاما وآخر خاصا يتطلبان وجود مساحة واسعة لينعكس أثرها إيجاباً على اللاعب، وعلى سبيل المثال لاعبو الظهر يتطلب منهم الركض لمسافات بعيدة والارتداد السريع إلى جانب القوة والتحمل للاعب المحور وكذلك للمراكز الأخرى.

واستبعد الزهراني أن يشهد الدوري هبوطا في المستوى الفني للفرق مع عودة عجلة المنافسة للدوران مجدداً بين الفرق على اعتبار أنه في جولاته الأخيرة وجميع اللاعبين يدركون حساسية المباريات المتبقية وما تمثله لأنديتهم وجماهيرهم.

اختصاصي الإحصائيات لفريق الشباب راؤول غاييغو يتابع تدريبات اللاعبين المنزلية (الشرق الأوسط)

من جانبه، قال محمد العبدلي مساعد مدرب فريق الاتحاد والخبير بالجوانب الفنية في حديثه لـ«الشرق الأوسط»، إنه من الصعوبة أن يكون البرنامج اليومي التدريبي للاعب في محيطه الأسري بمنزله كافياً لبلوغه الجاهزية الفنية المطلوبة للمباريات، منوهاً بأنه فقط يساهم في الحفاظ على جزء كبير من لياقة اللاعب فقط.

وأوضح العبدلي أن جميع اللاعبين سيخضعون بطبيعة الحال مع رفع تعليق الأنشطة الرياضية واستئناف المنافسات إلى اختبارات لياقية ستجرى لهم جميعهم وفق مقاييس ومعايير محددة عبر عدة أجهزة تقنية، قبل وضع البرنامج الإعدادي للمواجهات، مبيناً أن انطلاقة المنافسات ستكون بمثابة الحصاد للأندية وستتطلب من الجميع الإعداد الأمثل لها.

كما اتفق العبدلي على حاجة الأندية لمساحة من إعداد لاعبيها بصورة مثلى قبل إعادة جدولة المباريات المتبقية للفرق، مشيراً إلى الحاجة لـ4 أسابيع على أقل تقدير لإعداد اللاعبين بصورة جيدة للمباريات الرسمية، وذلك عبر البرنامج التدريبي اليومي الذي سيتم فرضه والتنسيق لوديات تسهم في إعادة حساسية المباريات والجاهزية الفنية للمواجهات الرسمية.

يذكر أن الأندية الرياضية في السعودية فرضت على كل اللاعبين أداء تدريبهم اليومي في منازلهم منذ منتصف مارس الماضي، تماشيا مع قرار وزارة الرياضة القاضي بتعليق جميع البطولات والمسابقات وإغلاق الصالات والمراكز الرياضية الخاصة حتى إشعار آخر، امتداداً للجهود المتواصلة التي تبذلها جميع الجهات الحكومية في المملكة لمنع انتشار الفيروس واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للتصدي له؛ حفاظاً على سلامة المواطنين والمقيمين في المملكة.

الجهاز الفني يشدد على «الغذاء الصحي» للاعبين

المسيليم يلحق بالسومة ويؤسس صالة تدريب «منزلية»

جدة: محمد باسنيد

لحق ياسر المسيليم، حارس مرمى فريق الأهلي، بعدد من زملائه اللاعبين، واستكمل تجهيز صالة لياقة بدنية متكاملة في منزلة، لمساعدته في أداء التدريبات اليومية.

وكانت «الشرق الأوسط» قد أشارت قبل أيام إلى قيام إدارة النادي بمبادرة مميزة، من خلال توفير عدد من الأجهزة الرياضية للمساعدة في تنفيذ البرامج المعدة لهم من قبل الجهاز الفني، بجانب توفير أجهزة طبية خفيفة، تساعد من لديه برامج علاجية في إكمالها بمتابعة الجهاز الطبي؛ إلا أن بعض عناصر فريق الأهلي فضلوا تجهيز صالة رياضية متكاملة في منازلهم، يتقدمهم اللاعب عمر السومة مهاجم الفريق، وزملاؤه: عبد الفتاح عسيري، وسلمان المؤشر، ومحمد المجحد، ولحق بهم مؤخراً ياسر المسيليم.

ويقوم الجهاز التدريبي المساعد للمدرب الصربي فلادان، بتزويد اللاعبين ببرنامج تدريبي يومي، مع قيامه بالمتابعة بشكل دقيق، والعمل على استقبال أي استفسارات أو طلبات من قبل لاعبي الفريق، لتنفيذ البرنامج الموضوع لهم بشكل سليم ودقيق.

وشدد مدرب فريق الأهلي على جميع اللاعبين بالالتزام بتناول وجبات طعام صحية، خلال وجودهم هذه الفترة في منازلهم، بعد توقف الأنشطة والمسابقات الرياضية المحلية بقرار من قبل وزارة الرياضة السعودية، لمنع تفشي فيروس «كورونا»، والمحافظة على سلامة جميع منسوبي القطاع الرياضي.

ويضع الجهاز الفني لفريق الأهلي بالتنسيق مع الجهاز الطبي بالنادي ومسؤول التغذية في الجهاز، برنامجاً غذائياً صحياً ومتوازناً يسير عليه اللاعبون، للمحافظة على معدل اللياقة البدنية خلال توقف التدريبات الجماعية اليومية، بجانب عدم تأثر الكتلة العضلية.

ويحرص فلادان على الاستماع لمساعديه في الجهاز الفني بشكل يومي، لمتابعة تنفيذ البرامج الموضوعة للاعبين، ودراسة التقرير الفني الخاص بمتابعة سير التدريبات، لوضع البرامج المناسبة خلال الأيام المقبلة.

ياسر المسيليم (الشرق الأوسط)

الغنيم: الأخطاء التحكيمية حرمتنا 8 ضربات جزاء

الرياض: عماد المفوز

أكد وليد الغنيم، مدير الكرة في نادي الرائد، أن فريقه تضرر بشكل كبير من الأخطاء التحكيمية خلال كثير من مباريات هذا الموسم، وبشهادة المحللين التحكيميين، «حسب قوله».

وقال الغنيم؛ لو عدنا للإحصائيات فسنجد نحو 8 ضربات جزاء لم تحتسب لنا، حيث نأتي في المرتبة الثانية بعد الهلال الذي لم تحتسب له ضربات جزاء أكثر من ذلك، ويفترض أن نفوز في أكثر من مباراة، لو أنصفنا في هذه الحالات، ورئيس النادي فهد المطوع تطرق إلى هذا الجانب، وكذلك النادي أصدر بياناً، وخاطبنا لجنة الحكام الرئيسية بهذا الخصوص.

وعن تدريبات اللاعبين المنزلية، فجميعهم يواصلون تدريباتهم في منازلهم، وملتزمون بالبرنامج، مع متابعة من الجهاز الفني والإداري، ولا نجد أي صعوبة تذكر، والمدرب يرسل برنامجاً تدريبياً بشكل يومي، وكذلك برنامج غذائي. وحقيقةً جميع اللاعبين يؤدون التدريبات لأكثر من 70 دقيقة يومياً، وفق ما يطلب منهم، وكل لاعب حريص على المحافظة على لياقته، وتم تسليم اللاعبين ساعة GPS تقيس وقت تدريب كل لاعب.

وشدّد الغنيم على أن من أبرز المشكلات التي يواجهها نادي الرائد هذا الموسم، هو سوء الملعب الرئيسي للنادي. وقال؛ أرضية الملعب للأسف سيئة جداً، وننتظر المنشأة الجديدة التي نتمنى أن تنتهي مع بداية الموسم المقبل.

وأضاف الغنيم أن الاستقرار الإداري والفني للفريق أثمر بشكل إيجابي على النتائج والمستويات التي قدمها الفريق في هذا الموسم، حتى رئيس النادي فهد المطوع ذكر في أكثر من مناسبة أن الاستقرار مطلب أي نادٍ، وهذا هو السر في النتائج التي حققناها، والتي نتج عنها تحقيق مركز متقدم، المركز السابع (32 نقطة)، ولدينا فرصة كبيرة للوصول إلى المركز الرابع. وأنا على ثقة كبيرة أنه في الموسم المقبل ستكون النتائج أفضل، مع وجود لاعبين على مستوى عالٍ من الإمكانات، ونسعى إلى تحقّيق منجز، وأنا واثق، خاصة أن الفريق لديه الإمكانات، ويحظى بالدعم من محبيه وعشاقه.

وليد الغنيم (الشرق الأوسط)

وفيما يخص موضوع عقود اللاعبين، أجاب؛ لا توجد لدينا أي مشكلة، فأغلب اللاعبين عقودهم تنتهي بعد سنتين و3 سنوات، وهذا يؤكد أننا نعمل على الاستقرار، وإذا عدنا للوراء، وبالتحديد في المواسم الماضية، نجد أن نتائج الفريق لم ترتقِ للطموحات، وذلك لعدم وجودِ استقرار إداري، حيث تراس النادي 3 رؤساء، وفي كل موسم يُكلف رئيس، ومن الصعب أن يعمل ويحقق نجاحاً في تلك الفترة القصيرة.

وبيّن الغنيم أنه من الصعب تحديد موعد متوقع لعودة النشاط الرياضي في ظل الأوضاع التي نعيشها مع ظهور مرض كورونا، الذي يواصل انتشاره بشكل كبير على مستوى جميع دول العالم. وقال؛ قرار استئناف الدوري لا أحد يملكه ولا أستطيع القول؛ إننا مع أو ضد استمرار الدوري، لكن إن سألتني شخصياً، فأتمنى استكمال الدوري حيث إننا نملك فرصة لمركز متقدم، وفي حال تم استئناف المنافسات نحتاج نحو شهر لإعداد الفريق، بالشكل الذي يؤكد جاهزيتنا للمباريات خاصة، وحتى هذه اللحظة التدريبات الفعلية متوقفة منذ شهر تقريباً، ويبقى في النهاية القرار بيد الاتحاد السعودي لكرة القدم ورابطة دوري المحترفين.

من المفترض أن تحتضنهما الرياض وجدة هذا العام

إجراءات «كورونا» تهدد بإلغاء أكبر بطولتين للبلياردو والسنوكر

الدمام: علي القطان

تهدد إجراءات مواجهة فيروس «كورونا» بإلغاء أكبر حدثين في لعبتي البلياردو والسنوكر، من المفترض أن تحتضنهما السعودية، في يونيو (حزيران) وأكتوبر (تشرين الأول) المقبلين، في مدينتي الرياض وجدة.

وكشف عصام الملا، رئيس الاتحاد السعودي للعبتي البلياردو والسنوكر، أن برنامج اتحاده كان حافلاً باستضافة حدثين كبيرين على مستوى العالم، قد يكونان الأكبر، من خلال البطولتين اللتين تعد جوائزهما الأعلى في تاريخ اللعبتين.

وبيَّن أن بطولة العالم للبلياردو التي كان مقرراً لها في شهر يونيو المقبل في مدينة الرياض، تقرر أن تصل جوائزها المالية إلى نحو 4 ملايين ريال. ونتيجة لاستمرار هذه الأزمة فيبدو أن إلغاء هذه البطولة هو الأقرب، وإن لم يقَر ذلك بشكل نهائي ورسمي.

أما البطولة الثانية، فهي بطولة العالم للسنوكر في مدينة جدة في شهر أكتوبر المقبل؛ حيث تبلغ قيمة جوائزها قرابة 12 مليون ريال، ليكون ذلك هو الحدث الأكبر والأغلى من حيث الجوائز في تاريخ اللعبة، وذلك حسبما تم توقيعه في هذا الشأن. وأضاف الملا في حديث لـ«الشرق الأوسط» أن هذا الحدث من المفترض أن يبقى تحت استضافة المملكة لمدة عشر سنوات.

واعتبر أن الأزمة الحالية قد تغير وجه العالم أجمع، من حيث الاقتصاد، والصرف على البطولات، والرعاة وغيرها، ولذا لا يمكن التنبؤ بأمور لاحقة بعد الخلاص من هذه الأزمة التي تحاصر جميع دول العالم.

وحول برامج الاتحاد، قال الملا إن هناك برامج تعد سنوياً، ويتم رصد ميزانيات لها، إلا أن هذه الظروف أوقفت البرنامج الحافل للاتحاد خلال هذا الموسم.

وأوضح أن بطوله العالم للبلياردو زوجية؛ حيث يمثل كل منهما دولة.

وأشار إلى أن التجهيزات لبطولات العالم تحتاج إلى إعداد كبير وعلى مستوى الحدث، إلا أن الظروف الحالية عطلت كل الخطط للاستعداد للبطولة المقبلة التي من المفترض أن تنطلق بعد شهرين، متمنياً أن تنتهي الأزمة سريعاً، ويكون الوقت كافياً لاستضافة الحدث الكبير في جدة، في حال لم يكن هناك وقت لاستضافة الحدث العالمي في الرياض، حسب موعده المقرر سابقاً.

كاريلي يتجه لضخ دماء جديدة في الاتحاد

كاريلي (الشرق الأوسط)

جدة: إبراهيم القرشي

وضع البرازيلي فابيو كاريلي، مدرب الاتحاد، خيارات عدة شابة لضمها للمعسكر الإعدادي للفريق للموسم الرياضي الجديد.

وأكد مصدر مطلع لـ«الشرق الأوسط»، أن كاريلي لم يحسم بعد خياراته الفنية على الصعيد الأجنبي أو المحلي وفقاً للمراكز الراغب في استقطابها خلال الانتقالات الصيفية المقبلة لتدعيم صفوف الفريق بعدما فضل التريث لحين اتضاح الصورة حيال المرحلة المقبلة، منوهاً بأن الخيارات الشابة التي يضعها المدرب تأتي رغبة من الجهاز الفني في التعرف على إمكاناتهم قبل اتخاذ القرار بضمهم للقائمة.

وأشار المصدر إلى تواصل مستمر لإدارة الاتحاد مع المدرب كاريلي لرسم استراتيجية المرحلة المقبلة وطرق التعامل معها سواء باستمرار تعليق النشاط الرياضي لفترة أطول أو عودة استئناف الأنشطة الرياضية إلى جانب مناقشة حال إقرار انتهاء الموسم الرياضي.

وكان كاريلي إلى جانب دراسته إمكانات عدد من اللاعبين في الفئات السنية، عكف كذلك على مراجعة الإحصائيات المتعلقة بلاعبي الفريق الأول؛ وذلك لرسم صورة مبدئية حيال الخيارات الراغب في استبعادها واستبدالها بآخرين، في الوقت الذي وضع خطتين قصيرة وطويلة الأمد لإعداد اللاعبين، الأولى مع عودة انطلاقة المنافسات الرياضية مجدداً بعد رفع التعليق عن النشاط الرياضي تضمن إقامة معسكر داخلي بالنادي فور عودة اللاعبين للتدريبات الجماعية، والأخرى تتعلق بالإعداد للموسم الرياضي الجديد.

بينما واصل مدرب الاتحاد التواصل مع اللاعبين عن بعد للإشراف على البرنامج التدريبي اليومي لهم في منازلهم، وتوجيههم وحثهم على الحرص على عدم زيادة الوزن، والمحافظة بشكل كبير على المعدل اللياقي لهم قبل تعليق النشاط الرياضي.

تحذيرات من خسائر بالمليارات وإفلاس أندية

هاجس عدم استكمال الدوري يثير قلق مسؤولي كرة القدم في إنجلترا

القائمون على كرة القدم في إنجلترا يأملون باستئناف المباريات ولو في ملاعب مغلقة من دون جماهير (أ.ف.ب)

لندن: «الشرق الأوسط»

ما زال هاجس عدم القدرة على استكمال موسم كرة القدم 2019-2020 في إنجلترا بسبب تفشي فيروس «كورونا» المستجد، يثير قلق المسؤولين عن اللعبة الذين بعثوا برسالات تحذر من خسائر مالية خطيرة، قد تؤدي إلى تدمير أندية وتوقف نشاط بطولات بالدرجات الدنيا.

وفي الوقت الذي أشار فيه ريتشارد ماسترز، الرئيس التنفيذي للدوري الإنجليزي الممتاز، إلى أن عدم استكمال منافسات الموسم الحالي قد يسفر عن خسائر تصل إلى مليار جنيه إسترليني، وجَّه أيضاً غريغ كلارك، رئيس الاتحاد الإنجليزي لكرة القدم، تحذيراً أكثر خطورة، بأن التداعيات المالية لتفشي فيروس «كورونا» قد تؤدي إلى تدمير الأندية، وإلغاء بطولات، في حال لم يتكاتف الجميع لتحمل التضحيات.

وفي ظل تعليق منافسات الدوري الممتاز ودوريات الدرجات الثلاث الأخرى للمحترفين إلى أجل غير مسمى، حذر كلارك من أن يكون السقوط المدوي المفاجئ في الإيرادات قاسياً جداً على أندية الدرجات الدنيا التي ربما تغلق أبوابها.

وما زال الاتحاد الأوروبي لكرة القدم يأمل أن تستأنف البطولات المحلية بالقارة نشاطها بحلول يونيو (حزيران)، ومحذراً من اتخاذ أي خطوات مماثلة لما حدث في الدوري البلجيكي.

وأعلنت اللجنة المنظمة للدوري البلجيكي إنهاء الموسم مبكراً، بسبب تفشي وباء فيروس «كورونا»، وإعلان تتويج فريق كلوب بروج بطلاً.

وكان بروج يتصدر الدوري بفارق 15 نقطة، قبل جولة واحدة من نهاية الموسم الأساسي، وقبل بدء المرحلة النهائية للدوري التي تقام بمشاركة أول ستة فرق. وتم تشكيل مجموعة عمل من خمسة أشخاص لتحديد مصير الصعود والهبوط والفرق المتأهلة للمسابقات الأوروبية الموسم المقبل.

لكن الوضع في إنجلترا وأيضاً بالدوريات الكبرى بإسبانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا، يبدو أكثر تعقيداً.

وأمام الموقف المتأزم، توصلت أندية إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا لاتفاق على تخفيض الرواتب، بنسب تتراوح بين 20 و70 في المائة خلال فترة التوقف؛ لكن المحادثات بين رابطة الدوري الممتاز الإنجليزي ورابطة الدوري واتحاد اللاعبين المحترفين، بشأن تأخير تسديد رواتب اللاعبين، وإمكانية خصم 30 في المائة من قيمتها، لم تصل إلى أي نتيجة، في الوقت الذي وضعت فيه بعض الأندية جزءاً من موظفيها من غير اللاعبين في بطالة جزئية.

وأعلن الاتحاد الإنجليزي، الاثنين، أن عدداً من كبار موظفيه ومدرب المنتخب الوطني غاريث ساوثغيت، وافقوا على خفض رواتبهم بنسبة 30 في المائة مقابل 15 في المائة لموظفين آخرين.

إلا أن كلارك يعتبر أن هذه الإجراءات لن تكون كافية، في حال لم يتكاتف المعنيون في كرة القدم، من أجل حماية الأندية الأقل ثراء.

وقال خلال اجتماع مع أعضاء الاتحاد الإنجليزي: «تواجه كرة القدم تحديات اقتصادية تتخطى أي توقعات لأولئك الذين يديرونها. ستكون هناك تداعيات اقتصادية لهذه الجائحة، وكل القطاعات ستعاني».

وتابع: «نواجه خطر خسارة أندية وبطولات في ظل الانهيار المالي. قد يخسر عديد من الأشخاص الأندية الأحب إلى قلوبهم، والتي قد لا تقوى على العودة. في ظل هذه المحنة غير المسبوقة، على أصحاب المصالح من لاعبين، ومشجعين، وأندية، ومالكين، وإدارات، أن يرتقوا إلى مستوى المسؤولية، ويتشاركوا الألم من أجل إبقاء اللعبة حية».

وتوقع الاتحاد الإنجليزي أن تبلغ خسائره 100 مليون جنيه إسترليني (123 مليون دولار) بسبب تأجيل الدور ربع النهائي من مسابقة الكأس والمباريات الدولية الودية فقط.

من جانبه أعرب ريتشارد ماسترز، الرئيس التنفيذي للدوري الإنجليزي الممتاز، عن خشيته من التعرض لخسائر بمليار جنيه إسترليني على الأقل، حال عدم استكمال منافسات الدوري.

وقال ماسترز: «نواجه خسائر بمليار جنيه إسترليني على الأقل، إذا فشلنا في استكمال موسم 2019- 2020. وهناك خسائر أخرى تنتظرنا إذا ما زادت خطورة الجائحة في المستقبل».

وفي ظل التخبط الذي تعاني منه الكرة الإنجليزية لكيفية التعامل مع الأضرار المترتبة، يأمل كلارك أن تتعاون السلطات الكروية من أجل تفادي تداعيات مالية مدمرة إلى حين احتواء الوباء.

وقال: «يجب أن تكون لدينا خطة لضمان عدم انهيار كرة القدم الإنجليزية في حال استحالة إنهاء الموسم الحالي وتعثّر الموسم المقبل. نأمل ألا نلجأ إلى هذه الخطة كوننا عازمين على إنهاء الموسم المحترف، ولكن سنكون أغبياء في حال لم نضع خطة طوارئ».

إلا أن كلارك اعترف أنه قد يكون من الصعب إنهاء الموسم في ظل الأزمة الصحية الراهنة. وأوضح: «نحن ملتزمون بإنهاء الموسم الكروي المحترف. مع ذلك، قد لا نتمكن من القيام بذلك كون كرة القدم ليست أولويتنا؛ بل حياة البشر، وسنقوم بما تطلبه منا الحكومة في ظل انتشار الوباء».

وكان الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) قد دعا الأندية واللاعبين للتوصل إلى اتفاقات بشأن تخفيض الرواتب، في فترة توقف المنافسات بسبب فيروس «كورونا» المستجد، موصياً بتمديد عقود اللاعبين لما بعد نهاية يونيو، في انتظار نهاية الموسم الكروي، مع ما يتطلبه ذلك من تأخير فترة الانتقالات.

وطرح تعليق علامات استفهام بشأن القدرة على استئناف موسم 2019- 2020 وطنياً وقارياً، ومسألة عقود اللاعبين التي تنتهي في 30 يونيو، بحال اضطرت الأندية إلى استكمال الموسم لما بعد هذا الموعد.

لكن «فيفا» قدم توصية بضرورة تمديد طارئ للعقود بين الأندية واللاعبين حتى نهاية الموسم الكروي بحال استئنافه، على أن يتم تأجيل فترة الانتقالات أيضاً.

وأكد الاتحاد الدولي رغبته في إظهار «مرونة» في ظل الأزمة الراهنة التي دفعت إلى تعليق مختلف النشاطات، وتأجيل أو إلغاء مواعيد كبيرة كانت مقررة في صيف 2020، لا سيما أولمبياد طوكيو ونهائيات كأس أوروبا وبطولة «كوبا أميركا» لكرة القدم، إلى صيف العام المقبل.

ورأى «فيفا» أن جائحة «كوفيد- 19» تتسبب في «تأثير كبير» على عائدات الأندية، وأن على كرة القدم كما القطاعات الأخرى إيجاد حلول عادلة ومتوازنة بين الأندية واللاعبين.

وأوضح في توجيهاته أنه يحض «الأندية واللاعبين على العمل معاً للتوصل إلى اتفاقات حول الرواتب والعقود خلال فترة توقف منافسات كرة القدم، وما إذا كان يجب تأجيل الدفع (الرواتب) أو خفضها، وما يمكن لشركات التأمين أن تغطيه».

وتطرق «فيفا» في توجيهاته إلى نقطتين أساسيتين، تتعلقان بعقود اللاعبين والانتقالات الصيفية التي عادة ما تفصل بين موسمين، منصرم ولاحق.

وفي شأن النقطة الأولى، أورد «فيفا» أن «عقود اللاعبين عادة ما تنتهي مع نهاية الموسم، وفي ظل التعليق الراهن للمنافسات في غالبية الدول، بات من الواضح أن الموسم لن ينتهي في الموعد الذي افترضه الجميع. لذلك، يقترح أن يتم تمديد العقود إلى موعد انتهاء الموسم فعلياً»؛ موضحاً أن «مبدأ مماثلاً يرتبط بالعقود التي كان من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ مع بدء الموسم الجديد، ما يعني تأجيل تنفيذها إلى حين موعد البداية الفعلية لموسم 2020- 2021». ويطال ذلك عقود الإعارة التي تنتهي أيضاً بختام يونيو.

أما فترة الانتقالات التي تفتتح بعد نهاية الموسم وتمتد بحد أقصى إلى بدايات الموسم الجديد، فرأى «فيفا» أنه من الضروري تعديل الموقف التنظيمي المعتاد، ليأخذ في الاعتبارات الظروف الراهنة. لذلك، سيظهر «فيفا» مرونة، ويفسح في المجال أمام نقل فترة الانتقالات المذكورة، لتصادف بين نهاية الموسم القديم وبداية الموسم الجديد.

إنذار من توتنهام لمورينيو ولاعبين لخرقهم العزل... والأسطورة غريفز إلى المستشفى

مورينيو خرق الحظر (رويترز)

لندن: «الشرق الأوسط»

حذّر نادي توتنهام الإنجليزي لكرة القدم مدربه البرتغالي جوزيه مورينيو والعديد من لاعبيه من خرق قوانين العزل التام في بريطانيا بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، وذلك بعد نشر صور لهم على شبكات التواصل الاجتماعي وهم يتدربون في إحدى المساحات الخضراء بالعاصمة لندن.

والتقطت صور لمورينيو مع الصفقة القياسية للنادي اللندني، الفرنسي تانغوي ندومبيلي في حصة تدريبية في حديقة عامة في الضواحي الشمالية للعاصمة حيث شوهد لاعبان آخران من توتنهام هما الكولومبي دافينسون سانشيز وريان سيسينون يركضان جنباً إلى جنب.

وقال ممثل لنادي توتنهام: «لقد ذكّرنا جميع اللاعبين باحترام مبدأ التباعد الاجتماعي خلال ممارسة الرياضة في الهواء الطلق، ونعود لنؤكد على تعزيز هذه الرسالة».

كما نشر مدافع توتنهام الدولي العاجي سيرج أوريه شريط فيديو له على حسابه في «إنستغرام» وهو يركض مع شخص آخر، في وقت تفرض فيه الحكومة البريطانية سلسلة من الإجراءات الصارمة التي تسمح بالتجول أو ممارسة الرياضة مرة واحدة في اليوم وتفرض التباعد بين شخصين بمسافة مترين على الأقل ما لم يكونا عضوين في نفس الأسرة.

إلى ذلك أعلن نادي توتنهام أن مهاجمه جيمي غريفز، أفضل هداف في تاريخه والدوري الإنجليزي، أدخل المستشفى. وأوضح النادي اللندني في بيان له: «هدافنا القياسي جيمي غريفز يعالج حالياً في المستشفى. نحن على اتصال بأسرته وسنبلغكم بأخباره في الوقت المناسب» دون تحديد ما إذا كان دخوله المستشفى مرتبطاً بإصابته بفيروس كورونا المستجد. وأضاف توتنهام: «يرسل الجميع في النادي أفضل تمنياته إلى جيمي وعائلته».

وسجل غريفز، 80 عاماً، الذي يعاني منذ عام 2015 من جلطة دماغية، 357 هدفاً بين عامي 1957 و1972 في دوري الدرجة الأولى الإنجليزي، وهو رقم قياسي، كما أنه لا يزال أفضل هداف في تاريخ توتنهام برصيد 266 هدفاً في مختلف المسابقات. وساهم غريفز في تتويج المنتخب الإنجليزي بلقب كأس العالم عام 1966 حيث لعب أساسياً في دور المجموعات قبل أن تحرمه الإصابة من مواصلة مشواره في التشكيلة الأساسية. وقاد غريفز توتنهام إلى التتويج بلقب كأس الكؤوس الأوروبية عام 1963. وكأس الاتحاد الإنجليزي عامي 1962 و1967. علماً بأنه دافع قبله عن ألوان تشيلسي وميلان الإيطالي.

وبقي غريفز الهداف التاريخي في البطولات الخمس الكبرى لفترة طويلة قبل أن يتخطاه مؤخراً البرتغالي كريستيانو رونالدو والأرجنتيني ليونيل ميسي.

تيباس يأمل بعودة عجلة الدوري الإسباني للدوران نهاية مايو

سواريز: نيمار مرحب به دائماً في برشلونة

برشلونة: «الشرق الأوسط»

أكد مهاجم برشلونة الإسباني لكرة القدم الدولي الأوروغواياني لويس سواريز أمس أن زميله السابق الدولي البرازيلي نيمار دا سيلفا نجم باريس سان جيرمان الفرنسي «سيكون مرحبا به دائما في الفريق الكاتالوني».

وقال سواريز الذي يتعافى من عملية جراحية في الغضروف المفصلي بالركبة اليمنى في مقابلة مع صحيفة «موندو ديبورتيفو» الإسبانية: «الجميع يعرف نيمار، نعرف المحبة التي يكنها له الجميع في غرف الملابس. إنه لاعب لا جدال فيه، ولا يزال لديه الكثير ليظهره. ومرحب به دائما في الفريق، ونحن نقدره كثيرا».

ورد سواريز على سؤال حول الشائعات عن احتمال عودة النجم البرازيلي لبرشلونة، بقوله: «من الصعب الحديث عن اللاعبين حاليا... من الصعب الحديث عن من قد يأتي في هذا الوضع (انتشار فيروس كوفيد - 19). لكن يمكنني إبداء رأيي فقط، نيمار مرحب به في أي وقت». وتحدث سواريز أيضا عن إمكانية تعاقد الفريق الكاتالوني مع نجم إنتر ميلان الإيطالي الدولي الأرجنتيني لاوتارو مارتينيز (22) عاما، وقال: «لاوتارو لاعب يتألق في إيطاليا، إنه قلب هجوم متحرك، ومن المهاجمين المذهلين جدا، وذلك يعكس أهميته كمهاجم كبير. ليس هناك أي تعارض، يجب أن يكون سعيدا أن ناديا مثل برشلونة يريده».

وأضاف الأوروغوايانى: «سيكون هناك دائما تنافس صحي بيننا، وما دام لدينا جميعا نفس الهدف، أي الفوز بكل شيء، فإن اللاعبين الذين يأتون لمساعدة الفريق على تحقيق أهدافه وتعزيز صفوفنا مرحب بهم دائما».

وعاد سواريز للحديث عن الخلاف بين اللاعبين وإدارة برشلونة في الفترة الماضية بخصوص الاتفاق على تخفيض الرواتب قبل الموافقة على تخفيضها بنسبة 70 بالمائة لحين استئناف البطولة، وهو ما من شأنه أن يوفر على النادي 14 مليون يورو شهريا.

ودافع لاعبو الفريق وفي مقدمتهم نجمه الأرجنتيني ليونيل ميسي عن أنفسهم، بعد خطأ في سوء التواصل، حيث انتقد الأخير وقتها في رسالة مطولة نشرها على حسابه الرسمي على تطبيق إنستغرام، مجلس الإدارة برئاسة جوسيب ماريا بارتوميو، الذي اتهمه بإلقاء التهم والضغوط على اللاعبين خلال المفاوضات الأخيرة.

في حين رأى سواريز أن ما حصل كان مزعجا لجميع اللاعبين، وأوضح: «هناك أشياء خاطئة حدثت، قيل إن اللاعبين لم يرغبوا في أن تخفض رواتبهم بنفس القدر، والبعض لم يوافقوا على الموضوع... وإنهم يقولون ذلك، وهم ليسوا داخل المجموعة، كان ذلك مزعجا. إنه أزعج جميع اللاعبين». وأضاف «بالتأكيد اتفق جميع اللاعبين منذ البداية على مساعدة النادي على أكمل وجه، وتأخر الاتفاق لأنه ليس من السهل الحصول على راتب 22 - 23 لاعبا. لقد كان عملا مشتركا بين النادي ومحامي اللاعبين، لكنه ليس عملا سهلا».

على جانب آخر ما زال رئيس رابطة الدوري الإسباني لكرة القدم خافيير تيباس يأمل في عودة عجلة الليغا إلى الدوران نهاية الشهر المقبل بأحسن الأحوال، وذلك بعد انتهاء فترة العزل بسبب تفشي فيروس «كورونا» المستجد، مشيرا إلى أن إلغاء الموسم الكروي «ليس خيارا».

وحذر تيباس الأندية الإسبانية من أنها قد تخسر ما يصل إلى مليار يورو (1,1 مليار دولار أميركي) بحال عدم إكمال الموسم، ما دفع مسؤولي كرة القدم في البلاد إلى البحث عن موعد متأخر لإنهاء الموسم الحالي.

قال تيباس: «السيناريوهات المختلفة التي كنا نتطلع إليها مع الاتحاد الأوروبي للعبة من أجل العودة تبدأ على الأرجح في 29 مايو (أيار) أو 6 - 7 يونيو (حزيران) أو 28 يونيو (تموز)».

وتابع: «لا ننظر فقط إلى ما يحدث في إسبانيا... نهدف أن تتناسق جميع المواعيد في أوروبا كي تنتهي كل المسابقات في فترة واحدة».

لكن تيباس قال إن عودة التمارين لا يمكن أن تحصل قبل انتهاء حالة الطوارئ في إسبانيا والمحددة حتى 26 أبريل (نيسان) الجاري.

وبحال إنهاء حالة الطوارئ في موعد مبكر، سترتفع حظوظ استئناف الليغا في مايو.

وأضاف تيباس أن إلغاء الموسم «ليس خيارا» نظرا للضربة الهائلة التي سيخلفها نقص الإيرادات بالنسبة للأندية، علما بأن الخسارة ستبلغ 150 مليون يورو حتى لو نجحت الليغا بإنهاء الموسم مع حضور للجماهير.

وتابع: «لا نفكر على الإطلاق في أننا لن نعود إلى المباريات. لا يتعلق الأمر فقط بإيرادات الدوري، بل بجميع الإيرادات من دوري أبطال أوروبا والتي لن تحصل عليها الأندية».

وأضاف «نتحدث هنا عن نحو مليار يورو إذا لم نعد إلى اللعب، 300 مليون يورو إذا لعبنا وراء أبواب مغلقة، و150 مليون يورو إذا لعبنا مع جماهير». وكان برشلونة، حامل اللقب في آخر موسمين، يتصدر بعد 27 مرحلة على بداية الدوري (من أصل 38)، بفارق نقطتين عن غريمه التاريخي ريال مدريد و11 نقطة عن إشبيلية الثالث.

لويس سواريز (رويترز)

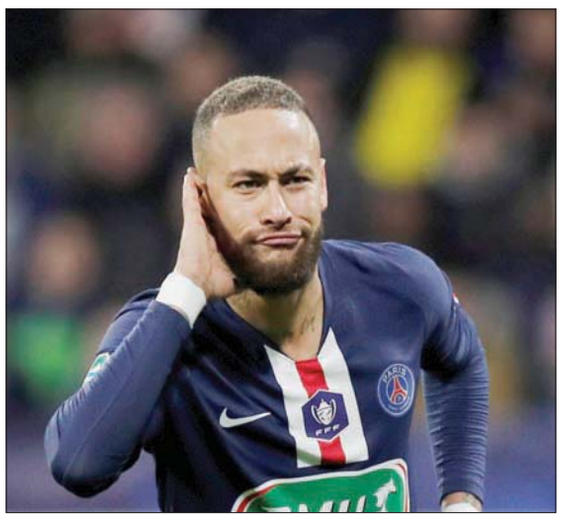
نيمار ما زال يأمل في العودة إلى برشلونة (رويترز)

ماني يتطلع إلى تتويج ليفربول باللقب ويتفهم أي قرار بإلغاء الموسم

لندن: «الشرق الأوسط»

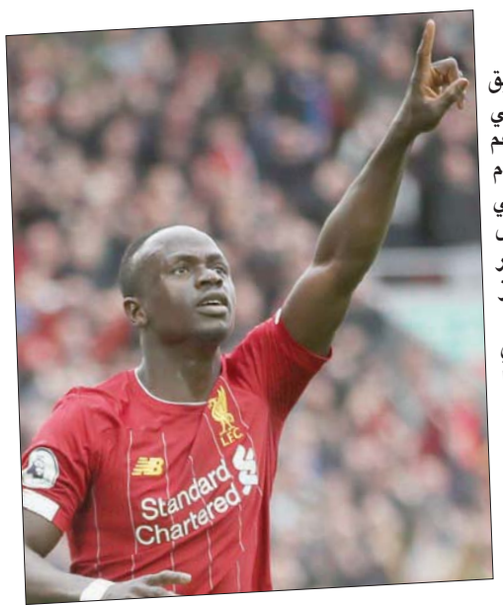
ماني نجم ليفربول (رويترز)

أشاد السنغالي ساديو ماني مهاجم فريق ليفربول بدور مدربه الألماني يورغن كلوب في الحفاظ على روحه الإيجابية والعالية رغم توقف الدوري الإنجليزي الممتاز لكرة القدم ومواجهة إمكانية فقدان لقبه الأول المرتقب في 30 عاماً. وتسبب فيروس كورونا في غموض مصير موسم 2019 - 2020 حيث يتصدر ليفربول المسابقة بفارق 25 نقطة بعدما فاز 27 مرة في 29 مباراة.

وأكدت رابطة الدوري الإنجليزي الأسبوع الماضي أن الموسم سيعود عندما يستقر الموقف الصحي، مما أثار تكهنات حول إمكانية الإلغاء.

وكان بإمكان ليفربول حسم اللقب في المباراة التي كانت مقررة ضد جاره إيفرتون في المرحلة الثلاثين، بشرط خسارة سيتي أمام مضيفه بيرنلي، قبل أن يتم تعليق المباريات بسبب فيروس «كوفيد - 19»، وسط عدم يقين بشأن متى أو إن كانت الظروف الصحية ستتيح معاودة المباريات وإنهاء الموسم. وقال ماني: «مدربنا كلوب شخص يتحلى حقاً بإيجابية كبيرة، في الوقت الحالي هو إيجابي أكثر من أي وقت مضى وهو ما يمثل قوة في موقف استثنائي جداً». وأضاف: «إنه يرسل رسائل إلى اللاعبين باستمرار للحديث عن الأمور وهو دائماً ما يتحلى بالإيجابية وهذا أمر رائع بالنسبة له».

وتابع: «أتمنى ألا يتم إلغاء الموسم وأن يتوج ليفربول. هذا موسم لا يُصدق لي ولزملائي ونحن نتفوق بفارق 25 نقطة وهذا أمر مذهل، لقد فقد البعض أفراداً من أسرهم، وهذا هو الوضع الأكثر تعقيداً. ولكن بالنسبة لي، إنه حلمي (اللقب) أريد أن أفوز باللقب هذا العام. إن لم يكن الأمر كذلك، سأقبل، فهذا جزء من الحياة. سأتفهم الموضوع فيما لو أدى انتشار وباء فيروس كورونا، إلى إلغاء الموسم وعدم تتويج الفريق، على أمل أن نفوز به في العام المقبل».

ورحّب ماني بتراجع ليفربول عن قراره بخصوص منح إجازة مؤقتة للعاملين من غير اللاعبين بعد انتشار جائحة «كوفيد - 19». وقال: «نعم» رداً على سؤال حول رضاه عن قرار ليفربول بالتراجع عن الاستفادة من خطة الحكومة للاحتفاظ بالوظائف خلال أزمة فيروس كورونا.

وبموجب الخطة الحكومية يستطيع العاملون البريطانيون الذين تعطيهم مؤسساتهم إجازات الحصول على 80 في المائة من أجورهم بحد أقصى 2500 جنيه إسترليني (3087 دولاراً) مما يعني أن ليفربول سيدفع 20 في المائة فقط من الرواتب لموظفيه الذين يحصلون على إجازات.

وقال ماني: «هذا النادي رائع جداً والأجواء مع المدربين والجهاز واللاعبين والجميع مثل العائلة. الجماهير أيضاً كذلك ويمكن متابعة مدى حماسها ودعمهما للفريق». واعتاد ماني فعل الخير في مسقط رأسه بقرية بامبالي السنغالية وأحدث أعماله عندما قام ببناء مستشفى وتبرع بمبلغ 41 ألف جنيه إسترليني لمساعدة بلاده في مكافحة جائحة «كوفيد - 19». وقال ماني: «هذا الشيء كنت أفكر فيه منذ كنت صغيراً. في عقلي كنت أريد أن أفعل شيئاً لقريتي. لقد نشأت هناك ولم نكن أثرياء وهي حقاً قرية صغيرة جداً وأعرف أن الظروف هناك ليست مثالية، إنها لحظة صعبة حقاً ليس فقط في السنغال لكن للعالم كله وأعتقد أن المهم حقاً أن نتحد معاً ونفعل أقصى شيء ممكن لمحاربة المرض الذي يعد بالفعل سيئاً جداً، كما أنه يزيد في السنغال أيضاً».

رواتبهم الفلكية ومواقفهم من الأزمة المالية التي سببها «كورونا» أثارت غضباً عاماً تجاههم

لاعبو كرة القدم الإنجليز... كبش فداء أم مذنبون؟

يوفنتوس وأندية أوروبية أخرى خفضت أجور لاعبيها بنسبة تصل إلى 70 في المائة (أ.ف.ب)

لندن: بول ويلسون

عادة ما يكون تسييس كرة القدم هو الخيار المفضل لبعض الجهات التي تسعى لاستغلال شيء لا علاقة له بكرة القدم، لإلقاء اللوم على بعضها البعض في أزمة ما. إننا نعيش أوقاتاً غير عادية بالمرة، وتحولت كرة القدم، خلال الأسبوع الماضي، إلى لعبة سياسية، على الرغم من أن من يمارسون هذه اللعبة أصبحوا معزولين الآن وغير مرئيين. وسواء تم استئناف مباريات الموسم أم لا، فإن لاعبي الدوري الإنجليزي الممتاز الذين طالبهم وزير الصحة البريطاني - الذي يعاني من أجل تجهيز الأطقم الطبية بما تحتاجه من معدات - بأن يساهموا في حل الأزمة الحالية يعرفون تماماً أن هناك حالة من الغضب العام تجاههم.

وبالطبع هناك مؤسسات أكثر ثراءً في جميع أنحاء البلاد من أندية كرة القدم، والعديد من أصحاب الملايين والشركات التي تدفع ضرائب أقل. لكن من الواضح أن اللاعبين الذين يحصلون على رواتب فلكية في الدوري الإنجليزي الممتاز، وبدرجة أقل في دوري الدرجة الأولى، قد أصبحوا هدفاً سهلاً للانتقادات، في الوقت الذي يُطلب فيه من بقية السكان تقديم التضحيات من أجل التغلب على تداعيات الأزمة الحالية بسبب تفشي فيروس كورونا.

في الحقيقة، من الصعب الدفاع عن المبالغ المالية الطائلة التي يحصل عليها اللاعبون البارزون، إذ إن الأمر لا يتطلب أن تمر البلاد بحالة طوارئ، حتى يتساءل المرء عن الأسباب التي تجعل لاعباً يحصل على 200 ألف جنيه إسترليني في الأسبوع، على الرغم من أن مهام وظيفته لا تتطلب منه أن يواجه مواقف صعبة بين الحياة والموت!

لكن البلاد ككل تعاني من نقص واضح في القيادة والمعرفة، وبُعد النظر في الوقت الحالي، ولا تختلف كرة القدم عن الحالة العامة التي تعاني منها البلاد. وكما أشار المهاجم السابق للمنتخب الإنجليزي غاري لينيكر، بكل بشجاعة، فإنه على الرغم من الهجوم الشديد والمبرر الذي تعرض له كل من توتنهام هوتسبير ونيوكاسل يونايتد، بسبب التوقف عن دفع أجور العاملين بالنادي من غير اللاعبين في الوقت الذي لم يتم فيه المساس برواتب اللاعبين (قبل أن يتراجع ليفربول عن مخطط تسريح موظفيه ويعتذر)، فإن هذا القرار قد صدر من غرفة الاجتماعات الخاصة بمسؤولي النادي، ولم يكن للاعبين أي دخل في ذلك.

ومع ذلك، فإن اللاعبين هم الذين يتعرضون لهجوم شديد، وليس ملاك الأندية الذين يملكون مليارات الجنيهات. ويمكن للاعبين الاستعانة بشخص ما للتحدث نيابة عنهم في مثل هذه المواقف، حتى يوضح الأمور على حقيقتها، ولا يجب أن يكون هذا الشخص بالضرورة هو غوردون تايلور ورابطة اللاعبين المحترفين، التي تهتم بشكل أساسي، مثل معظم الجهات النقابية، بالتأكد من أن أصحاب العمل لا يهربون بأي شيء لا يتعين عليهم الحصول عليه.

هندرسون من القلائل الذين طرحوا مبادرة لخفض الأجور (إ.ب.أ)

إن إجبار اللاعبين على تخفيض رواتبهم، على سبيل المثال، لا يعني بشكل تلقائي أن تذهب تلك الأموال للموظفين في الملاعب أو المطاعم، أو العاملين في الخطوط الأمامية بالجهات الطبية. لكن ذلك يعني توفير مبالغ مالية أكبر في حسابات الأندية لكي يقرر المديرون كيفية صرفها! ويتمثل موقف رابطة اللاعبين المحترفين في أن ننتظر حتى يكون من الممكن للجميع تقديم تنازلات والمضي قدماً معاً، وهو الأمر الذي يبدو معقولاً ومنطقياً، باستثناء أنه يمنع الأندية الإنجليزية من أن تسير على الدرب نفسه الذي سار عليه كل من برشلونة الإسباني ويوفنتوس الإيطالي وغيرهما من الأندية، التي خفضت أجور اللاعبين بنسبة تصل إلى 70 في المائة.

ولعل الشيء المفهوم من بقية أنحاء أوروبا هو أن معظم اللاعبين كانوا سعداء للغاية بالتخلي عن نسب كبيرة من رواتبهم الكبيرة، في الوقت الذي لا يلعبون فيه بسبب توقف المنافسات والمسابقات الرياضية، بينما تعاني بقية البلاد. وهناك احتمال بأن اللاعبين هنا في إنجلترا يشعرون بالشيء نفسه. في الواقع، هناك بالفعل الكثير من الأدلة على ذلك من خلال المبادرات التي طرحها قائد ليفربول جوردان هندرسون ومدافع مانشستر يونايتد هاري ماغواير وآخرون، بأن لاعبي كرة القدم كانوا يحاولون تقديم المساعدات اللازمة، حتى قبل أن يطلب وزير الصحة البريطاني، مات هانكوك، ذلك.

ومن غير الصحيح تماماً أن رابطة اللاعبين المحترفين هي التي تعيق مساهمات اللاعبين من خلال الإصرار على أن يحصل اللاعبون على الرواتب المنصوص عليها في عقودهم مع أنديتهم كاملة، على الرغم من أن الرابطة قد تأخرت كثيراً في الخروج، والإعلان عما يتعين عليها القيام به من أجل المساعدة في هذه الأزمة، وهو الأمر الذي جعل لاعب كريستال بالاس، أندروس تاونسيند، يعبر عن قلقه من أنه بات يتم تصوير اللاعبين على أنهم مجموعة من الأشرار. وحتى عندما صوتت أندية الدوري الإنجليزي الممتاز لإرسال مساعدات مالية إلى أندية دوري الدرجة الأولى ودوري الدرجة الثانية وهيئة الخدمات الصحية الوطنية، كان هناك شعور بأنه يجب رؤيتك، وأنت تقوم بالشيء الصحيح بعد أيام طويلة من الفشل في التوصل إلى أي شيء بناء.

إذا كان العالم قد تغيّر خلال الشهرين الماضيين فلن يكون أمام كرة القدم خيار سوى التغيير هي الأخرى

وإذا وافق ممثلو اللاعبين - كما هو متوقع - من حيث المبدأ على تخفيض رواتب اللاعبين، أو تأجيل حصولهم عليها بنسب تصل إلى 30 في المائة، فإن ذلك سيظهر أن كرة القدم تحترم نفسها، وتقوم بالدور الذي يتعين عليها القيام به، على الرغم من الحجة الساخرة التي تقول إن كرة القدم لا تتفاعل مع الأحداث، إلا عندما «تكون البندقية فور رأسها»، إن جاز التعبير، وتكون مجبرة على القيام بهذا الدور.

لقد كان من الأفضل إجراء محادثات بشأن القيام طواعية بتأجيل الحصول على الرواتب أو التبرع للجهات والهيئات الخيرية منذ البداية، وبمجرد أن اتضح أن اللاعبين سيحصلون على راحة طويلة، ولن يشاركوا في البطولات. ونظراً لأن اللاعبين يعدون من أكثر أفراد المجتمع ثراءً وشهرةً، فكان من الضروري والمتوقع أن يتعرض هؤلاء اللاعبون للانتقادات والحسد، لأنهم يحصلون على مبالغ مالية طائلة في الوقت الذي يعاني فيه الكثيرون من صعوبات مالية هائلة، لكن ما رأيناه يحدث هو أن هؤلاء اللاعبين قد تحولوا إلى كبش فداء.

ويجب الإشادة بالنوايا الحسنة لهندرسون وغيره من قادة الأندية الأخرى، ومن المؤسف أن يتم النظر إلى جهود اللاعبين على أنها ردود فعل على الانتقادات التي تعرضوا لها، وأنهم قد تأخروا كثيراً في تقديم الدعم اللازم للجهات الأكثر احتياجاً. ويمكن توجيه أصابع الاتهام إلى رابطة اللاعبين المحترفين أو ملاك الأندية، لكن اللعبة ككل يتعين عليها أن تعيد تقييم هذه المرحلة.

لقد كان لاعبو كرة القدم يحصلون على الكثير من المال بالفعل قبل أن تتوقف المنافسات الرياضية بسبب تفشي الفيروس، وكان من الطبيعي أن تلفت دخولهم المرتفعة انتباه الجميع. وعلى الرغم من أن بعض الأندية قد تعاملت مع الأمر بشكل جيد، فإن بعض اللاعبين الآخرين قد تعاملوا مع هذا الوضع الحساس بشكل أحمق.

ويجب تعلم الدروس في المرة القادمة، على الرغم من أن من يفعل الخير يأمل ألا تكون هناك مرة قادمة! في الواقع، يتعين علينا أن نتوقف عن اتهام الحكومة بعدم الكفاءة، لأنه لم يكن أحد يعرف مسبقاً كيف يمكن التعامل مع أزمة بهذا الحجم. لقد كانت هناك أخطاء، ولا تزال هناك أخطاء، يتم ارتكابها على كل مستوى، والخطأ الذي ما زلنا نرتكبه جميعاً هو افتراض أنه مع نهاية هذه الفترة من الهدوء غير الطبيعي، ستعود المباريات إلى طبيعتها وسيهتف الجمهور كالمعتاد.

يبدو أن هذه هي الصورة التي يفكر فيها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، في ظل الإصرار الشديد على أنه يجب استكمال جميع البطولات والمسابقات، لكن إذا كان العالم قد تغير خلال الشهرين الماضيين، فلن يكون أمام كرة القدم خيار سوى التغيير هي الأخرى!

على الحكومة البريطانية لوم نفسها قبل الآخرين

دفاعاً عن لاعبي كرة القدم في وجه الضغوط

هل سيُتهم لاعبو كرة القدم قريباً بأنهم السبب في انتشار فيروس «كورونا»؟! (إ.ب.أ)

لندن: مارينا هايد

خلال الأسبوع الحالي الذي يُلقي فيه الجميع باللوم على الآخرين، فيما يتعلق بأزمة انتشار فيروس كورونا، طالب وزير الصحة البريطاني، مات هانكوك، لاعبي الدوري الإنجليزي الممتاز بالقيام بدورهم لمواجهة الأزمة. وتتمثل إحدى القواعد العظيمة للحياة العامة في بريطانيا في أنه عاجلاً أم آجلاً ينتهي كل شيء بإلقاء اللوم على لاعبي كرة القدم في أي أزمة تشهدها البلاد.

وبغض النظر عن مدى غرابة عالمنا الجديد في ظل تفشي فيروس كورونا، يمكنك أن تقول شيئاً واحداً مؤكداً، وهو أنه في نهاية المطاف، سنرى من يخرج علينا ليثبت أن نجم نادي مانشستر سيتي والمنتخب الإنجليزي رحيم سترلينغ هو المسؤول عن تفشي وباء كورونا!

وأعلم تماماً أن من يُسمون «الخبراء» سيقولون إن مهرجان شلتنهام، الذي حضره 250 ألف شخص، هو الذي أدى إلى انتشار الوباء، وانتقاله إلى إسبانيا وإيطاليا وكوريا الجنوبية، بل وإلى مدينة ووهان الصينية نفسها. لكن هناك من يرى أن الأمر برمته يعود إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، وبالتحديد إلى أقدم عدو للبشرية في المملكة المتحدة، وهم الشباب الذين يلعبون في الدوري الإنجليزي الممتاز (مهرجان «يوم السيدات» أقيم في بلدة شلتنهام البريطانية في مارس (آذار) الماضي)!

وحتى في الأوقات الجيدة، فإن الأشخاص أنفسهم قد استغلوا خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتسبب ذلك في حدوث أزمة كبيرة في أعداد الممرضين والممرضات، لكي يجروا مقارنات بين رواتب اللاعبين في الدوري الإنجليزي الممتاز ورواتب الممرضات في هيئة الخدمات الصحية الوطنية البريطانية، وذهب بعض منهم إلى ضرب أمثلة برواتب أحد اللاعبين، وكيف يمكن لهذا الراتب أن يوفر عدداً كبيراً من الممرضات.

وكما أكدنا أكثر من مرة في صحيفة «الغارديان»، فإن الممرضات يحصلن على أجر قليل للغاية، لا يتناسب مع العمل الكبير الذي يقدمنه.

لكن الغريب أن لاعبي كرة القدم هم فقط الذين يتم إلقاء الضوء على رواتبهم، ومقارنتها برواتب الممرضات والفئات التي تحصل على أجور زهيدة، ونادراً ما نسمع أي شخص يتحدث عن كيف كان يمكن زيادة رواتب الممرضات بالأموال التي تدخلنا بها في الشؤون الليبية، والتي أدت إلى أن تتحول هذه الدولة إلى دولة فاشلة، أو كيف كان يمكن تحسين رواتب الممرضات من خلال الـ53 مليون جنيه إسترليني التي تم تخصيصها لبناء جسر بأحد الحدائق، أو من خلال ثمن شراء حمولة من الأسلحة النووية التي لم يكن سيُسمح لنا باستخدامها ما لم تطلب منا الولايات المتحدة الأميركية ذلك.

لقد مرت أيام قليلة منذ أن بدأ عدد قليل من الأندية (وليس اللاعبين) في الكشف عن خططها للتقدم بطلب للحصول على مساعدة حكومية لدفع رواتب العاملين الذين يواجهون مصيراً مجهولاً بسبب تفشي فيروس كورونا، وقد بدأت الانتقادات الشديدة توجه للاعبي كرة القدم بسبب ما وصف بعدم تعاملهم كما ينبغي مع هذه الأزمة. وفي الأسبوع الماضي، سمعنا جوليان نايت، رئيس لجنة الرياضة والثقافة والإعلام بالبرلمان البريطاني، يتحدث عن «الفراغ الأخلاقي» في الدوري الإنجليزي الممتاز. وفي الوقت الحالي، فإن السؤال الذي يتردد على ألسنة الجميع هو: هل سيتم تخفيض رواتب لاعبي الدوري الإنجليزي الممتاز؟ الإجابة هي: نعم، سيحدث ذلك بنسبة 30 في المائة.

ومع وضع ذلك في الحسبان، يجب أن نشير إلى أن مجلة «فوربس» قد أكدت، خلال العام الماضي، أن 12 من أغنى مالكي أندية الدوري الإنجليزي الممتاز لديهم ثروة إجمالية تصل إلى 74 مليار جنيه إسترليني، فهل تم تخفيض رواتب ملاك الأندية أيضاً؟ أو لو نظرنا للأمور من منظور آخر، سنجد أن غوردون تايلور، رئيس رابطة اللاعبين المحترفين، قد حصل على راتب يتجاوز مليوني جنيه إسترليني العام الماضي، فهل سيتم تخفيض راتبه أيضاً؟

لقد مرت عدة أشهر منذ أن بدأ رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في تلقي معلومات عن خطر فيروس كورونا، كما مرت عدة أسابيع منذ أن رأى بعينيه الآثار الهائلة التي تركها هذا الفيروس على الدول الأوروبية المجاورة، لكنه رغم كل ذلك استمر في اتباع استراتيجية تهدف للتخفيف من آثار هذا الفيروس، بالشكل الذي جعل بريطانيا لا تتخذ الإجراءات القوية التي تتناسب مع جسامة الحدث، وذلك قبل إدخاله إلى العناية المركزة (الاثنين) بعد إصابته بفيروس كورونا الشهر الماضي.

ومر ما يقرب من 3 أسابيع منذ أن غيّر هذه الاستراتيجية بشكل جذري؛ وأسبوعان تقريباً منذ أن وعد بإجراء 25 ألف اختبار للكشف عن المصابين بفيروس كورونا بشكل يومي، وأيام معدودة منذ أن تم الكشف عن أنه لم يتم إجراء سوى ألفي اختبار فقط في الخطوط الأمامية للعاملين في المجال الطبي! فهل سيتم تخفيض راتبه هو الآخر؟

بشكل محبط، استغل مات هانكوك، وزير الصحة البريطاني، هذه الأزمة لشن هجوم على لاعبي كرة القدم يوم الخميس الماضي. ومع ذلك، كانت عودة وزير الصحة للواجهة موضع ترحيب نسبياً، على الأقل لأنه قبل ساعات فقط من حديثه، طالب نايجل فاراج، البالغ من العمر 56 عاماً، بإقالته من منصبه، وتعيين شخص من الخارج قادر على إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، مثل المدير الفني الهولندي لويس فان غال!

وفي الحقيقة، فإن التصريحات التي أدلى بها هانكوك في ذلك اليوم قد شهدت تحسناً نسبياً عن تصريحاته في اليوم السابق، خلال لقائه مع وزير شؤون الشركات، ألوك شارما. ومع مرور الوقت، باتت هذه المؤتمرات الصحافية، التي يطل علينا خلالها 3 أشخاص يومياً لإلقاء اللوم على الآخرين في هذه الأزمة، تشبه برامج المبتدئين!

لقد كشف هانكوك النقاب عن استراتيجيته المكونة من 5 نقاط للتعامل مع هذه الأزمة. لكن الوزير السابق في مجلس الوزراء المحافظ، غريغ كلارك، الذي يترأس الآن اللجنة العلمية في البرلمان، حذر الأسبوع الماضي من أن المملكة المتحدة الآن «قد تأخرت بشكل واضح» في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة الوقت الضائع بسبب الفشل في إجراء اختبار شامل للعاملين في هيئة الخدمات الصحية الوطنية. وأصبح أملنا الوحيد الآن يتمثل في أن يتم السماح للمختبرات الأصغر بالمساعدة في التعامل مع هذه الأزمة.

في الواقع، هناك شيء مفجع بعض الشيء بشأن مشاهدة الخبراء وهم يؤكدون أن هذه هي اللغة الوحيدة التي تفهمها الحكومة. لقد كان كلارك نفسه يردد فقط نداء بول نورس، رئيس معهد فرانسيس كريك المحترم، الذي قال خلال هذا الأسبوع: «إن المؤسسات مثل مؤسستنا تعمل معاً بروح دونكيرك (دونكيرك هو فيلم حربي تجري أحداثه خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وتصور عملية الانسحاب من ميناء دونكيرك). لقد وضعت الحكومة بعض القوارب الكبيرة والمدمرات في مكانها الصحيح. هذا أكثر تعقيداً بعض الشيء لبدء العمل، ونتمنى لهم كل التوفيق للقيام بذلك، لكن يمكننا، كقوارب صغيرة، المساهمة أيضاً».

لقد بدأت هذه المقالة بأحد القوانين العظيمة للحياة العامة في بريطانيا، وأختمه بقانون آخر: الإصرار المرضي على تصفية كل شيء من خلال منظور الحرب العالمية الثانية، وكأننا لم نبتعد أكثر من 6 أقدام عن أحداث وقعت قبل 75 أو 80 سنة مضت. وختاماً، فإن على الحكومة البريطانية أن تلوم نفسها قبل أن تلقي باللوم على الآخرين.

ظاهرة انتشرت في مدن عدة

البحث عن الدببة والأرانب... سلوى أطفال العالم في العزل

لندن: «الشرق الأوسط»

مع فرض الحجر المنزلي في معظم أنحاء العالم تغيرت العادات اليومية؛ فمع إغلاق المدارس ومعظم جهات العمل للبالغين، وجدت العائلات نفسها أمام مشكلة ملء وقت الفراغ، خاصة بالنسبة للأطفال. ولجأ البعض إلى توفير وسائل جديدة للتعلم عن بعد والإكثار من القراءة لأطفالهم واللجوء لهوايات مختلفة مثل التلوين والرسم. ومن القراءة وعالم كتب الأطفال ظهرت وسيلة جديدة لشغل وقت الصغار تبعث البسمة والمرح بينهم، وهي فكرة التجول في الأحياء السكنية المجاورة لهم برفقة أفراد بالغين من عائلاتهم للبحث عن الدببة المحشوة واللعب المشابهة في النوافذ وعلى الأسوار المنخفضة وعلى الأشجار أحياناً. الفكرة مستوحاة من كتاب شهير للأطفال يعود إلى عام 1989 ويحمل عنوان «وير غوينغ أون

دب يجلس على غصن شجرة في كرايستشيرش بنيوزيلندا (أ.ب)

دب في نافذة منزل بكاليفورنيا يجذب المارة (إ.ب.أ)

دببة ضخمة وُضعت على مقاعد أمام أحد المنازل في بريطانيا (رويترز)

إيه بير هانت» للبريطاني مايكل روزين، وانتقلت بسرعة من بلد إلى آخر، من بريطانيا إلى بلجيكا إلى نيوزيلندا وأستراليا، وغيرها من البلدان.

في نيوزيلندا، قالت رئيسة الوزراء جاسيندا أرديرن، إنها ستضع دباً محشواً في نافذة منزلها في ويلنغتون. وفي حديثها للأطفال، أول من أمس، وعدتهم بأن شخصية الأرنب المرتبطة بعيد الفصح لن تختفي هذا العام، وإنما ستراعي قواعد عدم التجول. وقالت في المؤتمر الصحافي، إن «أرنب عيد الفصح سيكون مداوماً هذا العام؛ إذ إنه من العمال الأساسيين الذي يقدم خدمات أساسية». وأضافت «كما يمكنكم التخيل سنكون مشغولين في المنازل مع الأرانب، لكني أقول لأطفال نيوزيلندا: إذا لم يأتِ أرنب عيد الفصح إلى منزلكم

> قالت رئيسة وزراء نيوزيلندا جاسيندا أرديرن إنها ستضع دباً محشواً في نافذة منزلها في ويلنغتون... وفي حديثها للأطفال أول من أمس وعدتهم بأن شخصية الأرنب المرتبطة بعيد الفصح لن تختفي هذا العام وإنما ستراعي قواعد عدم التجول... وأضافت أن «أرنب عيد الفصح سيكون مداوماً هذا العام»

يجب أن تتفهموا أنه من الصعب في هذا الوقت على الأرنب التجول في كل مكان. وربما بدلاً من زيارة الأرنب لكم يمكنكم تنظيم سباق للعثور على الأرنب في الأحياء التي تسكنون فيه، يمكنكم رسم بيضة ملونة على قطعة من الورق وإلصاقها على زجاج النافذة ليراها الأطفال الآخرون من الخارج».

وقامت بعض الشركات بتأجير شاشات عرض ضخمة عرضت عليها صوراً لدببة محشوة للترفيه عن الأطفال الذين لا يستطيعون التجول لرؤية الدببة في نوافذ المنازل.

وفي واشنطن تجذب مطاردة الدببة المحشوة الأطفال المحصورين في ظل تدابير الإغلاق المفروضة للحد من انتشار فيروس كورونا. فمع إغلاق المدارس وإجبار الغالبية العظمى من الأميركيين على البقاء في منازلهم، فإن النزهات في الهواء الطلق سيراً على الأقدام هي المتنفس الوحيد التي تملكه العائلات، ومغامرة اصطياد الدببة المحشوة يجعلها أكثر متعة.

وحسب تقرير مطول لوكالة الصحافة الفرنسية، فقد بدأت الدمى المحشوة الظهور وراء النوافذ في أرجاء أحد أحياء مدينة واشنطن قبل نحو أسبوعين. وتضم شبكة البريد الإلكتروني المجتمعية «نكسدور» الخاصة بهذا الحي خرائط توضح للآباء والأطفال الأماكن التي يبحثون فيها.

قالت رايتشل (32 عاماً) التي كانت تطارد الدمى المحشوة مع ابنتها البالغة من العمر ثمانية أشهر في منطقة تشيفي تشايس «من الصعب على الآباء أن يبتكروا أشياء لتسلية أطفالهم».

يتنقل الأطفال المبتهجون من منزل إلى آخر ويسعدهم اكتشاف دب أو اثنين أو ثلاثة أو حتى أربعة في المنزل نفسه.

وفي واشنطن، وضع أصحاب أحد المنازل في تشيفي تشايس قرب الدببة لافتة تهنئة للرابحين كُتب عليها «لقد وجدت واحداً!».

وقد عثر جوشوا البالغ من العمر ثماني سنوات على دب عملاق موضوع في كرسي وهتف قائلاً «هذا واحد ضخم هناك!».

وأمضى جوشوا وشقيقه الصغير نحو ساعتين في تمشيط الحي بحثاً عن الدببة.

وقال جوشوا «من الممتع أن يكون لديك شيء تبحث عنه. لم نلاحظ حتى كم من الوقت بقينا في الخارج أو إلى المسافة الكبيرة التي مشينا».

وأوضح فيليب رينفرو الذي يقيم في واشنطن «هذا الأمر يمنح الأطفال والآباء نشاطاً ليقوموا به في الخارج... إنه أمر آمن بشكل معقول بالنسبة إليهم وهذا مهم».

رينفرو هو مهندس معماري يبلغ من العمر 72 عاماً ويعيش في حي كليفلاند بارك في العاصمة الأميركية، وهو قال إن المشاركة في هذا النشاط كانت ممتعة أيضاً لمن يعرض الدببة.

وأضاف، أنه رصد أخيراً رجلاً وابنته التي تبلغ سبع سنوات يبحثان عن دببة محشوة قرب منزله. وتابع «كانت تسير حاملة منظارها الدمية وفي اتجاه المنازل؛ لذا رصدت الدمى التي وضعناها وركزت عليها لبضع ثوان».

وقال خبير التدليك كريستوفر دريل، إن لحظات التواصل البشري هذه مهمة في الوقت الذي قتل فيه وباء عالمي أكثر من 70 ألف شخص حول العالم.

«كورونا» يوحي ببرامج يومية يقدمها المشاهير وينتظرها المتابعون

النجومية على هواء «إنستغرام» المباشر

لندن: جوسلين إيليا

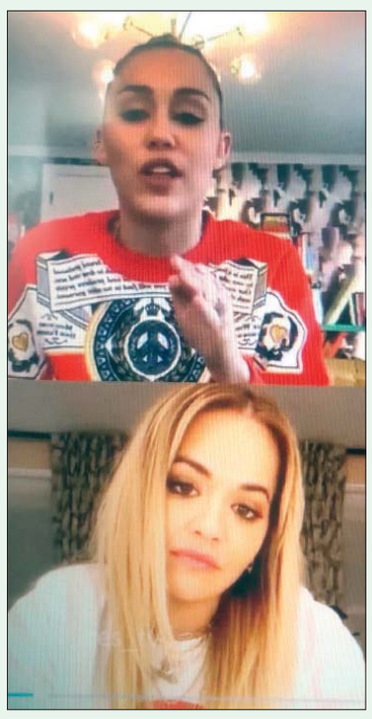

مايلي سايروس في بث مباشر مع الفنانة البريطانية ريتا أورا

من المعروف أن المتابعة لشبكات التواصل الاجتماعي تبلغ ذروتها فترة المساء، لأنه في العادة وقبل أزمة كورونا، هذه الفترة تكون بعد يوم كامل في العمل مما يعطي المجال للناس لزيارة حسابات المشاهير والأصدقاء والمؤثرين. واليوم زادت المتابعة وخلقت جائحة كورونا «المستبد» نمطاً جديداً وبرامج «ثابية» (إذا صح التعبير) تجعلك تفكر فعلياً في مستقبل التلفزيونات في ظل توفر التكنولوجيا التي تمكن الناس من التواصل من منازلهم بتقنية عالية الجودة وبأرخص ثمن.

منذ أن فرض علينا فيروس كورونا الحجر المنزلي، ظهرت نشاطات عديدة تساعد الناس على تمضية الوقت الطويل في المنزل، خاصة أن هناك بعض المدن التي منع فيها التجول بشكل تام، فكان لا بد من خلق أفكار سريعة لتفادي الملل والوقوع في بؤرة البؤس والكآبة.

وفي آخر مارس (آذار) الماضي، أطلقت شركة «إنستغرام» إمكانية التواصل والمشاهدة الجماعية للصور والتكلم عبر الصوت والصورة مع أكثر من شخص وفي الوقت نفسه. وهذا الأمر سهل عملية مشاهدة ما يدور وينشر على «إنستغرام» بدلاً من أن يقوم كل شخص على حدة بتحميل الفيديو الذي يود مشاهدته، كما أن هذه الطريقة تؤدي إلى التواصل الفعلي ما بين الأصدقاء، فيشعرون وكأنهم يجلسون في مكان واحد ويشاهدون الفيديو الذين يريدون رؤيته بالوقت نفسه.

إلى جانب تسجيلات «تيك توك» التي يعتبرها البعض أنها تناسب المراهقين وهي من علامات الملل التام عندما يقوم بها المشاهير من الوزن الثقيل. أكثر ما يجري حالياً هو قيام المشاهير بالإعلان عن بث حي مع شخص مشهور آخر في وقت معين، ويتم الإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعية مثل «تويتر» و«فيسبوك» وبما في ذلك «إنستغرام»، وما أن يأتي المساء حتى يشتعل الـ«إنستغرام» بعلامات الـ«لايف» في أعلى شاشة الهاتف، فنسبة المشاهدة تكون عالية جداً، والمواضيع التي تطرح شيقة في الكثير من الأحيان وتستحق المشاهدة، وهذه الظاهرة عالمية وليست حكراً على أمثال جنيفر لوبيز ومايلي سايرس وريتا أورا وغيرهن من نجوم هوليوود إنما على نجوم ونجمات العالم العربي في جميع المجالات.

الإعلامية ميسون عزام خلال بث مباشر على حسابها الخاص على «إنستغرام»

الإعلامية ميسون عزام في قناة «العربية» كانت من بين أولى المقدمات اللاتي بدأن البث الحي على حسابها على شبكة «إنستغرام». استمر البث لحوالي أربعين دقيقة، وكانت نسبة المتابعة عالية جداً والتفاعل كان قوياً، وطرح المتابعون الكثير من الأسئلة التي كانت في سياق العمل الصحافي والوضع الحالي وأزمة العزلة التي من شأنها أن تترك أثراً واضحاً على الناس ما بعد كورونا، والعمل من البيت بالنسبة للصحافيين والإعلاميين.

في اتصال مع ميسون عزام التي قامت لغاية اليوم بإجراء مقابلات عديدة على هواء «إنستغرام» كل ليلة في تمام الساعة العاشرة بتوقيت دبي، سألناها عن السبب الذي دعاها إلى القيام بهذه الخطوة، وعن طريقة انتقائها للضيوف وعن المواضيع التي تتطرق إليها معهم.

بدأت ميسون بالقول إنها أرادت التواصل مع الناس في مواضيع مختلفة، لأن كل موضوع وراءه قصة، «أختار أشخاصاً يبعثون على الأمل. فعلى سبيل المثال، استضفت شاكر خزعل، الذي فتح أمام الناس تغيير الحبكة في الرواية، ووفر الفصل الأول مجاناً أمام القراء خلال الحجر، وقابلت الزميل في (العربية) محمد أبو عبيد، والغاية هي تقديم محتوى جيد، فالاستمرارية مهمة والنجاح وإلقاء الضوء عليه ضروري، كما استضفت عضوان الأحمري رئيس تحرير صحيفة (اندبندنت العربية)، وكان الحوار شيقاً جداً، وتكلمنا عن الدورة التدريبية التي تنظمها الصحيفة للمهتمين بالعمل الصحافي».

وتابعت عزام: «من المهم جداً خلق محتوى يشد المتابع، وهذا ما أفعله في برنامج (الخامسة) الذي أقدمه على شاشة (العربية)، لأنه من المهم جداً مشاركة المشاهدين القصص، كما أن فرصة البث الحي على (إنستغرام) تساعد الطرفين على الإدلاء بآرائهما، وهذا ما أؤمن به، لأن للجميع الحق بعرض أفكارهم وآرائهم، وعلى الغير تقبلها واحترامها».

«إن لم تختلف الأذواق لبارت السلع» هذا ما قالته ميسون بتعليقها عن البث المباشر الذي يقوم به «الفاشينستاز» والمؤثرون، ففي خلال العصور السابقة كانت توجد الصحافة الصفراء ومئات القنوات التلفزيونية التي يقدم بعضها المحتوى الجدي والجيد وبعضها يقدم المحتوى الخفيف، دعوتي ليست تقييم ما يقدم، دعوتي بأن نقدم كإعلاميين مواد مهمة ومحتوى مفيدا. فلكل منا دوره على وسائل التواصل الاجتماعي.

أما بالنسبة للعاملين في مجال العلاقات العامة فهم أيضاً بدأوا في البث المباشر ومقابلة الصحافيين والوجوه والأسماء المؤثرة، وقاموا من خلال مقابلاتهم بالحديث عن مستقبل الفنادق والمطاعم على سبيل المثال مع ذكر زبائنهم لضمان عودتهم إلى ساحة العمل بعد أزمة كورونا.

وساهمت برامج البث الحية على «إنستغرام» بنشر التوعية أيضاً من قبل العديد من مشاهير العالم العربي مثل جويل ماردينيان التي حددت منتصف الليل ليكون موعداً للبث الحي مع شخص آخر ووجهت دعوة لمساعدة المؤسسات الخيرية في لبنان لضمان وصول الغذاء اللازم للعائلات الفقيرة وغير القادرة على شراء الدواء والأكل.

التواصل الاجتماعي الوهمي فرق العالم قبل كورونا، ولكنه اليوم جعلنا نتواصل مع بعضنا فعلياً، وفتح لنا مجالات لرؤية العالم من داخل بيوتنا. ففي النهاية أصبح «الهواء هوانا» ونجوم العالم تسبح في الفضاء الافتراضي على أمل بأن يحمي الله الإنترنت والـ«واي فاي» لأنهما المتنفس الحالي الوحيد.

القمر الوردي العملاق يكسر ظلام ليل «كورونا»

في ظل العزل المفروض على أكثر من نصف سكان الارض المحاصرين بوباء «كورونا»، اهتم كثيرون بمتابعة القمر الوردي العملاق الذي أطل، مساء أول من أمس، كما يزهو في الصور الثلاث، وهي على الترتيب من سماء مدينة سان فرانسيسكو الأميركية (إلى الأعلى يميناً)، وخلف رافعة ضخمة في مدينة ملبورن الأسترالية (إلى الأسفل من اليمين) وأعلى جسر برج لندن (د.ب.أ)

وزير الثقافة يعين الحريش رئيساً تنفيذياً لـ«التراث»

الأمير بدر بن عبد الله بن فرحان

الدكتور جاسر بن سليمان الحريش

الرياض: «الشرق الأوسط»

أصدر الأمير بدر بن عبد الله بن فرحان، وزير الثقافة السعودي، أمس، قراراً بتكليف الدكتور جاسر بن سليمان الحريش رئيساً تنفيذياً لهيئة التراث، وذلك ضمن جهود وزارة الثقافة، لتنظيم قطاع التراث وتطويره ودعم الناشطين فيه.

ويمتلك الحريش تجربة ثرية في خدمة التراث، إذ شغل منصب المشرف العام على البرنامج الوطني للحرف والصناعات اليدوية (بارع)، وأسهم مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني (سابقاً) في تأسيس وتشغيل البرنامج، وتنفيذ مشروعات المرحلة الأولى منه التي تضمنت مسودة نظام الحرف الوطني، وتدشين السجل الوطني للحرفيين، والموافقة على تأسيس الشركة الوطنية للحرف.

كما أسهم الحريش الذي يحمل درجة الدكتوراه في الهندسة وعلوم الحاسب من جامعة «كونيتيكت» بالولايات المتحدة الأميركية؛ في تأسيس شركة «تراثنا للمسؤولية الاجتماعية» مع «أرامكو السعودية»، إضافة إلى مشروعات أخرى في التوثيق والتسويق والبناء المؤسسي لقطاع الحرف والصناعات اليدوية.

وستتولى هيئة التراث مجموعة من المهام والاختصاصات في سبيل تنظيم وتطوير قطاع التراث، مثل رسم استراتيجية تطوير القطاع، ومتابعة تنفيذها تحت إشراف الوزارة، والترخيص للأنشطة ذات العلاقة بمجال التراث، إلى جانب وضع التنظيمات الخاصة بالقطاع، وتشجيع التمويل والاستثمار في المجالات ذات العلاقة باختصاصات الهيئة.

كما ستعمل الهيئة على تقديم دورات تدريبية وبرامج مهنية، إضافة إلى دعم حماية حقوق الملكية الفكرية في المجالات ذات العلاقة بالتراث.

ويأتي إطلاق وزارة الثقافة هيئة مختصة بالتراث، لأهمية المحافظة على التراث الوطني بمختلف أنواعه المادية وغير المادية، وضرورة تنميته وتطويره، ليعبِّر عن الرمزية الحضارية لتاريخ السعودية. وتعد الهيئة واحدة من 11 هيئة ثقافية أطلقتها الوزارة لإدارة القطاع الثقافي السعودي بمختلف اتجاهاته وتخصصاته، ودعم المواهب السعودية المتخصصة في مختلف المناطق.

أزمة «كورونا» قد تقلل دور الأساتذة

انتشار كبير لتطبيقات وألعاب إلكترونية لتعليم اللغات عن بعد

واشنطن: إيرين ريتشاردز*

تأخذ كايلين ويلسون، طالبة الصفّ السابع في ماساتشوستس، استراحة كلّ يوم من واجباتها المنزلية الإلكترونية لكي تستخدم تطبيقاً هاتفياً لمدّة نصف ساعة لتعلّم لغة أجنبية. وبعد مرور أسبوعين على استخدامها للتطبيق الذي طوّرته شركة التقنية العملاقة «روزيتا ستون» لتعلّم اللغة، وقفت الفتاة (12 عاماً)، وكلمت والديها بجملة بسيطة باللغة الفرنسية: «يملك الصبي ثلاث دراجات خضراء وبيضة».

حتّى اليوم، لا تحتاج هذه البنت إلى دراسة لغة جديدة للحصول على علامات، ولكن خلال فترة إقفال المدارس الذي تقرّر لاحتواء انتشار وباء «الكورونا»، رأى والدها إعلانات عن حسابات مجّانية للطلّاب تقدّمها شركات تطوّر برامج إلكترونية لتعلّم اللغات ومنها «روزيتا ستون»، فقرّر أن يشجع ابنته على تجربتها.

اليوم، ومع اعتماد الطلاب في جميع أنحاء البلاد على التعلّم الإلكتروني للأسابيع والشهور المقبلة، تعمل شركات التقنية بنشاط على التسويق لمنتجاتها، كحلول لا بدّ منها لإبقاء الطلاب المتصلين بالإنترنت مشغولين.

تستخدم المدارس برامج كـ«روزيتا ستون» Rosetta Stone و«دوولينغو» Duolingo و«بابل» و«كاهوت!» Kahoot! منذ سنوات، ولكن ليس دون أستاذ. وتساعد هذه الأدوات على تعليم اللغات الأجنبية وإثراء اللغة الأم، ولكن قلّة من المدارس اكتفت بها للحلول مكان أستاذ مُجاز لم تستطع تعيينه بسبب الافتقار إلى الكفاءة أو ارتفاع الكلفة.

ويشدّد الرؤساء التنفيذيون لهذه الشركات دائماً على أنّ برامجهم ليست مصنوعة لاستبدال الأساتذة. ولكنّ مع مئات آلاف المستخدمين الجدد الذين يسجلون دخولهم اليوم من المنازل، يمكن القول إنّ هذه التطبيقات تخضع لاختبار عالمي لمعرفة: كم يمكن للطلّاب أن يتعلّموا وحدهم، من خلال برنامج إلكتروني، دون أستاذ؟ وكم ستغيّر تجربة التعليم الرقمي عملية التعلّم مع عودة الأولاد أخيراً إلى الصفوف التقليدية؟

يرى مات هوليت، الرئيس التنفيذي لشركة «روزيتا ستون» أنّ «هذه المرحلة هي واحدة من نقاط التحوّل في مجال التعليم». تجدر الإشارة إلى أنّ شركته حصلت على ما يتراوح بين 10000 و20000 مستخدم جديد منذ إلغائها لرسوم الاشتراك.

يقول هوليت: «نؤمن بأنّ الأساتذة والتقنية مترابطون. ولا نعتقد أنّ اتجاه التعلّم الذاتي سيتمكن من الحلول مكان الأساتذة».

ولكن في هذا الوقت الاستثنائي، تصوّر الدعايات التسويقية هذه المنتجات على أنّها الحلّ الأمثل للتعلّم في المنزل خلال انتشار وباء «كورونا». وقد أثنى خبراء تعلّم اللغة على خطوات تأمين موارد غير مقيّدة للطلاب، ولكنهم في الوقت نفسه يشعرون بالقلق من الاعتماد المتزايد على البرامج الإلكترونية بدل الأساتذة.

> أثنى خبراء تعلم اللغة على خطوات تأمين موارد غير مقيّدة للطلاب، ولكنهم في الوقت نفسه يشعرون بالقلق من الاعتماد المتزايد على البرامج الإلكترونية بدل الأساتذة.

> لا بد من الاعتراف بأنّ هذه المصادر لا تحل مكان التعليم البشري الذي يركز على النوعية، وأنّ هذه البرامج ليست مصممة لتناسب جميع أنواع الطلاب.

خطوة الشركات بتأمين موارد غير مقيّدة للطلّاب، ولكنّهم في الوقت نفسه يشعرون بالقلق من أنّ الاعتماد المتزايد على البرامج الإلكترونية بدل الأساتذة، في الإعدادات الافتراضية أو التقليدية، قد يقنع الناس ببراعة هذه البرامج، مع أنّها لا تزوّد الطلّاب بالأدوات الضرورية لقراءة وكتابة وفهم اللغة الجديدة.

من جهته، اعتبر هاوي بيرمن، رئيس المجلس الأميركي لتعليم اللغات الأجنبية، أنّ «تعليم استخدام اللغة في بيئة محدودة تعتمد على الكومبيوتر هو أمر قابل للتطبيق. ولكن بعد الخروج من هذه البيئة، هل سيتمكّن المتعلّم من استخدام هذه اللغة في العالم الحقيقي؟».

كما حصلت شركات التقنية على إشادة الباحثين الأكاديميين أيضاً، ولكنّ هؤلاء رأوا أنّ هذه البرامج ليست حلّاً شاملاً، لا سيما أنها غير قابلة للتعديل بشكل يناسب الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصّة، أو أولئك الذين يملكون إمكانات محدودة لاستخدام الإنترنت.

وتقول كارا داوسن، أستاذة التعليم التقني في جامعة فلوريدا: «لا بدّ من الاعتراف بأنّ هذه المصادر لا تحلّ مكان التعليم البشري الذي يركّز على النوعية، وأنّ هذه البرامج ليست مصممة لتناسب جميع أنواع الطلاب».

ما هو مستوى جودة عمل تطبيقات تعلّم اللغات؟ في البداية، ركّزت معظم برامج تعلّم اللغة على السوق الاستهلاكية... أي على البالغين العاديين الذين يريدون تعلّم لغة جديدة في وقت فراغهم على كومبيوتر منزلي أو تطبيق هاتفي.

وحتّى عام 2010، كانت شركة «روزيتا ستون»، التي تأسّست عام 1992، لا تزال تبيع صناديق من الأقراص المدمجة المخصصة لتعلّم اللغة. أمّا اليوم، وكشركات كثيرة أخرى، تحوّلت إلى خدمات الاشتراك المزوّدة بخاصية تمييز الكلام. ويتيح أحدث تطبيقات «روزيتا ستون» على «آيفون» لمستخدميه توجيه هاتفهم على شيء معيّن ليعطيهم اسمه باللغة التي يتعلّمونها. كما عرضت الشركة تأمين تواصل مشتركيها مع أساتذة لتعليم اللغة في جلسات افتراضية مجّانية بحلول نهاية يونيو (حزيران) المقبل.

وتعتبر برامج غرف الصف الافتراضية خدمة جديدة بالنسبة للشركات التي تطوّر تطبيقات تعليم اللغة. وتعتمد هذه الشركات عادة على الفكرة نفسها، وهي انتقال الطلّاب من تمرين إلى آخر للتدرّب على مهارات القواعد واللفظ، ويقدّم البرنامج بعدها تقييماً للأساتذة حول أداء كلّ طالب.

وتقدّم «روزيتا ستون» أيضاً خدمات تعليم اللغة الإنجليزية للمدارس. وفي عام 2012، اشترت الشركة تطبيق «ليكسيا ليرنينغ» لتعليم اللغة الإنجليزية لطلّاب المرحلة المتوسطة أو المساعدة على تعلّم الإنجليزية كلغة ثانية. وكشفت مايا غودال، أحد المديرين في «روزيتا ستون» أنّ الشركة كانت تقدّم خدماتها لـ17000 مدرسة، وأربعة ملايين تلميذ، لتعلّم اللغة الإنجليزية ولغات أجنبية أخرى قبل انتشار الوباء. ولكنّ هذا الرقم ارتفع كثيراً اليوم.

بدورها، قدّمت شركة «بابل» في برلين، ألمانيا، خدمات مجّانية للطلاب خلال أزمة الوباء. وصرّح متحدّث باسم الشركة بأنّ نحو 50000 مستخدم شاب جديد، 10000 منهم في الولايات المتحدة، انضمّوا أخيراً إلى شبكة مشتركي «بابل».

قليلة هي الدراسات والأبحاث التي تناولت فعالية أحدث تطبيقات تعلّم اللغة في ظلّ السرعة التي تتطوّر بها التقنية. في المقابل، رجّحت دراسات أخيرة تناولت تطبيقات تعليم الرياضيات والقراءة أنّ برامج التعليم التي يلعب الكومبيوتر دور المساعد فيها، التي تساعد الطالب على التمرّن على مهارات معيّنة ساهمت في تحقيق مكاسب أكاديمية كبيرة.

ولفت فيليب أوريوبولوس، أستاذ الاقتصاد في جامعة تورونتو وأحد المشاركين في الدراسات، أنّ البرامج الأكثر فعالية تضمّ ميزات أساسية هي التفاعل والسماح للطلّاب بالتقدّم وفقاً لسرعتهم الخاصة والتأقلم حسب قدراتهم. وأضاف أنّ أفضل هذه البرامج يزوّد الأساتذة ببيانات حول أداء الطلّاب. وكشف أوريوبولوس أنّه استخدم تطبيق «دوولينغو» لولديه، 9 و11 عاماً، بعد إقفال المدارس في تورونتو قبل ثلاثة أسابيع.

دخلت شركة «دوولينغو» سوق تعلّم اللغة عام 2012 بمنصّة إلكترونية وتطبيق يعتمدان على الألعاب، وكلاهما مجّاني.

وفي 2015، طرحت الشركة خدمة «دوولينغو للمدارس»، التي أتاحت للأساتذة متابعة تقدّم الطلاب في صفوفهم. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الخدمة مجانية ومموّلة من الإعلانات.

* «يو إس إي توداي» خدمات «تريبيون ميديا»

زاهي حواس

كاريكاتير الحجار حليق الرأس

... ولدينا رسم كاريكاتيري آخر يعود أيضاً إلى أكثر من 3 آلاف عام وبالتحديد من الأسرة الـ18 من الدولة الحديثة. ويوجد هذا الكاريكاتير حالياً في متحف «فيتز ويليام» بكامبريدج بإنجلترا. وقد عُثر على هذه الشقفة بمدينة العمال في دير المدينة ولدينا سجل كامل عن حياة هؤلاء العمال القدماء، حيث لأول مرة يؤكدون لنا سجلاً كاملاً من الرسومات والشقافات توضح لنا العديد من مظاهر الحياة في مصر الفرعونية. كما نعرف أن لدينا الكثير من المعلومات عن الموت والعالم الآخر، ولذلك فهذه أول مرة نعرف معلومات عن الحياة اليومية للعمال من مشاجرات وحكايات وقصص حب وكره وقضايا تُرفع من المرأة تطلب فيها الطلاق من الزوج.

أما هذه الشقفة فتُظهر رجلاً غلباناً فقيراً من عمال المحاجر وهو منهمك في عمله اليومي الشاق وهو يقطع الأحجار بالأزاميل.

ويتضح من المنظر أن الفنان هنا قد وصل إلى مرحلة متقدمة من الرسم، حيث استطاع بريشته أن ينقل لنا مشاعر الإنهاك في العمل، بالإضافة إلى الملامح الكاريكاتيرية لهذا الرجل، وهذا واضح في تصوير رأسه المستدير وفمه السميك المنتفخ. ولدينا مناظر أخرى تُظهر الحياة الجنسية في ذلك الوقت، وهذا يوضح أن الفراعنة كانوا قوماً مثلنا لهم حياتهم الشخصية، ولدينا منظر لرجل وامرأة في وضع العناق وحولهما ثلاثة أولاد وبنات، ويبدو أن الأولاد كانوا سعداء وهم يرون العناق بين الرجل والمرأة.

وقد اعتقد بعض العلماء من قبل أن هذا المنظر يصوّر نوعاً من أنواع المصارعة وأن الأولاد يشاهدون هذا النوع من المصارعة ويشجعون المنتصر، ولكنّ فريقاً آخر من العلماء درس هذا المنظر بعد أن تمت مقارنته بالبردية الجنسية الموجودة بمتحف «تورين» في إيطاليا واتضح لهم أن هذا المنظر ليس منظراً للمصارعة وأن الأطفال قد قاموا بمفاجأة الشاب وهو يقبّل زوجته أو حبيبته، ولذلك قاموا بالتهليل على أنهم قاموا بضبطهما، وأعتقد أن هذا التعبير هو أقرب إلى الصحة من المصارعة.

وأقول إن هذه المناظر الكاريكاتيرية قد توضح اهتمام المصري القديم بنقد المجتمع، ومن أجمل المناظر المحببة إلى قلبي من مناظر الكاريكاتير هو ذلك المنظر الذي يمثل قرداً يرقص على أنغام قرد آخر وقف ينفخ في مزمار، وهو مثل صارخ على تغير الأحوال في ذلك الوقت وتبدل الواقع بين الأفراد.

ويمكن لنا الآن أن نعلّق على كل مناظر الكاريكاتير ونقول إن الفكاهة كانت جزءاً أصيلاً من نسيج الشعب المصري، تتولد في مختلف ظروف هذا الشعب العبقري، ففي أحلك فترات تاريخه وأكثرها ظلمة نجده يسخر من أوضاعه، بل من نفسه باستصدار هذه «النكات» المصورة بطريقة راقية في نقد الأوضاع التي يعيشها.

عرب عجم

● الدكتور خالد العناني، وزير السياحة والآثار المصري، تفقد أول من أمس، متحف العاصمة الإدارية الجديدة لمتابعة آخر مستجدات الأعمال به، وشملت الجولة تفقد القاعة الكبرى للمتحف والقاعات الملحقة بها، وخلال الجولة وجّه بالإسراع في تنفيذ الأعمال المتبقية للانتهاء من التجهيزات اللازمة لاستقبال «الفتارين»، مؤكداً على توالي الزيارات التفقدية بصفة دورية لمتابعة مستجدات الأعمال.

● أسماء السحيري، وزيرة شؤون المرأة والأسرة والأطفال وكبار السن في تونس، قرر إلياس الفخفاخ، رئيس الحكومة التونسية، أول من أمس، تعيينها ناطقاً رسمياً باسم الحكومة. يذكر أن «السحيري» تولت منصبها الوزاري في شهر فبراير (شباط) الماضي، ومن قبله شغلت منصب مدير عام المدرسة الوطنية للإدارة في عام 2018.

● طارق القوني، سفير مصر لدى الكويت، التقى أول من أمس، بعدد من العاملين في مجال العمل التطوعي والدعم الإنساني من أبناء الجالية المصرية، واستعرض خلال اللقاء الجهود التي قامت بها الحكومة المصرية للاهتمام بالرعايا المصريين في الخارج وتسهيل عودة العالقين خلال الأسابيع الماضية، وأشار إلى أن الهدف من اللقاء هو إيجاد آلية لتنسيق الجهود التطوعية والمساعدات المقدمة لأبناء الجالية لضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستحقين، خاصة في ضوء تزايد الصعوبات المعيشية في الوقت الحالي.

● هيام بن فريحة، وزيرة التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر، أعلنت أول من أمس، أن وزارتها ساهمت بـ300 ألف كمامة طبية، و3 آلاف بذلة طبية وفق المعايير، من إنتاج أساتذة وتقنيي المراكز الوطنية، وأوضحت أنه قد تم تسخير معهد ولاية المدية لصيانة الأجهزة الطبية لمساعدة المستشفيات، بالتنسيق مع مديريات الصحة، لافتة إلى أن هناك 870 أستاذاً متطوعاً في كل ربوع الوطن، يقدمون جهوداً جبارة للمساعدة في مكافحة وباء كورونا.

● إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج، استقبل أول من أمس، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في موريتانيا، جياكومو ديرازو، وتناول اللقاء بحث علاقات التعاون القائم بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي وسبل تعزيز هذا التعاون في المجالات كافة، خصوصاً في هذا الظرف الاستثنائي الذي يعيشه العالم جراء وباء كورونا المستجد، وأعرب الوزير باسم الحكومة والشعب الموريتاني عن خالص شكره وعظيم امتنانه للاتحاد الأوروبي على دعمه المستمر الذي قدمه ويقدمه لدولة موريتانيا.

● فرحات آيت علي براهم، وزير الصناعة الجزائري، طمأن مواطني بلاده أنه لن يتم تسجيل أي نقص في التزود بالمواد الغذائية الأساسية خلال الظرف الاستثنائي مع انتشار فيروس كورونا، وقال أول من أمس: «أطمئن جميع المستهلكين أنه لن يتم تسجيل أي نقص في المواد الغذائية الأساسية، نمتلك عدداً كبيراً من المطاحن». مضيفاً: «الجزائر تملك كميات معتبرة ووافية من الذرة والقمح، لذلك لا داعي للقلق بخصوص تسجيل أي ندرة، في هذا الظرف الذي تعيشه البلاد».

● الفريق أول الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، وزير الداخلية البحريني، زار أول من أمس، فريق تتبع المخالطين بغرفة عمليات الفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا، في مركز ولي العهد للتدريب والبحوث الطبية بالمستشفى العسكري، وخلال الزيارة اطلع الوزير على الإجراءات والتدابير التي يقوم بها الفريق من أجل صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، مثمناً حرص ولي العهد على تحقيق التنسيق والتكامل في الأداء بين الجهات المعنية كافة، في إطار عمل الفريق الوطني للحملة الوطنية لمكافحة كورونا.

● الدكتورة ننه أمو دفا كان، وزيرة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة الموريتانية، قدّمت أول من أمس، بصحبة الدكتور الطالب ولد سيد أحمد، وزير التشغيل والشباب والرياضة، كميات من مواد التعقيم وأدوات النظافة. وأوضحت أن هذه الكمية من مواد التعقيم وأدوات النظافة ستوزع من خلال وزارة التشغيل والشباب والرياضة للجمعيات الشبابية المتطوعة، التي ستوزعها على الأسر الفقيرة في مناطق من نواكشوط، ما يندرج في إطار توجيهات رئيس الجمهورية، والتي تعمل الحكومة على تسريعها، من أجل مساعدة الأهالي.

● عثمان بطيخ، مفتي الجمهورية التونسية، دعا أول من أمس، إلى اتباع نصائح الأطباء والالتزام بها التزاماً دقيقاً وكاملاً؛ خصوصاً في هذه الفترة العصيبة من انتشار وباء كورونا المستجد، معتبراً ذلك من المصالح الشرعية. وأكد المفتي في تدوينة نشرها ديوان الإفتاء على صفحته على موقع «فيسبوك»، أول من أمس، أن المحافظة على النفس وعلى صحة البدن من أهم مقاصد الدين الإسلامي وسائر الأديان السماوية.

خالد العناني

أسماء السحيري

طارق القوني

الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة

نننه أمو دفا كان

عثمان بطيخ

كلمات متقاطعة

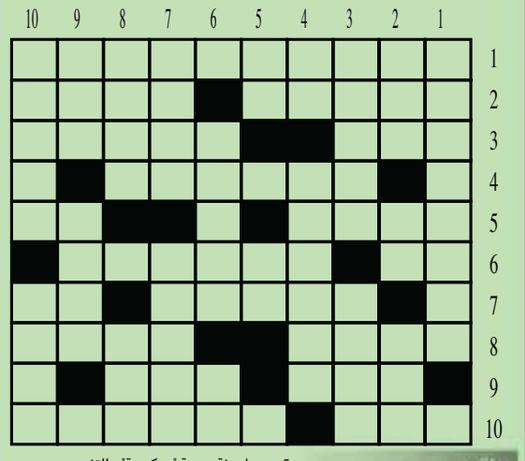

أفقيا

1- أديب وشاعر وروائي فرنسي.
2- احياء مائية - متشابهات.
3- آلة طرب "معكوسة" - الرضي.
4- من الازهار.
5- شعلة ساطعة من النار - امر عظيم.
6- للتمني "معكوسة" - مدينة ايطالية.
7- جماعة دينية عرقية - قاعدة العدد "معكوسة".
8- علم مذكر "معكوسة" - ضد صادر.
9- حيوان مفترس - ضمير المتكلم.
10- وجع "معكوسة" - المشعوذ.

عموديا

1- ممثل مصري راحل.
2- والدي "معكوسة" - للتساؤل - من الابجدية.
3- دولة افريقية - قواعد "معكوسة".
4- قادم "معكوسة" - فيلسوف وطبيب وفقيه عربي مسلم أندلسي.
5- عاصفة بحرية "معكوسة" - للتفسير.
6- حيوان أولي وحيد الخلية - للتعريف.
7- مذنب مشهور - من الخطاطيف "معكوسة".
8- ضعيف - متشابهات.
9- كائن من نار - ضد أيمن.
10- شاعر انجلو-ايرلندي - علم مؤنث اعجمي "معكوسة".

الحل السابق

ك	و	ب	ن	ه	ا	ج	م	
ر	ب	ي	ا	ن		ن	ا	د
ي	ر	ا	ع		ب	ا	ر	ي
م		ن	ي	س	ا	ن		م
ب	ر	و		ا		ن	ا	
ن	ا		ر	م	ي		ل	ل
ز	ب	ي	ب		ا	س	ر	ي
ي	ع	م	ل		س	ر	ي	ا
م		ن	ا	س		ب	ا	ب
ا	ن	ا	ل	ا	ل		ض	ل

سودوكو

	5		4				6	
						4		
				5		8	9	
						6		7
2		6	3		8			
		9			4			
	7		6		5			
	8	2	7		1		4	
								3

الحل السابق

9	8	3	6	1	4	7	2	5
6	2	5	9	3	7	1	8	4
4	7	1	8	2	5	6	9	3
7	3	8	4	5	9	2	6	1
5	6	2	3	8	1	4	7	9
1	9	4	7	6	2	3	5	8
8	4	9	1	7	6	5	3	2
2	1	6	5	9	3	8	4	7
3	5	7	2	4	8	9	1	6

لعبة «سودوكو» هي عبارة عن شبكة من 9 مربعات كل مربع فيها يضم 9 خانات، لتشكل بمجملها 9 أعمدة أفقية وأخرى رأسية، تملأ هذه الخانات بأرقام من 1 . 9 بحيث لا يتكرر الرقم الواحد في المربع الواحد ولا في العمود الواحد عموديا أو أفقيا.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
The Leading Arabic International Newspaper
جريدة العرب الدولية
editorial@aawsat.com

London - Thursday - 9 April 2020 - Front Page No. 2 Vol 42 No. 15108

الخميس 16 شعبان 1441 - 9 أبريل (نيسان) 2020 - السنة الثانية والأربعون - العدد 15108

الـ غارديان الرياضي | The Guardian sport

لاعبو كرة القدم الإنجليز... كبش فداء أم مذنبون؟

سمير عطاالله

العشاء والوباء

تجنبتُ طوال ثلاثة وثلاثين عاماً في هذه الزاوية، كما تجنبت طوال عمري في مجالس الصبا والشباب، استخدام أي كلمة مجافية للذوق. لا كتابةً ولا شفاهاً. لا في المرح ولا في الترح ولا في أي ضرورة من الضرورات. بل ولا في المواعيد الطبية. ولن أفعل ذلك الآن.

لكن «كورونا» فرض علينا، في العالم أجمع، أن يكون عالمنا بعد اليوم، أكثر نظافة مهما كان فقيراً. فالنظافة من الإيمان، وليست من الفقر، أو من الغنى. وليست مسؤولية دولة أو شعب أو فرد، بل هي أيضاً مسؤولية صانع الحلوى في الصين.

أصدرت دار الساقي عام 2015 كتاباً مثيراً وضعته المذيعة الصينية الشهيرة «شينران» عن تجاربها مع المستمعات اللواتي يشكين إليها حوادثهن. إحدى أولئك تشكو إليها ما رأته في أحد الأفران حيث شاهدت كيف يصنع العمال الكعك المفضل لديها. لن أدخل في أي تفصيل. لكن الكاتبة تنقل عن صحافية زميلة لها قولها: «إن أقذر الأمكنة في العالم ليست المجاري بل أطعمة المصانع ومطابخ المطاعم». وتضيف أنها توقفت عن أكل الكعك الذي تحبه.

البعض يريد مقاضاة الصين لأنها سمحت بتسرب فيروس «كورونا» وتسببت في كل هذه المآسي. ولعلّهم على حق. وقد تكون الصين، ومعها دول آسيوية أخرى، حرة في أن تأكل ما تشاء شرط أن تضمن عدم عبور جراثيمها وفيروساتها إلى العالم، وأن يتحول الخفاش المقزز من عشاء إلى وباء عالمي.

رغم الرقابة الشديدة في الصين والنظام الشيوعي، فقد صدرت كتب كثيرة عن طبيعة الحياة في البلاد، أحدها عرضتُه هنا قبل سنوات «بجعات برية» (أيضاً دار الساقي) وفيه ما تتعرض له المرأة الصينية من عنف الرجل واستبداده. وفي «نساء من الصين» نقرأ عن عذابات الأسرة وفظاعات الآباء والأزواج. وكنا نعرف أن هذه الانحرافات العدمية منتشرة في المجتمعات الغربية المنحلة، لكن لم يخطر لنا أنها شائعة أيضاً في مجتمع انضباطي كالمجتمع الصيني، ليس في ظل الشيوعية وحدها، بل في ظل التربية الكونفوشية التي بُني عليها المجتمع الصيني.

بعد «كورونا» العابر للقارات سوف يتعين على كل بلد أن يعيد النظر في طريقة حياته. عندما انتقلنا من باريس إلى لندن للسكن أواخر السبعينات، اكتشفنا أن ما يتلذذ به الفرنسيون من أعضاء المواشي، ممنوع في بريطانيا إلا عند اللحامين الفرنسيين. وكانت فرصة لنا، خصوصاً أن في المطبخ اللبناني الكثير من المشهيات على الطريقة الفرنسية. ومنذ ذلك الوقت، اكتفينا من كل ما هو فرنسي بالأدب والفكر والعطر وأنواع الجبنة. وعندما أقول العطر، أقصد الرجالي الخفيف وليس ما يشاع عن العرب استخدامه، أي المركّز منه. وهو ما يشير إليه شكسبير في «ماكبث» عندما يقول إن كل عطور العرب لن تخفي رائحة الدماء المجمّدة على أيديهم.

زوجة الرئيس البرازيلي ميشيل بولسونارو خلال حفل بقصر بلانالتو في برازيليا وسط تفشي «كورونا» (رويترز)

مشعل السديري

أعطِ الخباز خبزه

أريد أن أكتب عن اللص السابق التائب محمد رشدي عبد القادر من سوهاج بمصر – وتعمدت أن أكتب اسمه صريحاً، لأنه ألّف كتاباً عن حياته، يريد منه أن يكون عبرة.

وهو يذكّرني – مع الفارق - بالشخصية الأوروبية الخيالية «توم كروز»، أو الشخصية البدوية أيام الجهل الذي كان يطلق عليها مسمّى «النهاب الوهاب».

واتجه راشد للصوصية بعد أن شاهد مسلسلاً تلفزيونياً أُعجب فيه ببراعة مَن أدى دور اللص، لذلك توجه إلى القاهرة، واختار نشاطه في الأحياء الراقية.

ويقول إنه علم من الصحف أنه سرق شقة الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب السابق في مصر، والذي تولى رئاسة البلاد مؤقتاً عقب اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات، وشقة نجل المشير عبد الحكيم عامر وزير الدفاع الأسبق، وشقة سعيد الفطاطري سفير مصر السابق في عدة عواصم أوروبية، وغيره من سفراء الدول الأجنبية ورجال الأعمال «المريّشين».

وعاش حياة مترفة وكان يمتلك سيارات أجرة، وعمارة سكنية، ولديه ملايين الجنيهات في البنوك.

أما عن نهايته كلص فبسبب سيدة مسنة، ويقول إنه عند سرقته للشقة فاجأته هي وبدأت في الصراخ، فطلب منها إبلاغ الشرطة، ولم يكن يرغب أبداً طيلة حياته أن يعتدي على ضحاياه بدنياً، وهي المرة الأولى التي يُكشف فيها، ومكث بالشقة حتى وصلت الشرطة وألقت القبض عليه.

ويوضح أنه فعل ذلك لأنه كان ملمّاً بالقانون، فلو قتل السيدة لكي يفلت بجريمته، فهنا يكون قد ارتكب جناية عقوبتها قد تصل للمؤبد أو الإعدام، أما جريمة السرقة أو الشروع فيها فهي جنحة لا تزيد عقوبتها على 6 أشهر، وفي السجن قرر التوبة واتجه للصلاة وقراءة القرآن.

وعقب خروجه طلب مقابلة اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية الأسبق، وتنازل أمامه للدولة عن كل ممتلكاته التي جمعها من السرقة، وكافأه الوزير برحلة حج.

ويا ليت الوزير المصري فعل مع رشدي، مثلما فعل رئيس الأمن الفرنسي عام 1864 مع اللص الذي دوّخ فرنسا، وهو فرنسوا فيدول، فبدلاً من أن يودِعه السجن، عقد معه اتفاق تعاون بحكم خبرته في هذا المجال، على مبدأ: «أعطِ الخباز خبزه»، واشترط فيدول أن يكون له الرأي الأول والأخير، ووافقوه على ذلك، وما هي إلاّ سنة واحدة حتى انخفضت السرقات في أنحاء فرنسا 95%.

والآن صورة اللص السابق معلقة في وزارة الداخلية الفرنسية، واسمه مكتوب تحتها بماء الذهب.

العثور على أقدم حفرية للضفدع «كوكي» عمرها 29 مليون سنة

القاهرة: حازم بدر

من المحتمل أن يكون الضفدع «كوكي»، الرمز الوطني لبورتوريكو، هو أقدم حفرية في سجل الضفادع في منطقة البحر الكاريبي، بعد عثور باحثين أميركيين على حفرية عظم ذراع مجزأ من هذا الضفدع، الذي يعرف أيضاً باسم «ضفدع المطر»، يعود تاريخها إلى 29 مليون سنة على الأقل.

وبعد هذا الاكتشاف الذي تم نشر تفاصيل الدراسة الخاصة به أمس، في دورية «بيولوجي ليترز»، يحل الضفدع «كوكي» محل أحفورة ضفدع تم اكتشافها في قطعة من العنبر بجمهورية الدومينيكان عام 1987، ليحصل على لقب أقدم ضفدع كاريبي تم العثور عليه حتى الآن.

يقول ديفيد بلاكبيرن، أمين متحف فلوريدا لعلم الزواحف، والمؤلف الرئيسي للدراسة، في تقرير نشره الموقع الإلكتروني للمتحف بالتزامن مع نشر الدراسة: «إنه كنز وطني... هذا ليس فقط أقدم دليل على ضفدع في منطقة البحر الكاريبي؛ بل تصادف أيضاً أنه أحد الضفادع التي هي فخر لبورتوريكو، وذات الصلة بالعائلة الكبيرة «إليوثيرو داكتيليداي»، والتي تشمل الضفادع الدقيقة في فلوريدا».

وتضم هذه العائلة الكبيرة التي تعرف أيضاً باسم «ضفادع المطر»، 200 نوع، من بينها الضفدع «كوكي»، وتتميز بأصواتها الحادة عالية النبرة التي تشبه الحشرات.

وكان خورخي فيليز جواربي، الباحث الرئيسي الآخر بالدراسة، والمنسق المساعد للتذييات البحرية في متحف التاريخ الطبيعي بمقاطعة لوس أنجليس، قد عثر على الحفرية على نتوء نهر في بلدية سان سيباستيان في شمال غربي بورتوريكو.

وكشفت جهود جواربي ومعاونيه السابقين في الموقع عن عديد من الحفريات لأبقار البحر والسلاحف ذات العنق الجانبي، وأقدم بقايا القوارض في منطقة البحر الكاريبي، والتي يعود تاريخها إلى العصر الأوليجوسيني المبكر، منذ حوالي 29 مليون سنة.

ويقول جواربي: «رحلة عام 2012 حدث بها شيء مختلف، فبينما كنت أقوم بتمشيط الرواسب لمدة نصف يوم دون حظ كبير، لفت نظري عظم صغير، مكشوف جزئياً في الرواسب، وقمت بفحصه بعدسة في يدي؛ لكني لم أستطع تحديد هويته».

ويستطرد: «بمجرد عودتي إلى المنزل، والتنظيف حول العينة بإبرة لرؤيتها بشكل أفضل والتحقق من بعض المراجع، عرفت أنني وجدت أكبر وأقدم ضفدع في منطقة البحر الكاريبي».

شكل ضفدع «كوكي» الآن

أزهار قادرة على التعافي بعد تعرضها للإصابة

لندن: «الشرق الأوسط»

يمكن لبعض الأزهار أن تتعافى بسرعة ملحوظة بعد تعرضها لحادث كبير، عندما يسير إنسان بقدميه عليها. فقد اكتشف العلماء أن بعض الأنواع مثل زهرة «الأوركيد» وزهرة «البسلة» يمكنها إعادة تكوين نفسها في غضون 10-48 ساعة بعد الإصابة.

فهذه النباتات قادرة على ثني سيقانها ولفها وإعادة وضعها لضمان التكاثر، على عكس نباتات أخرى مثل زهرة «باتريكوبس» التي تفشل في التعافي بعد تعرضها لضرر.

وفي هذا الصدد، قال القائمون على البحث الجديد، إن أحداً لم يلتفت في السابق إلى القدرات الرائعة لبعض الزهور، وقدرتها على التعافي بسرعة من إصابة خطيرة، حسب «بي بي سي».

ودرس الباحثون 23 نوعاً من الزهور الأصلية، المزروعة في المملكة المتحدة وأوروبا وأستراليا وأميركا الشمالية والجنوبية. وقاموا بفحص الأنواع التي تعرضت لحوادث، وأجروا كذلك تجارب؛ حيث قاموا بربط الأزهار عند 45 أو 90 درجة من اتجاهها الطبيعي.

تعتمد قدرات عديد من الزهور في التكاثر على المحاذاة الدقيقة لأعضائها التناسلية وأنابيب الرحيق، إلى حين قدوم الزائر الذي يقوم بالتلقيح وصنع البذور، ووجد العلماء أنه بإمكان تلك النباتات إعادة تموضع أعضائها التناسلية بدقة.

زهرة «الأوركيد»

زهرة «البسلة»

وقال البروفسور سكوت أرمبروستر من جامعة «بورتسموث» الذي قاد البحث: «إن زهرة (الأوركيد المرقطة) الشائعة، تفعل ذلك بمجرد ثني جذعها الرئيسي». وأضاف في تصريح لمحطة «بي بي سي نيوز»: «إنها سريعة للغاية. ففي غضون يوم أو يومين تمكنت من إعادة توجيه جذعها الرئيسي، بحيث أصبحت جميع الزهور في الوضع الصحيح».

تطبيق من «فيسبوك» للمراسلة بين الزوجين فقط

لندن: «الشرق الأوسط»

من أجل أن يتيح لهما المحادثة ومشاركة الصور والموسيقى بالإضافة إلى ترتيب الذكريات المشتركة، أطلقت شركة «فيسبوك» تطبيقاً جديداً للمراسلة بين الزوجين باسم «تيوند».

ويذكر أن هذا التطبيق متاح حالياً فقط في متجر تطبيقات «أبل» بالولايات المتحدة وكندا، وفقاً لبيانات من موقع «سينسور تاور»، حسب «رويترز».

وتفيد المعلومات بأن فريقاً صغيراً داخل «فيسبوك» يسمى «فريق تجربة المنتجات الجديدة»، وهو مكلف بابتكار وبناء منتجات وسائط اجتماعية جديدة، هو من صنع هذا التطبيق.

ويصف الفريق التطبيق الجديد بأنه «مساحة خاصة يمكن للشريكين فيها أن يكونا على طبيعتهما دون تكلف». وحسب موقع «سينسور تاور»، يحتل تطبيق «تيوند» حالياً المرتبة رقم 872 في الولايات المتحدة ورقم 550 في كندا في فئة الشبكات الاجتماعية.

إلى ذلك كان «فيسبوك» قد وعد في فبراير «شباط» الماضي بانطلاق موقع جديد «فيسبوك دايتينغ» في أوروبا لاستقطاب قلوب العزاب للأجهزة النقالة ينافس تطبيقات المواعدة مثل «تيندر» وغيرها.

وكان قد قال جوليان بيو الأستاذ والباحث في كلية «إنسيك» للتجارة في فرنسا: «خطوة واحدة تفصل شبكة التواصل الاجتماعي عن موقع المواعدة وهذا لا يتطلب استثماراً تكنولوجياً ضخماً».

ورأى أن «فيسبوك»، «نسخت كل ما يحقق نجاحاً في التطبيقات الأخرى وأضافت وظيفة أو وظيفتين جديدتين. ما يهمها خصوصاً هو حث المستخدمين على استئناف تشارك المضامين الخاصة». وحتى الآن كان كل اللاعبين في هذه السوق يهتمون بمجاراة الشركة العملاقة في هذا المجال «ماتش غروب».

قالت مديرة «ماتش غروب» أماندا دبليو غينسبرغ، لمحللين ماليين: «بطبيعة الحال لن نقلل من أهمية انضمام (فيسبوك) إلى هذه السوق».

ونظراً إلى عدد مستخدمي الشبكة وسهولة الدخول إليها تساءلت: «لِمَ لا يحاول الناس تجريبها؟»، وأضافت غينسبرغ: «لكن حتى الآن لم نسجل أي انعكاس على أيٍّ من خدماتنا»، موضحةً أن استخدام تطبيقات عدة في الوقت نفسه يشهد نمواً.

وقالت كليمنتين لالاند، إحدى المؤسسات في تطبيق «وانس» الذي يحاول استقطاب الفرنسيين مع اعتماد انتقائية كبرى: «النتائج الأولى لتطبيق (فيسبوك دايتينغ) ليست كبيرة».

100 ألف موقع إلكتروني جديد للاحتيال باستغلال «كورونا»

سان فرانسيسكو - لندن: «الشرق الأوسط»

حذرت هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (آيكان) من انتشار عمليات الاحتيال التي تستغل المخاوف المرتبطة بفيروس «كورونا المستجد».

وأوضحت «آيكان» أنه في مارس (آذار) تم تسجيل 100 ألف موقع إلكتروني جديد على الأقل تحت أسماء نطاقات تشمل كلمات مثل «كوفيد» و«كورونا» و«فيروس».

وتعمل آلاف عدة من هذه المواقع كأساس لحملات التصيد الإلكتروني أو لإغراق البريد الإلكتروني برسائل عشوائية تروج لعمليات احتيال مرتبطة بـ«كوفيد – 19».

وقال مدير الهيئة غوران ماربي إن «آيكان»، المنظمة غير الربحية التي تتخذ من كاليفورنيا مقراً لها، لا يمكنها التدخل في محتوى المواقع «لكن هذا لا يعني أننا لسنا قلقين أو على علم بهذه النشاطات الاحتيالية»، حسب وكالة الصحافة الفرنسية.

وقال مدير الأمن في المنظمة جون كرين، إن «(كوفيد – 19) فريد لأنه مسألة عالمية، والمجرمون يحاولون الاستفادة من هذا الأمر بشتى الطرق».

وكانت المنظمة قد ذكرت في تقرير سابق أن هناك «ارتفاعاً هائلاً في نسبة الجرائم الإلكترونية» المرتبطة بفيروس «كورونا».

وخسر المستهلكون الأميركيون نحو خمسة ملايين دولار في عمليات احتيال متعلقة بالوباء في الأسابيع الأخيرة، وفقاً للوكالة الفيدرالية لتنظيم التجارة والمنافسة.

ثمن النسخة السعودية 3 ريالات • الكويت 200 فلساً • الامارات 3 دراهم • عمان 300 بيزة • قطر 3 ريالات • العراق 500 دينار • ايران 3000 ريال • البحرين 300 فلس • الاردن 400 فلس • الجمهورية اليمنية 50 ريال • سورية 25 ليرة • لبنان 2000 ليرة • مصر جنيهان • تونس 900 مليم • المغرب 5 دراهم • الجزائر ديناران • السودان 15 جنيها • ليبيا 200 درهم • موريتانيا 35 اوقية